



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص : تجارة دولية

بعنوان

مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي  
وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية

تحت إشراف :

أ.د قويدري محمد

إعداد الطالب :

بوشول السعيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 21 أفريل 2015

أمام اللجنة المكونة من :

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيساً	جامعة ورقلة	أستاذ	أ.د/ قريشي محمد الجموعي
مشرفاً و مقررأ	جامعة الأغواط	أستاذ	أ.د / قويدري محمد
مناقشأ	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	د/ علاوي محمد لحسن
مناقشأ	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	د/ بولرباح غريب
مناقشأ	جامعة غرداية	أستاذ	أ.د/ مصيطفى عبد اللطيف
مناقشأ	جامعة وهران	أستاذ	أ.د/ زايري بالقاسم

السنة الجامعية : 2015/2014



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص : تجارة دولية

بعنوان

مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي  
وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية

تحت إشراف :

أ.د قويدري محمد

إعداد الطالب :

بوشول السعيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 21 أبريل 2015

أمام اللجنة المكونة من :

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيساً	جامعة ورقلة	أستاذ	أ.د/ قريشي محمد الجموعي
مشرفاً و مقررأ	جامعة الأغواط	أستاذ	أ.د / قويدري محمد
مناقشاً	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	د/ علاوي محمد لحسن
مناقشاً	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	د/ بولرباح غريب
مناقشاً	جامعة غرداية	أستاذ	أ.د/ مصيطفى عبد اللطيف
مناقشاً	جامعة وهران	أستاذ	أ.د/ زايري بالقاسم

السنة الجامعية : 2015/2014

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»

سورة النساء الآية ﴿113﴾

« صدق الله العظيم »

قال علي بن أبي طالب:

«..محببة العلم دين يُدان به، يُكسب الإنسان الطاعة في حياته وجميل الأحدثثة بعد وفاته، والعلم حاكم والمال محكوم عليه... مات خزان المال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة..»

من وصية الإمام علي بن أبي طالب لكميل النخعي

من ديوان الإمام الشافعي :

يريد المرء أن يعطى مناه

قول المرء فائدتي ومالي

ويأبى الله إلا ما أرادا

وتقوى الله أفضل ما استفادا



## إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ...
  - إلى أخوتي وكافة الأهل والأقارب ...
  - إلى كل من ربانا وعلمنا، فله الفضل والإحسان ...
- إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء .

السعيد

# كلمة شكر

(...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً  
ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

سورة النمل الآية ﴿19﴾

لو سكت الشاكر، لنطقت المآثر، ولو صمت المخاطب، لأثنت الحقائق. لقد شهدت شواهد حاله، على صدق مقاله، أما تفضله فقد نطقت به جوارحي، ولو سكت لأثنت حقايمي، لئن جحدت وكندت ما أعطيت، نطقت آثارها علي، ولمعت أعلام عوارفها لدي، فاحتراماً وتقديراً وامتناناً شكري موصول إلى :

- الأستاذ الجدير : أ.د. محمد قويدري الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فكان لنا نعم المعلم الناصح والصابر، فله علينا دين سنبقى عاجزين على أدائه.
- إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستبني درينا العلمي .
- إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده، ووقته، ودعائه، ودام ودمنا معه أوفياء.

فشكراً لكم شكر الأسير لمن أطلقه، والمملوك لمن أعتقه...

السعيد

الملخص :

حضي مشروع الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تعتبر الموافقة على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي بمثابة الانطلاقة الحقيقية لمشروع الاتحاد النقدي ، ولقد عاش مشروع الاتحاد النقدي الخليجي ظروفاً لم تؤثر سلباً على المشروع غير أنها تبرر التأجيل المتكرر لإطلاق العملة، ومنها ربط الكويت عملتها بسلة عملات، وانسحاب عمان والإمارات، وقدمت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتأثيراتها في سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة مادة للانتقادات، والتي بلا شك أربكت الخطط الموضوعية وساهمت في تغيير الجدول الزمني، لكنها لم تؤثر سلباً على المشروع ولا على فرص نجاحه ، فقد عملت دول المجلس خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2010 ، على استكمال خطوات التكامل الاقتصادي وصولاً للاتحاد النقدي الذي توج باقامة المجلس النقدي في 30 مارس 2010 ، وتعتبر نظرية منطقة العملة المثلى من النظريات التي تحكم على نجاح تكوين اتحاد نقدي ، لذلك قمنا بدراسة امكانية قيام منطقة عملي مثلى في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج المتجهات ذات الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR ، و باستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1980-2012 ، وتبين النتائج أن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة لا تشكل منطقة عملة مثلى .

كلمات المفتاح : مجلس التعاون الخليجي ، معايير التقارب الاقتصادي ، منطقة العملة المثلى ، نموذج SVAR .

**Abstract:**

Monetary union project and the issuance of a single currency has seen significant interest by the Gulf Cooperation Council (GCC), and the approval of the timetable for monetary union as a real breakthrough for the monetary union project, and has seen the GCC monetary union project conditions that not adversely affect the project but, it justifies the repeated postponements of the issuance of currency , including linking Kuwait its currency to a basket of currencies, and the withdrawal of Oman and the UAE, and provided the sovereign debt crisis in the euro and its impact zone in the single European currency exchange, material for the criticism , which undoubtedly confused plans and contributed to the schedule change, but it did not adversely affect the project and the opportunities success, the GCC countries have worked during the period from 2002 to 2010, to complete the steps of economic integration and access for monetary union, which culminated in the establishment of the Monetary Council on 30th March, 2010, and is considered the optimum currency area of the theories that govern on the success of the composition of monetary union , so we studying the possibility of an optimal currency area in the Gulf Cooperation Council (GCC) using vector model with autoregressive structural SVAR, and the use of an extended annual data from the period 1980-2012, and the results show that the Gulf Cooperation Council (GCC) combined do not constitute an optimal currency area.

**Key words:** Gulf Cooperation Council, the economic convergence criteria, the optimal currency area, the model of SVAR.



# قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
IV	◆ الإهداء .....
V	◆ الشكر .....
VI	◆ ملخص .....
VII	◆ قائمة المحتويات .....
X	◆ قائمة الجداول .....
XIII	◆ قائمة الأشكال البيانية .....
XVI	◆ قائمة الملاحق .....
أ - ل	◆ المقدمة العامة .....
01	◆ الفصل الأول : التكامل الاقتصادي وموقع التكامل النقدي منه .....
03	المبحث الأول : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي .....
16	المبحث الثاني : الجوانب الأساسية للتكامل النقدي .....
27	المبحث الثالث : نظرية منطقة العملة المثلى .....
44	◆ الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي في ميزان الانجازات وتحديات الراهنة.....
46	المبحث الأول : ملامح الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي .....
63	المبحث الثاني : السوق الخليجية المشتركة .....
79	المبحث الثالث : تحديات اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .....
93	◆ الفصل الثالث : الاتحاد الاوربي نموذجا للاتحادات النقدية ومغزاها للاتحاد النقدي الخليجي
95	المبحث الأول : الإطار العام للاتحاد النقدي الأوروبي.....
110	المبحث الثاني : البنك المركزي الاوربي ومعايير ماستريخت . .....
127	المبحث الثالث : أزمة منطقة اليورو والدروس المستفادة للاتحاد النقدي الخليجي .....
153	◆ الفصل الرابع : مشروع الاتحاد النقدي الخليجي بين المقتضيات و الانجازات .....
155	المبحث الأول : الاتحاد النقدي الخليجي : المكاسب ، المقتضيات .....
172	المبحث الثاني : مشروع الاتحاد النقدي الخليجي في ضوء معايير التقارب الاقتصادي ومنطقة العملة المثلى ....
194	◆ الخاتمة العامة .....
201	◆ قائمة المراجع .....
215	◆ الملاحق .....
225	◆ الفهرس .....

# قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
09	تطور العلاقات التكاملية و العمليات المتولد عنها	1.1
15	أشكال التكامل الاقتصادي	2.1
48	النتاج المحلي الاجمالي واسعار النفط 2007-2011	1.2
48	النتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي 2008-2011	2.2
50	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون خلال 2008-2011	3.2
52	الاحتياطي والانتاج العالمي للنفط عام 2010	4.2
52	التوزيع الاحتياطي والانتاج اليومي من البترول على دول مجلس التعاون الخليجي 2011	5.2
53	الاحتياطي والانتاج العالمي لغاز عام 2010	6.2
53	التوزيع الاحتياطي والانتاج اليومي من الغاز على دول مجلس التعاون الخليجي 2011	7.2
53	انتاج النفط لدول مجلس التعاون الخليجي 2008-2011	8.2
56	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي للبحرين خلال الفترة 2008-2011	9.2
68	عدد الافراد من مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم للدول الاعضاء الاخرى	10.2
69	عدد مواطني دول المجلس التعاون العمالي في القطاع الحكومي بالدول الاعضاء الاخرى	11.2
70	عدد مواطني دول المجلس التعاون العمالي في القطاع الخاص بالدول الاعضاء الاخرى	12.2
71	اجمالي الطلاب المرحلة الابتدائية من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى	13.2
72	اجمالي الطلاب مرحلة المتوسطة من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى	14.2
72	اجمالي الطلاب مرحلة الثانوية من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى	15.2
73	اجمالي الطلاب التعليم العالي من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى	16.2
74	عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الاعضاء الاخرى	17.2
75	اجمالي عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الاعضاء الاخرى 1995-2011	18.2
76	اجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية	19.2
76	عدد البنوك الخليجية المصرح لها بالعمل في الدول المجلس الاخرى	20.2
77	إجمالي القروض الحكومية لاقامة مشاريع صناعية بالدول الاعضاء الاخرى حتى 2011	21.2

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
78	عدد الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس	22.2
78	عدد المساهمين في الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها بالدول الاعضاء الاخرى	23.2
81	العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية	24.2
82	آثار الاحتياطات المالية على النفط	25.2
87	تقديرات صندوق النقد الدولي لاصول صناديق الثروة السيادية فيفري 2008 مليار دولار	26.2
103	تطور تركيب سلة الايكو	1.3
107	وضعية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي على ضوء المعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت قبل الانضمام	2.3
109	الجدول الزمني للتحويل إلى اليورو	3.3
111	الدول المنظمة الى الاتحاد النقدي الاوربي	4.3
119	معدلات التضخم خلال السنوات 2008-2012 (%) متوسط معدل التغير السنوي	5.3
120	معدلات الفائدة طويلة الاجل خلال السنوات 2004-2012	6.3
122	الدين الحكومي بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي خلال السنوات 2001-2012	7.3
123	عجز الموازنة بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي خلال السنوات 2003-2012	8.3
140	القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011 .	9.3
167	أنظمة اسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي	1.4
170	التركيبية النقدية للاحتياطات الرسمية من النقد الاجنبي	2.4
174	معيار التقارب لمعدل التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012	3.4
176	معدل سعر الفائدة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012	4.4
178	الاحتياطات الاجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012	5.4
179	احتياطات النقد الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012	6.4
180	معيار عجز الموازنة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012	7.4
182	معيار الديون المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2003-2010	8.4
183	مدى استيفاء دول مجلس التعاون بمعايير التقارب الاقتصادي خلال سنة 2012	9.4

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
186	نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج خلال الفترة ( 1980-2012 ) .	10.4
188	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية .	11.4
189	نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية.	12.4
190	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن .	13.4
192	الصددمات الهيكلية للعرض المحلي .	14.4
192	الصددمات للطلب المحلي .	15.4

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
08	أنواع علاقات التكامل	1.1
08	تطور علاقات التكاملية	2.1
29	منحى العرض والطلب في كلا البلدين عمان و الامارات العربية المتحدة	3.1
31	عملية التعديل التلقائي لمنحى طلب وعرض البلدين	4.1
42	التكامل الاقتصادي كنقطة انطلاق نحو التكامل النقدي والسياسي .	5.1
46	موقع الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الناتج الاجمالي العالمي سنة 2011	1.2
47	نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بدول العالم 2001-2011	2.2
49	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في دول المجلس التعاون خلال 1980-2011	3.2
49	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية 2007-2013	4.2
50	الترتيب العالمي الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2010 .	5.2
51	الترتيب العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2011	6.2
54	التوزيع القطاعي للناتج المحلي لدولة الامارات سنة 2011	7.2
55	مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالامارات العربية المتحدة لفترة 08-2011	8.2
55	التوزيع القطاعي للناتج المحلي للبحرين سنة 2011	9.2
56	مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للبحرين لفترة 2008-2011	10.2
57	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بالسعودية 2011	11.2
57	مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالسعودية لفترة 2008-2011	12.2
58	تركيب الصادرات للمملكة العربية السعودية	13.2
59	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت عام 2011	14.2
59	مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للكويت لفترة 2008-2011	15.2
60	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان عام 2011	16.2
61	مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لسلطنة عمان لفترة 2008-2011	17.2



الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
62	التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي لدولة قطر	18.2
62	مساهمة القطاع النفطي والغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لقطر لفترة 2008-2011	19.2
66	اجمالي التجارة البينية (صادرات - الواردات)	20.2
67	. عدد المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس	21.2
80	معدل النمو السنوي في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي .	22.2
80	التغير في سعر برميل النفط وجمالي الايرادات العامة .	23.2
88	نسبة الوافدين إلى اجمالي سكان دول مجلس التعاون .	24.2
89	نسبة الوافدين في اجمالي سوق العمل في دول المجلس التعاون .	25.2
90	نسبة المواطنين والوافدين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص .	26.2
99	كيفية عمل نظام الثعبان النقدي	1.3
115	الهيكل التنظيمي للنظام الاوروبي البنوك المركزية	2.3
119	علاقة البطالة بالتضخم	3.3
156	كروولوجيا مشروع الاتحاد النقدي الخليجي .	1.4
158	منهجية عمل الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون الخليجي	2.4
161	مقتضيات لتحقيق الاتحاد النقدي في دول المجلس التعاون الخليجي .	3.4
175	معيار التقارب لمعدل التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .	4.4
175	معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي لشهر نوفمبر 2013	5.4
177	معيار التقارب لسعر الفائدة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .	6.4
179	نسبة الاحتياطات الاجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2012 .	7.4
180	كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الاجنبي	8.4
181	معيار عجز الموازنة خلال السنوات 2006-2012	9.4
182	معيار الديون الحكومة المركزية لدول مجلس خلال 2003-2010	10.4
184	منحى صدمات العرض المحلي والطلب المحلي .	11.4

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
216	عدد سكان دول مجلس التعاون الخليج العربية خلال السنوات 2011-2008	01
216	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية دول مجلس التعاون خلال 2011-2008	02
216	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2006 دول مجلس التعاون خلال 2011-2008	03
216	الواردات من السلع والخدمات بالاسعار الجارية دول مجلس التعاون خلال 2011-2008	04
217	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دول مجلس التعاون خلال 2011-2008	05
217	الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لدول مجلس خلال 2011-08	06
219	الادخار القومي الاجمالي دول مجلس التعاون خلال 2011-2008	07
220	كروولوجيا اهم الاحداث الممهدة لظهور الاتحاد الاوربي وعملة اليورو	08
221	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن _GDP_	09
223	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن _INF_	10

# المقدمة العامة



انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسماوات المشتركة والأنظمة المتشابهة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون في شهر مايو عام 1981م في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس، وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس عام 1982م حيث تم البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لتطبيق ما ورد بها من أحكام ونصوص اعتباراً من الأول من مارس 1983م، وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس، لم يكن هناك تقدم يذكر في مسيرة التكامل الاقتصادي إلى أن تم توقيع اتفاقية جديدة بين دول المجلس في عام 2001، والتي وضعت آليات وبرامج محددة لاقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس بدء من الأول من جانفي 2003، و بدء من أول من جانفي 2008 تم الاعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة، وبعدها تزايد الاهتمام والنقاش عن الوحدة النقدية وآثارها الإيجابية على دول الخليج ورفاهية المواطن، حيث يعد تحديد البرنامج الزمني للاتحاد النقدي يعد بمثابة الانطلاقة الحقيقية لمشروع الاتحاد النقدي. وتركزت المناقشات والتحليلات بدرجة كبيرة إلى المفهوم أو الإطار المتعلق بمنطقة العملة المثلى المستند إلى العمل الريادي الذي قام به موندل، ووفقاً للأدبيات التي تناولت نظرية منطقة العملة المثلى، ينطوي تشكيل الاتحادات النقدية على تكاليف ومنافع، وتمثل المنفعة الرئيسية في تقليص تكاليف الصفقات، بينما تتمثل التكلفة الرئيسية في ضياع إمكانية استخدام سعر الصرف كأداة للتكيف مع الصدمات غير المتماثلة على أعضاء الاتحاد النقدي. في ظل ما سبق تؤكد الأدبيات التي تناولت نظرية منطقة العمل المثلى أنه من المرجح أن تشكل مجموعة بلدان اتحاداً نقدياً ناجحاً إذا أتاحت تنقل اليد العاملة بين البلدان، ومرونة تحديد الأجور والأسعار، وكانت لديها هياكل اقتصادية متماثلة، وسلاسل إنتاج وتصدير متنوعة، واقتصادات أكثر انفتاحاً من حيث نسبة السلع التجارية إلى السلع غير تجارية، وآليات لإجراء التحويلات المالية لمساعدة البلدان على التكيف مع الصدمات غير متماثلة، وشكلت هذه الأفكار المنبثقت عن الأدبيات التي تناولت نظرية منطقة العملة المثلى أساساً لدراسات تجريبية تحاول تحديد جدوى الاتحادات النقدية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

لذلك، كان ضرورياً أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بالاستفادة من التجربة الأوروبية ودرس مستلزمات كل مرحلة منها، ، ومنذ أن اتخذ المجلس قراراً بإصدار عملة خليجية موحدة، وهو يستعين بكثافة بالتجربة الأوروبية في إصدار اليورو، وبالخصوص فيما يتطلب من تنسيق تاما في السياسات النقدية والمالية .

إن مشروع الاتحاد النقدي الخليجي يعيش ظروفاً صعبة ، غير أنها تبرر التأجيل المتكرر لإطلاق العملة، ومنها أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي والشكوك التي أفرزتها على مركز اليورو وإمكان استمراره كعملة موحدة و ربط الكويت عملتها بسلة عملات، وانسحاب عمان والإمارات، والتي بلا شك أربكت الخطط الموضوعية وساهمت في تغيير الجدول الزمني، لكنها لم تؤثر سلباً على المشروع ولا على فرص نجاحه، فقد عملت دول المجلس خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2010 ، على استكمال خطوات التكامل الاقتصادي وصولاً لمشروع للاتحاد النقدي الذي توج باقامة المجلس النقدي في 30 مارس 2010 .

## الإشكالية

### هل تنطبق معايير منطقة العملة المثلى ومعايير التقارب الاقتصادي على مشروع الاتحاد النقدي الخليجي ؟

وهذا ما يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث، والتي منها :

1. فيما تتمثل المقتضيات و المكاسب الاستراتيجية للاتحاد النقدي خليجي ؟
2. ما هي أهم الانجازات التي تحققت على صعيد التكامل النقدي الخليجي ؟
3. ما هي الدروس المستفادة من تجربة منطقة اليورو لصالح مشروع الاتحاد النقدي الخليجي؟
4. كيف يمكن تجاوز عوائق مشروع الاتحاد النقدي الخليجي ؟

## الفرضيات :

1. تتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجملة من الخصائص الاقتصادية التي لها تأثير مؤكّد على التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي ؛
2. قدمت التجربة النقدية الأوربية دروس مستفادة لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي ؛
3. تعتبر إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي دليلاً واضحاً على مدى جدية دول مجلس التعاون على تحقيق اتحاد النقدي ؛
4. تستوفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معايير التقارب الاقتصادي لغرض تحقيق مشروع الاتحاد النقدي؛
5. دول مجلس التعاون الخليج العربية الأعضاء في الاتحاد النقدي ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) تكون منطقة عملة مثلى ؛

## أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

1. محاولة التعرف على نظريات منطقة العملة المثلى ؛
2. محاولة تحليل معايير التقارب المالي ومعايير التقارب النقدي ؛
3. محاولة الوقوف على الإمكانيات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، والانجازات التي تحققت على صعيد التكامل الاقتصادي ؛
4. محاولة الوقوف على مدى الاستفادة مشروع الاتحاد النقدي الخليجي من التجربة النقدية الاوربية وخاصة في ظل ازمة اليونان ؛
5. معرفة مدى الاستفادة من المزايا التي يمنحها الاتحاد النقدي للدول الأعضاء في إطار تكتل اقتصادي ؛
6. محاولة الوقوف على أهم الانجازات التي حققت على صعيد الاتحاد النقدي ؛
7. محاولة التعرف على مدى امكانية دول مجلس التعاون الخليجي ، أعضاء الاتحاد النقدي ، على قدرتها على الوفاء بالالتزاماتها نحو استيفاء معايير التقارب الاقتصادي ، و معرفة مدى امكانية قيام اتحاد نقدي وفق لنظرية منطقة العملة المثلى .



## أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة الموضوع باعتبار منطقة العملة و معايير التقارب هما الأساس الذي يقوم عليه الاتحاد النقدي ، ويعتبران المعبران الأساسيان لتشكيل والانضمام للاتحاد النقدي على التوالي ، مما سيقدم من نتائج تبين مواطن القوة التي تزيد نحو تجسيد مشروع الاتحاد النقدي وتظهر مواطن الخلل التي تحول دون الوصول لتشكيل أو الانضمام للاتحاد النقدي ، إن هذه الدراسة من شأنها أن تسمح لصناع القرار الاقتصادي ( المجلس النقدي ) في دول مجلس التعاون الخليجي من انجاز مشروع الاتحاد النقدي وفق أسس علمية وموضوعية وواقعية، وخطوات مدروسة ومتأنية وبالتالي ضمان نجاحه وديمومته ، خاصة بعد ازمة الديون السيادية في الاتحاد الاوربي الذي يمنح لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي فرصة للتعلم من أخطاء أوروبا لتطبيقها في المؤسسات والأنظمة . مما سيتمنح فرصة نحو عدم تعجيل الوحدة النقدية ليبقي استمرار التحضير نحو المسار الصحيح لابقاء المنطقة على خياراتها السياسية التي تمكنها من العمل بسرعة وبصورة مستدامة .

## حدود الدراسة .

يهدف معالجة الإشكالية محل البحث وتحقيق الأهداف ، وكذلك حتى يكون تحليلنا دقيقا ومركزا وغير متشعب، قمنا بوضع حدودا وأبعادا لدراسة الموضوع، والمتمثلة فيما يلي:

– **الحدود المكانية للدراسة:** يقتصر هذا البحث على تناول موضوع مقتضيات الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي الأربعة دون غيرها، وهي المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت، ومملكة البحرين.

– **الحدود الزمانية للدراسة:** وتمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة (1980 - 2012)، وهي بذلك تغطي مسيرة التكامل النقدي لمجلس التعاون الخليجي. وقد استخدمنا بيانات ذات تواريخ متنوعة بحسب ما تتطلبه الدراسة، وبما أمكننا الحصول عليه.

### مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

من بين مبررات اختيارنا لهذا الموضوع:

#### - مبررات موضوعية:

- تعتبر هذا الأطروحة اتماماً لرسالتنا في الماجستير المعنونة بواقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه ؛
- التقدم المحرز في مجال التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة في مجال التكامل النقدي ؛
- كون أن مشروع الاتحاد النقدي يشمل على الأبعاد الزمنية الثلاث : الماضي، و الحاضر، والمستقبل، مما يجعل الباحث يعيش واقع هذه الدراسة، ويلاحظ تطوراتها يوماً بيوم ؛
- وباعتبار بأن مشروع الاتحاد النقدي الخليجي أتى في مرحلة حرجة مرت بها بعض الدول الأوربية، وهما اليونان وآيرلندا العضوان في الوحدة النقدية الأوربية ، أن هذه التجارب يمكن أن تقدم دروساً لمشروع الوحدة النقدية الخليجية ، ذلك من خلال تجاوز أوجه الخلل التي تعترى التجربة الأوربية ، التي ساهمت في نشوء الأزمات الحالية التي تعاني منها الوحدة النقدية الأوربية .

#### - مبررات ذاتية :

- ارتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لمثل هذه الموضوعات ؛

## الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات، التي تناولت موضوع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليج العربية. ولقد تبينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها. وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها :

1. الدراسة الأولى : (Jaderesic, 2002)<sup>1</sup> بعنوان : “ON A COMMON CURRENCY FOR THE GCC COUNTRIES” ، نشرها صندوق النقد الدولي عام 2002 ، يبيّن الباحث أن عدم وجود سياسة نقدية محلية تتعامل مع ظرف اقتصادي محلي خاص قد لا تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدول المجلس مقارنة مع الكتل الاقتصادية الأخرى، والسبب أن السياسة الاقتصادية التي يمكن إتباعها ستكون بشكل عام منسجمة في كافة دول المجلس نظرا للتشابه الكبير في هيكلها، كما أن تشابه هذه الهياكل بدرجة كبيرة تجعل من الظروف الاقتصادية التي قد تمر بها دولة ما موجودة في كافة دول المجلس، وبالتالي فإن إتباع سياسة موحدة ليست بعائق في طريق الوحدة النقدية.

2. الدراسة الثانية لـ (Abed, Erbas, and Guerami, 2003)<sup>2</sup> ، بعنوان : The GCC Monetory Union: Some Consideration for the Exchange Rate Raginme ، نشرها صندوق النقد الدولي عام 2003 ، موضوع المفاضلة بين ربط العملة الخليجية بالعملة الأمريكية (الدولار) أو بسلة من العملتين الأمريكية والأوربية معا (الدولار واليورو). وقد خلصت الدراسة إلى أن ربط العملة مع الدولار هيمن على الربط مع سلة من الدولار واليورو وبالتالي فإن نتائج التحليل تدعم تثبيت العملة الخليجية بالدولار، فضلا عن أن الدولار—كما تشير الدراسة—حقق عمليا الاستقرار، حيث إن النفط هو المنتج ذو النسبة الأعلى لصادرات دول المجلس وأن العملة الأمريكية كانت لها السيطرة في التعاملات الدولية لصادرات النفط العالمي.

<sup>1</sup> JADERESIC, E. (2002), “ON A COMMON CURRENCY FOR THE GCC COUNTRIES”, IMF POLICY DISCUSSION PAPER (PDP/02/12), INTERNATIONAL MONETARY FUND, WASHINGTON, D.C.

<sup>2</sup> GEORGE T.ABED ,S .NURI ERBAS,AND BEHROUZ GUERAMI , 2003. (2003), “THE GCC MONETRY UNION: SOME CONSIDERATION FOR THE EXCHANGE RATE RAGINME”, IMF WORDING PAPER (WP/03/66), INTERNATIONAL MONETARY FUND, WASHINGTON, D.C.

3. الدراسة الثالثة لـ منهل شوتر وخالد شمس<sup>1</sup> 2006 بعنوان : السياسات الاقتصادية وإمكانية قيام نظام نقدي موحد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تبني سياسات اقتصادية موحدة في دول مجلس التعاون من أجل قيام الوحدة النقدية الخليجية سنة 2010. وبالرغم من وجود مؤشرات عديدة تستخدم كمعيار لمعرفة مدى تقارب الأداء الاقتصادي فقد اقترحتنا معيارا آخر يبين التقارب من حيث مدى تشابه السياسات الاقتصادية. وفي سبيل قياس هذا المعيار فقد استخدمت الدراسة نموذج النمو الاقتصادي لمعرفة تأثير السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في دول المجلس. وأظهرت نتائج تقدير النموذج بأسلوب SURE أن دول المجلس تتفاوت فيما بينها من ناحية تأثير السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، وأن الفروقات في السياسات الاقتصادية بين دول المجلس هي فروقات معنوية. غير أن ذلك لا يعني التوقف عن المحاولات الجادة الهادفة إلى الوصول لعملة موحدة لدول المجلس وإنما يجب دعم وتطوير كافة الخطوات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، فهذا من شأنه أن يقلل وبشكل كبير من حدة هذه الفروقات كمقدمة للوصول إلى الوحدة النقدية الخليجية .

4. الدراسة الرابعة لـ Abu-Qarn, Aamer and Abu-Bader, Suleiman<sup>2</sup> 2006 بعنوان : On the optimality of a GCC Monetary Union ، تبحث هذه الورقة في مدى ملاءمتها للاتحاد النقدي المقترح بين الأعضاء مجلس التعاون الخليجي (GCC). للقيام بذلك، قام الباحثان بتقييم مدى تعرض الاقتصادات الخليجية للصدمات المتماثلة باستخدام نموذج SVAR بالإضافة إلى ذلك، وقاما باختبار للاتجاهات مشتركة ودورات الأعمال المشتركة للاقتصادات بين دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث خلصت نتائج الدراسة أن على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الاقتصادي ، النتائج التي توصل إليها تشير إلى أن شروط لتشكيل الاتحاد النقدي الخليجي لم تكن حتى الآن لم تتحقق .

<sup>1</sup> Manhal Shotar , Khalid Shams Economic Policies and the Possibilities of Unified GCC Currency (2006) , STUDIES IN BUSINESS AND ECONOMICS . VOL. 12 NO. 2 .

<sup>2</sup> Abu-Qarn, Aamer and Abu-Bader, Suleiman , On the optimality of a GCC Monetary Union: Structural VAR, Common Trends and Common Cycles Evidence , Munich Personal RePEc Archive , Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/971/2006>.

5. الدراسة الخامسة لـ محمد ابراهيم السقا ومساعد بن عيد 2007<sup>1</sup> ، بعنوان هل تنجح العملة الخليجية الموحدة؟ قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البانل ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الكويت ، تساءل الباحثان عن مدى امكانية نجاح العملة الخليجية الموحدة ، من قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البانل ، تشير النتائج إلى تدني آثار كثافة التجارة البينية على روابط مستويات النشاط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون بشكل واضح، على عكس المتوقع أن يكون عليه الحال في الدول التي ترغب في تكوين اتحاد نقدي حيث يفترض أن ترتفع معنوية وتأثير كثافة التجارة البينية على روابط مستويات النشاط الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي كشرط لنجاح الاتحاد، وتعظيم العائد من قيام منطقة عملة مثلى بين دول التكتل.

6. الدراسة السادسة لـ عبد الرحمن بن محمد السلطان ، 2009<sup>2</sup> ، بعنوان : مدى أهمية العملة الموحدة بن محمد السلطان ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، السعودية . يشير الباحث ان اصدار دول مجلس التعاون الخليجي لعملة موحدة غير مهمة ولا تؤثر كثيرا في مسيرة التكامل الخليجي ومختلفة جذريا عن خطوات التكامل الاقتصادي السابقة كون تكاليفها تفوق كثيرا منافعتها باعتبار أن دول المجلس لا تمثل منطقة عملة مثلى ولا تستوفي أي من معاييرها ، وفوق كل ذلك هي خطوة غير ضرورية أصلا لقيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون ، فالاتحاد النقدي بين دول المجلس لا يعني بالضرورة اصدارها عملة موحدة ،ويمكن أن يقوم هذا الاتحاد بمجرد اتفاق دول المجلس على مثبت مشترك بأسعار صرف متعذر تغييرها وأن يكون مكفول لعملاتها الوطنية حرية التحويل والحركة والتداول دون قيد أو شرط ودون تكاليف إضافية ، وكل ما تحتاجه دول المجلس للوصول إلى ذلك أن تتفق على تثبيت عملاتها أمام الدولار أو امام سلة عملات مع التزامها بألا تقوم بتغيير سعر صرف عملتها بصورة منفردة ، ما يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت تتمتع فعلا باتحاد نقدي حتى ماي 2007 ، أي حتى قيام دولة الكويت باعادة ربط الدينار الكويتي بسلة عملات بدلاً من ربطه بالدولار كغيرها من دول المجلس ، ويمكن أن يتحقق هذا الاتحاد النقدي من جديد من خلال اتفاق دول المجلس مرة أخرى على مثبت مشترك .

<sup>1</sup> محمد ابراهيم السقا. مساعد بن عيد هل تنجح العملة الخليجية الموحدة؟ قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البانل ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الكويت ، 2007 ، www.cba.edu.kw/elsakka/GCC\_COMMON\_CURRENCY.ppt ، تاريخ الاطلاع : 2010.

<sup>2</sup> عبد الرحمن بن محمد السلطان ، مدى أهمية العملة الموحدة بن محمد السلطان ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، السعودية .

7. الدراسة السابعة لـ وشاح رزاق<sup>1</sup> 2009 ، بعنوان: On the GCC Currency Union: استخدمت الورقة طرقاً احصائية مختلفة لحساب معاملات المرونة لنموذج صغير للمدى القصير حيث تحدد كمية الانتاج وسعر الصرف عند تقاطع أسواق السلع والاصول ، وأن البنك المركزي يحافظ على سعر الصرف الاسمي للدولار ثابتا عن طريق تثبيت كمية النقد بشكل تتساوى معه أسعار الفائدة في دول الاتحاد النقدي وفي الولايات المتحدة ، ثم نقوم بعد ذلك بفحص كون الصدمات متناظرة أم لا باستخدام طريقة غير معلمية تسمى Triples ، توصلت الدراسة بأن الصدمات التي تعرضت لها دول الخليج في سعر الصرف الثابت والانتاج وسوق النقد والاسعار متناظرة إلا أنها تختلف في مقدار التباين الظاهري اختلافا كبيرا ، وهذا ربما يعني أن اقتصاد بعض هذه الدول عرضة لدرجة أكبر من الغموض من دول أخرى مما يسبب في زيادة المخاطر ، وبالتالي قد لا يكون مساعداً لتحقيق الوحدة النقدية .

8. الدراسة الثامنة لـ محمد بن بوزيان و عبد الحق بن عمار<sup>2</sup> 2010 بعنوان : COULD GCC COUNTRIES ACHIEVE AN OPTIMAL CURRENCY AREA? ، الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو اختبار إمكانية وجود منطقة العملة المثلى في دول الخليج الست وتهدف هذه الورقة إلى تقييم امكانات دول مجلس التعاون الخليجي التي يمكن تلبية متطلبات منطقة العملة المثلى ، النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها هو أن دول مجلس التعاون الخليجي تنقسم الى مجموعتين أولى يتكون من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان و البحرين ، و الثاني المملكة العربية السعودية، قطر والكويت، النتيجة الأساسية هي أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة من منطقة العملة المثلى والتوصيات لدينا هو أن نجاح مثل هذا الاتحاد مشروط بكثير من التدابير بما في ذلك إزالة القيود المحلية و تنسيق السياسات الوطنية التي تضمن استقرار الاقتصاد الكلي وتعميق التكامل الإقليمي وتطوير الاقتصاد غير النفطي و فقا درجة كبيرة من التكامل السياسي .

<sup>1</sup> Weshah Razzak, . "On the GCC Currency Union," API-Working Paper Series 0910, Arab Planning Institute . Kuwait, Information Center.2009 .

<sup>2</sup> MOHAMED BENBOUZIANE , ABDELHAK BENAMAR COULD GCC COUNTRIES ACHIEVE AN OPTIMAL CURRENCY AREA? Middle East Development Journal, Vol. 2, No. 2 (2010) 203-227 .

9. الدراسة التاسعة ل ليلي عبد العزيز صقر<sup>1</sup> 2011، بعنوان : العملة الخليجية الموحدة الارتباط بالدولار والبدائل ، رسالة ماجستير ، السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز . تهدف هذه الدراسة إلى بحث إمكانية إنشاء نظام نقدي متكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي ، تختبر الترتيبات التي تواجه عملية إصدار العملة الخليجية الموحدة والبديل الأمثل لعملية ربطها بالدولار أو سلة عملات ، وتم اعتماد برنامج اكسل لإجراء عملية تقدير أوزان العملات في نموذج سلة العملات المقترح، وقد أثبت النموذج القياسي المقترح إمكانية ربط العملة الخليجية الموحدة بسلة عملات بناء على معيار التجارة الخارجية أو الواردات بالتحديد، بناء على أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول الخليج .

10. الدراسة العاشرة ل عباس بلفاطمي<sup>2</sup> 2011، محددات، إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة سطيف ، تهدف الدراسة إلى استكشاف محددات وإمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون ، حيث حاول الباحث التأكد من مدى وفاء دول مجلس التعاون الخليجي بالمعايير التقليدية لنظرية منطقة العملة المثلى باتباع نموذج التحليل الرباعي SWOT. وقد توصل إلى نتيجة مهمة مفادها انطباق غالبية معايير منطقة العملة المثلى على اقتصاديات دول المجلس، وبالتالي إمكانية تحقيق تكامل نقدي خليجي ناجز. وفي اطار الآثار المترتبة على تبني عملة خليجية مشتركة، توصل الباحث إلى أن مكاسبها المحتملة ستفوق تكاليفها.

11. الدراسة الحادي عشر ل خالد بن راشد الخاطر<sup>3</sup> 2013، بعنوان : الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحويلات الهيكلية في الاقتصاد العالمي : التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات بقطر . تناولت الدراسة المكاسب الممكنة، والتحديات التي تواجه مشروع العملة الخليجية الموحدة، وتحاول إبراز المكاسب الاستراتيجية من احداث تغيرات هيكلية في استراتيجيات السياسات النقدية في دول المجلس ، وإدخالها في حساب المكاسب والتكاليف ، كما تبين التحديات الموجودة في ظل التحويلات الهيكلية المقبلة على الاقتصاد العالمي، وتتركز التحديات في ثلاثة محاور أساسية : 1- الارادة والالتزام السياسيان ، 2- السيادة المؤسسية ، 3- متطلبات متطلبات فنية تأسيسية .

1 ليلي عبد العزيز صقر ، العملة الخليجية الموحدة الارتباط بالدولار والبدائل ، رسالة ماجستير ، السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2011 .

2 بلفاطمي عباس ، محددات ، إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه ، الجزائر : جامعة سطيف ، 2010-2011 .

3 خالد بن راشد ، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحويلات الهيكلية في الاقتصاد العالمي : التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2013 .

كما سبق يتبين أن غالبية الدراسات السابقة تعالج الاشكالات التالية :

1- قضية الربط الأمثل للعملة الخليجية المشتركة ؛

2- مدى ملائمة اقتصاديات دول مجلس التعاون لتكوين اتحاد نقدي ؛

3- مدى نجاح العملة الخليجية الموحدة .

تشابه دراساتنا من حيث البحث في اشكالية مدى ملائمة اقتصاديات دول مجلس التعاون لتكوين اتحاد نقدي ، وتختلف من حيث أدوات القياس و من حيث الحدود المكانية والزمانية .

### منهجية الدراسة

إن محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة، والوصول إلى الأهداف المرجوة ، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، كما اعتمدنا المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام أدوات الاقتصاد القياسي أثناء استقراءنا للمعطيات والاحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث ، لمعرفة نوعية الصدمات العرض والطلب . حيث تعتبر نظرية منطقة العملة المثلى من النظريات التي تحكم على نجاح تكوين اتحاد نقدي ، لذلك قمنا بدراسة امكانية قيام منطقة عملي مثلى في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج المتجهات ذات الإنحدار الذاتي الهيكلية SVAR ، و باستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1980-2012 .

### هيكل البحث

عند النظر في القضايا المطروحة في هذه الدراسة يتبين أنها تحتاج إلى الكثير من التعمق، والاسترسال إلا أننا حاولنا التقييد بالأهداف ، والتحكم المنهجي في الموضوع دون الإخلال بإطاره العام . قد قسمنا بحثنا هذا إلى أربعة فصول ومقدمة وخاتمة وحتى يتم الترابط بين عناصر البحث وإيجاد نوع من التسلسل في الأفكار.

ففي المقدمة : تناول الطالب الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ، ووضع الفرضيات ، وتحديد أهمية وأهداف البحث . . . . .



**في الفصل الأول :** تضمن جوانب نظرية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي وموقع التكامل النقدي منه لذلك خصصنا ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار النظري التكامل الاقتصادي الذي تكلمنا فيه عن مفهوم وأهمية ومقومات التكامل الاقتصادي ، أيضا تطرقنا إلى شروط ومراحل للتكامل الاقتصادي . أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الجوانب الأساسية للتكامل النقدي التي تتضمن مفاهيم و مضامين و إشتراطات التكامل النقدي بالاضافة إلى انواع التكامل النقدي أما المبحث الثالث فقد تناولنا نظرية منطقة العملة المثلى .

**وفي الفصل الثاني :** تم استعراض أهم إنجازات في ما يخص التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي والتحديات الاقتصادية الراهنة ، لذلك خصصنا ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تطرقنا إلى المعطيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لمحّة عامة .الذي عملنا فيه قراءة في بعض عناصر الاقتصاد الخليجي الهامة نظرة شمولية و نظرة تفصيلية ، أما في المبحث الثاني قمنا بتسليط الضوء السوق الخليجية المشتركة كتقدم المحرز للتكامل الاقتصادي الخليجي . أما المبحث الثالث فقد تناولنا اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الراهنة .

**وفي الفصل الثالث :** تم استعراض التجربة الاوربية للاتحاد النقدي ومغزاها للاتحاد النقدي الخليجي ، لذلك خصصنا ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار العام للاتحاد النقدي الأوروبي أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى البنك المركزي الاوربي ومعايير ماستريخت ، أما المبحث الثالث قمنا بتسليط الضوء على أزمة منطقة اليورو والدروس المستفادة للاتحاد النقدي الخليجي .

**وفي الفصل الرابع :** تم التطرق إلى مشروع الاتحاد النقدي الخليجي بين المقتضيات و الانجازات ، وحاولنا التعرف على مدى قبول نظرية منطقة عملة المثلى لتشكيل دول مجلس التعاون لاتحاد نقدي لذلك خصصنا ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تطرقنا إلى إنجازات مشروع الاتحاد النقدي الخليجي : 2002- 2010 ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى مشروع الاتحاد النقدي الخليجي : قضايا نقدية ومالية ، من خلال إعتبرات بشأن نظام سعر الصرف ، و التقارب المالي والنقدي تعتبر هذه الانجازات معبرا تأسيس اتحاد نقدي وفقا لمقاييس التقارب الاقتصادي ، ولكن قد لا يمكن اعتبارها معبراً لتشكيل اتحاد نقدي وفقا لنظرية منطقة العملة المثلى ، ولمعرفة ذلك ، خصصنا في المبحث الثالث دراسة قياسية لمدى امكانية تشكيل اتحاد نقدي وفقا لنظرية منطقة العملة المثلى.

وأخيرا في الخاتمة حاولنا عرض النتائج المتوصل إليها ، وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات



الفصل الأول  
التكامل الاقتصادي  
وموقع التكامل النقدي منه

## تمهيد

في ظل ما يشهده عالم اليوم ، من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي من اتجاه نحو الاندماج، و زيادة الترابط و التشابك بين اقتصاديات في اتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية التي تمثل صورة عن التكامل الاقتصادي والنقدي .

ولفهم ظاهرة التكامل النقدي و الاقتصادي من الضروري التطرق إليها في إطارها النظري العام ، وهذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل ، لذلك خصصنا ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الذي تكلمنا فيه عن مفهوم وأهمية ومقومات التكامل الاقتصادي ، أيضا تطرقنا إلى شروط ومراحل للتكامل الاقتصادي . أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الجوانب الأساسية للتكامل النقدي التي تتضمن مفاهيم ومضامين وإشتراطات التكامل النقدي بالإضافة إلى أنواع التكامل النقدي أما المبحث الثالث فقد تناولنا نظرية منطقة العملة المثلى .

## المبحث الأول : الاطار النظري للتكامل الاقتصادي .

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم التكامل من خلال مختلف التعاريف وأهميته ، بالإضافة إلى إبراز مقومات و شروط هذا التكامل ، كما سنتعرض إلى مراحل للتكامل الاقتصادي .

## المطلب الأول : التكامل الاقتصادي المفاهيم والمرتكزات .

## أولاً : تعريف التكامل الاقتصادي .

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي ،لابد من التعريف بمصطلح التكامل وابتداء استعمالها عام 1620 .<sup>1</sup>

و تعني من الناحية اللغوية على أنها تكميل أو التمام أو الكل التام أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة و تجميعها لتكون في الأخير كل متكامل<sup>2</sup> . كما يعرف التكامل على انه "تجميع عدة عناصر منتشرة لتكوين كل واحد جديد ،وكبير لتقوية كل موجود وغير مترابط"<sup>3</sup> .

هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي ( Integration ) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (Enteger) الذي يعني الشيء المتراكب عضوياً في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح<sup>4</sup> .

وبالإمكان تفكيك مفهوم التكامل إلى مكوناته السياسية ،و الاقتصادية ،و الاجتماعية ،و الأمنية ، ولكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو مفهوم التكامل الاقتصادي .

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي ،ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحيدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي<sup>5</sup> لذلك نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملية ، كما يلي :

<sup>1</sup> حري موسى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20 ، 2000 ، ص 58 .

<sup>2</sup> لمقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، مكان المناقشة: جامعة الجزائر ، 2002، ص 13 .

<sup>3</sup> حاسم بن محمد القاسمي ، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 65

<sup>4</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص 222.

<sup>5</sup> سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2005 ، ص 28.

1. فالأستاذ بيلا بلاسا يعرف التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وحالة"، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية<sup>1</sup>.
2. انطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ أن بيلا بلاسا يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي<sup>2</sup>.
3. يرى جان تينبرجن J. Tinbergen أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون<sup>3</sup>.
4. والمفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على نحو الذي حدده جونار ميرادل ، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم<sup>4</sup>.

أما في النظام الاشتراكي يعرف التكامل على أنه "عملية موضوعية يجري توجيهها بشكل واع ومنظم من قبل البلدان الأعضاء في المجلس، لتقسيم العمل الدولي، و التقريب و المساواة لمستويات تطورها الاقتصادي ، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفعالية للاقتصاديات الوطنية ، وإقامة روابط وثيقة و دائمة في فروع علوم الاقتصاد و التكنولوجيا، و توسيع أسواق هذه البلدان ، و تحقيق روابط بينها"<sup>5</sup>

مع ذلك فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما<sup>6</sup>:

**الاتجاه الأول:** اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

<sup>1</sup> بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964، ص 10.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 29.

<sup>3</sup> فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 07

<sup>4</sup> محمد هشام حواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب: مديرية المطبوعات الجامعية، 1972، ص 30.

<sup>5</sup> فؤاد مرسي، التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ص 255.

<sup>6</sup> إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 45.

**الاتجاه الثاني:** فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

إذن فتعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية<sup>1</sup>:

- ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة **التكامل الاقتصادي التام** كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة للمفهوم التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي غير محدد الإطار، فهو يختلف باختلاف الظروف التي أنشأ فيها والمستجدات التي أحاطت به اقتصادية و سياسية و اجتماعية، كذلك يختلف باختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية للبلدان الأعضاء، فنماذج التكامل التي أنشأت في ظل هذه الظروف و المستجدات أو تلك تختلف باختلاف تلك الدوافع التي دعت إلى قيامها .

### ثانيا: أهمية التكامل الاقتصادي .

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة، إذ تتجلى هذه الأهمية من خلال أهم النقاط التالية :

1. يمكن للدول المدرجة ضمن إطار العملية التكاملية من الاستفادة من الحجم الكبير للسوق و تجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية، حيث " يشجع السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا سليما و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال و العمل من دولة لأخرى، و إزالة كل العوائق في هذا المجال<sup>2</sup>. حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص34.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجميه، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، دون ذكر مكان النشر، 1978، ص183

<sup>3</sup> لمقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2. خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية السكنية ، الصحية و التعليمية ، و هذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية<sup>1</sup>
3. الأثر الإنتاجي للتكامل مفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
4. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
5. يساهم التكامل لاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري .
6. تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.
7. يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يجد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

<sup>1</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية و مدخل للمشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1982 ، ص131



ثالثا : مقومات التكامل الاقتصادي .

وهذه المقومات تستند طبيعتها من العناصر التي تتألف منها، وتمثل هذه العناصر في:

① العنصر الأساسي لمقومات التكامل يتمثل في حالة النقص أو الحاجة الموجودة في عدة مجالات أو قطاعات من القطاعات الاقتصادية لدى الدول، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية، أو بالإمكانيات التسويقية أو بالموارد الإنمائية، ويعد هذا العنصر بمثابة المقوم الأول من مقومات التكامل، وهذا لكون أي دولة تسعى إلى التكامل مع غيرها من الدول الأخرى، بهدف أو بغرض التغلب أو القضاء على حالات النقص هذه، ورغم كون عنصر حالات النقص ذو أهمية كبيرة إلا أنه ليس كافيا لوحده لبدء بعملية التكامل.

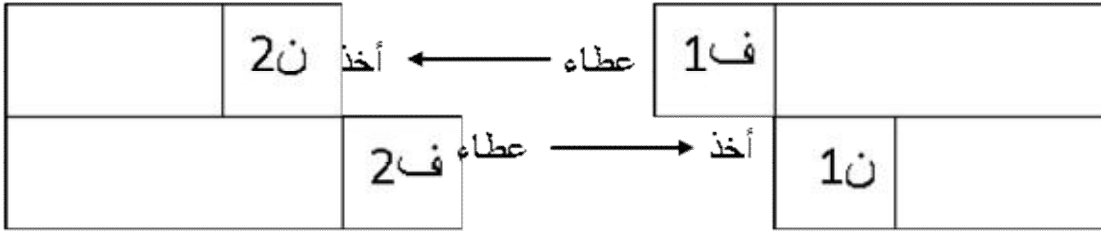
② وجود حالات الفائض لدى هذه الدول، فالحالات النقص المذكورة آنفا، لا يمكن تلاقيها إلا إذا وجدت حالات فائض التي تستطيع مقابضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى، ويشكل هذان العنصران قاعدة تعبر عن الاستعداد الذاتي لهذه الدول للبدء، في عملية التكامل الاقتصادي ومنه فمن الضروري تواجد حالات النواقص والفوائض في آن واحد، لدى البلد أو القطر الذي ينوي الدخول في مجموعة تكاملية.

③ إن وجود عنصري النقص والفائض معا، يعتبر أمرا ضروريا لعملية التكامل الاقتصادي وطالما أن العملية التكاملية التي تنشأ بين مجموعة من البلدان، يسعى فيها كل بلد إلى تحقيق المصلحة الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فإن الأمر يحتم وجود عناصر مقابلة لدى الطرف المقابل، ويعد هذا العنصر بالغ الأهمية، لأن عملية التكامل بين دولتين أو أكثر، تتطلب وجود تناظر نوعي وتناسب كمي مقبول بين عناصر الفوائض وعناصر النواقص لدى أطراف التكامل الاقتصادي، وهذا التناظر لا يتحقق إلا عندما يكون النقص الموجود لدى دولة معينة، من نفس طبيعة وجنس الفائض الموجود لدى الدولة الأخرى، حيث تر بط هاتين الدولتين علاقات تكاملية، وهكذا يمكن تلاقي حالات النقص بحالات الفائض بعضا ببعض بواسطة التقابل أو التبادل.

من العناصر المذكورة أعلاه، يتبين أن العلاقات التكاملية هي عمليات أخذ وعطاء في الوقت نفسه، ونظرا لكون العملية التكاملية تجري بين دول تسعى كل منها إلى تحقيق مصلحتها الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فيستوجب إذا إيجاد توازنات بين أفعال العطاء والأخذ.

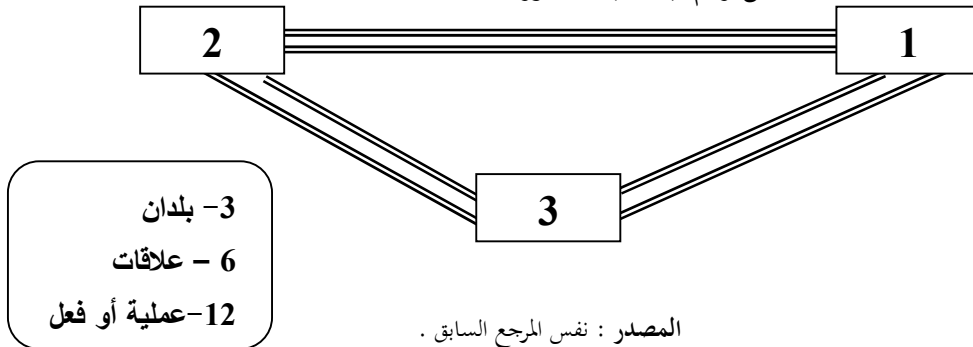
فإذا كان هناك تكامل اقتصادي بين دولتين حيث تتمتع الدولة الأولى بفائض في منتج ما وليكن ف1 وتعاني الدولة الثانية من نقص في نفس المنتج وليكن ن2، وفي نفس الوقت نفسه، تعاني الدولة الأولى من نقص في منتج وليكن ن1 بينما تتمتع الدولة الثانية بفائض وليكن ف2. في هذه الحالة، وطالما هناك تكامل اقتصادي بين هاتين الدولتين، ستنشأ بينهما علاقات تبادلية، يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (1.1) : أنواع علاقات التكامل .



المصدر: محمود الحمصي، خطط التنمية العربي واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 1986، ص 99 بالنظر إلى الشكل أعلاه، تظهر العلاقة الأولى على هيئة سهم، يمثل انتقال الفائض ف1 من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، ليحل محل النقص ن2 الموجود فيها، وتظهر العلاقة الثانية بالسهم المعاكس الذي يشير إلى انتقال الفائض ف2 من الدولة الثانية إلى الدولة الأولى، ليحل بدوره محل النقص ن1. وهكذا تنشأ العلاقات التكاملية عن طريق عمليات الأخذ والعطاء بين البلدان المتكاملة، ومن البديهي أن استمرار هذه العلاقة يتطلب التساوي أو التكافؤ بين المنافع لكل طرف، ولهذا فإن كل علاقة تكاملية، تقتزن بفعل عطاء وبفعل أخذ، فإذا توقفت إحدهما ينهار هذا التعامل التكاملي بين الدولتين، إلا إذا تم تعويض ذلك عبر بلدان أخرى داخله في إطار التكامل. وبالتالي تصبح هذه العلاقة تربط بين ثلاث أطراف، وفي هذه الحالة و يصبح لدينا ستة علاقات تكاملية، واثنًا عشر فعلا من أفعال العطاء والأخذ، كما يوضحه لنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (2.1) : تطور العلاقات التكاملية .



كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات التي تنتج عن العلاقات التكاملية لا تتم بالضرورة في الوقت نفسه، فمنها ما يكون عاجلا ومنها ما يكون آجلا.

وهكذا دواليك حيث كلما ازداد عدد الدول المتكاملة فيما بينها، ازداد عدد العلاقات التكاملية وبالتالي عدد العمليات المتولد عنها كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1.1) : تطور العلاقات التكاملية و العمليات المتولد عنها

عدد البلدان المتكاملة	عدد العلاقات المتكاملة	عدد العمليات المتكاملة
اثنان	02	04
ثلاثة	06	12
أربعة	12	24
خمسة	20	40
عشرة	90	180
عشرون	380	760

المصدر : نفس المرجع السابق .

وفي هذا المجال يرى محمود الحمصي أن الاستطرد في بيان كيفية تزايد العلاقات التكاملية والأفعال المقترنة بها، يبين مدى التعقيدات التي يمكن أن تكتنف عملية التكامل الاقتصادي، كلما زاد عدد الدول المنضمة إلى هذه العملية، فإذا كان عدد الأطراف العربية، التي يراد أن يكون بينها التكامل الاقتصادي، يقارب العشرين مثلا، وأريد التنسيق بين اقتصادياتها، ومع افتراض حالة النقص وحالة فائض في كل دول، فستوجد 380 علاقة تكاملية و780 فعل أخذ وعطاء حيث يمثل كل فعل إرادة ذات سيادة تمتلك حق القبول والرفض بشأن كل فعل .

ومن هنا، يتبين أن تزايد عدد البلدان الداخلة في إطار العملية التكاملية يجب أن يجدد وفق ظروف ومعطيات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية.

المطلب الثاني : شروط ومراحل التكامل الاقتصادي .

الفرع الاول :شروط التكامل الاقتصادي .

إن توفر المقومات غير كاف لوحده لقيام تكامل اقتصادي، بل يتوقف على مجموعة من الشروط من أجل إرساء قواعد التكامل الاقتصادي ، هذه الشروط ليست سهلة التحقيق ، لكن لابد مع ذلك أن تدرك الدول المعنية أهمية مضمونها إدراكا دقيقا لكي تتجنب فشل محاولتها ، ويمكن حصر هذه الشروط فيما يلي :

■ تنسيق السياسات القومية الاقتصادية : يقتضي التنسيق بمسألة التعريف الجمركية ، النقدية والسياسة التجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة ، وشؤون النقد ، وبعض العناصر الضريبية والأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار ، وتستدعي عملية التنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل ، مسايرة للظروف الاقتصادية الوطنية وسياساتها الاقتصادية ، كما تتخذ الدول إجراءات فيما يخص تأمين مختلف عناصر الإنتاج والانفاق على سياسة نقدية عامة ، وعلى سياسة الاستثمار ، تتضمن تنمية متوازنة بين مختلف أطراف المنطقة التي يشملها الاندماج الاقتصادي<sup>1</sup>.

■ توفر الأيدي العاملة المدربة: إذ يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ومستوى المعيشة في الدول المتكاملة وبالتالي زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها<sup>2</sup>.

■ تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل ، يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل ، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مهيمنة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء<sup>3</sup>

■ وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والمواصلات : إنه من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والمواصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي ، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة .

■ ضرورة التدرج والآلية: يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا

<sup>1</sup> إسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ص: 45.

<sup>2</sup> كامل بكري ، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، 1984، ص38 .

<sup>3</sup> Yadwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin , Quebec , 1995, P.267.

يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد<sup>1</sup>.

■ المناخ السياسي : يجب علي المؤسسات التي تتفاوض لارتباط بالتزامات سنوادي في النهاية الأمر إلى خلق مؤسسات الاندماج الإقليمي ، وأن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني ، ومتى ارتبطت المصالح القومية الحيوية للدول الأعضاء في نسيج إقليمي محكم الصنع ، وجد كل بلد أن بقاءه في التكتل دائما وفي جميع الحالات<sup>2</sup> .

ويتطلب التكامل بين دول الأعضاء توفر الثقة بينهم ، واقتناع الرأي العام والهيئات الاقتصادية القومية مثل الحكومات بأن هذا التكتل سيحافظ على التزامه بأمانة في بذل الجهود المطلوبة لإنجاح التكتل .

### الفرع الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي .

#### أولا : منطقة التجارة الحرة .

تتسم "منطقة التجارة الحرة" " Free Trade Area " ، بأن إلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها غير مصحوب بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة ، بل تحتفظ كل دولة من دول الأعضاء في المنطقة بتعريفها الجمركية وحرية تقرير سياستها وتعديلها ، ومن ثم يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة كما يلي:

«منطقة التجارة الحرة هي كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة ، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة » .

كما تعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص إذ أنها تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المندرجة في نطاقها ، وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء فيها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي إزاء بقية دول العالم الخارجي<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب: مديرية المطبوعات الجامعية، 1972، ص 33.

<sup>2</sup> إسماعيل العربي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 46 \_ 47.

<sup>3</sup> حسن علي خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية ، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984، ص 12.

وتكون هذه الإزالة أو الإلغاء وفق إطار زمني متفق عليه من طرف الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل بلد بتعريفه الجمركية ، وصرامة القيود التجارية الخاصة به ، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء . ولا يشترط في الاتفاقيات المبرمة لإقامة المناطق التجارية الحرة، قيام الدول الأعضاء في هذه المناطق ، بتعديل اتفاقياتها التجارية المبرمة بينها وبين الدول غير الأعضاء وهكذا تتمتع صادرات كل دولة ، في منطقة التجارة الحرة ، بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء<sup>1</sup> .

ومن ناحية أخرى ، لا بد من الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة الشاملة تختلف عن المنطقة الحرة التي تقوم بوظائف التجميع والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير والتي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورعوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة المدربة ، والاستثمار من أجل التصدير وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدولة المضيفة<sup>2</sup> .

### ثانيا : الاتحاد الجمركي Customs Union .

يمثل الإتحاد الجمركي ثاني صورة التكامل بعد منطقة التجارة الحرة ، وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية<sup>3</sup> .  
و يعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة، و توسيع نطاق السوق<sup>4</sup> في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الإتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليميا جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفات الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء<sup>5</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت : مطابع الأمان، دون سنة النشر، ص213.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003 ، ص138.

<sup>3</sup> Jean – François Mittaine, François Pequerul, **Les Unions Economiques Régionales** (Paris, Armand Colin 1999), P. 16

<sup>4</sup> محمد عبد المنعم عفر ، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1999، ص421 .

<sup>5</sup> عبد الوهاب رميدي ، نفس المرجع السابق ، ص 12.

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي<sup>1</sup> :

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريف الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي .

ومن أشهر الأمثلة على تجارب الاتحاد الجمركي دول البيلوكس BENELUX الذي جمع بين كل من بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ و الذي عقد في سبتمبر 1944<sup>2</sup> .

### ثالثا : السوق المشتركة Common Market .

يأتي مفهوم السوق المشتركة ليعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها ثم وصلت إلى إقامة اتحاد جمركي تجاه الدول غير الأعضاء في التكامل الاقتصادي<sup>3</sup>

وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع ،الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة<sup>4</sup>

وفي ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية ، إذ يصبح ضروريا لأسواق السلع وعوامل الإنتاج ، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع<sup>5</sup> ومن تجارب السوق المشتركة نذكر لدول شرق وجنوب إفريقيا و السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، والسوق العربية المشتركة<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 292.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره ، ص : 213.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع السابق، ص25.

<sup>4</sup> حسين عمر ، نفس المرجع السابق ، ص 81.

<sup>5</sup> بكري كامل، التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق الذكر، ص28

<sup>6</sup> عبد العزيز ، سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، ط1، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع الفنية ، 2001، ص 22.

رابعا : الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي .

1- الاتحاد الاقتصادي .

يعد الاتحاد الاقتصادي صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة ، حيث يتضمن إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ، درجة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية ، سواء كانت سياسات مالية ، نقدية ، زراعية أو صناعية، وهذا بغرض إزالة التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات<sup>1</sup> .  
ويمكن صياغته في المعادلة البسيطة :

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء .

يتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي<sup>2</sup>

- إلغاء كافة القيود أمام انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفات الجمركية قبل الواردات من العالم الخارجي لتك الدول .
- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين دول الأعضاء .
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية ، النقدية والمالية للدول الأعضاء .

2- الاندماج الاقتصادي .

يمثل الاندماج الاقتصادي أقوى صور التكامل الاقتصادي على الإطلاق، يطلق عليه أيضا الاتحاد الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية، فهو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات ، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية ، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم<sup>3</sup>

يضاف إلى كل ما سبق تحقيقه عبر الانتقال من مرحلة على أخرى حتى المرحلة الرابعة مايلي<sup>4</sup> :

1. توحيد السياسات الاقتصادية كافة .
  2. إيجاد سلطة إقليمية عليا
  3. عملة موحدة تجرى في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة .
  4. جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير .
- ومن أشهر تجارب التكاملية ، نذكر تجربة الاتحاد الأوربي .

<sup>1</sup> بكري كامل، التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق الذكر، ص28.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عمجمة، الاقتصاد الدولي : دراسة نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، 2000، ص144.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 41 .

<sup>4</sup> حسين عمر ، مرجع سابق ، ص143.



ويبين الجدول الموالي أشكال التكامل الذي يمثل سلسلة عمليات متعاقبة ، تؤدي كل واحدة منها إلى حالة معنية في:

جدول رقم (2.1) : أشكال التكامل الاقتصادي .

		)			
		(			
1	1	1	1	1	
2	2	2	2		
3	3	3			
4	4				
5					

المصدر: محمود الحمصي ، ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 142 ، ديسمبر 1990 ، ص 125 .

إن تنفيذ العمليات (1) ، (2) ، (3) ، (4) ، (5) بالتعاقب سوق يقود إلى تحقيق الحالات 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 على التوالي .

من خلال الجدول ، تبدو العمليات أفقياً في خمس مراتب ، حيث تقابلها أو تناظرها الأشكال الخمسة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر و تجدر الإشارة إلى أن شكل التفضيل الجزئي لم يدرج ضمن الجدول ' لأنه يعتبر شكلاً تمهيدياً فقط للشكل الذي يليه ، و هو منطقة التجارة الحرة .

وعند التمعن ملياً في جوهر العمليات ، و الأشكال التكاملية التي تتولد عنها ، تبين جلياً الطبيعة التكتلية للتكامل الاقتصادي ، حيث تقوم هذه الطبيعة على أساس مبدأ الأفضلية في التعامل بين مجموعة الأقطار المتكاملة ، حيث يعني هذا المبدأ ، التزام الدول بانحياز بعضها لمصلحة البعض الآخر<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> محمود الحمصي ، ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 142 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر، 1990، ص 125 .

## المبحث الثاني : الجوانب الأساسية للتكامل النقدي .

احتلت ظاهرة التكامل النقدي مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي ، حيث تعدد نظرتهم لموضوع التكامل النقدي، باختلاف المرجعيات الفكرية للاقتصاديين ومشاريهم الإيديولوجية و ذلك خلال التجارب الناجزة في مجال الاندماج مما اثر على زيادة الاثراء في نظريات التكامل النقدي، سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ظاهرة التكامل النقدي من خلال الجزئيات التالية:

### المطلب الأول: التكامل النقدي : مفاهيم ، مضامين ، إشتراطات .

#### أولاً : التكامل النقدي اطار مفاهيمي .

اعتبر بعض الاقتصاديين من مثل Machlup إلى أن أسعار الصرف الثابته بشكل لا رجعة فيه ، بين عملات الاقطار المتكاملة ، مع حد أدنى من مدى مسموح به من التقلبات حول اسعار التعادل ، وهو جوهر التكامل النقدي أي يعني عملة واحدة مشتركة أو عملات مختلفة مرتبطة مع بعضها البعض باسعار صرف ثابتة ولكن يتطلب شرطين مسبقين<sup>1</sup> :

اولاً : مركز القرارات الخاصة بالسياسات المالية والنقدية ؛

ثانياً: قبول الاقطار أو الاقاليم المختلفة المكونة للاتحاد ، لمضامين سياسة سعر الصرف الثابت ، وهي شرط لتناغم السياسات النقدية في مختلف الدول الاعضاء .

ميز B.J.Cohen بين ثلاثة معاني للتكامل النقدي<sup>2</sup> :

أولاً : تكامل عملة أو اتحاد سعر الصرف وهو ما عني به تثبيت اسعار الصرف بين العملات المختلفة ، مدعومة ربما بعون متبادل أو بصندوق احتياط مشترك ؛

ثانياً : تكامل مالي ، أو تكامل سوق راس المال الذي عني به حرية حركة راس المال وتوحيد المؤسسات والاسواق المالية ، غير أن Cohen يعتقد أن من الممكن تحقيق هذا النوع من التكامل دون تكامل عملة أو توحيد أسعار الصرف أو تثبيتها ، ويذهب أكثر من ذلك يجهر بأن التكامل المالي ، في غياب تكامل العملة ، لا يتضمن بالضرورة التوحيد أو التنسيق بين السياسات النقدية .

<sup>1</sup> Machlup Fritz , A History of Thought on Economic Intergration , New York :Columbia Universty Press, 1977.p:73.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي ، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1983 ، ص : 145 .

ثالثا : تكامل نقدي صرف يتضمن سياسة نقدية موحدة ، غير أنه قد يذهب إلى أبعد من ذلك ليتضمن توحيد السياسات الاقتصادية الأخرى .

وقد استعمل Lamfalussy مفهوم « التكامل النقدي » بمعنى أوسع وذلك بإصراره على أن يحتوي على خاصيتين اثنتين ، كحد أدنى ، لمنطقة متكاملة نقديا وهما<sup>1</sup> :  
أولا : استقرار في اسعار الصرف خلال المنطقة أكبر منه بين اعضائها من جهة والأقطار الأخرى ؛  
ثانيا : درجة عالية من حرية المدفوعات في المعاملات الحساب الجاري وحساب راس المال .

ويلاحظ في هذا الصدد أن Lamfalussy يؤكد على « استقرار » وليس « تثبيت » سعر الصرف بين عملات الاقطار الاعضاء ، وبالإضافة إلى الحركة الحرة لراس المال الطويل والقصير الاجل بين هذه الاقطار إذا ما أرادت الأخيرة أن تحقق حدًا أدنى من التكامل النقدي.

في السياق ذاته يستخدم Hagen مصطلحات الاتحاد النقدي والعملية الموحدة بالتناوب. انه يعرف الوحدة النقدية بأنها مجموعة من البلدان التي تستخدم نفس العملة أو مرتبطة بنسب صرف ثابت لا رجعة فيه<sup>2</sup>.

وفي تقرير Werner الذي عرف الاتحاد النقدي على انه اتحاد تتواجد فيه عملات متعددة ذات قابلية تامة للتحويل غير قابلة للإلغاء ولا يوجد فيه هامش من التقلبات حول اسعار التعادل ، وأسعار صرف ثابتة غير قابلة للرجوع عنها ، وأخيرا حيث تكون حركة رؤوس المال حرة بصورة كاملة . ويمكن تحقيق ذلك إما مع بقاء نفس العملات المحلية ، أو بإدخال عملة مشتركة .

ولذلك، يقول مونديل أنه إذا كان هناك درجة عالية من حراك العمالة داخل المنطقة، ومن ثم ينبغي أن المنطقة لديها سعر صرف ثابت داخل حدودها وسعر صرف مرن مع بقية العالم<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص :146.

<sup>2</sup> Ahmed Aikholifey and Ali Alreshan , GCC Monetary Union , Proceedings of the SARB/IFC seminar on "Economic and financial convergence en route to regional economic integration: experience, prospects and statistical issues amidst global financial turmoil", Durban, South Africa, 14 August 2009 , p :27.

<sup>3</sup> Tanja Broz, The Theory of Optimum Currency Areas: A Literature Review , Privredna kretanja i ekonomska politika , 2005,p:55.

حسب Paul R. Masson and Mark P. Taylor هناك ثلاثة جوانب تميز الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات، وهذه هي<sup>1</sup>:

1. عملة واحدة أو عدة عملات قابلة للتحويل بالكامل فيه سعر الصرف ثابت لا رجعة فيه ؛
2. السياسة النقدية على نطاق الاتحاد التي يتم تحديدها من قبل بنك مركزي واحد أو نظام البنوك المركزية،
3. توحيد سياسة سعر الصرف الخارجي .

وقد عبر P.Robson عن مفهوم للتكامل النقدي بالعبارات التالية<sup>2</sup>:

1. اتحاد سعر صرف ، وهو ما يتطلب أن يكون لاسعار الصرف (في المنطقة المتكاملة) علاقة ثابتة ودائمة تجاه بعضها البعض ؛
2. قابلية على التحويل ، بمعنى الغياب الدائم للرقابات على الصرف خلال المنطقة .

ويعرف برهان الدجاني التعاون النقدي على أنه الارتقاء بين مجموعة من الاقطار بالعلاقات المالية القائمة بينها إلى مستوى أرفع من المستوى السائد، وذلك بعمل إرادي مخطط<sup>3</sup>. ويرى عبد العال الصبكان تعقيباً على ما كتبه الدجاني أن التعاون النقدي قمة للتكامل النقدي، وهدفه النهائي إصدار عملة واحدة من خلال أنجاز ثلاث خطوات هي<sup>4</sup>:

- تنسيق السياسات النقدية؛
- استقرار أسعار الصرف وتحقيق قابلية التحويل للعملات؛
- التسوية المتعددة الأطراف والوحدة الحسابية المشتركة الذي تتحدد قيمتها على أساس سلة عملات الدول الأعضاء.

<sup>1</sup> Paul R. Masson and Mark P. Taylor (1993), Policy Issues in the Operation of Currency Unions (Cambridge University Press, Cambridge.p:15.

<sup>2</sup> Peter Robson, The Economic of International Integration, studies in Economic, 17 (London, Boston, MA: Allen and Unwin, 1980), PP. 62-63.

<sup>3</sup> برهان الدجاني ، تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي منه ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي : المبررات - المشاكل - الوسائل ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص : 125.

<sup>4</sup> عبد العال الصبكان، تعقيب على ورقة برهان الدجاني السابقة، ص149.

أما محمود سقباني، فيرى صيغاً متنوعة تعالج التكامل النقدي بمدى واسعاً من الخيارات التي تتراوح في أقصى أطرافها بين «منطقة العملة»، إلى أن تصل إلى «الاتحاد النقدي» عند الطرف الآخر، أي التكامل النقدي على سبيل حده الأدنى، بمعنى لا بد أن تملك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معاً بواسطة اسعار صرف مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، ويازم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على اساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد<sup>1</sup>.

يصف محمود سقباني في تعريفه بأن ترتيبات سعر الصرف وحرية تحركات رأس المال هي خطوات أولية على طريق التكامل النقدي، ويمثل تقرير ويرنر Werner أول المساهمات لطرح وصياغة التكامل النقدي على أساس متعلق بعملات متعددة.

تعرف الوحدة النقدية بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان تسهيل المدفوعات الدولية من خلال تحقيق توحيد العملات المختلفة للدول الأعضاء بعملة واحدة. و يشترط تحقيق الاتحاد النقدي أن يعد في مراحل تؤدي في النهاية إلى إنشاء عملة موحدة بين الدول الأعضاء. و تتمثل هذه المراحل فيما يلي<sup>2</sup>:

- التزام الدول الأعضاء بالحد من القيود التي تؤثر على المعاملات النقدية و السعي إلى تحقق حرية حركات رؤوس الأموال فيما بينها؛
- التنسيق بين السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء بغية تحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها؛
- تأسيس بنك مركزي ذات طابع فوق قومي و يكلف بإصدار العملة الوحدة و توزيعها، كما تلتزم الدول الأعضاء بالإخضاع إلى السياسة النقدية التي يفرضها هذا البنك قصد تحقيق الاستقرار للوحدة النقدية.

<sup>1</sup> محمود سقباني، "الإمكانية، والصعق، وقضايا عملية" ورقة بحثية مقدمة ضمن الندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 558.

<sup>2</sup> مغاوري شليبي، اليورو الآثار على اقتصادات البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق،، طبعة الاولى، 2000، ص: 134.

ثانيا : مضامين الاتحاد النقدي .

هناك مؤشرات عامة تحدد مضامين منطقة العملة المثلى، وهي<sup>1</sup>:

1. يجب على الأقطار المؤلفة لتلك المنطقة أن تحقق درجة عالية من التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية، وكذلك مستوى عاليا من قابلية العوامل على الانتقال فيما بينها؛
2. يجب أن تكون منطقة العملة كبيرة بما يكفي، حين تجري معظم معاملاتها الدولية داخل حدودها، لمنع التقلبات بين سعر صرفها المركب وأسعار صرف المناطق الأخرى من أن تؤثر في مستويات أسعارها المحلية بدرجة كبيرة.

:<sup>2</sup>

- لخص مانديل ذلك كله في ثلاثة إشتراطات تؤلف تكاملا نقديا، وهي:
3. إشتراطات عملة بما في ذلك إزالة هوامش أسعار الصرف، وخلق كتلة عملة .
  4. إشتراطات إئتمان مثل المقايضات (SWAPS) والإقراض وتجميع الإحتياطات .
  5. إشتراطات سياسية (Policy Provisions) مثل توافق السياسات النقدية وسياسات الميزانية وأسواق المال وسياسة أجور مشتركة.

ويصر Halm على أن منطقة العملة تتطلب الإيفاء بخمسة شروط تفوق في العدد تلك التي حددها Lamfalussy أعلاه ، وهذه الشروط:

1. قابلية تحويل كاملة ودائمة ومتبادلة بين عملات الاقطار الاعضاء ؛
2. تثبيت غير قابل للإلغاء ولوحدات عملات الاقطار الاعضاء في اطار عملة قطر العضو القائد في المجموعة ، أو في إطار وحدة حساب مشتركة ما ؛

<sup>1</sup> M.Kreinin , International Economics , A Policy Approach ,N,Y Harcourt Jovanovich , 1976,p :199.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :143،147 .

3. إلغاء نطاق التغيرات المسموح بها في سعر الصرف عملة أي قطر عضو تجاه العملات الاعضاء الآخرين ، وسيجعل ذلك حركة راس المال الخاص خلال الاتحاد دالة فقط للمتغيرات الأخرى من غير التغيرات في سعر الصرف ، حيث إن من الواضح أن الحرية الكاملة لحركة رأس المال الخاص هو أمر موجود ضمنا في اشتراط القابلية الكاملة على تحويل عملات الاتحاد الى بعضها البعض ؛
4. سياسات نقدية ومالية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل ما من التعاون الوثيق بين البنوك المركزية ، أو مؤسسة ما على مستوى الاتحاد .
5. وأخيرا ، وللاقل في المراحل المبكرة ، يجب أن يقيم الاتحاد شكلا ما من العون المالي المؤقت لاقطار العجز ، ويجب أن يكون هذا العون مؤقتا ومحدودا ومشروطا لكي لا يخالف جوهر جهود التكامل ، وهي الجهود الهادفة إلى خلق سوق من حجم يكفي لاستغلال ووفرات الحجم ويقلل من عوائق الحركة للعمل ورأس المال بحثا عن استعمالات أكثر إنتاجية .

## المطلب الثاني : أنواع التكامل النقدي .

في ضوء الفكر الاقتصادي المعاصر ، يمكن تحديد مفهوم التكامل النقدي عن طريق التفرقة بين صور وانواع العمليات والسياسات التي تدخل تحت هذا المفهوم ، وهنا يمكن التفرقة بين التكامل النقدي الكامل ، وبين التكامل النقدي الجزئي ، بالمضي تدريجيا باتجاهها من خلال اتخاذ إجراءات تكاملية متتابة ومتراصة تؤدي في النهاية على تحقيق الوحدة النقدية الكاملة ، ولذلك فإن التكامل النقدي الكامل هو في جوهره ، انشاء الاتحاد نقدي أو لوحدة نقدية بين الدول الأعضاء في التكامل .

### أولاً : التكامل النقدي الكامل .

يتحقق التكامل النقدي الكامل بين مجموعة من الدول ، عندما تصل هذه الدول إلى إنشاء عملة واحدة مشتركة ، فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في اداء جميع وظائف النقود ، ولذلك فإن التكامل النقدي الكامل هو ، في جوهره انشاء الاتحاد النقدي أو لوحدة نقدية بين البلاد الداخلة في التكامل<sup>1</sup> .

هناك تبريرات عدة يمكن سوقها لدعم فكرة التكامل النقدي الكامل ، لعل من أهمها ما يقود إليه من يقين حول استقرار اسعار الصرف البينية ، مما يشجع على الاستثمارات ذات الطبيعة الطويلة الاجل ، كما يشجع على غياب القيود على حركة رؤوس الاموال والنقود بين الاقطار الاعضاء ، كما يعمل التكامل النقدي على إعادة تخصيص الموارد بصورة أفضل ، إذا سيمكن عندئذ تحاشي الآثار الضارة للمضاربات الناشئة عن التقلبات في أسعار الصرف والتشوهات في مستويات الاسعار عموماً ، وتكاليف رأس المال خصوصاً ، كما أن المردودات الايجابية الناتجة من اعادة تخصيص الموارد تنشأ عن التوسع في التجارة البينية في السلع وفي حركة الأوراق المالية كذلك ، مما يؤدي إلى تقارب أسعار هذه الأوراق في الأسواق المالية المتكاملة<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> جون وليامسون ، مفهوم صور وأهداف التكامل النقدي ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي : المبررات - المشاكل - الوسائل ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص 16 .

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، طبعة الاولى ، 2008 ، ص : 60 .



كما يعمل التكامل النقدي على تحقيق الوفرة في استعمال الاحتياطات المتوافرة من الصرف الاجنبي ، بخاصة ، لأن التكامل يؤدي إلى الاقتصاد في الصرف الاجنبي لعدم الحاجة إليه في المدفوعات البينية على مستوى الاتحاد ، كما ينتج من التكامل اقتصاد في كلفة ادارة الاحتياطات الأجنبية ، إضافة إلى كفاءة أكبر في أداء الرقابة النقدية ناتجة بشكل خاص من التخلص من المضاربات في الصرف الأجنبي ، ومع ذلك يتضمن التكامل النقدي الكامل ، أو الوحدة النقدية ، كلفة مهمة ، وهي أنه يحد من استقلالية القطر العضو في سياسته الاقتصادية الوطنية ، وذلك لفقدانه وسيلة مهمة من وسائل سياسته النقدية ، وهي قدرته على استعمال وسيلة سعر الصرف في الحفاظ على توازنه الخارجي والداخلي على سواء ، إضافة إلى وسيلة الفائدة للحفاظ على توازنه المحلي .

غير أن الوحدة النقدية الكاملة تتضمن شرطا ضروريا مسبقا ، وهو تحقق درجة عالية من التنسيق ، أو التكامل الاقتصادي ، بخاصة في المراحل الأولى من التكامل النقدي ، ويصدق ذلك بشكل خاص بالنسبة إلى الرقابة الجادة على الحسابات الحكومية الراسمالية في موازين المدفوعات الاقطار الاعضاء ، وكذلك من حيث توفير مقادير اكبر من الإئتمان للاقطار التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها ، واخيرا في ما يتعلق بالقروض التي تحصل الاقطار المذكورة عليها من اطراف ثالثة ، ويقضي مثل هذا الأمر خلق عملة مشتركة كوحدة إشارة ، وتوفير عون اقليمي كاف لاغراض المراحل التالية من الوحدة الاقتصادية والنقدية ، ويمهد تحقق هذه الاشتراطات جميعها الطريق نحو تبني عملة مشتركة ، أو تثبيت اسعار تحقق هذه الاشتراطات جميعها الطريق نحو تبني عملة مشتركة ، أو تثبيت اسعار صرف لا رجعة فيها ، أو خلق عملة موازية ، وبالتالي تحقيق تكامل نقدي كامل ، أو وحدة نقدية ناجزة.

كما أن هناك ضرورة تنسيق بين السياسات الإقليمية تلك ، ومن المعلوم أن لمثل هذه السياسات مضامين سياسية أكثر منها اقتصادية ، وربما يصدق ذلك عليها أكثر مما يصدق على أي نوع آخر من أنواع السياسات الاقتصادية ، إذا يتطلب الاتفاق الطويل الاجل على السياسات الإقليمية بين الاقطار الاعضاء في الاتحاد النقدي درجة عالية من الوحدة السياسية التي تنعكس في الغالب في الانواع الاخرى من السياسات الاقتصادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، ص : 61.

## ثانيا : التكامل النقدي الجزئي

وقد عدد J. Williamson هذا الاتجاه ، سبعة من هذه الاجراءات التي اسمها (تكامل نقدي جزئي) ، ووصف هذه الاجراءات بأنها (من اشكال التكامل الجزئي ) وكذلك بانها (صيغ من التكامل النقدي) وهي : أما التكامل النقدي الجزئي فيشمل صورا وصيغا عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى درجة انشاء عملة مشتركة ، وتتضمن ما يلي<sup>1</sup> :

### 1. اتحاد المدفوعات (Payment Union)

اتحاد المدفوعات هو ترتيب يقوم بموجبه عدد من البلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعددة الاطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها ، ويضمن هذا الترتيب توحيد اجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري ، الأمر الذي يستبعد الميل إلى التمييز في التبادل التجاري بين البلدان أعضاء اتحاد المدفوعات ، وقد يقوم الاتحاد ايضا بتزويد الاعضاء بالائتمان لتغطية جزء من اختلال موازينهم التجارية الصافية مع سائر الأعضاء ، ولقد انطلقت الصيغة الأولى لمشروع كينز لايجاد اتحاد مقاصة دولي من تصور تنظيم عالم ما بعد الحرب بهذه الطريقة، أما أكبر الأمثلة التاريخية لاتحاد المدفوعات فقد تمثل في اتحاد المدفوعات الاوربي الذي قام في الفترة 1950-1958 .

### 2. تجميع احتياطي (Reserve Pooling)

تجميع الاحتياطي هو ترتيب يقوم الأعضاء بمقتضاه بايداع جزء من احتياطاتهم ، في حين يحتفظ الوكيل لنفسه بحقوق سائلة لدى طرف ثالث ، وطلما كان هناك تباعد زمني معقول بين الاختلال في موازين مدفوعات الأعضاء ، فإن بوسع الوكيل وقتئذ تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة ايداعات الاعضاء ، وقد تكون تلقائية أو تخضع لشكل من اشكال الرقابة المتروك تقديرها للوكيل ، وقد كان لروبرت ترفين السبق في الدعوة إلى هذا التجميع للاحتياطي .

<sup>1</sup> جون وليامسون ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

### 3. تنسيق أسعار الصرف (Exchange Rate Co-ordination)

يتضمن تنسيق أسعار الصرف الاتفاق بين الاعضاء على اتباع سياسات من شأنها تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأطراف المشاركة ، إلا أن أي إجراء من هذا القبيل يفترض مسبقا ، وبالضرورة ، إقامة هيكل ما " للأسعار المركزية " بين عملات الاعضاء ، كما يستوجب بعض الالتزامات بتقييد الانحرافات عن هذه الأسعار المركزية عن طريق سياسات للتدخل (أي بيع وشراء عملة أجنبية في مقابل عملة محلية) ، وقد تجلّى إجراء من هذا القبيل بوضوح في جميع الخطط الرامية إلى التكامل النقدي الاوربي وكان الهدف الوحيد لسياسة " الثعبان " كما انه الهدف الوحيد للنظام الاوربي الذي خلف نظام الثعبان .

### 4. التنسيق النقدي (Monetary Co-ordination)

هو الاتفاق على توعية السياسات النقدية التي ستتبعها البلدان الأعضاء ، وفي الفترة التي كان المذهب الكنزي لا يزال مهيمنًا فيها ن كان طبيعيا وقتها النظر إلى السياسات النقدية المتفق عليها على اساس اعتماد اهداف مشتركة تتعلق بسعر الفائدة ، أما في السنوات الاخيرة ، ومع تصاعد المذهب النقدي ، فقد أصبح مالوفا التفكير ضمن اطار اهداف متفق عليها تتعلق بالكميات النقدية الكلية من نوع أو آخر ، ففي البلدان التي تخضع فيها أسعار الصرف للتعويم ، ثمة اختيار بين التركيز على هدف متعلق بتصوير أو تصورات لعرض النقد ، أو على هدف تحقيق توسع الائتمان المحلي ، أما في البلدان ذات اسعار الصرف المربوطة بعملات أخرى ، فان ثمة اجماعا الان على ان السياسة النقدية إنما تعني توسع الائتمان المحلي وأن يكون من السمات الاساسية للتنسيق النقدي تحريم التعقيم : أي التعهد بأن توسع الائتمان المحلي لن يكون متباينا حسب المتغيرات الحاصلة في الاحتياطي<sup>1</sup> .

### 5. العملة الموازية (Parallel Currency)

العملة الموازية هي عملة يقصد بها أن تستخدم في المنطقة المعنية بأكملها ، بوصفها عملة مكاملة للعمليات القائمة وليست بديلا عنها ، ومن شأن تلك العملة أن تخدم القطاع الخاص بدلا من أن تكون مجرد وحدة حسابية للقطاع الحكومي ، برغم أنها قد تؤدي هذا الدور ايضا ، ولقد ساد التصور عادة أن عملة من هذا القبيل يمكنها ، مبدئيا على الاقل أن تتخذ خطواتها الأولى نحو التطبيق بادائها أدوارا دولية ، بوصفها وسيلة حسابية .

<sup>1</sup> جون وليامسون ، فس المرجع السابق .

## 6. تكامل السوق المالية (Capital Market Integration)

كما ان التكامل في عمومه يشير إلى التدابير التي تزيد من فعالية تدفق السلع وعوامل الانتاج عبر الحدود استجابة للحوافز المطروحة ، فإن تكامل السوق المالية يشير إلى الخطوات الرامية ، بصورة محددة ، إلى زيادة حركة انتقال رأس المال ، وأوضح تلك الخطوات التي تتعلق بالغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رأس المال في داخل المنطقة المعنية ، وبما أن اختلاف الاساليب والنظم القطرية يمكن ان تضع عقبات كاداء بوجه عمل الوسطاء الماليين عبر الحدود الوطنية كما تعوق ايضا بيع الالتزامات المالية الصادرة في بلد ما إلى المدخرين المقيمين في بلد آخر ، فإن تكامل السوق المالية يمكن أن يتعزز ، أكثر وأكثر ، من خلال المواءمة بين الشروط الادارية المطلوب توافرها في المسائل المالية .

## 7. السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية (Common policies Toward External Capital Flows)

بالإضافة إلى تحرير حركة رأس المال في مراحل منطقة التكامل ، هناك ايضا إمكانات توحيد السياسة المتعلقة بتدفقات رأس المال بينها وبين بقية العالم ، فقد اقترح أحيانا أن تقوم البلدان الاعضاء بتوحيد قيود التحويل التي تعتمد في مواجهة العالم الخارجي ، وهناك من ناحية أخرى إمكانية قيام هذه البلدان الاعضاء بالمواءمة بين سياستها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج .

وتتمثل الاهداف التي يمكن أن يحققها التكامل الجزئي التي تتباين حسب شكل التكامل المطروح<sup>1</sup> :

1. ان الهدف الذي يرمي اليه اتحاد مدفوعات ما هو دعم عملية تحرير التجارة في نطاق منطقة من المناطق التي تعاني من نقص مزمن في الاحتياطات الدولية السائلة ؛
2. أما تجميع الاحتياطي فهدفه التوفير في الاحتياطي الموجود لدى الاطراف المعنية ؛
3. وتنسيق سعر الصرف على خفض مخاطر سعر الصرف التي يمكن أن تحدث من خلال التعاملات داخل منطقة ما ؛
4. وثمة هدفان يمكن توأخيهما من خلال التنسيق النقدي ، الأولى هي تحقيق استقرار دوري ، أما الهدف الثاني فهي تلك المتعلقة بدعم سياسة مشتركة لاسعار الصرف في مواجهة بقية العالم ، وبشكل أكثر تحديد سياسة من شأنها تمكين البلدان الاعضاء من تجنب التغيرات في الاسعار المركزية التي تحدث في داخل المنطقة المعنية ؛
5. اما فيما يخص مزايا السوق المالية ينتظر منها منافع توزيع الموارد الناجمة عن إتاحة المجال لتوظيف الاستثمار ، والمنفعة الناجمة عن التواجد في موقف افضل يمكن من التخفيف من تدفق الاستهلاك عندما يكون دخل كل من المناطق المنضوية في الاتحاد خاضعا لصدمات من أي نوع ؛
6. وتنوع الاهداف التي تتواخاها السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال بتنوع الأشكال التي تتخذها هذه التدفقات .

<sup>1</sup> جون وليامسون ، فس المرجع السابق ، ص ص: 51-53 .

### المبحث الثالث : نظرية منطقة العملة المثلى .

يمكن القول عموماً أن أوائل الخمسينيات قد شهدت صياغة متقدمة لنظرية التكامل الاقتصادي على يد كل من LIPSY , SCITOVSKY, MEAD , VINER .  
في حين شهدت أوائل الستينيات تطوير نظرية (منطقة العملة المثلى) THE OPTIMUM CURRENCY AREA ، على يد كل من KENNEN , MCKINNON , MUNDELL .

ويمكن اعتبار النقاش الذي دار حول تحديد (منطقة العملة المثلى) الأساس الذي قامت عليه نظرية التكامل الاقتصادي فيما بعد ، وذلك في إطار النظرية العامة للتكامل الاقتصادي ، وقد جرى تطوير نظرية (منطقة العملة المثلى) من خلال النقاش الذي دار منذ الثلاثينيات وحتى الآن حول المفاضلة بين نظام سعر الصرف الثابت مقابل نظام اسعار الصرف المرنة .

وقد عرفت (منطقة العملى المثلى) تعاريف مختلفة وذلك<sup>1</sup> :

1. في إطار قابلية عوامل الانتاج على الحركة داخل المنطقة ، وعدم قدرتها على ذلك خارجها ؛
2. في إطار التساوق المتبادل بين دول الاعضاء من حيث الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية ؛
3. في إطار التناغم بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الوطنية ؛
4. في إطار تكامل انماطها التجارية .

يؤكد Machlup في الاخير « أن ما يهم في النهاية على أي حال ، هو رغبة جميع الاعضاء في التنازل على استقلاليتهم في شؤون النقد والائتمان والفائدة ». وعليه ، عملياً فان منطقة العملى المثلى هي إقليم Region لا يصر أي جزء منه على خلق النقود وتملك سياسة نقدية خاصة به .

كما جاء في تعريف Kreinin بأن منطقة العملى المثلى وسطاً بين الاسعار الصرف الثابتة واسعار الصرف المرنة ، فهي تقوم على القيام بتثبيت أسعار الصرف بين مجموعة من البلدان وثيقة الصلة ببعضها والتي تشابه فيما بينها اقاليم البلد نفسه ، والقبول في نفس الوقت لتقلبات في اسعار الصرف بين مثل هذه المجموعات من البلدان ، من مثل ذلك التعويم المشترك لعملات السوق الاوربية المشتركة تجاه العملات الاخرى من خارج السوق<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي ، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره ، ص : 132 .

<sup>2</sup> M.Kreinin , op.cit,p 195.

ورغم عدم وجود قواعد محددة يمكن من خلالها ان نحدد بدقة مجموعة الاقطار المؤهلة لكي تكون ضمن هذه المنطقة ، غلا أن بعض الاقتصاديين قد حاول أن يفعل من خلال بعض المؤشرات العامة ، وقد كانت أول مساهمة قيمة ورائدة لنظرية (مناطق العملى المثلى) قد جاءت من \*Mundell عام 1961 م ، و Mckinnon عام 1963 م ، و kennen عام 1969 م ، وقد حاولوا تحديد الأقطار أو الأقاليم التي يمكن أن تؤلف أمثليا "اتحاد عمله" (Currency Union) وما إذا كانت العملة المشتركة توفر لهذه الأقطار منافع ومزايا تزيد عما يوفره نظام صرف مرن بعملات متعددة<sup>1</sup> .

تعني كلمة مثلى (Optimum) ما أشارت إليه في نظرية الرفاه (Welfare Theory)، وهو استهداف تحقيق تعظيم في استقرار الأسعار، والاستخدام الشامل، وتوازن المدفوعات، حيث دلت النظرية إلى أن رفاهية السكان في مثل هذه المنطقة داله متزايد في ثلاث عوامل وهي<sup>2</sup>:

- الدخل الحقيقي ؛
- استقرار الدخل الحقيقي، أي استقرار الأسعار ؛
- استقلالية المنطقة في الاختيار بين هدي البطالة ومعدلات النمو الإقتصادي .

كانت نظرية المناطق الأمثل العملة موضوع طويل للاكاديميين للبحث، وقد أعربت مجموعة و اسعة من وجهات النظر حول الهدف من البحث في هذا الموضوع. كروغمان (1993) قد ذكر أن " يمكن القول بأن قضية الأمثل - منطقة العملة يجب أن يكون محور الاقتصاد الدولي النقدية " . في الطرف الآخر ، وقد جادل بيوتر 2000 أن " نظرية مناطق العملة المثلى. هو ، للأسف ، واحدة من النقاط أقل اهتمام من بعد الحرب العالمية الثانية الاقتصاد النقدي "<sup>3</sup> .

منذ 1950، وكان ورقة الأكثر تأثيرا بشأن أسعار الصرف "قضية لأسعار صرف مرنة" (فريدمان، 1953) كان معظم النقاش يدور حول إيجابيات وسلبيات نظام أسعار الصرف المرنة. كان تأثير فريدمان "قوي" العمل على دور السياسة النقدية كان لها تأثير في المساعدة على احياء الاهتمام في تحليل منطقة العملة الامثل ، كان هدف الأصلي لورقة موندليل (1961) توضيح نظرية حول ما إذا كان من الأفضل للبلدان ل اعتماد نظام أسعار الصرف المرنة أو العمل في ظل نظام ثابت تماما أسعار الصرف<sup>4</sup> .

\* يعتبر ميندل أب نظرية منطقة العملة المثلى، فعمله في هذا المجال بشكل أخص، وحول اقتصاديات أسعار الصرف بشكل عام، جعله ينال عام 1999 جائزة نوبل في الاقتصاد.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سبق ذكره ، ص36.

<sup>2</sup> Preseley & Dennis, Currency Areas, London : Macmillan, 1976, P:09.

<sup>3</sup> Harris Dellas, George S. Tavlal, AN OPTIMUM-CURRENCY-AREA ODYSSEY , Working Paper , BANK OF GREECE, Economic Research Department – Special Studies Division, 2009, p05.

<sup>4</sup> PAUL KENNY, THE THEORY OF OPTIMUM CURRENCY AREAS , Student Economic Review, Vol. 17, 2003, pp. 137.

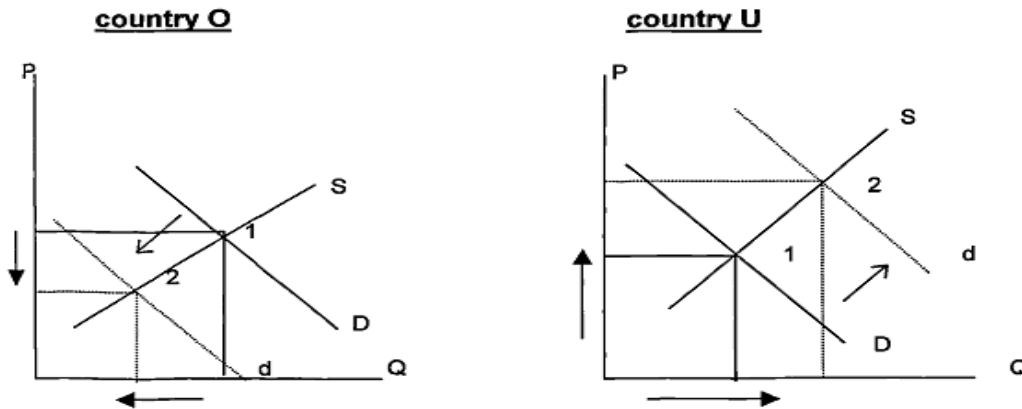
المطلب الاول : المعايير التقليدية لتحديد نطاق منطقة العملة المثلى .

أولاً:منطقة العملة المثلى وفق لنظرية روبرت ميندل

من أكبر النقاشات التي قامت في الستينيات بين مجموعة من الاقتصاديين، واجهت رواد مدافعي قاعدة الصرف الثابت و مدافعي سعر الصرف العائم. ففي هذا الإطار أدخل ماندال في عام 1961 مصطلح المنطقة النقدية العظمى. يعرف ماندال منطقة نقدية بمجموعة من الدول (أو مناطق) مرتبطة بمعدلات صرف ذات تثبيت لا رجعة فيه . و تهتم نظرية ماندال بتحديد الشروط التي تسمح بتحديد المناطق بالطريقة العظمى، بصياغة الحجج التي تؤيد اعتماد الدول الأعضاء على التثبيت القاطع لأسعار الصرف.

لتوضيح نظرية OCA يفترض بلدين عمان (0) والإمارات العربية المتحدة (U) ، حيث نفترض أن لبعض الأسباب للمستهلكين دول مجلس التعاون الخليجي حدث تحول في أفضليات بعيدا عن عمان، التي أدخلت البضائع من صنع الإمارات العربية المتحدة ، نلاحظ في الشكل رقم (3.1) انخفاض الطلب في (0) يقلل الكمية (Q) والأسعار (P) ويرفع البطالة في (U) الوضع سيكون عكس ذلك<sup>1</sup> .

الشكل رقم (3.1) : منحى العرض والطلب في كلا البلدين عمان و الامارات العربية المتحدة .



Source : Harib Amimi, op.cit, p:79.

ويمثل هذا التحول في الطلب من قبل الحركة الصعودية من الطلب منحى (D متابعة) في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي الوقت نفسه على أن الحركة الهبوطية للمنحنى الطلب (D أسفل) في عمان وهذا، بدوره، سوف يؤدي انخفاض الانتاج في عمان وزيادة الانتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة. على الأرجح تحدث عواقب اقتصادية هي زيادة البطالة في سلطنة عمان وعلى انخفاض البطالة في الإمارات العربية المتحدة. كما أن التحول في الطلب الكلي في سلطنة عمان تؤدي إلى انخفاض في قيمة الناتج المحلي، وبالتالي، إذا كان

<sup>1</sup> Harib Amimi, The GCC Economic and Monetary Integration: Comparative Analysis, A Thesis in partial fulfilment of the requirements of Anglia Polytechnic, Ashcroft International Business School ,November 2003,p78.

الإنفاق من جانب عمان لا تقلل من نفس الكمية من قيمة الانخفاض في الناتج المحلي، الحكومة العمانية سيكون لدينا عجز في الحساب الجاري. في دولة الإمارات العربية المتحدة تحدث حالة العكس، أي أنها على الأرجح أن قيمة الإنفاق الإجمالي على سكان دولة الإمارات العربية المتحدة لن تزيد بنفس القدر من الزيادة في قيمة إنتاجهم، و بالتالي سوف تظهر فائضا للإمارات العربية المتحدة في حسابها الجاري<sup>1</sup>.

الميزان التجاري = الادخار - الاستثمار + الضرائب - الإنفاق الحكومي

$$(X - M) = (S - I) + (T - G)$$

قراءة الوضع قبل العملة الموحدة<sup>2</sup>:

1. الطلب يزيد من السلع الامارتية ؛
2. زيادة الطلب الكلي في الامارات، وانخفاض الطلب الكلي في عمان ؛
3. ركود في عمان ، طفرة في الامارات ؛
4. ارتفاع معدلات البطالة في عمان ، والنقصان في الامارات .

في ظل ظروف عدم التوازن من كلا الاقتصاديين ودون الحاجة إلى اللجوء إلى "تخفيض قيمة العملة" و "إعادة التقييم"، مما يؤدي إلى وجود آلية موازنة تلقائية ،

حيث هناك نوعان من الآليات التي من شأنها أن تؤدي تلقائيا التوازن إلى الوراء في البلدين. ويستند واحد على مرونة الأجور، والآخر على تنقل اليد العاملة، فتدفق العوامل يعتبر هنا بديلا عن تعديل سعر الصرف ، وهو التعديل الذي يعتبر ذاته بديلا عن تغيير مستويات الأجر الحقيقي نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب.

### 1. مرونة الأجور (Elasticity of Wages) .

تفترض هذه الآلية ان سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة عندما تكون الأجور مرنة بما فيه الكفاية، والعمال العاطلين في عمان. في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسوف تدفع تصاعديا في معدلات الأجور نتيجة للزيادة في الطلب على العمل.

<sup>1</sup> Harib Amimi, Op.cit ,p: 79 .

<sup>2</sup> RA Mundell, ' A Theory of Optimum Currency Areas ' 1961, American Economic Review , p : 658 .



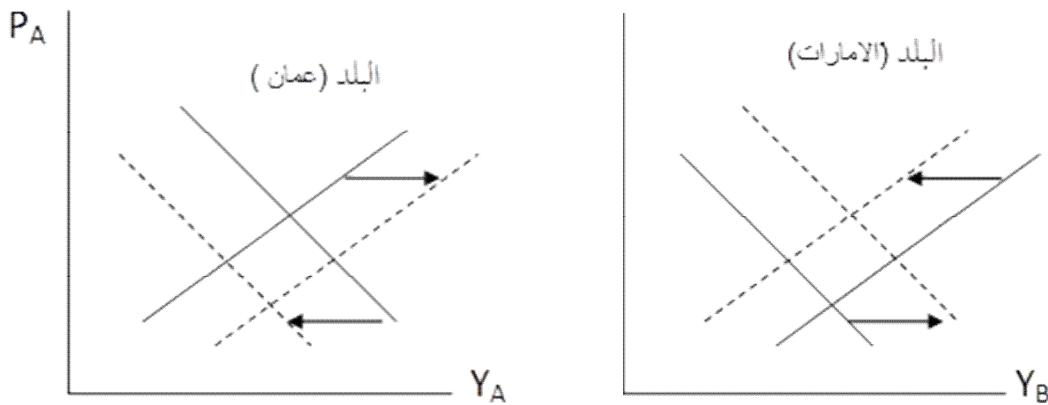
وسوف يمثل تأثير هذه الآلية من قبل الآثار على الأجور حركة في البلدين. الحد من معدلات الأجور في عمان التحولات منحني العرض الكلي أسفل، في حين أن الزيادة في الأجور في الإمارات العربية المتحدة ينتقل منحني العرض الكلي صعوداً. هذه التحولات تساهم في استعادة التوازن. وهناك انخفاض في أسعار الإنتاج في عمان تعزيز القدرة التنافسية المنتجات العمانية. يحدث العكس في الإمارات العربية المتحدة. هذا التعديل في وقت واحد يحسن حساب الحالي لعمان ويقلل من فائض ميزانية دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادات في الأجور والأسعار في الإمارات العربية المتحدة جعل المنتجات العمانية أكثر قدرة على المنافسة، الأمر الذي يؤدي، بدوره، إلى التحول التصاعدي في عمان لمنحني الطلب الكلي. وبالمثل، فإن الانخفاض في تكاليف عمان وأسعار يجعل المنتجات الإمارات العربية المتحدة غير قادرة على المنافسة، وبالتالي، يتحول منحني الطلب الكلي الإمارات إلى أسفل.

## 2. تنقل العمل .

وفقاً لهذه الآلية، حيث تؤدي البطالة في عمان إلى انتقال البطالين إلى الإمارات العربية المتحدة حيث الطلب الزائد على العمالة موجوداً، هذا يمكن أن تقضي على الحاجة إلى السماح للأجور تنخفض في سلطنة عمان وزيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة. حرية تنقل العمالة تسهل التكيف مع الآثار الصدمات لغير المتماثلة<sup>1</sup>، وبالتالي يقلل من الضغط لتعديل أسعار الصرف. ونتيجة لذلك، والمرونة العالية الأجور وانتقال العمالة الكافية بين الاقتصاديين تميل إلى ضبط تلقائياً للخلل في البلدين.

الشكل رقم (4.1): عملية التعديل التلقائي لمنحني طلب وعرض البلدين .



Source : Harib Amimi, op.cit, p:80.

<sup>1</sup> صدمة غير متماثلة هو وسيلة لوصف الركود الذي يؤثر فقط على بعض الأعضاء من مجموعة من البلدان التجارية، ينبغي أن يكون الاقتصاد متكاملة للغاية أقل عرضة للصدمات غير متماثلة

عرف مانديل الامثلية (optimality) في إطار القدرة على استقرار مستويات الاستخدام القومي، والاسعار ثم عرف " الاقليم الاقتصادي " بأنه منطقة عملة مثلى حين يظهر خصائص تقود على إزالة تلقائية للبطالة واختلال المدفوعات ، وتعني الإزالة التلقائية هذه عدم استعمال السياسات النقدية والمالية لاستعادة التوازن ، وقد أشار إلى أن تعديل سعر الصرف لن يكون ضروريا لإعادة التوازن الداخلي والخارجي إذا كانت عوامل الانتاج قابلة للانتقال من قطر على آخر ، لذا ، فإنه يرى أن منطقة العملة المثلى هي إقليم تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الانتاج على الانتقال داخليا ، وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا ، ويعني ذلك تدفق العوامل من المناطق ذات الكلفة المنخفضة أو المردود المتدني إلى المناطق ذات الكلفة العالية أو المردود المرتفع<sup>1</sup> .

وهكذا يصل Mundell إلى استنتاج وهو : أن معيار منطقة العمل المثلى يؤكد على عوامل طويلة المدى كقابلية العوامل على الانتقال والحركة ، فأى قطر يعمل على مبادلة حرة مع القطر المعني في كل من العمل ورأس المال هو جزء من منطقة عملي مثلى مع ذلك القطر . مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحدية في الزيادات في تكاليف والاسعار بين اعضاء منطقة العملة ، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى ، فتدفع العوامل يعتبر هنا بديلا من تعديل سعر الصرف ، وهو التعديل الذي يعتبر هنا بديلا من تغيير مستويات الأجر الحقيقي نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب ، وهكذا يصل مانديل إلى استنتاج : وهو : عن معيار منطقة العملة المثلى يؤكد عوامل طويلة المدى كقابلية العوامل على الانتقال والحركة ، فاي قطر يعمل على مبادلة حرة مع القطر المعني في كطل من العمل ورأس المال هو جزء من منطقة عملة مثلى مع ذلك القطر .

### 3 . انتقادات نظرية روبرت ميندل

- هناك العديد من القيود التي تعرقل حرية تحرك عوامل الإنتاج (و خاصة عنصر رأس المال) كما أن حرية تحرك رؤوس الأموال قد تسبب في حدة تفاقم الاختلال التوازني على المستوى الداخلي و الخارجي؛
- تستوجب حرية تحرك عنصر اليد العاملة بين الدول الأعضاء وقت طويل لتحقيق ذلك، كما أنه يحتاج عنصر العمل إلى وقت ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل (تكوين، تدريب...).
- قد يؤدي تحرك عنصر العمل بين الدول إلى تفاقم اختلال التوازن في الأجل الطويل ؛
- اعتمد ماكنون في انتقاده لنظرية مندل على أساس وجود تناقض بين تحقيق الاستخدام التام واستقرار الأسعار في نظام أسعار الصرف العائم، في حين يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة التضخم وارتفاع الأجور والأسعار في قطاع الصادرات، وعليه فقد أغفل حالة توافر درجة انفتاح الاقتصاد<sup>2</sup> ؛

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سبق ذكره ، ص36.

<sup>2</sup> مغاوري شلي علي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

- اعتمد الاقتصادي كينن في انتقاده لمندل على عنصر تنويع هيكل الجهاز الإنتاجي والذي يؤدي إلى تنوع بنية الصادرات، والتي ضرورة تبني نظام سعر صرف ثابت ؛
- أما فليمنج فقد قام بانتقاد نظرية مندل على أساس افتراض حرية تحرك رؤوس الأموال كشرط لانضمام بلد إلى المنطقة المثلى يتوقف أساسا على طبيعة الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني وعلى مدى تأثر حركة رؤوس الأموال

### ثانيا. منطقة العملة المثلى وفق لنظرية نظرية ماكينون (1963) Robert Mckinon

عرف Mckinon منطقة العملة الواحدة على أنها بالضبط تقريبا نظام سعر الصرف ثابت مع ضمان قابلية العملات على التحويل . يذهب في نظريته حول (مناطق العمل المثلى ) إلى أن الاخيرة يجب أن تشمل الاقتصادات المفتوحة بدرجة كبيرة ويعتبرها من اهم معايير التي تساهم في تحقيق المنطقة النقدية المثلى <sup>1</sup> ، ووضع ثلاث اهداف لتحقيق ذلك : الحفاظ على الاستخدام الشامل، وتوازن ميزان المدفوعات، و استقرار المستوى العام للأسعار داخل المنطقة و كما يؤكد Mckinon بشكل خاص على الهدفين الأخيرين . كما يتطلب الهدف الأخير أي استقرار المستوى الداخلي للأسعار – عملة سائلة ذات قيمة مستقرة لضمان تخصيص كفو للموارد .

اضاف ماكينون بشروط أخرى إضافية ينبغي الوفاء بها من أجل علاج المنطقة كمنطقة الأمثل الذي يدخل عملة موحدة . وطرح أسئلة حول خصائص الاقتصادية المنطقة التي وسعت نطاق تعريف انفتاح الاقتصاد كشرط مسبق للتأهل باعتبارها منطقة العملة المثلى. في وجهة نظره ، فإن البلدان التي هي الأكثر انفتاحا هي أيضا الأكثر مناسبا لخلق العملة المشتركة بينهما . انفتاح الاقتصاد يمكن أن يكون الحصنة من القابلة للتداول على السلع غير القابلة للتداول كما تلك التي يمكن أن تدخل في التجارة الخارجية ، في حين أن السلع غير القابلة للتداول لا يمكن الدخول في التجارة الخارجية نتيجة لعوامل مثل ارتفاع تكاليف النقل . ويتم إنتاج السلع القابلة للتداول محليا ، وأنها يمكن تصديرها أو الاستعاضة عن الواردات الأجنبية. لأن ليس من الممكن تحديد ما ينبغي أن نسبة السلع المختلفة الدخول في التجارة الدولية من أجل علاج قطاع بأكمله كما القابلة للتداول، يبدو أكثر دقة إلى أن تأخذ في تحليل الحجم الفعلي للصادرات والواردات. وبالتالي ، وفقا لماكينون ، و معرفة حجم الصادرات الإجمالي للاستيراد وإعطاء جيدة تبدأ في تحديد درجة انفتاح اقتصاد وطني <sup>2</sup> .

<sup>1</sup> Pal de Grawwe ' Economic de l'intégration monétaire , Boek-Université, 3<sup>ème</sup> édition septemper 1999,p 59.

<sup>2</sup> RI McKinnon, ' Optimum Currency Areas ' 1963, American Economic Review ,p :717.

كما طور مفهوم (الأمثلية) على أساس أثر انفتاح الاقتصاد الذي يتم قياسه من خلال قياس العلاقة النسبية بين السلع التجارية و السلع غير التجارية وأثر ذلك على مسألة ملائمة بين التوازنين الداخلي والخارجي ، مؤكداً على الحاجة إلى استقرار مستوى الأسعار الداخلي ، ويفترض هذا التحليل إمكانية تصنيف جميع السلع إلى تلك التي يمكن أن تدخل في التجارة الخارجية وتلك التي لا تدخل فيها بسبب تكاليف النقل ، مما يعني أخذ التكاليف الأخيرة بنظر الاعتبار ، وتعني السلع القابلة للمتجارة بما<sup>1</sup> :

1- السلع القابلة للتصدير : هي السلع المنتجة محلياً ويجرى تصديرها جزئياً ؛

2- السلع القابلة للاستيراد : هي التي يجري في نفس الوقت انتاجها محلياً وكذلك استيرادها من الخارج .

كلما زادت نسبة السلع القابلة للمتجارة الى تلك السلع غير قابلة للمتجارة ، زادت المنفعة من تكوين منطقة العملى المثلى أي ، كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً ، زادت منفعة منطقة العملة وقلت درجة الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي ، وكلما زادت نسبة السلع القابلة للاستيراد والتصدير إلى الاستهلاك المحلي الكلي ، زادت أثر تعديل سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلي ، وكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتجارة إلى السلع غير القابلة للتجارة ، زاد ذلك من اختلال مستوى الأسعار وقويت الحجة ضد أسعار الصرف المرنة ، ويرى Mckinnon أن تكامل العملة والاسواق المالية يجب أن يتبع تدفق تجارة السلع أو تلك الاقطار التي هي شريكة رئيسية في التجارة مع بعضها يجب ان تتخذ لها نظام سعر صرف ثابت واحد .

وقد وضع الاقتصاديين فكرة ماكينون لأبعد من ذلك و الانفتاح الذي يعرف بأنه حصّة من النشاط الاقتصادي الدولي المكرسة لل التجارة. وهم يؤكدون أن أفضل مقياس ل المشاركة الوطنية للاقتصاد في العلاقات الدولية هي نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) . يقيس نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للنسبة الإنتاج المحلي التي يتم تصديرها ، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يقيس نسبة الإنفاق المحلي المخصصة للأجانب السلع . متوسط هذه النسب اثنين يعطي فكرة عن التجارة الانفتاح (X) من بلد معين تجاه كل أو بعض شركائها ، حيث السابقين يعني Ex حجم الصادرات من البلد ألف إلى البلدان الشريكة و Im يعني حجم الواردات من البلد ألف من البلدان الشريكة ، و P يعني الناتج المحلي الإجمالي من البلاد A<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سبق ذكره ، ص36.

<sup>2</sup> JAROSLAW KUNDERA , THE THEORY OF AN 'OPTIMUM CURRENCY AREA', Wroclaw Review of Law, Administration & Economics ,2012 ,Vol :22, p:08.

$$X a = \frac{Ex + Im}{P}$$

بعبارة أخرى ، اقتصاد مفتوح يعني المشاركة العالية للصادرات و الواردات في إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات . إذا كان المعيار  $X$  هو أعلى في البلد ألف من في البلد باء ، وهو ما يعني أن مقاطعة  $A$  لديها اقتصاد أكثر انفتاحا على التدفقات الاقتصادية الدولية من البلد باء إذا  $X$  ينمو على مدى فترة من الوقت وهو ما يعني أن اقتصاد  $A$  أصبح أكثر انفتاحا .

تؤثر درجة انفتاح اقتصاد ما على نشوء الوهم النقدي والذي يعرف بأنه تقبل الناس لتخفيضات في دخولهم الفعلية الناتجة عن زيادة الاسعار ، أكثر من تقبلهم لفكرة تخفيض دخولهم النقدية ، كما لاحظ فليمنج ، قلما يعمل تصنيف الأجور في أرقام قياسية بصورة فورية ، وأن الوهم النقدي قد يكون له أهميته من الناحية العكسية ، فبما أن العملات الوطنية يحدوها ميل قوي للحفاظ على وظيفتها بوصفها وسيلة تبادل ومعيار للقيمة ، ولا سيما فيما يتعلق بتسويات الأجور والمدفوعات ، فما أن تنشأ عملة مشتركة ، فقد يضحى من الصعوبة النكوص عنها ، حتى ولو ثبت أن إنشائها هذا كان أمرا خطأ<sup>1</sup>.

تعرضت نظرية ماكينون إلى عدة انتقادات نعرضها فيما يلي<sup>2</sup>:

- وجه انتقاد بالنسبة للمبدأ الذي اعتمده ماكينون و هو مبدأ الانفتاح الاقتصادي كشرط للانضمام إلى منطقة نقدية، و ذلك لأنه يرى البعض أن الاقتصاد الذي يتميز بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي و ذات قطاع كبير للتجارة الخارجية، يكون من المستحسن له أن يعتمد نظام أسعار صرف مرنة، و أسعار صرف ثابت في حالة ما يكون لدى الاقتصاد قطاع صغير للتجارة الخارجية، حيث أن يكون الاقتصاد المفتوح متعرض بدرجة أكبر للصدمات الخارجية بسبب الارتباط الحاد مع الخارج، و بالتالي يسمح نظام سعر صرف مرن بتصحيح الإختلالات الناتجة عن الصدمات الغير مماثلة العالم الخارجي، باعتماد سياسة نقدية للحد من التضخم. كما أن هذه الحالة تستدعي اعتماد مستوى أقل ما يكن من الأجر قصد زيادة الاستخدام من أجل التخفيف من البطالة. رغم هذه الانتقادات، تبين من خلال تجربة الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي أن شرط الانفتاح الاقتصادي كمحدد للانضمام إلى منطقة نقدية و ذات قطاع ضخم للتجارة الخارجية، تعتبر عاملا محددًا لتصحيح الإختلالات الناجمة عن الصدمات عديمة التماثل و الانضمام إلى منطقة نقدية .

<sup>1</sup> الفريدو ميديو ، التكامل النقدي العربي فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التكامل النقدي العربي : المبررات - المشاكل - الوسائل ، طبعة الثالثة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص: 552.

<sup>2</sup> مغاوري شليبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

### ثالثاً. منطقة العملة المثلى وفق نظرية كينين kennen

ارتبطت قضايا كينين تحليل أداء أسعار الصرف وذلك لتحديد معايير منطقة العملة المثلى ضمن أسعار الصرف، وقال إنه لا يتفق مع نهج موندل لتحديد مناطق العملة المثلى من معايير مثالية في قوة العمل والتنقل، يجب التمييز بين معايير أخرى إلى جانب حراك واحد أو اثنين من عوامل الإنتاج .

في رأي كينين ، و العنصر الأساسي من منطقة العملة المثلى هو التنوع في مزيج المنتجات لبلد ما. ذلك لأن التنوع بشكل جيد للاقتصادات الوطنية أكثر قدرة على تحمل التغيرات المفاجئة في المعاملات الدولية . التنوع في الإنتاج والتبادل يعمل على متوسط خارج الصدمات الخارجية والعمل على تشكيل استقرار رأس المال المحلي ، لذلك ، والتنوع في الإنتاج في البلدان الشريكة و مناطقها هو - في رأي كينين لل- ميزة حاسمة للمناطق العملة المثلى<sup>1</sup> .

ويقدم kennen ثلاث حجج في هذا الصدد<sup>2</sup> :

1- إن الاقتصاد المتنوع بشكل جيد لن يتعرض لتغيرات في شروطه تجارته بقدمما يتعرض له الاقتصاد وحيد الانتاج ، فكلما زاد تنوع انتاج قطر ما ، خاصة في صادراته زاد استقلاله عن التقلبات الأجنبية ، أي قلت آثار ذلك على مركز مدفوعاه واستقرار اسعاره وثبات دخله ، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الايجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي ينتجها القطر ، أما القطر ذو الانتاج غير المتنوع فقد يحتاج إلى مرونة في اسعار الصرف بعكس القطر المتنوع الانتاج ، والحجتان التاليتان تؤيدان ذلك ؛

2- إن تعرض القطر المتنوع إلى انخفاض في الطلب على صادراته الرئيسية لن يؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحصل للقطر ذي الانتاج الواحد أو غير المتنوع الانتاج ؛

3- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب المحلي ، خاصة بين الصادرات والاستثمار - ستكون أضعف في الاقتصاد المتنوع ، لذا فإن التغيرات في الاستخدام المحلي نتيجة لتغير الطلب الاجنبي لن تكون أكثر شدة نتيجة لتغيرات مقابلة في تكوين راس مال المحلي .

<sup>1</sup> PB Kenen , " The Optimal Currency Areas: An Eclectic View " in : R. A. Mundell and A.K Swoboda (eds), **Monetary Problems of the International Economy** (Chicago : the University of Chicago Press.), p :42.

<sup>2</sup> PB Kenen , opcit , p :49.

وقد أشار بعض الاقتصاديين ، إلى أن صيغتي (الأمثلية) لدى كل من Mckinnon , kennen قد يؤديان إلى نتائج متناقضة مع بعضها ، فأولاً : يدعي Mckinnon انه كلما زاد انفتاح الاقتصادات ، كلما وجب عليها الحفاظ على اسعار صرف داخلية ثابتة واسعار صرف خارجية مرنة ، ومع ذلك فان تجمع الاقتصادات المفتوحة معا سيزيد من تنوعها ، ويقتضي ذلك ، على اساس معيار Kennen ، أن تقوم مثل هذه الاقطار بالحفاظ على اسعار صرف ثابتة وليس متغيرة .

ثانياً : أن القطر الذي ينتج مدى صغيرا من السلع قد يتغمر في تجارة خارجية واسعة ، وقد يتطلب ذلك أسعار صرف ثابتة في قطر ، واسعار صرف مرنة في قطر اخر ولكن ، من ناحية اخرى ، قد يعتمد القطر لكثر تنوعا على التجارة بدرجة اقل مما هو الحال بالنسبة للقطر الاقل تنوعا ، وفي هذه الحالة تقود النظريتان إلى نتائج متناقضة وتوصيات متعارضة.

**المطلب الثاني : منطقة العملة المثلى وفق لنظرية التكاليف والمنافع ومعايير أخرى .**

**أولاً : منطقة العملة المثلى وفق لنظرية التكاليف والمنافع .**

تمثل النظريات السابقة أسلوبا تقليديا لتحديد النطاق المناسب لمنطقة العملة المثلى، وذلك بإفراد خاصية إقتصادية معينة محددة لذلك النطاق. وتعاني هذه النظريات نقصا مهما، وهو فشلها في التأكيد -بصورة كافية- منافع مناطق العملة الناشئة عن نواح أخرى غير تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي<sup>1</sup>.

تم تطوير أسلوب جديد يضع اطاراً عاماً لتحديد منطقة العملى المثلى ، ويأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها ، محاولا تقييم جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة في منطقة العملة ، وذلك من وجهة نظر مصالح ذلك القطر أو الاقليم المشارك فيها ، وتبعاً لهذا الاسلوب يجرى تعريف منطقة العملة بالموازنة بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في منطقة العملة ، وهذا ما فعله الاقتصادي الانجليزي G.E.Wood الذي تعامل مع مناطق العملة ، لا على أساس مسألة (الامثلية) ، وانما على أساس تحليل الكلفة - المنفعة cost-benefit Analysis إذ يتم تبني منطقة العملة فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها .

تتمثل الكلفة التي لا مناص من أن يتحملها بلد ما ينضم على منطقة سعر صرف ثابت في فقدانه لوسيلة من وسائل السياسة التي يتبعها لمعالجة الاختلالات الاساسية الخارجية .

<sup>1</sup> Presely and Dennis, Currency Areas, op.cit P:14 – 23 & 25..

يمكن تعريف الاختلالات الأساسية الخارجية بأنها المواقف التي تصبح فيها علاقات الكلفة - السعر في بلد ما في مواجهة شركاء هذا البلد التجاريين على الشكل الذي يؤدي بآية محاولة للوصول إلى مستويات مرغوبة من الناتج الفعلي أو العمالة الحقيقية ، إلى إحداث اختلالات تعتري المدفوعات الخارجية لهذا البلد<sup>1</sup> .

تكاليف وحدة نقدية تنبع من حقيقة أنه عندما يتنازل لبلده العملة الوطنية، فإنه يتنازل عن أيضا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، أي أنه يفقد القدرة على إجراء السياسة النقدية الوطنية. وبعبارة أخرى، في اتحاد نقدي كامل فإن البنك المركزي الوطني إما تزول من الوجود، أو لن يكون له أي سلطة حقيقية. هذا يعني أن أمة الانضمام إلى الاتحاد النقدي لن يكون قادرا أي أكثر لتغيير سعر عملتها (عن طريق تخفيض قيمة العملة وإعادة التقييم)، لتحديد كمية وطني المال في التداول، أو لتغيير معدل الفائدة قصيرة الأجل<sup>2</sup> .

إن اختلالات من هذا القبيل قد تنتج عن تغير يحدث مرة واحدة في مجال الكلفة ، ولا سيما فيما يتعلق بكلفة الاجور ، أو في ظروف الطلب ، قد ترجع الاختلالات على تباينات متراكمة في معدلات نمو الانتاجية ومعدلات الاجور ، والامر الاخير هذا يتوقف بدوره على نفوذ الاتحادات العمالية ، وعلى المواقف المتخذة على الصعيد الوطني (القطري) تجاه قضايا البطالة والتضخم .

أما الكلفة الممكنة Potential cost فيمكن أن تنشأ عن عدم القدرة على تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال في التوازن - أي فقدان السيطرة على احدى الوسائل المهمة لسياسة النقدية والاقتصادية ، إلا ان الذين دفعوا عن نظام من اسعار صرف مرنة ، لم يعيرو ، في الواقع ، اهتماما إلى اختلاف الأقطار في الحجم ودرجة الانفتاح للتجارة الخارجية ، وقابلية عوامل الانتاج على الحركة والانتقال ، واتجاه السياسات المحلية ، بل اعتبرو جميع الاقطار متساوية في ذلك ، هذا في حين أخذ النقاش الدائر حول (منطقة العملة المثلى) تلك العوامل بنظر الاعتبار فمن المعروف جدا ان من خواص التجارة الدولية الحالية أن التجارة بين الاقطار المتطورة اقتصادية تمثل الجزء الاكبر من تجارتها الدولية ، في حين أن التجارة بين الاقطار النامية بعضها البعض ، لا تشكل إلا جزءا ضئيلا من تجارة العالم الثالث دوليا.

حين أشار Wood عن منطقة السوق الاوربية المشتركة أو المجتمع الاقتصادي الاوربي EEC يرى أن هناك اربع منافع كمية يمكن تحقيقها من خلال خلق منطقة عملة بين اقطارها ، وهي كما يلي<sup>3</sup>:

1. هناك عوائد من الاقتصاد في الموارد بصورة رئيسية في المعاملات الخاصة بحقل الصيرفة والصرف الاجنبي ؛
2. هناك عوائد تنشأ عن إعادة توزيع الموارد ناتجة عن تجميع الاحتياطات في منطقة العملة ؛

<sup>1</sup> الفريدو ميديو ، التكامل النقدي العربي فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه ، مرجع سبق ذكره ، ص :541.

<sup>2</sup> Michael Grabner , The Costs and Benefits of Monetary Union , June 2003 , p02.

<sup>3</sup> عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سبق ذكره ، ص 41.



3. عوائد ناشئة عن تنامي التجارة وتقليل عدم التوكد ناتجة عن تحديد سعر الصرف ؛
4. عوائد ناشئة عن كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية .

ان اعتماد عملة واحدة يجلب المنافع في فوائد عامة تنبثق من بين الخيارات التالية<sup>1</sup>:

1. القضاء على تكاليف المعاملات والتكاليف المحاسبية ، إذ يؤدي خفض تكاليف المعاملات إلى زيادة الانتاج والاستهلاك المكاسب ؛
2. إزالة مخاطر الصرف الأجنبي؛
3. إنشاء أكثر من نظام التسعير الشفاف، الأمر الذي يجعل الأسعار الدولية مقارنة أسهل؛
4. تكتسب السياسة النقدية أكثر مصداقية من خلال اعتماد أقوى سعر الصرف التزام ؛
5. ترتيبات الوحدة النقدية هي أقل عرضة لهجمات المضاربة.

ويمكن ذكر اربعة اصناف من المنافع التي يقدمها الاتحاد النقدي المتمثل بمنطقة عملة مشتركة ، تنعكس في تخفيض تكاليف المعاملات ، وتقليل درجة عدم اليقين الاقتصادي ، وزيادة انضباط السياسة ومصداقيتها وتحسين أداء الآلية النقدية ، وهي مزيج من المنافع الجزئية والكلية ، غير أن تكاليف مثل هذه المناطق تقع بشكل رئيسي في حقل السياسة الكلية ، ويمكن قسمتها إلى صنفين ، وثيقي الصلة أحدهما بالآخر ، هما<sup>2</sup>:

أ- تقلل استقلالية السياسة النقدية ؛

ب- زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي .

وتأتي كلفة التحلي عن استقلالية السياسة النقدية من فقدان أدتها ، وهي سعر الصرف الذي يمكن استخدامه لتسهيل عملية تكيف الاقتصاد مع الصدمات ، مما يتطلب تغييرا في اسعار الصرف الحقيقية بهدف استعادة التوازن في اسواق السلع والعمل ، وستكون مثل هذه الكلفة كبيرة إذا توفر شرطان ، هما :

أ. إن الصدمات الحقيقية يجب أن تكون غير منتظمة بما يكفي لجعل تكييف سعر الصرف مهما ، خاصة في حالة محدودية مرونة حركة العوامل ؛

ب. أن تكون السياسة النقدية قادرة بفعالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، والتأثير بالتالي في الانتاج ، مما يتطلب شكلا من الجمود الاسمي يمنع الاسعار و الاجور من التكييف بسرعة لتصفية الاسواق .

<sup>1</sup> Ahmed AlKholifey and Ali Alreshan ,GCC monetary union, opcit,p 18.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سبق ذكره ، ص43.

### ثانيا : منطقة العملة المثلى وفقاً لمعيار الاستجابة للصدمات

تزايد الاهتمام بتحليل الصدمات التي تتعرض لها اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ومدى تأثيرها بها ، ما دام امتصاص الصدمات يجمع الاثر الصافي لعدد من المعايير التقليدية ، وإحدى المعايير المهمة التي ترد في هذا الصدد تتعلق بدرجة انتظام ، أو عدم انتظام ، الصدمات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ، حيث أن سعر الصرف الاسمي لا يمكن أن يتحرك في ظل الاتحاد ، لتسهيل عملية التكيف مع الصدمات من أي نوع كانت ، وبالتالي تكاليف فقدان استقلالية السياسة النقدية ستزداد مع ارتفاع درجة عدم انتظام الصدمات بين الاقطار الأعضاء .

هناك صدمات نظامية (Systematic)، بمعنى ان تصيب الاقطار بشكل واحد ، أم أنها غير نظامية (non-Systematic)، بمعنى أنها تصيب الاقطار الاعضاء في الاتحاد بشكل مختلف ، ففي الحالة الاولى ، أي حالة الصدمات النظامية ، فإنها تستطيع تبني نظام صرف ثابت ، مشكلة بذلك منطقة عملة مثلى ، والعكس صحيح في حالة الصدمات غير نظامية اما في الحالة الثانية ، هناك كانت الصدمات مؤقتة أم دائمة فالصدمات المؤقتة يمكن مواجهتها مبدئياً من خلال التمويل ، في حين تحتاج الصدمات الدائمة إلى عمليات تكيفية وفي الحالة الثالثة ما اذا كانت الصدمات بشكل رئيسي اسمية أو حقيقية ، محلية او خارجية ، ففي حالة الصدمات الاسمية قد يكون من الافضل تبني سعر صرف مرن ، بهدف عزل الاقتصاد المحلي عن الاضطرابات الخارجية الاسمية . واهيراً إذا كانت صدمات الاسواق المالية تحدث بشكل رئيسي من خلال الموجودات المالية المحلية التي تحمل فائدة ، أم من خلال الموجودات الاجنبية فمثلاً إذا كانت الصدمات تحدث في اسواق الصرف الاجنبي ، وغير ذات علاقة بالاساسيات الاقتصادية ، عندئذ قد يكون تثبيت سعر الصرف هو الحل الافضل <sup>1</sup> .

### ثالثاً : منطقة العملة المثلى وفق لمعيار معدلات التضخم (Similarities of Inflation Rates)

يعبر معيار اختبار التشابه في معدلات التضخم عن افعالية تكوين منطقة سعر صرف ثابت، إن اختلاف معدل التضخم بين الدول الراغبة لتشكيل اتحاد نقدي، قد يعود أساساً إلى اختلافات في مستوى التطور الاقتصادي أو في تنوع المؤسسات المكلفة بسوق العمل أو تباين السياسات الاقتصادية وربما إلى عدم تشابه التفضيلات الاجتماعية، ويلزم في هذا الصدد التشديد على الاسباب النهائية للانحرافات الحاصلة في معدلات التضخم .

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق ، ص 42.

ويرى الاقتصادي فلامينج (Fleming) أنه عندما يكون معدل التضخم منخفضاً ومتقارباً بين مجموعة الدول، سينجم عنه استقراراً نسبياً في معدلات التبادل الاقتصادي. أي أن معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة تعد شرطاً حاسماً لنجاح الإتحاد النقدي<sup>1</sup>.

#### رابعا : منطقة العملة المثلى وفقاً لمعيار درجة تشابه الهياكل الاقتصادية

إن تشابه الهياكل الاقتصادية لعدد من الدول الراغبة في تكوين اتحاد نقدي فيما بينها فضلا عن تعاملها مع نفس الشركاء التجاريين، تخضع في المدى القصير والمتوسط لصددمات اقتصادية متماثلة ومشاركة أو على الأقل سيقبل أثر الصدمات غير التماثلية، الناجمة عن تغيرات في ظروف الطلب أو العرض أو الاثنين معا، ولمعالجة هذه الصدمات وامتصاص أثرها، ستنتهج تلك الدول نفس السياسة الاقتصادية، خاصة النقدية منها، مما سيسهل عليها تبني إقامة منطقة عملة مثلى. وفي هذا السياق يرى الاقتصادي (Francesco Paolo Mongelli)، الباحث بالبنك المركزي الأوروبي، أنه إذا كانت صدمات العرض والطلب، أو السرعة التي تعدل بها متشابهة بين جميع الشركاء، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة المتبعة للحد من الصدمات، في هذه الحالة تقل الحاجة إلى إتباع سياسة مستقلة، كما أن المكاسب الصافية لتبني عملة موحدة ستكون معتبرة<sup>2</sup>.

#### خامسا : منطقة العملة المثلى وفق لمعيار التكامل المالي.

أشار انجرام إلى أن التكامل المالي يمكن أن تقلل من الحاجة إلى إجراء تعديلات سعر الصرف. فإنه قد يؤدي إلى تخفيف الاضطرابات السلبية مؤقتة من خلال تدفقات رأس المال ، على سبيل المثال عن طريق الاقتراض من مناطق الفائض صافي الأصول الأجنبية التي يمكن أن تكون عادت عند نهاية الصدمة. مع وجود درجة عالية من التكامل المالي حتى التغييرات المتواضعة في أسعار الفائدة سوف تثير تحقيق التوازن لتحركات رؤوس الأموال عبر الدول المتكاملة، وهذا من شأنه تقليص الفوارق في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وتخفيف تمويل الاختلالات الخارجية بالاضافة أيضا إلى تعزيز كفاءة تخصيص الموارد<sup>3</sup>.

#### سادسا : منطقة العملة المثلى وفق لمعيار درجة تكامل السياسات

هذا المعيار هو تعميم لبعض المسائل المتعلقة بمعيار أو مقياس معدل التضخم، وتكمن الفكرة الرئيسية هنا في أن اتجاهات السياسة وتنسيقها ، وليست الخصائص الاقتصادية ، هي الأمر الهام المتصل بتقرير المضي نحو إقامة منطقة لسعر صرف مثبت<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Paul De Grauwe and Francesco Paolo Mongelli, " New Views on the O.C.A Theory, what is EMU Telling Us ", European Central Bank Work Paper Series, n°128, (April 2002), p.10.

<sup>2</sup> Mongelli, op.cit, p.25.

<sup>3</sup> Francesco Paolo Mongelli, European Economic And Monetary Integratio And The Optimum Currency Area theory, European Commission, 2008, p :06.

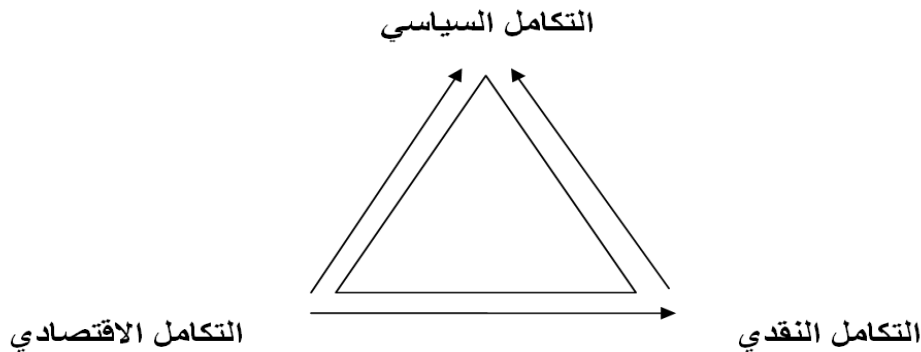
<sup>4</sup> ألفريدو ميديو ، التكامل النقدي العربي فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه ، مرجع سبق ذكره ، ص :553.

سابعا : منطقة العملة المثلى وفقاً لمعيار درجة التكامل السياسي

لا يمكن أن تنجح عملية إنشاء إتحاد نقدي من دون وجود رغبة صادقة من صانعي القرارات السياسية، فقد أظهرت التجارب العالمية في هذا المجال أن الدوافع السياسية في الكثير من الأحيان تكون أكثر أهمية من جميع الدوافع الاقتصادية السابقة الذكر، ومما لا شك فيه أن الدافع السياسي هو العنصر الحاسم ليس فقط عند قيام منطقة عملة موحدة فحسب، بل في درجة نجاحها أيضاً. ونشير أن الإرادة السياسية الحقيقية التي هي أهم عناصر هذا المسلك، ليست مجرد عزم أو ميل نحو القيام بعمل ما، بل هي عزم وعمل، عزم على إحداث تغيير في وضع ما، وتحديد الغايات المتوخاة منه، وعمل من خلال تعبئة الموارد الاقتصادية والإمكانات الحضارية لتحقيق تلك الغايات، وهذا ما يطلق عليه المفكر الكبير مالك بن نبي بالإرادة الحضارية، هذا إضافة إلى تقييم مدى تحقق تلك الغايات، وهذا أخذاً بعين الحسبان معطيات البيئة الخارجية<sup>1</sup>.

يشير ويليت إضافة إلى أن نجاح منطقة العملة يحتاج إلى درجة معقولة من التوافق في تفضيلات نحو النمو، التضخم، والبطالة، وكبير قدرة واضعي السياسات في تجارة قبالة بين الأهداف، وكان هناك أيضاً نقاش حول الروابط بين السياسية والاقتصادية و التكامل النقدي، فعملية التكامل الأوروبي اقتصادية متميزة التكامل انطلقا من معاهدة روما (1957)، يلاحظ أن الجزء الأكبر من الخطوات المؤسسية نحو التكامل وقد هدفت إلى خلق منطقة للتجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، شائعة السوق، واتحاد اقتصادي مع مرور الوقت. وبالتالي، في أوروبا عملية التكامل وظيفي سادت مع التكامل الاقتصادي كنقطة انطلاق وكقوة دافعة وحفز على مر الزمن النقدية<sup>2</sup>.

الشكل رقم (5.1): التكامل الاقتصادي كنقطة انطلاق نحو التكامل النقدي والسياسي .



Source: Mongelli, op.cit, p10.

<sup>1</sup> فؤاد مرسي، " المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها "، ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل النقدي العربي ( المبررات - لمشاكل - الوسائل)، المرجع السابق، ص683.

<sup>2</sup>Mongelli, op.cit, p10.

## خلاصة الفصل الأول

إن التكامل النقدي مثله مثل التكامل التجاري لا يمكن أن يكون إلا تنويجا للتكامل الاقتصادي ، فما النقود سوى وسيلة لتسوية المدفوعات في الداخل والخارج على السواء، وهي تعبير عن التبادل الذي يجرى بين المنتجات ، ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي شرط للتوازن النقدي في الداخل والخارج على سواء ، وفي هذه الحدود فإنه لا جدوى تذكر من قيام التكامل بين العملات، إذا لم يقم قدر ما من التكامل الاقتصادي . ويعتبر التكامل النقدي مجرد مقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي ، أي التكامل الانتاجي ، فالتكامل النقدي قد يخلق بدوره ظروفاً مواتية ، قد تعجل بالتكامل الاقتصادي نفسه إذا ما احسن استثمارها . فمن الناحية العملية لا تتجه مجموعة من الدول إلى اقامة صورة او اخرى من صور التكامل النقدي بينها ، إلا إذا كانت تعطى اهمية خاصة للعلاقات الاقتصادية ، ومن هنا ، فإن هناك ترابطا وتأثيرا متبادلا بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي ، وقد كان المدى المرغوب فيه للاتحادات العملة موضوع بحث واسع حول " منطقة العملة المثلى " وتشمل المعايير لنجاح الاتحادات النقدية : التعامل مع الصدمات الاقتصادية ، ومرونة حركة العمل ، ومرونة الأجور والاسعار ، وتنوع اقتصادات الاقطار الاعضاء في الاتحاد ، التكاليف والمنافع ، وتشابه معدلات التضخم ، والتكامل المالي .... الخ.

إن التكامل النقدي هو جزء لا يتجزأ من عملية التكامل الاقتصادي ، وان اختلف الاثنان في وتيرتهما زمنيا ، ويتضح من متابعة التكامل الاقتصادي أن له درجات، و مراحل، و آخر مرحلة في التكامل الاقتصادي هي مرحلة الاتحاد الاقتصادي الذي بتوحيد العملة يصبح اتحاداً اقتصادياً و نقدياً .

التكامل الاقتصادي الخليجي  
في ميزان  
الانجازات والتحديات الراهنة.

## تمهيد

لقد خطت دول الخليج العربي خطوات متميزة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، حيث تم إطلاق الاتحاد الجمركي في عام 2003 ، تلاه إطلاق السوق الخليجية المشتركة في عام 2008، سنحاول التعرف في هذا الفصل على أهم إنجازات في ما يخص التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي ، والتحديات الاقتصادية الراهنة. من خلال مباحث ثلاثة ، تطرقنا في المبحث الأول تطرقنا إلى المعطيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لمحمة عامة الذي عملنا فيه قراءة في بعض عناصر الاقتصاد الخليجي الهامة نظرة شمولية و نظرة تفصيلية ، أما في المبحث الثاني قمنا بتسليط الضوء السوق الخليجية المشتركة كتقدم المحرز للتكامل الاقتصادي الخليجي ،أما المبحث الثالث فقد تناولنا اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الراهنة .

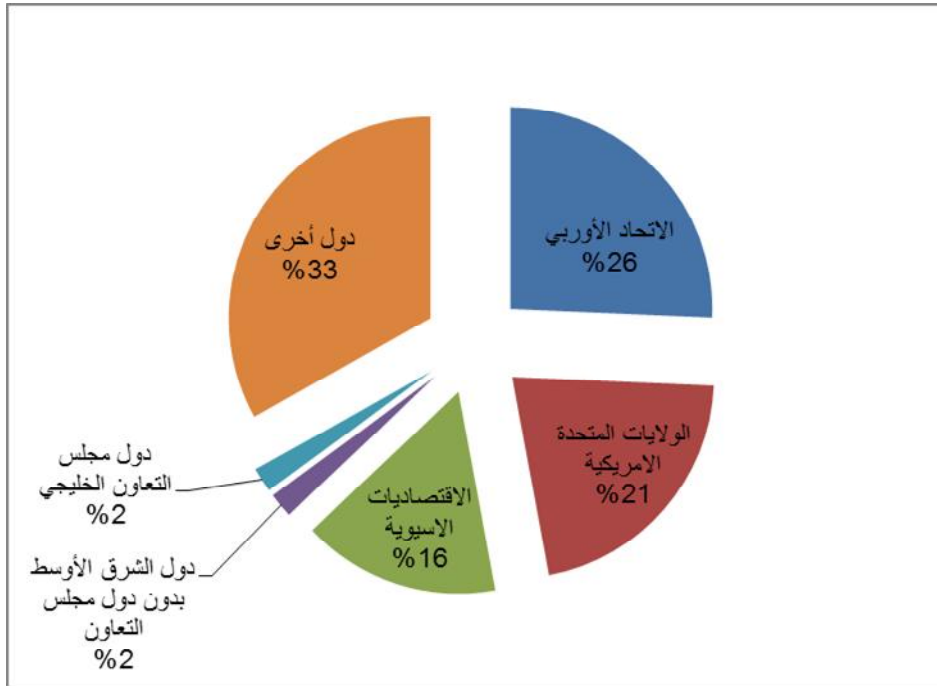
**المبحث الأول : ملامح الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي .**

– المطلب الأول : ملامح الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي نظرة شمولية .

أولا : الناتج المحلي الاجمالي .

بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي الخليجي 1.6 ترليون دولار عام 2013 وفي عام 2012<sup>1</sup> حقق 1.48 ترليون دولار و1.4 ترليون دولار في عام 2011 وتمثل النسبة 2% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي حسب ما يوضحه الشكل (1.2) و ان نسبة نمو الناتج المحلي من 2001 الى 2011 تقدر ب 14.2 % كما يوضح الشكل(2.2) :

الشكل (1.2) : موقع الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الناتج الاجمالي العالمي سنة 2011 (ترليون دولار)

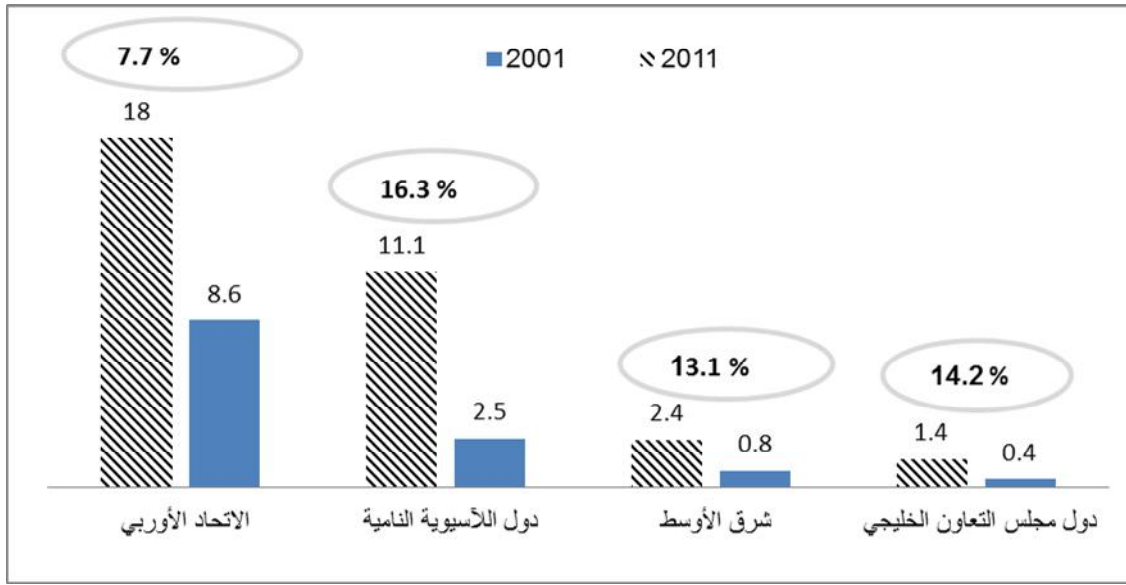


Source : Qatar National Bank , GCC Economic Insight, 2012, qnb.com.qa,p:04.

<sup>1</sup> الاحصائيات 2012-2013 مأخوذة من التقرير الفصلي مارس 2013 اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، اما بالنسبة 2008-2011 مأخوذة من الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي .



الشكل (2.2) : نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بدول العالم 2001-2011 (ترليون دولار)



Source : Qatar National Bank , op.cit, p:04.

حيث حقق نسبة نمو حجم الناتج الاجمالي قدرها 3.6 % عام 2013 و 5.5 % عام 2012 و 27 % عام 2011 مقارنة بالعام 2010، وذلك بفضل الاداء الجيد الذي حققه قطاع الطاقة مدعوماً بارتفاع اسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية ، وجاءت دول مجلس التعاون في المرتبة الثالثة عشر عالمياً من حيث الناتج الوطني ويبلغ حجم الناتج المحلي للكويت 195 مليار دولار والسعودية 675 مليار دولار والامارات 396 مليار دولار وسلطنة عمان 81 مليار دولار وقطر 195 مليار دولار والبحرين 27 مليار دولار عام 2012 ، 2013 ، وتوضح هذه المؤشرات ان اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواصل معدلات نموها الجيدة خلال العام 2013 بفضل زيادة اسعار النفط ، وتنامي أنشطة الانتاج والتصدير ، وتوسع الانفاق الحكومي وتنامي القطاعات غير النفطية . و بينت توقعات<sup>1</sup> ان السعودية سوف تحقق معدل نمو حقيقي قدره 3.6 % والامارات 3.4 % والكويت 2.5 % وقطر 5 % وعمان 4.4 % والبحرين 3.4 % عام 2013 ، وتوضح هذه المؤشرات ان اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواصل معدلات نموها الجيدة خلال العام 2013 بفضل زيادة اسعار النفط ، وتنامي أنشطة الانتاج والتصدير ، وتوسع الانفاق الحكومي وتنامي القطاعات غير النفطية ، ويوضح الجدول التالي علاقة الناتج المحلي الاجمالي و اسعار النفط .

<sup>1</sup> تقرير الفصلي لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي .

الجدول (1.2) : الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي واسعار النفط 2007-2011

سعر البترول الدولار للبرميل	الناتج المحلي الاجمالي ترليون دولار	
71	0.9	<b>2007</b>
95	1.1	<b>2008</b>
64	0.9	<b>2009</b>
79	1.1	<b>2010</b>
109	1.4	<b>2011</b>
103	1.4	<b>*2012</b>
109	1.5	<b>*2013</b>

Source : Qatar National Bank , op.cit, p:11.

من خلال الجدول (1.2) والجدول الذي يوضح مدى علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار النفط حيث نلاحظ انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي خلال 2009 بسبب الازمة المالية العالمية التي تسببت في إحداث ركود اقتصادي مما اثر على الطلب على البترول ، ليشهد عام 2010 تحسن للنمو العالمي نتيجة زيادة الطلب على البترول ، حيث يوضح الجدول رقم (2.2) والشكل (3.2) تطور الناتج المحلي لبلدان مجلس التعاون الخليجي من سنة 1980-2011 حيث ارتفع نسبيا من 2000 الى غاية عام 2008 ، ثم يعود نحو الارتفاع .

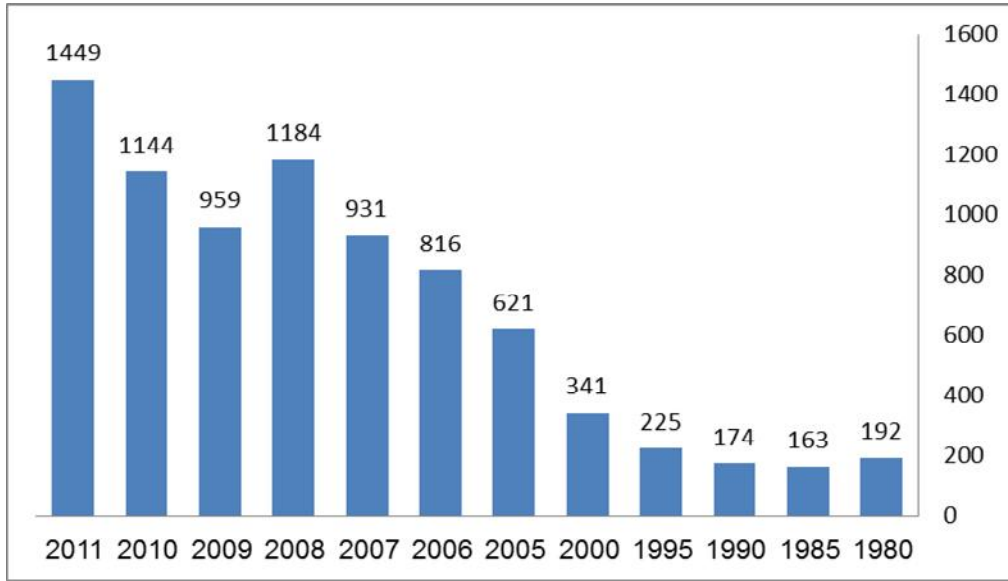
الجدول (2.2) : الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي 2008-2011 (مليون دولار )

الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الامارات	البيان
147,539	115,112	60,744	519,797	25,711	315,475	<b>2008</b>
105,993	97,664	48,240	429,098	22,938	254,803	<b>2009</b>
119,833	124,951	58,813	526,811	25,714	287,422	<b>2010</b>
160,625	171,241	69,972	669,507	28,992	348,595	<b>2011</b>

المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون ، العدد الثاني ، قطاع شؤون المعلومات ، ادارة الاحصاء ، 2014 .

\* توقعات .

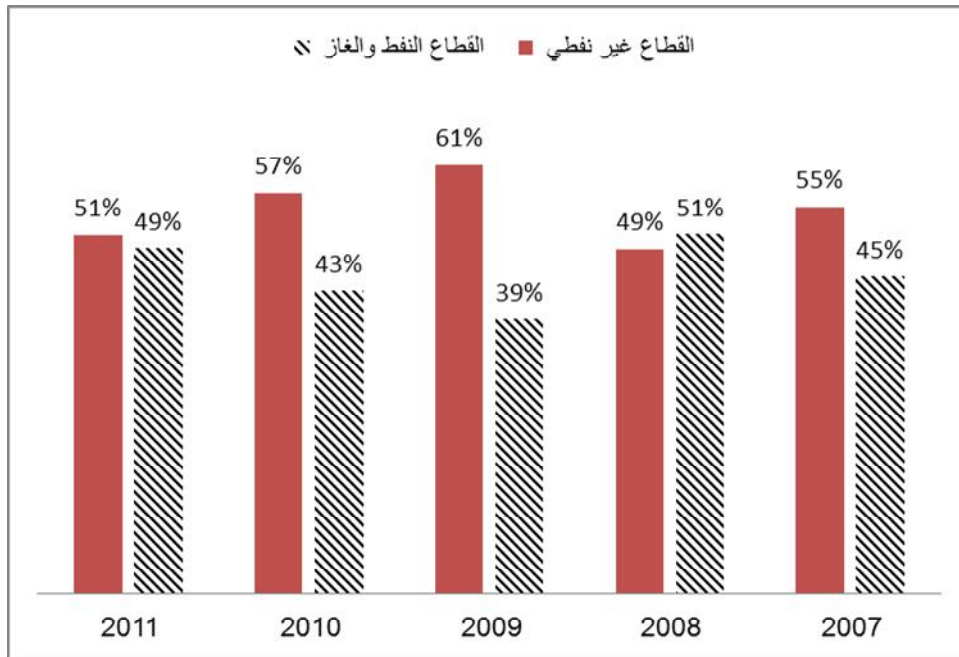
الشكل (3.2) : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في دول المجلس التعاون خلال 1980-2011 الوحدة: مليار دولار



المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 34.

بالنسبة للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2011 ، يوضح الشكل التالي ان اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على نسبة 49% على القطاع النفطي ، وعلى نسبة 51% على القطاع الغير نفطي

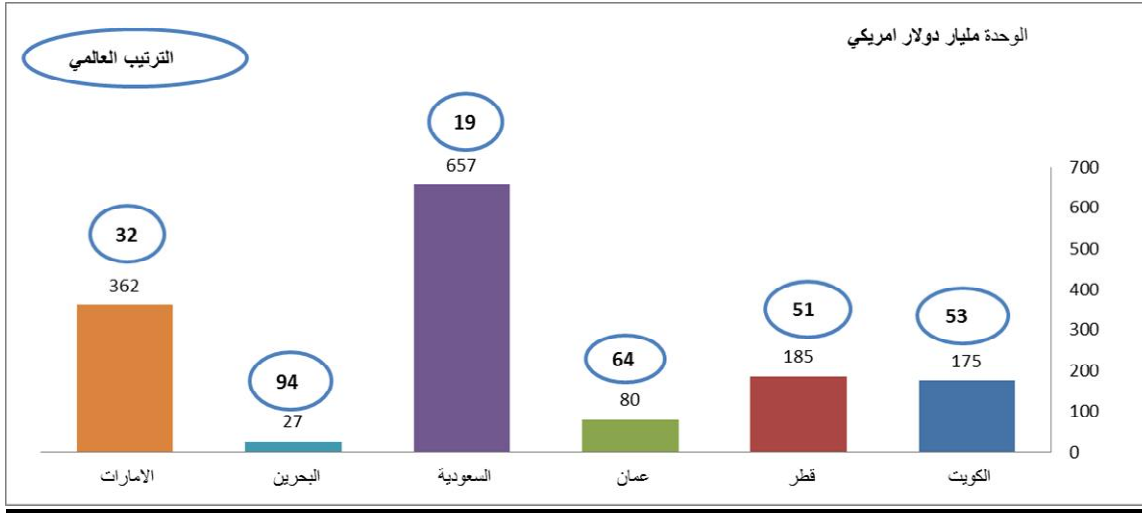
الشكل (4.2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية 2007-2011



Source : Qatar National Bank , op.cit, p:12.

وفي اطار الترتيب العالمي بين دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2010 نلاحظ من خلال الشكل رقم (5.2) ان السعودية تاتي في الترتيب الاول بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي لتحتل المرتبة رقم 19 وتاتي البحرين في المرتبة الاخيرة بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي لتحتل المرتبة 94 .

الشكل (5.2) : الترتيب العالمي الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2010 .



المصدر : عمر هشام الشهابي وآخرون ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، قطر ، ص : 93.

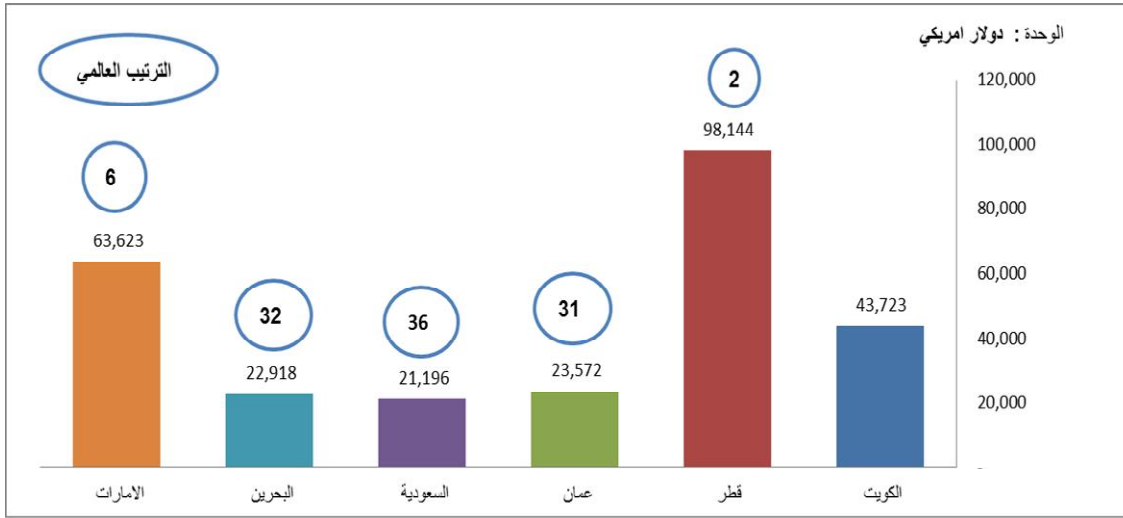
تعتبر دول مجلس التعاون، إجمالاً، من الدول ذات الدخل العالي نسبياً، حيث تقع كل دول الخليج ضمن الدول الأربعين الأكثر دخلاً في العالم، والجدول رقم (3.2) والشكل البياني (6.2) يوضحان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال الشكل نلاحظ نصيب الفرد من الناتج الاجمالي يوازي اربع اضعاف بعض الدول الاخرى :

الجدول رقم (3.2) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون خلال 2008-2011 ( دولار )

البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2008	39,075	23,300	20,157	21,187	79,471	42,867
2009	31,074	19,465	16,095	15,213	59,601	30,415
2010	34,780	20,930	19,113	21,209	72,853	33,454
2011	42,182	24,260	23,594	21,234	98,828	44,225

المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 34.

الشكل (6.2) : الترتيب العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2011



المصدر : عمر هشام الشهابي وآخرون ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مرجع سبق ذكره ، ص : 92.

ليس بخافٍ على أحد أنّ هذا التفاوت في الدّخل يعتمد أساساً على إنتاج النّفط نسبةً إلى عدد السّكان، في كلّ دولة من الدّول، إذ مازال النّفط يُشكّل الرّكن الأساسي لكلّ دول المجلس، وبلا استثناء. وتحتلّ المملكة العربيّة السّعوديّة أكبر اقتصاد في المجلس، وبلا منازع، وذلك بالنّظر إلى كمّيّة النّفط التي تُصدّره، وبسبب ثقلها السّكاني، ثمّ تتبعها الإمارات العربيّة المتّحدة، ولنفس الأسباب .

### ثانياً : النفط والغاز .

تعلب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً حيويّاً في استقرار أسواق النفط العالميّة ، حيث تمتلك أكبر احتياطي من النفط في العالم ، وتمثل دول المجلس 40 % من الاحتياطات النفطية المكتشفة و 23 % من الاحتياطات الغاز العالميّة، وتأتي الثانية عالمياً بعد روسيا باحتياطي من الغاز قدره 41.8 مليار متر مكعب<sup>1</sup>، مما مكّنها من انتاج 18 مليون برميل من النفط يومياً و 29 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً خلال العام 2011، ويوضح الجدول (4.2) الاحتياطي والانتاج العالمي للنفط عام 2010 .

<sup>1</sup> الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، احصاءات 2012 .

الجدول (4.2): الاحتياطي والانتاج العالمي للنفط عام 2010 الوحدة (الاحتياطي : بليون برميل ، الانتاج: مليون برميل /يوميا)

احتياطي	انتاج	
495	18	دول مجلس التعاون
328	12	شرق الاوسط بدون مجلس التعاون
239	7	وسط وجنوب أمريكا
146	18	أوروبا واستراليا
74	14	شمال أمريكا
107	14	دول أخرى

Source : Qatar National Bank , op.cit, p:15.

ويوضح الجدول رقم (5.2) الاحتياطي والانتاج اليومي التفصيلي على دول مجلس التعاون الخليجي من البترول ، حيث يلاحظ من خلال الشكل ان السعودية تحتل المرتبة الاولى من الاحتياطي والانتاج البترول وتقدر نسبة الاحتياطي 53.4% و الانتاج اليومي بنسبة 55.7% .

الجدول(5.2): التوزيع الاحتياطي والانتاج اليومي من البترول على دول مجلس التعاون الخليجي 2011 (%)

الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
19.7	0.0	53.4	1.1	5.2	20.5	انتاج البترول 19.4 مليون برميل في اليوم
15.5	1.0	55.7	4.6	9.3	13.4	احتياطي من البترول 495 مليون برميل

Source : Qatar National Bank , op.cit, p:16.

يوضح الجدول رقم (6.2) الاحتياطي والانتاج العالمي للغاز عام 2010 ، حيث يقدر احتياطي العالمي من الغاز ب 6.609 ترليون متر مكعب وتربع دول مجلس التعاون الخليجي 1.485 ترليون متر مكعب ويقدر الانتاج اليومي العالمي ب 309 بليون متر مكعب ، والانتاج اليومي لدول مجلس التعاون ب 29 بليون متر مكعب.

الجدول (6.2): الاحتياطي والانتاج العالمي لغاز عام 2010 الوحدة (الاحتياطي ترليون متر مكعب ، الانتاج بليون متر مكعب /يوميا)

احتياطي	انتاج	
2228	101	أوريا واستراليا
1485	29	دول مجلس التعاون الخليجي
1483	30	الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون
572	48	دول الباسيفيك
351	80	شمال أمريكا
490	21	دول أخرى
6609	309	العالم

Source : Qatar National Bank , op.cit, p:18.

ويوضح الجدول رقم (7.2) الاحتياطي والانتاج اليومي التفصيلي على دول مجلس التعاون الخليجي من الغاز، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن قطر تحتل المرتبة الاولى من الاحتياطي والانتاج الغاز وتقدر نسبة الاحتياطي 60 % و الانتاج اليومي بنسبة 42 % .

الجدول (7.2): التوزيع الاحتياطي والانتاج اليومي من الغاز على دول مجلس التعاون الخليجي 2011

الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
5.0	1.6	8.7	3.4	14.4	1.4	انتاج الغاز 35 بليون متر مكعب يوميا
213.0	8.0	283.0	24.0	894.0	63.0	احتياطي من الغاز 1485 ترليون متر مكعب

Source : Qatar National Bank , op.cit, p:18.

بين الجدول رقم (8.2) انتاج النفط لدول مجلس التعاون الخليجي من 2008 إلى 2011 ويلاحظ من خلال ان انتاج النفط انخفض ب 1.74 الف برميل /يوميا خلال سنة 2009 مقارنة ب 2008 بسبب الازمة المالية العالمية التي اثرت على اقتصاديات الدول التي تستورد النفط بسبب الركود الاقتصادي .

الجدول (8.2): انتاج النفط لدول مجلس التعاون الخليجي 2008-2011 (الوحدة : ألف برميل يوميا )

دول المجلس	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
2008	2840	183	9198	757	839	2676	16493
2009	2520	182	8184	813	792	2262	14753
2010	2520	182	8168	865	807	2312	14854
2011	2564	190	9311	885	733	2699	16382

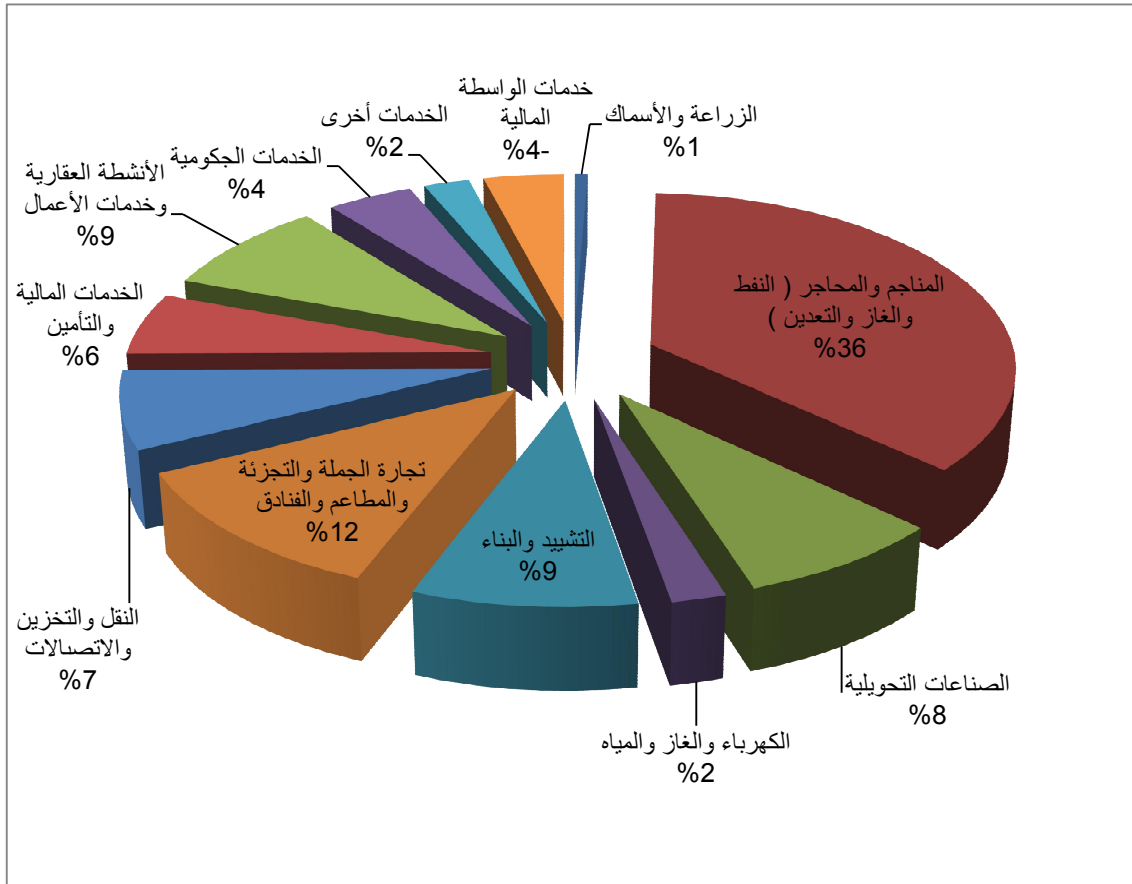
المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، دول مجلس التعاون لحة احصائية ، العدد الثالث قطاع شؤون المعلومات ، ادارة الاحصاء ، ديسمبر 2012 .

– المطلب الثاني : ملامح الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي : نظرة تفصيلية .

أولاً : الامارات .

شكّل النفط الخام والغاز الطبيعي والتعدين 36 % من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات عام 2011، وتبعها قطاع جارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 12 % والتشييد والبناء 09 % والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال 09 % ، كما يوضحه الشكل (7.2).

الشكل (7.2): التوزيع القطاعي للناتج المحلي لدولة الامارات سنة 2011 الوحدة (%)

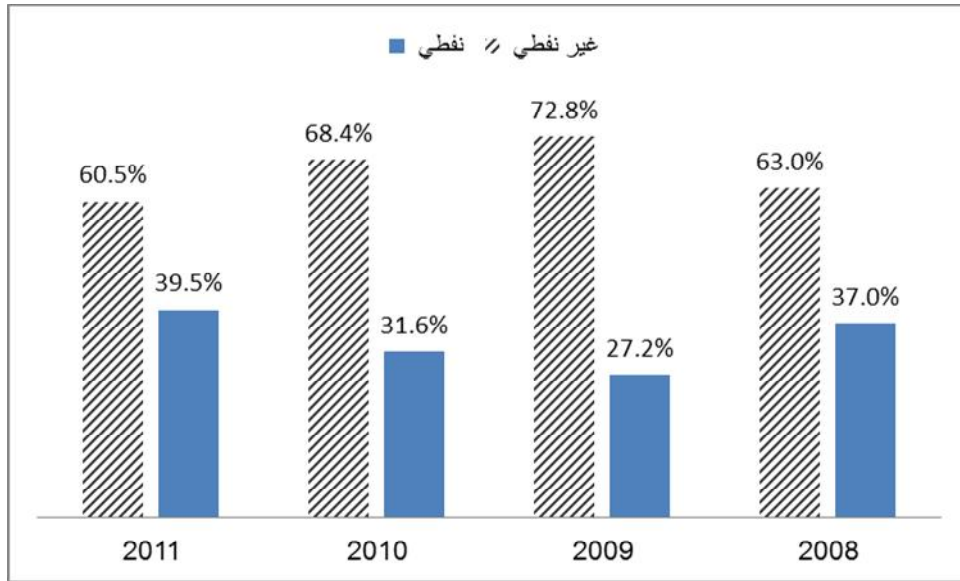


المصدر : من اعداد الطالب بناء على ، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون . مرجع سبق ذكره .

بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ما نسبته 60.5 % في عام 2011 م ، بينما لا زال الباقي 39.5 % يأتي من القطاع النفطي، وهي نسبة مرتفعة جدا ، وتبقى المنتجات النفطية هي أهم الصادرات الإماراتية 40 % ومن بعدها السلع المعاد تصديرها 38 % ، والشكل رقم (8.2) نسبة مساهمات القطاع النفطي والغير نفطي من سنة 2008 إلى سنة 2010 .



الشكل (8.2): نسبة مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالامارات العربية المتحدة لفترة 2008-2011

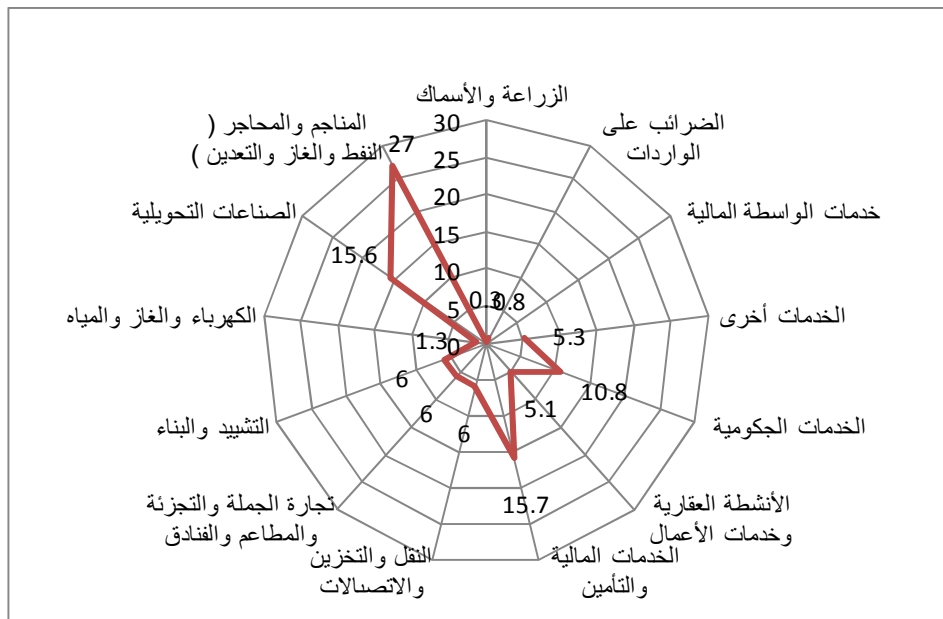


المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

### ثانيا : البحرين .

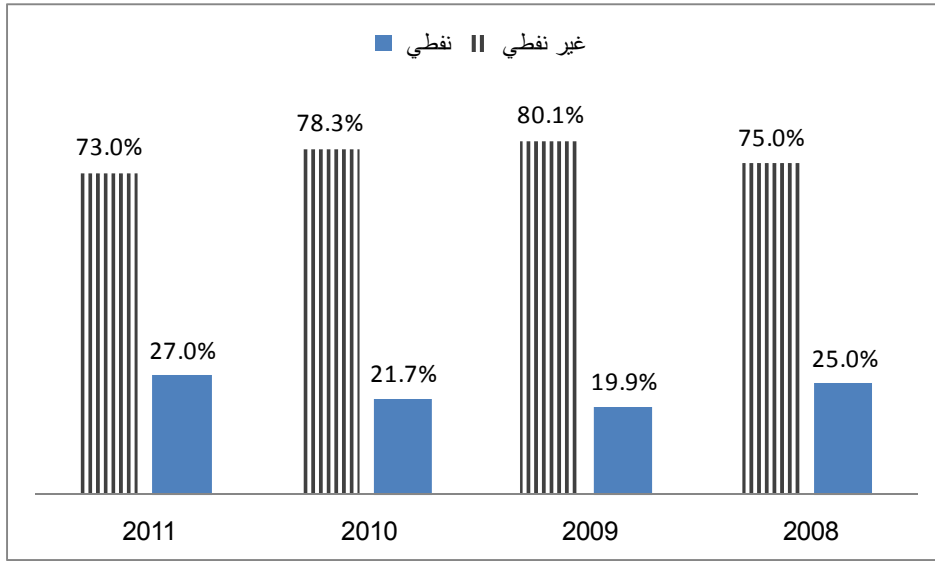
يُقَسَّم إجمالي الناتج المحلي للبحرين ، كما بقية دول الخليج، إلى الناتج المحلي العائد الى المحروقات (أي النفط والغاز وما يتصل بهما) الذي يمثل نسبة 27 % والناتج المحلي العائد الغير النفطي نسبة تقارب 73 % من إجمالي الناتج المحلي الجاري حسب الأرقام المسجلة للعام 2011، والشكل رقم (8.2) يوضح التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للبحرين سنة 2011، والشكل رقم (9.2) نسبة مساهمات القطاع النفطي والغير نفطي لسنة 2011 .

الشكل (8.2):التوزيع القطاعي للناتج المحلي للبحرين سنة 2011 الوحدة (%)



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

الشكل (9.2): مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للبحرين لفترة 2008-2011



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

من خلال الجدول أسفله رقم (9.2) نلاحظ خلال السنوات 2008 إلى 2011 أن القطاعات المساهمة مساهمة فعالة في الناتج المحلي الاجمالي ، قطاع المناجم والمحاجر ( النفط والغاز والتعدين ) ، وقطاع الصناعات التحويلية ، وكذلك قطاع الخدمات المالية والاتصالات .

الجدول (9.2):

البيان (%) 2011-2008

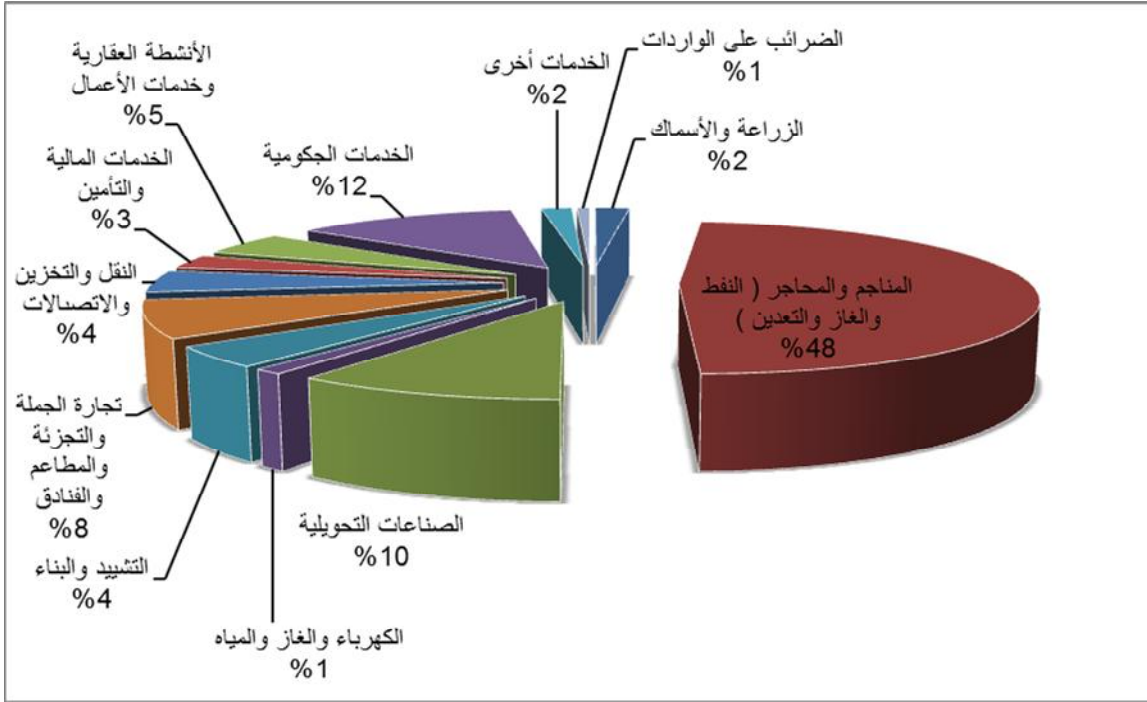
السنة	2011	2010	2009	2008	البيان
	0.3	0.3	0.3	0.3	الزراعة والأسماك
	21.7	19.9	25	27	المناجم والمحاجر ( النفط والغاز والتعدين )
	15.6	14.5	14	15.1	الصناعات التحويلية
	1.3	1.3	1.4	1.1	الكهرباء والغاز والمياه
	6	7.4	7.9	9.1	التشييد والبناء
	6	7.4	7.4	6.5	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
	6	6.7	6.4	5.2	النقل والتخزين والاتصالات
	15.7	17.5	18.7	16.8	الخدمات المالية والتأمين
	5.1	6.2	6.4	6.5	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
	10.8	10.5	11.3	9.1	الخدمات الحكومية
	5.3	5.4	5.4	4.1	الخدمات أخرى
					خدمات الوساطة المالية
	0.8	1.0	1.0	1.0	الضرائب على الواردات

المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

ثالثا : السعودية .

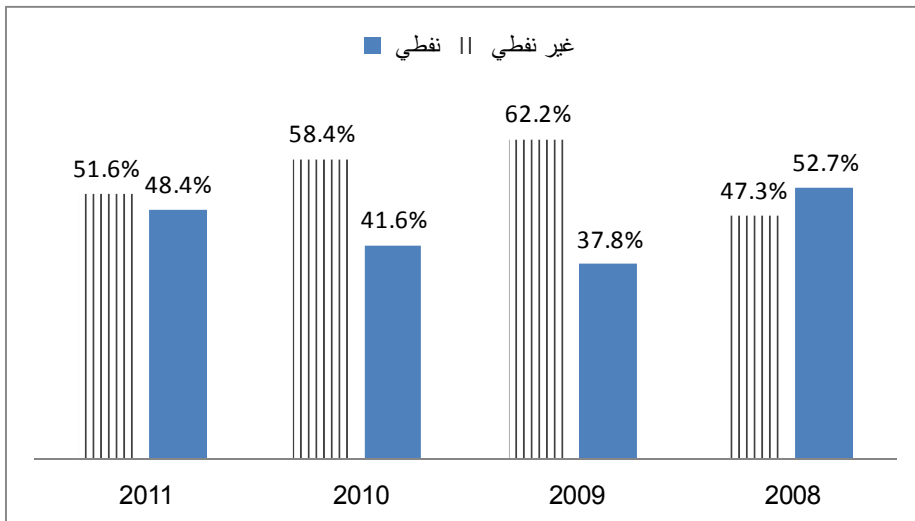
يتكوّن الاقتصاد السعودي من عدّة قطاعات، أهمّها قطاع النّفط والقطاع العام، وثمّ القطاع الخاص، وتمثّل القطاعات غير النّفطية (القطاع العام والخاص) البقية منه. قدرت نسبة مساهمة قطاع المناجم والحاجر ( النفط والغاز والتعدين) 48 % لسنة 2011. كما هو مبين في الشكل رقم (11.2) هيكل الناتج المحلي الاجمالي و بين الشكل رقم (12.2) نسبة مساهمات القطاع النفطي والغير نفطي من سنة 2008 إلى سنة 2011 .

الشكل (11.2): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بالسعودية 2011، الوحدة (%).



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

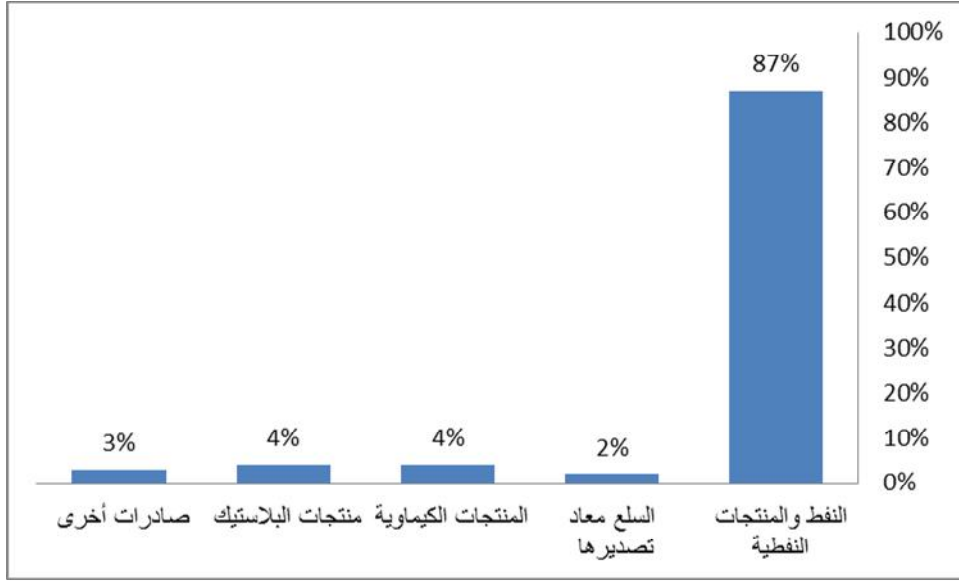
الشكل (12.2): مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالسعودية لفترة 2008-2011



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

وتعتبر النفط والمنتجات النفطية من اهم الصادرات السعودية ، حيث يكشل القطاع النفطي حوالي 87 % من اجمالي الصادرات النفطية وباقي الصادرات يتراوح بين السلع معاد تصديرها والمنتجات الكيماوية ومنتجات البلاستيك كما يبينه الشكل (13.2) ، حيث تمثل الايرادات النفطية العمود الفقري للارادات العامة في السعودية حيث تمثل نسبة 93 % .

الشكل (13.2): تركيبة الصادرات للمملكة العربية السعودية

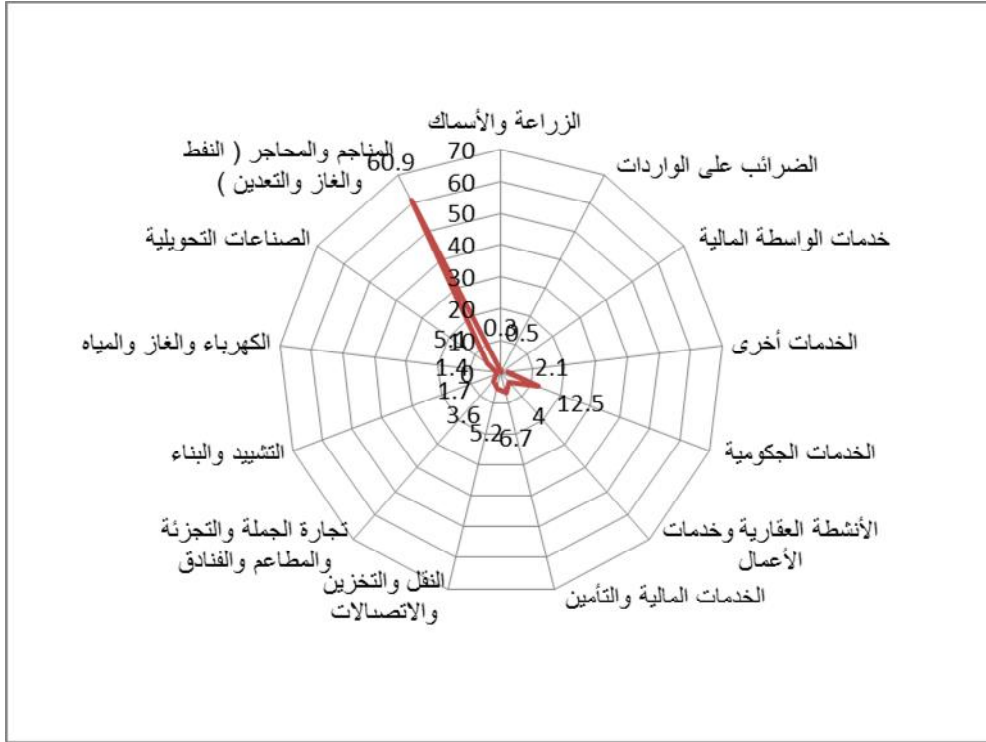


: عمر هشام الشهابي وآخرون ، المرجع سبق ذكره ، ص : 132 ، بتصرف .

#### رابعاً : الكويت .

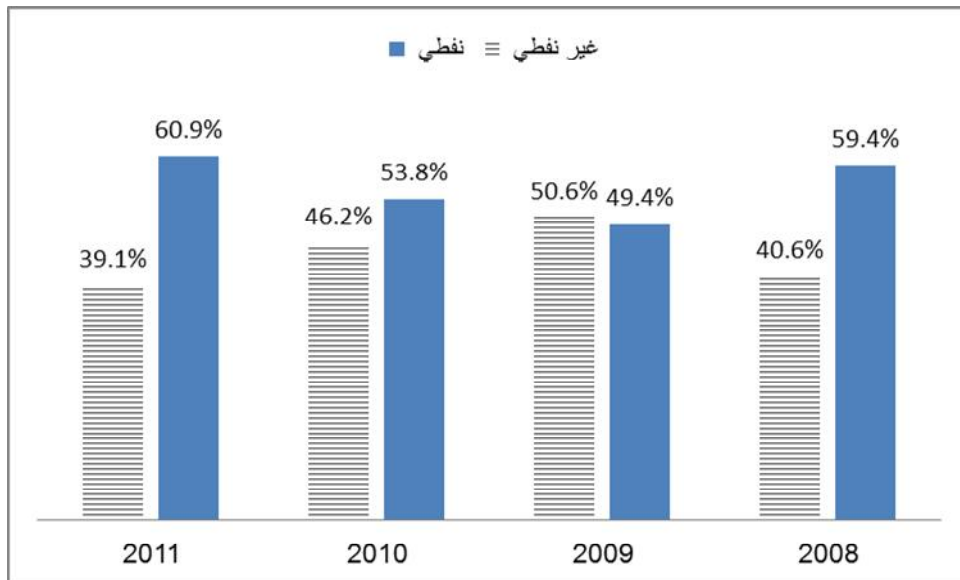
يتكوّن الاقتصاد الكويتي من عدّة قطاعات، أهمّها قطاع المناجم والحاجر ( النفط والغاز والتعدين ) والقطاع العام، وثمّ القطاع الخاص، وتمثل القطاعات غير النفطية (القطاع العام والخاص) البقية منه. قدرت نسبة مساهمة قطاع المناجم والحاجر ( النفط والغاز والتعدين ) 61 % لسنة 2011 و قدرت ب 97792 مليون دولار ، والقطاع الخدمات الحكومية قدرت نسبة مساهمة ب 12.5 % ، والشكل رقم (14.2) يبين مدى ضعف مساهمة باقي القطاعات الأخرى ، حيث مجتمعة تساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 26.6 % ، تُشير هذه التّقسيمّة القطاعية للنّاتج المحلي الإجمالي لزيادة هيمنة النفط على الاقتصاد، كما تشير إلى استمرار هيمنة القطاعات الخدميّة، ومنها الخدميّة غير المنتجة، مثل التّمويل والعقار والتّخزين والمواصلات، والتي هي نشاطات مرتبطة بشكل غير مُباشر بالدّخل من النفط وهذا يدل على أهمية مساهمة القطاع النفطي الناتج المحلي الاجمالي ، ويبين الشكل البياني (15.2) مساهمة القطاع النفطي والغير نفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2008-2011.

الشكل (14.2): التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي لدولة الكويت عام 2011



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

الشكل (15.2): مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للكويت لفترة 2008-2011

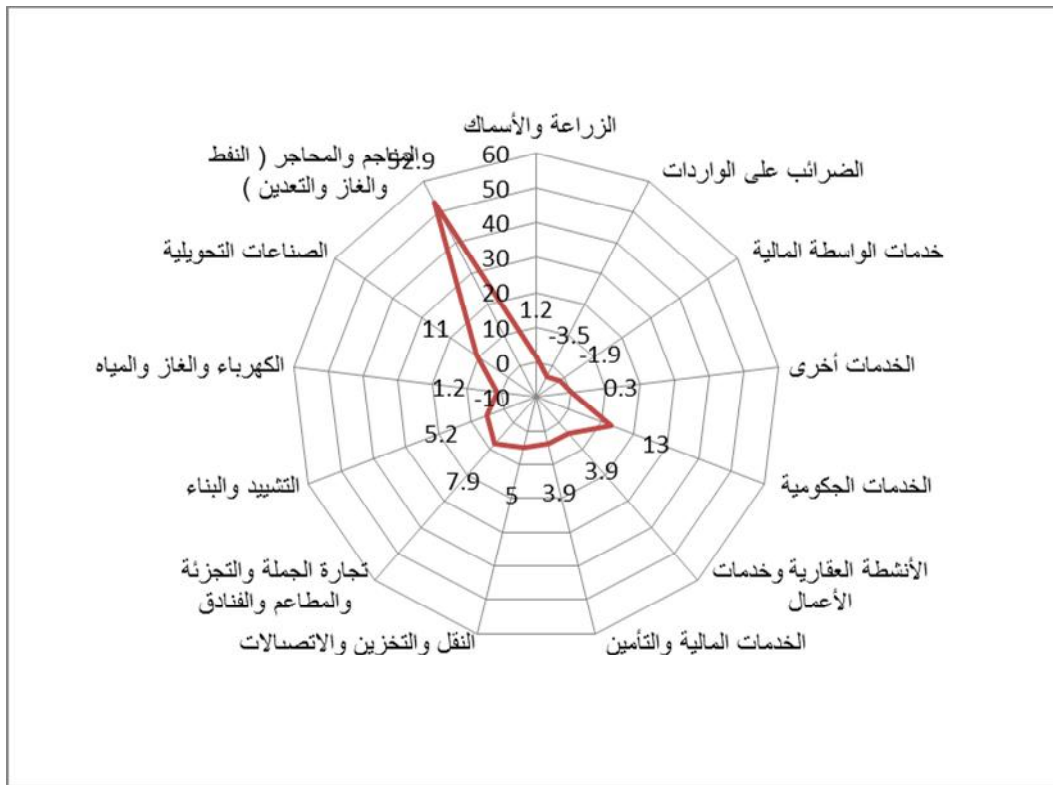


المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

خامسا : سلطنة عمان .

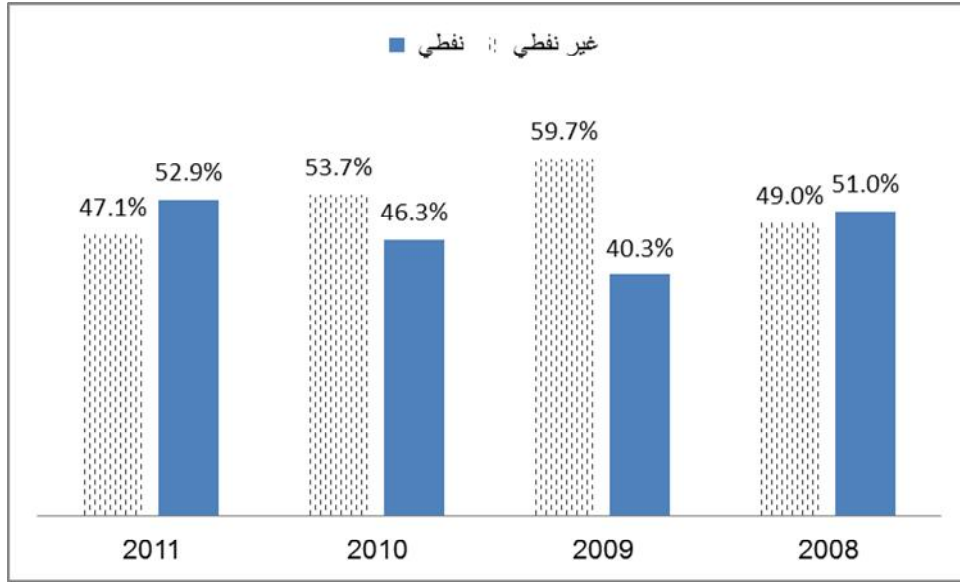
لقد كان لاستمرار ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية خلال العام 2011م أثر متفاوت على الأداء الكلي للاقتصاد في السلطنة. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سنوي قدره 19 % في العام 2011م، بينما بلغت مساهمة قطاع النفط 52.9 % في العام 2010م بقيمة 58813 مليون دولار بالأسعار الجارية ، و بلغت مساهمة قطاع التفت 11 % في العام 2011م، وبلغت الأهمية النسبية لقطاع الأنشطة الصناعية 11 % في العام 2011م. وبلغت مساهمة قطاع الزراعة والأسماك 1.2 % في الناتج المحلي الإجمالي في 2011 ، والخدمات الحكومية 13 % عام 2011 ، ويوضح الشكلان (16.2) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان عام 2011 و الشكل (17.2) مساهمة القطاع النفطي والغير نفطي في الناتج المحلي الاجمالي من 2008-2011 .

الشكل (16.2) : التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان عام 2011 ، الوحدة (%)



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

الشكل (17.2) : مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لسلطنة عمان لفترة 2008-2011

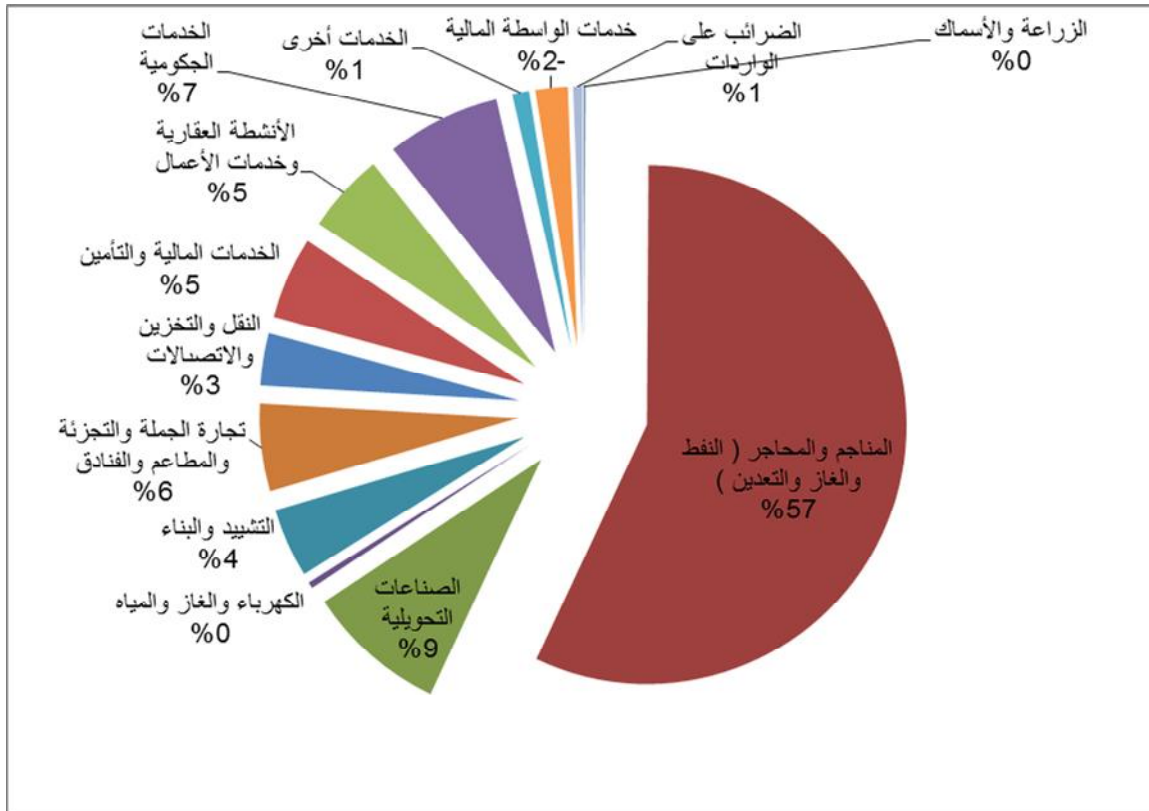


المصدر : من اعداد الطالب بناء على ، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون . مرجع سبق ذكره .

#### سادسا : قطر .

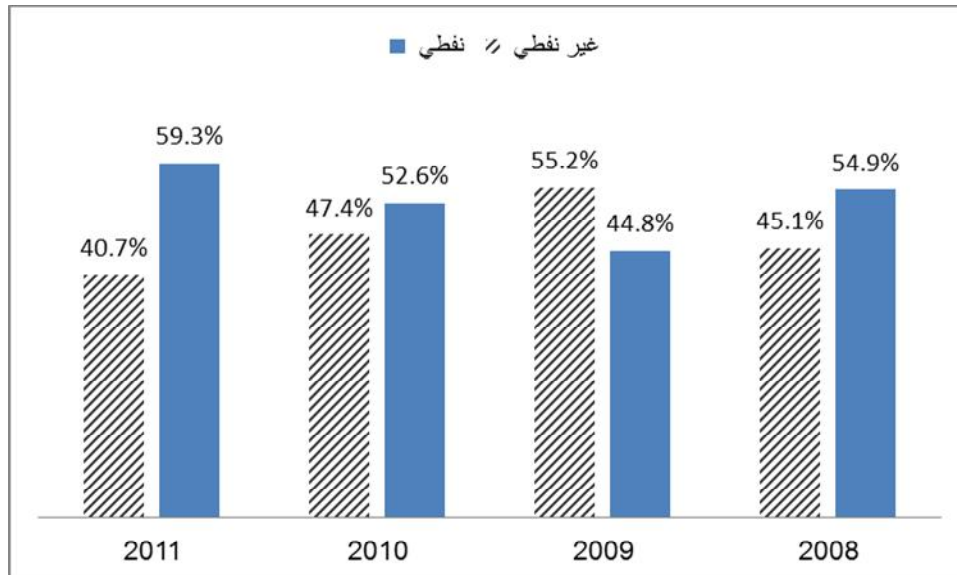
تعتبر قطر أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي المسال في العالم. وقد كان اقتصاد قطر هو الأكثر جذبا للأنظار بين دول الخليج، في عام 2011 فقد شهد الناتج الإجمالي المحلي نمواً سنوي يُقدَّر بـ 37%، حيث بلغ الناتج المحلي الحقيقي 171241 مليون دولار قد بلغ الحجم النسبي لقطاع المناجم والمحاجر ( النفط والغاز والتعدين ) نحو 59.3% من الناتج المحلي الإجمالي القطري عام 2011، مقارنة بنحو 52.6% عام 2010 وبذلك يشكل النفط والغاز أكبر قطاع في الناتج المحلي القطري كما يبينه الشكل (22.2) أما بالنسبة للقطاعات غير التَّفطية فلا يزال القطاع المالي، التأمين والعقارات وقطاع الإنشاء والخدمات الحكومية، في الصدارة، حيث مثلوا نحو 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي القطري عام 2011 ، يأتي بعد ذلك قطاع الصناعات التحويلية، والذي مثل نحو 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011، بينما لا يزال قطاع النقل والاتصالات في المركز السادس من حيث الحجم بين القطاعات غير التَّفطية، وذلك بنحو 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 ، ويوضح الشكلان (18.2) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر لسنة 2011 ، والشكل (19.2) مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من 2008-2011 .

الشكل (18.2) : التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي لدولة قطر



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .

الشكل (19.2) : مساهمة القطاع النفطي والغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لقطر لفترة 2008-2011



المصدر : من اعداد الطالب بناء على ،نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون .مرجع سبق ذكره .



## المبحث الثاني : السوق الخليجية المشتركة .

يعود مفهوم السوق الخليجية المشتركة الى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، التي تم اقرارها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 م ، حيث ورد التعبير لأول مرة في المادة الثالثة منها ، ولا نجد ذكرا للسوق الخليجية المشتركة في ادبيات مجلس التعاون قبل ذلك التاريخ ، إذا لا تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 م ، او قرارات المجلس الاعلى ، التي صدرت قبل عام 2001 ، اشارة صريحة للسوق المشتركة ، ومع ذلك فان المادة 08 من اتفاقية 1981 م ، قد نصت على اربعة مجالات ، تعتبر تقليديا ، من مجالات السوق المشتركة ، وهي<sup>1</sup> :

1. حرية الانتقال والعمل والاقامة ؛
2. حق التملك والارث والايضاء ؛
3. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ؛
4. حرية انتقال رؤوس الاموال .

تتضمن المادة رقم 03 اهم نص في الاتفاقية الاقتصادية ، لعام 2001 ، بشأن السوق الخليجية المشتركة ، حيث توضح المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه السوق المشتركة ومجالاتها الاساسية ، وان كانت هناك اشارات كثيرة اخرى في الاتفاقية الاقتصادية لمجالات اخرى للسوق المشتركة ، وتوضح ديباجة الاتفاقية ونص المادة 03 التوجه الجديد للتكامل الاقتصادي في دول المجلس الذي يقوم على مبدأ المواطنة الاقتصادية ، حيث تنص هذه المادة على مبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس ، وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الاعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفرقة او تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين ، وتأكيدا لهذا المبدأ وازالة لاي لبس ، تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة ، توردها كامثلة ، لا على سبيل الحصر ، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس .

<sup>1</sup> عبد العزيز حمد العويشق ، السوق الخليجية المشتركة من الحلم الى الواقع ، مجلة التعاون ، العدد 66 ، الامانة العامة لمجلس التعاون ، ديسمبر 2008 ، ص : 16 .

وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي<sup>1</sup>:

1. التنقل والاقامة ؛
2. العمل في القطاعات الحكومية والخاصة؛
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد ؛
4. ممارسة المهن والحرف ؛
5. مزاولة جميع الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية ؛
6. تملك العقار ؛
7. تنقل رؤوس الاموال ؛
8. المعاملة الضريبية ؛
9. تداول وشراء الاسهم وتأسيس الشركات ؛
10. التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية .

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المنجزات السوق الخليجية المشتركة، التي تقوم على استكمال الحريات الاربع ، وهي حرية حركة السلع بين الدول الاعضاء وحرية حركة الخدمات، وحرية حركة رأس المال ، واخيرا حرية تنقل الافراد وتمتعهم بالمعاملة المواطن في أي دولة من دول السوق المشتركة ، من خلال استعراض بعض المكاسب الاقتصادية التي سجلتها السوق الخليجية المشتركة .

#### – المطلب الأول : جانب حرية حركة السلع والخدمات .

##### أولا : التجارة البينية .

منذ قيام مجلس التعاون ، عملت الدول الاعضاء على إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها وفيما يخص منتجاتها ، وأعفت تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ، وعاملتها معاملة السلع الوطنية ، ومنذ العام 1983 اقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة ، ثم اتحاد جمركيا مطلع العام 2003 ، وقد تخلل تلك السنوات ، اقرار عدد من القوانين والانظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائل النقل بين الدول الاعضاء ، وشجعت المنتجات الوطنية ، وفعلت دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس ، ومثل قيام الاتحاد الجمركي دعما مباشرا للسوق الخليجية المشتركة ، التي بدورها اسممت في زيادة التجارة البينية لدول المجلس .

<sup>1</sup> عبد العزيز حمد العويشق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 17 .

تتطلع دول المجلس في انهاء الدور الجمركي في المراكز الجمركية البينية ، وانتقال السلع عبر هذه المراكز دون قيود جمركية او غير جمركية مع الابقاء على الرقابة الامنية والمحجربة ، وفي الدورة الحادي والثلاثين للمجلس الاعلى في ديسمبر 2010 التي عقدت في الامارات تم الاتفاق في اطار الاتحاد الجمركي<sup>1</sup> :

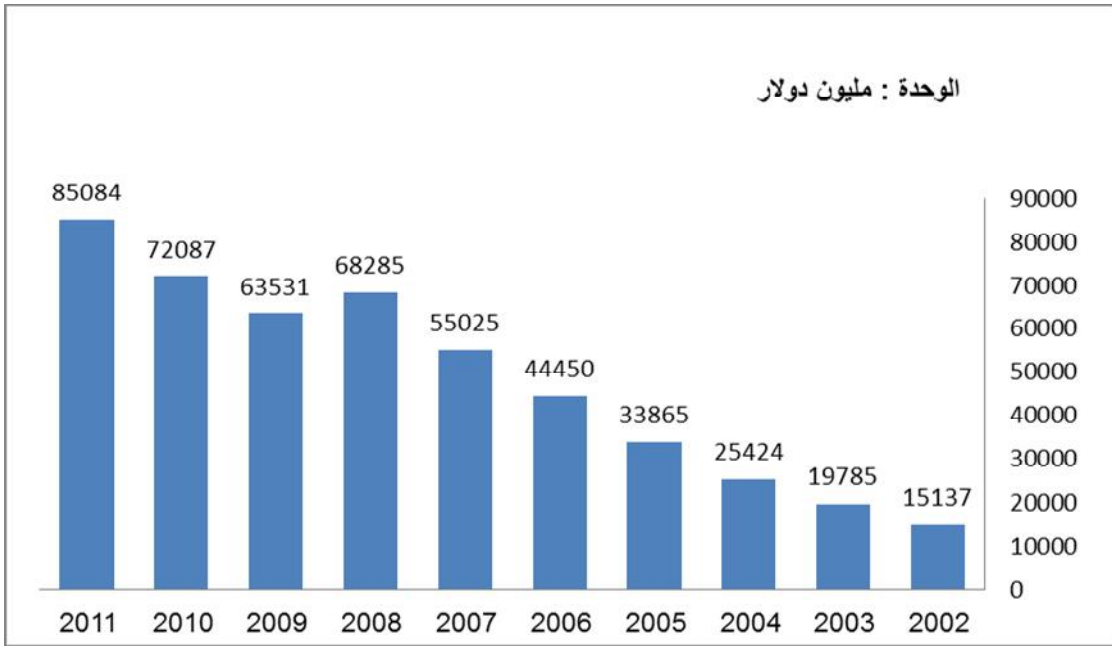
- 1- القانون الجمركي الموحد ؛
- 2- التعريف الجمركية الموحدة ؛
- 3- العمل بنقطة الدخول الواحدة .

ومن خلال الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الاعلى التي عقدت في المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2011 قرر انشاء هيئة للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون تبدا اعمالها في اول من جوان 2012 ، وان تشكل مهام هيئة الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، التي يتم تنفيذها بشكل متكامل ، برنامجا زمنيا ملزما لتطبيق الوضع النهائي للاتحاد الجمركي بكامل متطلباته ، للوصول الى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي في اول من جانفي 2015 .

نتيجة لهذه السياسات والاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء متجمعة لتسهيل انسياب السلع بينها ، قفز حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالي 6 مليارات دولار في العام 1984 إلى ما يزيد على 85 مليار دولار في عام 2011 ويلاحظ التأثير المباشر لقرار اقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 على نمو التجارة البينية ، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الاولى لقيام الاتحاد بلغت ما نسبته 31 % وخلال الاعوام من 2003 و 2008 سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي بلغ حوالي 28 % ، كما يلاحظ ان حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15 مليار دولار في عام 2002 ، والعام السابق لاقامة الاتحاد الجمركي ، إلى ما يربو على 85 مليار دولار في العام 2011 ، أي بزيادة ما نسبته بلغت ما نسبته 467 % .

<sup>1</sup> الامانة العامة لمجلس التعاون ، مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002-2012 ، السعودية ، 2012 ، ص : 18 .

الشكل (20.2): اجمالي التجارة البينية (صادرات - الواردات)



المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الاحصاء ، ديسمبر 2012، ص : 99 .

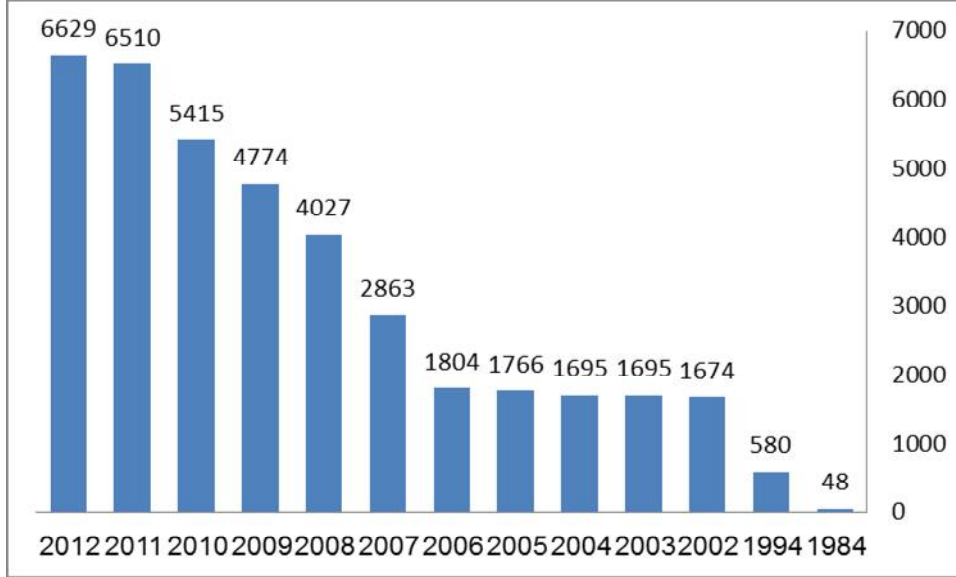
### ثانيا : المواصفات القياسية الخليجية للسلع والمنتجات .

نصت الاتفاقية لعام 2001 على تبني دول مجلس التعاون مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع ، في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في الدوحة خلال شهر ديسمبر 2002 ، قرر المجلس الاعلى انشاء هيئة التقييم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وتهدف الهيئة إلى اعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات ، بما يساهم في تطوير قطاعها الانتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها ، وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة ، وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية ، وتحقيق دعم الاقتصاد الخليجي والمحافظة على مكتسبات دول المجلس ، وتساهم في تقليل العوائق الفنية للتجارة ن انسجاما مع اهداف الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة .

في العام 1984 ، بلغ عدد المواصفات القياسية الخليجية 48 مواصفة ، ارتفع العدد تدريجيا عبر السنوات اللاحقة إلى 580 مواصفة ولائحة في عام 1994 ثم إلى 1695 مواصفة ولائحة في عام 2004 ، وفي عام 2011 تم اضافة 1095 مواصفة ولائحة ليصل العدد الاجمالي إلى 6510 مواصفة ولائحة خليجية موحدة ومعتمدة وفق ما تظهر الاحصائية في الجدول الخاص بذلك .

اما الاحصائيات الاولية للعام الحالي 2012 ، فانها تظهر تسجيل 119 مواصفة خليجية موحدة ،وبذلك يرتفع العدد الاجمالي إلى 6629 مواصفة ولائحة خليجية موحدة حتى شهر نوفمبر 2012.

الشكل (21.2): عدد المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس .



المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 105.

### - المطلب الثاني : جانب المساواة في المعاملة .

ترتكز فكرة السوق الخليجية المشتركة على تحقيق وتكريس المواطنة الاقتصادية الخليجية التي جوهرها تتمتع مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بالعمالة كمواطني أي دولة من الدول الاعضاء ، بتوفير جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية ، والتجارية والاقتصادية في اطار ما توفره السوق الخليجية المشتركة من فرص واسعة لمواطني دول المجلس ، بدءاً بتنقلهم بين دول الاعضاء بالبطاقة الشخصية ، واقامتهم في هذه الدول ، ومساوتهم مع مواطني الدولة مقر العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، واستفادتهم من التأمين الاجتماعي والتقاعد ، وممارستهم للمهن والحرف ، ومزاوتهم جميع الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية ، وتملكهم للعقار ، وتداولهم وشرايتهم للاسهم ، وتأسيسهم للشركات ، وفي استفادتهم من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، بالاضافة على جانبين هامين آخرين هما تنقل رؤوس الاموال والمعاملة الضريبية ، لتوضح اكثر سنحاول قراءة في الانجازات التي حققتها السوق الخليجية في هذا الجانب من خلال :

أولاً : تنقل واقامة المواطنين .

تعكس حركة تنقل مواطني دول المجلس في جانب منها ترسخ الواقع الاقتصادي الجديد الذي يمثله مجلس التعاون، حيث تتزايد المصالح الاقتصادية بين مواطني الدول الاعضاء نتيجة قرارات وسياسات اتخذتها دول المجلس، ويلعب تنقل الافراد دورا يغذي الترابط الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة ، وهو في الوقت ذات نتيجة طبيعية لذلك الترابط المتزايد ، وللسوق المشتركة التي اصبحت مكونا رئيسا في الواقع الخليجي المعاش . يتمتع مواطنوا دول مجلس التعاون بالمساواة في المعاملة من حيث الاقامة والتنقل بين الدول الاعضاء ، والذي يتم بالبطاقة الذكية، وقد حضي تسهيل تنقل المواطنين بين الدول الاعضاء باهتمام دول المجلس نظرا لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين، وبتعزيز الترابط الاجتماعي بينهم ، كما انه احد المتطلبات الاساسية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة .

وتظهر الاحصائيات تضاعف اعداد المواطنين الذين تنقلوا بين دول المجلس من 4.5 مليون مواطن في عام 2011 ، وبنسبة نمو قدرها 189 % ، فقد استقبلت البحرين ما يزيد عن 3.8 مليون زائر من مواطني دول المجلس في عام 2011 ، مقابل 1.7 مليون زائر في عام 1995 من مواطني دول المجلس في عام 2011 ، وبنسبة نمو قدرها 124 % ، كما استقبلت المملكة العربية السعودية مما يزيد عن 4.4 مليون زائر من مواطني الدول الاعضاء في عام 2011 ، مقابل 2.1 مليون زائر في عام 1995 ، وبنسبة نمو قدرها 110 % ، ونما عدد الزوار لدولة الكويت بنسبة نمو قدرها 360 % في عام 2011 مقارنة بالعام 1995 . حيث بلغ عدد الزوار لدولة الكويت 2.3 مليون زائر في عام 2011 ، مقارنة بالعام 1995 ، كما استقبلت سلطنة عمان ما يزيد على 598 الف زائر من مواطني دول المجلس في عام 2011 ، مقابل 20 الف زائر في عام 1995 .

الجدول رقم (10.2) : عدد الافراد من مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم للدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
4511135	490610	184741	20011	2115718	1700055		1995
10745761	1023308	317645	76231	4029912	3803040	1495625	2004
12381452	1185704	376514	110188	4505979	4476501	1726566	2005
13184162	1320989	526631	123265	4752756	4768562	1691959	2006
55072907	1531700	461267	167101	5503397	47409442	1691959*	2007
13500004	1620212	502124	249085	5788244	5340339	1691959*	2008
13560168	1830106	558441	383878	5545574	5242169	1691959*	2009
14644094	1925717	655972	445107	5811832	5805466	1691959*	2010
11950121	2281980	867369	598383	4427731	3774658	1691959*	2011
* بيانات 2006							

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره، ص : 14 .

ثانيا : المساواة في المعاملة في القطاع الحكومي .

صدر قرار المجلس الاعلى في دورته الحادي والعشرين (المنامة ، ديسمبر 2000) ، بالموافقة على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في الخدمة المدنية في أي دولة عضو معاملة موطني الدولة مقر العمل اثناء الخدمة . كما صدر قرار المجلس الاعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002 ) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية ، والتأمين الاجتماعي والتقاعد ، وازالة القيود التي قد تمنع ذلك ، وقد صدرت عن اللجنة الوزارية للخدمة المدنية عدد قرارات لتسهيل انتقال وتوظيف المواطنين فيما بين دول المجلس ، ومن ابرزها التوسع في توظيف الوظائف في قطاع الخدمة المدنية ، واستكمال احلال العمالة الوطنية المتوفرة من مواطني دول المجلس محل العمالة الوافدة لشغل وظائف الخدمة المدنية في الدول الاعضاء ، واستمرار كل دولة في اعطاء الاولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دول المجلس الاخرى قبل اللجوء إلى التعاقد مع غيرهم من خارج دول المجلس .

الجدول رقم (11.2) : عدد مواطني دول المجلس التعاون العالمي في القطاع الحكومي بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
9598	9240	342	-	16	-	-	2000
9572	9252	304	-	16	-	-	2001
9304	8976	316	-	12	-	-	2002
9143	8688	443	-	12	-	-	2003
9101	8554	469	66	12	-	-	2004
9773	9278	419	66	10	-	-	2005
9650	9133	439	66	12	-	-	2006
12206	9308	1296	46	12	-	1544	2007
13813	10030	1344	41	18	148	2232	2008
15006	10482	1492	41	17	156	2818	2009
15694	10683	1509	45	23	158	3276	2010
16699	10939	1515	45	23*	188	4012	2011

\* بيانات 2010

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 20.

وتظهر الاحصاءات تزايداً في أعداد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي بالدول الاعضاء الاخرى ، حيث ارتفع من حوالي 10 آلاف موظف في عام 2000 إلى حوالي 17 ألف موظف في العام 2011 ، وبنسبة نمو قدرها 70 % واحتلت دولة الكويت المرتبة الاولى في استقطاب مواطني الدول الاعضاء الاخرى للعمل في القطاع الحكومي بها في عام 2011 بنسبة 65.4 % حيث بلغ عدد العاملين بها حوالي 11 ألف موظف ، بينما احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الثانية بنسبة قدرها 24 % واستقطبت ما يربو عن 4000 موظف، وبلغ عدد الموظفين من مواطني الدول الاعضاء العاملين في دولة قطر ، التي احتلت المرتبة الثالثة ، 1515 موظف أي ما نسبته 9.1 % ، بينما احتلت كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة حيث بلغ عدد الموظفين من الدول الاعضاء الاخرى العاملين بها 188 و 45 و 23 موظف على التوالي .

ثالثا : المساواة في المعاملة في القطاع الخاص .

أصدر المجلس الاعلى في دورته الرابعة عشرة (الرياض، ديسمبر 1993)، قراراً بمساواة موطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص بمواطني الدول مقر العمل ، وفق الضوابط التنفيذية التي اقرت في نفس الدورة ، وأكد قرار المجلس الاعلى في الدورة الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002) بان يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة ، بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الاهلية ، وازلة القيود التي تمنع من ذلك ، كما اعتمد مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس التعاون وبرامج عمل خاصة لزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس في القطاع الخاص .

وتظهر الاحصاءات زيادة مضطردة في اعداد مواطني دول المجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص بالدول الاعضاء الاخرى ، حيث ارتفع العدد من حوالي 12 ألف موظفا في عام 2002 إلى حوالي 24 الف في 2011 ، وبنسبة نمو قدرها 100 % حيث حلت دولة الكويت في المرتبة الاولى في استقطاب موطني الدول الاعضاء الاخرى للعمل بها في القطاع الخاص بها في عام 2011 ، وبنسبة قدرها 83 % ولقد بلغ عدد العاملين بها 19536 موظفا وبنسبة نمو قدرها 77 % في العام 2011 ، مقارنة بالعام 2002 .

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في استقطاب العاملين لعام 2011 ، بنسبة قدرها 6.1 % ، حيث بلغ عدد العاملين بها 1438 موظفا ، وبنسبة نمو قدرها 102 % في العام 2011 مقارنة بالعام 2002 ، أما الامارات العربية المتحدة فقد احتلت المرتبة الثالثة في استقطاب مواطني دول المجلس للعمل بقطاعها الاهلي ، حيث بلغ عدد العاملين 1230 موظفا ، وبنسبة مواطني دول المجلس للعمل بقطاعها الخاص ، وبنسبة قدرها 5.2 % واحتلت البحرين المرتبة الرابعة وبنسبة قدرها 3 % حيث بلغ عدد العاملين 704 موظفا وبنسبة نمو قدرها 69 % في عام 2011 ، مقارنة بعام 2002 ، بينما حلت كل من دولة قطر وعمان في المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي حيث بلغ عدد العاملين فيهما 596 موظفا ، 32 موظفا .

الجدول رقم (12.2) : عدد مواطني دول المجلس التعاون العمالي في القطاع الخاص بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
12437	11008	294	7	712	416		2002
12390	10755	409	7	778	441		2003
13025	11169	566	5	792	493		2004
15219	12998	786	5	901	529		2005
16195	13729	843	22	1018	583		2006
17508	15068	509	22	1045	604	260	2007
18511	15709	529	20	1145	624	484	2008
20519	17213	589	19	1267	651	780	2009
22531	19007	600	32	1257	721	914	2010
23504	19536	596	32*	1438	704	1230	2011
* بيانات 2010							

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 26.



رابعا : المساواة في المعاملة في التعليم .

وافق المجلس الاعلى في دورته السادسة (مسقط ، نوفمبر 1985) ، على معاملة الطلبة في مراحل التعليم العام (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) معاملة الطلبة من ابناء دول المجلس في الدولة التي يدوسون فيها ، كما وافق على معاملة الشهادات الدراسية الصادرة من دول المجلس معاملة الشهادات الصادرة من الدولة التي تتم فيها المعاملة ، ويعد هذا القرار ، الذي يصب في سياسات وجهود دعم المواطنة الخليجية ، احد الخطوات الهامة التي اتخذها مجلس التعاون في سنواته الاولى لتسيير اقامة وتنقل المواطنين فيما بين دول الاعضاء ، وتوفير الاقامة الكريمة لهم .

وتظهر الاحصائيات حجم الاستفادة الكبير من هذا القرار وغيره من القرارات اللاحقة في ذات الاطار ، حيث بلغ عدد الطلاب الدارسين في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى خلال العام 2011 في المرحلة الابتدائية 16696 منهم 8313 طالبا و 8383 طالبة ، وتبين الاحصائيات ايضا ، ان عدد الطلاب في دولة الكويت من الدول الاعضاء الاخرى بلغ 7214 ، منهم 3547 طالبا و 3667 طالبة ، وفي المملكة العربية السعودية بلغ عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الاخرى في المدارس الحكومية حوالي 2322 ، منهم 1219 طالبا و 1103 طالبة ، وفي مملكة البحرين بلغ عدد الطلاب من مواطني الدول الاعضاء الاخرى في المدارس الحكومية حوالي 446 ، منهم 222 طالبا و 224 طالبة ، اما في سلطنة عمان فلقد بلغ العدد 306 ، منهم 143 طالبا و 163 طالبة .

الجدول رقم (13.2) : اجمالي الطلاب المرحلة الابتدائية من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت		قطر		سلطنة عمان		السعودية		البحرين		الامارات		
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
17923	3999	4000	687	651	112	142	1429	1577	267	234	2446	2379	2007
17577	3888	3803	681	608	139	144	1453	1649	260	200	2429	2323	2008
16693	3649	3658	694	607	159	142	1222	1221	220	230	2490	2401	2009
16829	3767	3583	698	655	172	142	1080	1221	235	221	2528	2527	2010
16696	3667	3574	698*	655*	163	143	1103	1219	224	222	2528*	2527*	2011
													*بيانات 2010

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 42.

أما في مرحلة المتوسطة فقد بلغ عدد الطلاب في عام 2011 في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الأخرى 12777 ، منهم 6327 طالبا و 6450 طالبة ، وتشير الاحصائيات إلى أن عدد الطلاب في دولة الكويت من دول المجلس الاخرى في هذه المرحلة بلغ 6378 ، منهم 3088 طالبا و 3290 طالبة ، وفي المملكة العربية السعودية بلغ العدد 1132 ، منهم 621 طالبا و 511 طالبة ، وفي مملكة البحرين بلغ العدد حوالي 212 ، منهم 104 طلاب و 108 طالبات ، واما في سلطنة عمان فلقد بلغ العدد 155 ، منهم 81 طالبا و 74 طالبة .

الجدول رقم (14.2) : اجمالي الطلاب مرحلة المتوسطة من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت		قطر		سلطنة عمان		السعودية		البحرين		الامارات		
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
13439	3223	3169	407	386	64	64	543	824	141	112	2229	2277	2007
13637	3183	3235	419	388	75	66	840	886	144	87	2079	2235	2008
12763	3129	3039	392	364	94	96	537	721	149	95	2044	2103	2009
12855	3237	3183	376	356	69	69	489	632	136	104	2091	2077	2010
12777	3290	3088	376*	356*	74	81	511	621	108	104	2091*	2077*	2011
* بيانات 2010													

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 44.

وفي مرحلة الثانوية ، بلغ عدد الطلاب في عام 2011 من مواطني دول المجلس المسجلين في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى 8529 ، منهم 3925 طالبا و 4604 طالبات ، وتظهر الاحصائيات ايضا ، ان عدد الطلاب في مرحلة الثانوية من دول المجلس الاخرى المسجلين في المدارس الحكومية في دولة الكويت بلغ 3385 ، منهم 1321 طالبا و 2064 طالبة ، وفي مملكة العربية السعودية بلغ العدد 1044 ، منهم 657 طالبا و 387 طالبة ، وفي مملكة البحرين بلغ عدد حوالي 218 ، منهم 86 طالبا و 132 طالبة ، اما في سلطنة عمان فلقد بلغ عدد الطلاب من مواطني الدول الاعضاء الاخرى المسجلين في المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية 129 ، منهم 63 طالبا و 66 طالبة .

الجدول رقم (15.2) : اجمالي الطلاب مرحلة الثانوية من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت		قطر		سلطنة عمان		السعودية		البحرين		الامارات		
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
7508	1701	969	356	329	71	49	478	708	86	38	1444	1279	2007
8082	1776	984	375	326	63	54	718	735	134	98	1490	1329	2008
8466	1885	1057	402	343	17	20	444	1170	122	109	1516	1381	2009
8501	2006	1258	418	380	58	68	346	792	131	89	1537	1418	2010
8529	2064	1321	418*	380*	66	63	387	657	132	86	1537*	1418*	2011
* بيانات 2010													

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 46.

وفي مجال التعليم العالي تظهر البيانات بان عدد الطلاب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى خلال العام 2011 بلغ 6107 ، منهم 3003 طلاب و 3104 طالبات ، وتشير الاحصائيات ايضا ، الى ان عدد الطلاب في دولة الكويت من دول المجلس الاخرى بلغ 1461 ، منهم 491 طالبا و 970 طالبة ، وفي الامارات العربية المتحدة بلغ العدد حوالي 804 ، منهم 188 طالبا و 616 طالبة ، وفي مملكة العربية السعودية بلغ العدد حوالي 750 ، منهم 528 طالبا و 222 طالبة ، وفي سلطنة عمان بلغ العدد 41 ، منهم 27 طالبا و 14 طالبة .

الجدول رقم (16.2) : اجمالي الطلاب التعليم العالي من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت		قطر		سلطنة عمان		السعودية		البحرين		الامارات		
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
5174	606	192	401	130	20	30	182	380	874*	1670*	535	154	2007
5443	672	277	400	103	23	32	175	459	874*	1670*	609	149	2008
5783	728	337	385	105	12	34	169	536	874*	1670*	763	170	2009
5787	858	402	408	99	17	34	136	408	874*	1670*	696	185	2010
6107	970	491	408**	99**	14	27	222	528	874*	1670*	616	188	2011
* بيانات 2005 ** بيانات 2010													

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 48.

### خامسا : تملك العقار .

يمثل السماح بتملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الاعضاء الاخرى احد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 ، حيث يعامل مواطنوا دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الاعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق او تمييز .

لقد مر السماح بتملك العقار بعدة مراحل ، حيث سمحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1981 لمواطني دول المجلس بتملك العقار في الدول الاعضاء الاخرى ، ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار ، إلا أن ذلك تم وفقا لعدد من الضوابط التي تم تخفيفها تدريجيا ، حتى اصدار آخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الاعلى (الدوحة ، ديسمبر 2002) خلوا من معظم تلك القيود .

وتظهر البيانات الاحصائية ان تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الاعضاء الاخرى خلال عام 2011 قد بلغ 16107 حالة تملك ، وبنسبة زيادة قدرها 51.1 % مقارنة بالعام 2010 ، الذي سجلت فيه 10657 حالة تملك ، كما تظهر البيانات ارتفاع الاجمالي التراكمي لحالات شراء العقار ليلبلغ 93767 حالة تملك في نهاية عام 2011 ، مقارنة ب 77804 حالة تملك في نهاية عام 2010 .

وحلت الامارات العربية المتحدة في المرتبة الاولى في استقطاب مواطني دول المجلس لتملك فيها في عام 2011 ، وبعدها 10873 حالة تملك لتحقق نسبة قدرها 67.5 % من اجمالي عدد الممتلكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الاعضاء الاخرى ، وحلت سلطنة عمان في المرتبة الثانية ، حيث بلغ عدد حالات التملك العقار فيها 3364 حالة تملك ، وبنسبة استقطاب قدرها 20.9 % من الاجمالي ، اما مملكة البحرين فلقد جاءت في المرتبة الثالثة ب 1189 حالة تملك ، وبنسبة استقطاب قدرها 7.4 % بينما حلت كل من دولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية المراب الرابعة والخامسة والسادسة بنسب قدرها 1.9 % و 1.3 % و 1 % على التوالي .

وتبين الاحصائيات تصدر مواطني دولة الكويت لاعداد الممتلكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الاعضاء الاخرى ، حيث بلغ عددهم 8130 مواطنا ،ويلي ذلك مواطنوا المملكة العربية السعودية بعدد 2312 مواطنا ممتلك للعقار في الدول الاعضاء الاخرى ، ثم مواطنوا الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بعدد 2267 مواطنا ،واحتل مواطنوا دولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة بعدد 1326 و 1086 و 986 مواطن ممتلك للعقار في دول الاعضاء الاخرى ، علما التوالي .

الجدول رقم (17.2) : عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
976	17	9	-	196	582	172	<b>1995</b>
2382	79	19	-	182	1475	627	<b>1996</b>
705	17	51	-	159	345	133	<b>1997</b>
1203	52	33	-	170	754	194	<b>1998</b>
1144	40	10	-	158	674	262	<b>1999</b>
1256	6	15	-	104	830	301	<b>2000</b>
3619	33	24	468	186	2636	272	<b>2001</b>
1786	66	30	202	148	943	397	<b>2002</b>
2210	28	28	349	143	675	987	<b>2003</b>
3408	23	33	716	141	656	1839	<b>2004</b>
6365	64	55	1707	147	697	3695	<b>2005</b>
6076	202	82	2944	256	972	1620	<b>2006</b>
8144	398	182	2713	360	1275	3216	<b>2007</b>
12129	172	134	2822	1619	499	6883	<b>2008</b>
9457	185	163	3980	891	214	4024	<b>2009</b>
10657	272	141	4370	819	451	4604	<b>2010</b>
16107	314	206	3364	161	1189	10873	<b>2011</b>

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 58.

الجدول رقم (18.2) : اجمالي عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الاعضاء الاخرى (1995-2011)

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
11609	120	198	10542	126	623		اماراتي
7704	111	190	2427	436		4540	بحريني
16678	3364	140	195		4114	8865	سعودي
3572	30	52		35	168	3287	عماني
7331	50		877	248	1093	5063	قطري
46873		101	10475	6370	6780	23147	كويتي
93767	3675	681	24516	7215	12778	44902	المجموع

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 60.

### المطلب الثالث: جانب حرية مزاولة الانشطة الاقتصادية والاستثمارية .

ابتداء من الدورة الثالثة للمجلس الاعلى (المنامة ، نوفمبر 1982) سمح مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة عدد من الانشطة الاقتصادية في الدول الاعضاء الاخرى ، وفي الدورة السابعة (ابو ظبي ، نوفمبر 1986) سمح بممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة ، وفي الدورة الحادية والعشرين للمجلس الاعلى (المنامة ، ديسمبر 2000) ، تم السماح بممارسة جميع الانشطة الاقتصادية والمهن ، باستثناء سبعة عشر نشاطا ، جرى تقليصها تدريجيا حتى اصبحت محصورة في اربعة أنشطة هي خدمات الحج والعمرة ، ومكاتب استقدام العمالة الاجنبية ، وانشاء الصحف والمجلات ودور الطباعة والنشر ، والوكالات التجارية .

شهدت الاعوام الماضية تصاعداً ملحوظاً في عدد المستفيدين من هذه القرارات ، حيث بلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس للممارسة مختلف الانشطة الاقتصادية 34428 رخصة حتى عام 2011 ، مقارنة ب 6514 رخصة في نهاية عام 2000 ، ونسبة نمو قدرها 429 % .

احرزت الامارات العربية المتحدة اعلى ارتفاع تراكمي في معدلات التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية لعام 2011 ، حيث بلغ عددها 28909 رخصة ، وبنسبة وقدرها 84 % من اجمالي التراخيص الممنوحة ، تليها دولة الكويت بعدد 3372 رخصة وبنسبة وقدرها 9.8 % ، وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد التراخيص فيها 1067 رخصة وبنسبة وقدرها 3.1 % وبلغ عدد التراخيص الممنوحة في سلطنة عمان 330 رخصة ، بينما بلغ عدد التراخيص الممنوحة في المملكة العربية السعودية 494 رخصة وفي دولة قطر 256 رخصة .

الجدول رقم (19.2) : اجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية .

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
17909	2628	239	196	301	1530	13015	2007
27393	2870	252	319	494	1588	21870	2008
29237	3039	256	243	494*	1590	24109	2009
31568	3183	256**	332	494*	1830	26223	2010
33678	3372	256**	330	494*	1067	28909	2011
* بيانات 2008 ** بيانات 2009							

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 68.

أما بالنسبة لاعداد فروع البنوك التجارية الخليجية ، المصرح لها بالاعمل في دول مجلس التعاون الاخرى ، فقد استمرت زيادتها بشكل ملحوظ في السنوات العشر الاخيرة ، حيث ارتفع عدد تلك الفروع من سبعة في العام 2000 إلى أربعة عشر فرعا في العام 2005 ليصل إلى ستة وعشرين فرعا في عام 2010 ، واستقر على ذلك في عام 2011 .

تشير الإحصائيات إلى أن فروع البنوك التجارية بالامارات العربية المتحدة العاملة في دول المجلس الاخرى هي الاكثر انتشارا حيث بلغ عددها سبعة فروع بحصة نسبتها 27% من اجمالي فروع بنوك الدول الاعضاء في المجلس الاخرى ، تليها كل من مملكة البحرين ودولة الكويت حيث بلغ عدد فروعها بنوك الاعضاء في دول المجلس الاخرى ، تليها كل من مملكة البحرين ودولة الكويت حيث بلغ عدد فروع بنوكها التجارية خمسة فروع في دول المجلس الاخرى ، بنسبة قدرها 19% كما كل من من الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت المرتبة الاولى في استقطاب فروع البنوك التجارية الخليجية حيث بلغ عددها سبع فروع ، تليها المملكة العربية السعودية التي استقطبت ستة فروع لبنوك خليجية ، ويوجد في مملكة البحرين ثلاثة فروع لبنوك خليجية ، وهناك فرعان لبنوك خليجية في سلطنة عمان ، وفرع واحد في دولة قطر .

الجدول رقم (20.2) : عدد البنوك الخليجية المصرح لها بالعمل في الدول المجلس الاخرى .

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
10	1	1	1	1	3	3	2003
11	1	1	1	2	3	3	2004
14	2	1	1	3	4	3	2005
15	2	1	1	4	4	3	2006
18	3	1	2	5	3	4	2007
22	4	1	2	6	3	6	2008
23	5	1	2	6	3	6	2009
26	7	1	2	6	3	7	2010
26	7	1	2	6	3	7	2011

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 70.

الجدول رقم (21.2) : إجمالي القروض الحكومية الممنوحة لاقامة مشاريع صناعية بالدول الاعضاء الاخرى حتى 2011 .

البيان	عدد القروض	قيمة القروض
الامارات	20	61.7
السعودية	86	1307.3
سلطنة عمان	6	20
قطر	6	11.54
الكويت	3	19
المجموع	121	1419.54
الوحدة : مليون دولار		

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 73 .

أما فيما يخص تداول وشراء الاسهم وتأسيس الشركات المساهمة قرر المجلس الاعلى في دورته التاسعة (المنامة ، ديسمبر 1988 م ) السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة ونقل ملكيتها ، وفقا للقواعد المرفقة بالقرار ، التي تضمنت عدداً من الضوابط والقيود ،وقد تدرجت دول المجلس في تخفيف تلك القيود والاستثناءات ، حتى صدر قرار المجلس الاعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002) بالنص على المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الاسهم وتأسيس الشركات ، وازالة القيود التي قد تمنع ذلك، وبنهاية عام 2005 كانت جميع الدول الاعضاء قد اصدرت قرارات تمنح المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في هذا المجال .

تظهر البيانات الاحصائية الآثار الايجابية المباشرة لقرارات المجلس الاعلى و المتمثلة في ارتفاع نسبة الشركات المساهمة تداول اسهمها لمواطني المجلس من اجمالي مجموع الشركات المساهمة من 20 % في العام 1985 إلى ما نسبته 96 % في عام 2011 ، حيث بلغ عدد الشركات المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس 661 شركة مساهمة في عام 2011 براسمال يصل إلى حوالي 220 مليار دولار ، والجدير بالذكر ان نسبة الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت قد وصلت إلى 100 % ،وفي دولة قطر بلغت 98 % ، أما في الامارات العربية المتحدة فقد وصلت إلى ما نسبته 77 % .

وحلت دولة الكويت في المرتبة الاولى في عدد الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني الدول الاعضاء الاخرى ب 229 شركة ، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ب 150 شركة ، وسلطنة عمان في المرتبة الثالثة ب 114 شركة ن وفي الامارات العربية المتحدة 82 شركة ، وفي مملكة البحرين 45 شركة ، وفي دولة قطر 41 شركة .

الجدول رقم (22.2) : عدد الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس .

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
335	108	10	104	59	43	11	2003
359	120	10	104	62	43	20	2004
438	158	31	104	64	44	37	2005
494	180	35	112	73	46	48	2006
571	198	39	114	111	48	61	2007
637	219	42	134	127	45	70	2008
646	223	44	120	134	44	81	2009
652	210	43	126	146	48	79	2010
661	229	41	114	150	45	82	2011

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 80.

كما ان عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في هذه الشركات بلغ حوالي 456 الف مساهم عام 2011 ، حيث حلت الامارات العربية المتحدة في المرتبة الاولى في استقطاب المساهمين من مواطني دول المجلس والبالغ عددهم 212243 مساهما بنسبة وقدرها 46.5 % من اجمالي عدد المساهمين ، تليها دولة قطر حيث بلغ عدد المساهمين فيها 197226 مساهما وبنسبة قدرها 43.2 % ، وحلت مملكة البحرين في المرتبة الثالثة حيث بلغ العدد 27264 مساهما ، وجاءت كل من سلطنة عمان و المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في المراتب الرابعة و الخامسة والسادسة بعدد 13632 و 4774 و 1098 مساهما على التوالي .

الجدول رقم (23.2) : عدد المساهمين في الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها بالدول الاعضاء الاخرى

المجموع	الكويت	قطر	سلطنة عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
2560	258	1117	-	593	480	112	2003
6414	322	984	-	1244	774	3090	2004
269335	521	5819	-	1742	3634	257619	2005
650770	212	382153	-	2698	24589	241118	2006
552328	201	289662	17611	3283	25753	215818	2007
487225	214	230502	13804	4244	26664	211797	2008
477499	957	221719	13607	4492	26876	209848	2009
463796	872	211034	13088	4633	27162	207007	2010
456237	1098	197226	13632	4774	27264	212243	2011

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 86.



### المبحث الثالث : تحديات اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

من الملاحظ أن دول مجلس التعاون ما زالت تعتمد على النفط كمكون اساسي للدخل القومي وايرادات الحكومة، حيث إن اسعار النفط تتسم بعدم الاستقرار ، فان تقلبات هذه الاسعار تؤدي إلى تقلبات مماثلة في معدلات النمو لهذه الدول ، ومن الملامح الرئيسية الاخرى لاقتصاديات هذه الدول ان سكان مواطني دول المجلس يمثلون اقلية في التركيبة السكانية ، ان اعتمادية الاقتصاد على النفط و اقلية سكان دول المجلس تعتبران من التحديات الراهنة التي تواجهها دول مجلس التعاون ، خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على التحديات التي تواجهها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في الجانب الاقتصادي و الجانب السكاني .

#### المطلب الاول : الجانب الاقتصادي .

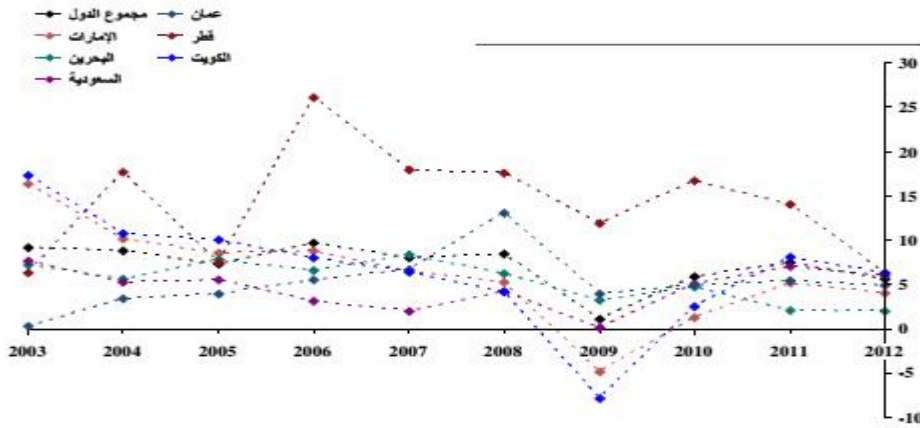
إن اكتشاف النفط في دول الخليج العربية أدى إلى احداث طفرة نوعية في مستويات الدخل مما سمح في إحداث تنمية بشرية ، بالرغم من هذا الارتفاع ، فان الدول الخليجية لا تشهد نموا اقتصاديا مستداما بحيث إن تبعية الاقتصاد الشديدة لانتاج النفط والغاز جعل نموها بطئيا وغير مستقر ، بالرغم من هذا الأداء المرموق فإن اعتماد الدول الخليجية بنسبة كبيرة على تصدير النفط والغاز وضعها في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية ناجمة عن اعتماد المفرط على استغلال الموارد الطبيعية . فالنفط يؤثر بشكل قوي على اقتصادات الدول النامية المصدرة للنفط عامة<sup>1</sup> ، يرتبط انتاج النفط في المقام الاول بالاعتبارات الخارجية السوق العالمية، وهذا بمثابة الجذر الموضوعي لخلل الاقتصادي ، حيث يقتصر التعاطي الداخلي مع الانتاج والتوزيع ، إما في عمليات تصريف للوفرة في أزمنة الطفرة أو عمليات ترقيع للعجز في ازمنة التراجع، وهذا في الواقع ليس سوى ردود افعال لآثار التقلبات الخارجية . حيث سجلت دول الخليج معدلات نمو متقلبة على مدى الطفرة النفطية\* الثالثة والأزمة المالية<sup>2</sup> وهو ما يتضح ذلك من خلال الشكل (22.2) والشكل (23.2) .

<sup>1</sup> سلسلة جسر التنمية ، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية ، العدد : 109 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جانفي 2012 ، ص : 06 .

\* الطفرات هي وثبة في الارتفاع التي تتمثل في القفزات التلقائية مفاجئة التي تشهدها اسعار النفط .

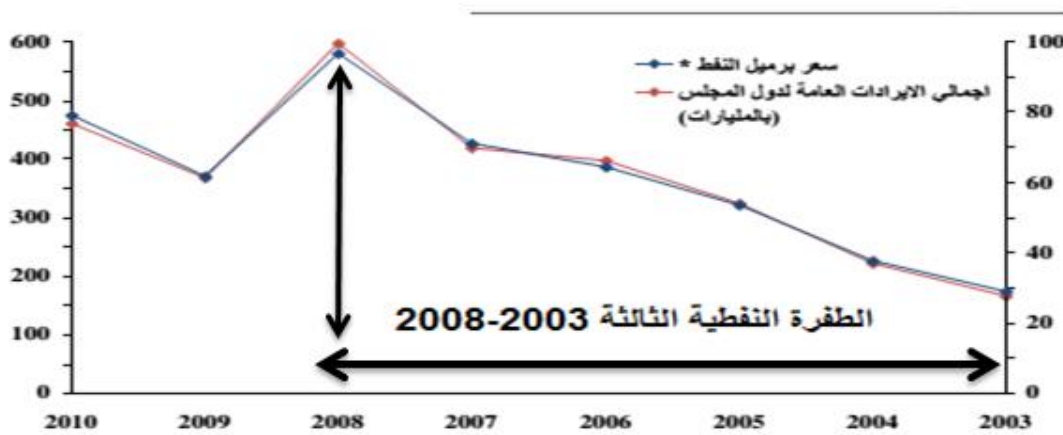
<sup>2</sup> عمر هشام الشهاني ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مرجع سبق ذكره ، ص : 98 .

الشكل (22.2): معدل النمو السنوي في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي .



المصدر : عمر هشام الشهابي ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مرجع سبق ذكره ، ص : 98 .

الشكل (23.2) : التغير في سعر برميل النفط واجمالي الإيرادات العامة .



المصدر : عمر هشام الشهابي ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مرجع سبق ذكره ، ص : 102 .

ما يتبين لنا ليس فقط أن العوائد العامة لدول الخليج تعتمد بشكل مطلق على التغيرات في اسعار النفط العالمية ، بل ايضا بان هناك تغيرات من ناحية الطلب العالمي للنفط ، قد تكون حرجة في تبعاتها ، ونظرا لرخص انتاجه ، ولا زال هو المصدر الرئيس في الطاقة في العالم .

لم تكد الطفرة النفطية الثالثة تصل الى ذروتها ، حتى هاجمتها الازمة المالية العالمية\* في منتصف 2008 ، لتحده من اندفاعها . بل لتؤدي الى تراجع اسعار النفط وتؤجل الى حين الاسباب الجوهرية التي دعت اليها ، تتمثل الاسباب الجوهرية للطفرة النفطية في عاملين رئيسيين<sup>1</sup> :

\* وللتفصيل اطلع على:

- عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة Sub-prime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009.

1- استنفاد الطاقة الانتاجية للبلدان المصدرة للنفط وعجزها عن تلبية نمو الطلب عليه ؛

2- ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير وانتاج بدائل النفط والطاقة .

الجدول (24.2) يوضح لنا العلاقة بين نمو الطلب العالمي على النفط ،والطفرات النفطية ،وذلك عندما تكون أسعار النفط متدنية ، الأمر الذي يؤدي ذلك لفترة طويلة ، إلى عجز الطاقة الانتاجية في البلدان الاعضاء في الأوبك عن مواجهة الطلب العالمي على النفط ، عندها يطرر السعر المكبوت إلى مستويات التكاليف الحدية للانتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة .

الجدول (24.2) :العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية .

ملاحظات	السعر	انتاج اوبك		انتاج العالم	السنة
		%	الكمية		
	1.90	26.00	6	23	1961
	2.00	36.00	18	50	1970
الطفرة الاولى	10.41	46.50	27	58	1974
	11.60	43.60	24	55	1975
	13.30	44.40	28	63	1978
الطفرة الثانية	35.69	38.70	24	62	1980
الضغط على صادرات الاوبك	27.53	26.30	15	57	1985
انكسار الطفرة الثانية	13.10	30.00	18	60	1986
13 عام من الانكسار	12.10	39.70	29	73	1998
بداية الطفرة الثالثة	23.74	40.30	30	74	2002
الطفرة النفطية الثالثة	49.35	41.90	34	81	2005
الطفرة النفطية الثالثة	68.19	43.20	35	81	2007

المصدر : علي خليفة الكواري ، الطفرة النفطية الثالثة ، قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة : حالة اقطار مجلس التعاون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 38 .

- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.  
<sup>1</sup> علي خليفة الكواري ، الطفرة النفطية الثالثة ، قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة : حالة اقطار مجلس التعاون ، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى التنمية المتنامة ، البحرين ، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، نوفمبر 2009 ، ص : 36.

ويوضح الجدول التالي أهم الآثار السلبية لازمة المالية العالمية انخفاض اسعار النفط ، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن ماذا لو انخفض الطلب العالمي على النفط بشكل كبير نتيجة الركود الاقتصادي العالمي على مدى السنتين القادمتين بحيث ينخفض سعر البترول إلى 35 دولار للبرميل ، إن افضل السيناريوهات هو ان يمتد عمر الاحتياطات المتراكمة حاليا الى سنوات ليتم تمويل عجز الميزانيات دول المجلس منها ريشما يرتفع سعر النفط مرة أخرى ، أما السيناريوي الاسوء ان تنفذ الاحتياطات المالية الحالية قبل ارتفاع سعر النفط مرة اخرى فتلجئ حكومات دول المجلس مرة اخرى على ترشيد الانفاق وتمويل عجز الميزانيات بالدين المحلي أو الخارجي<sup>1</sup> .

### الجدول (25.2) : آثار الاحتياطات المالية على النفط .

المتغير	الاتجاه	التاثير
الطلب على النفط	-	الضغط على الاسعار بالانخفاض
سعر النفط	-	الضغط على قيمة الصادرات وايرادات دول المجلس
الايرادات	-	الضغط على الميزانيات السنوية وتآكل قيمة الارصدة المتراكمة

المصدر : حمد بن محمد آل الشيخ ، الآثار الاقتصادية المتوقعة لازمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نفس المرجع السابق .

### أولاً : آليات انتقال الصدمة النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي .

في ظل عدم معرفة الاتجاه الذي ستأخذه اسعار النفط في المرحلة القادمة ، فان التركيز على تحليل آثار الطفرة النفطية الثالثة لا يخلو من المخاطر ، ولذا فان التحليل هنا سيتطرق إلى الآثار التي يمكن ان تحدثها الطفرة أو الصدمة النفطية (الارتفاع أو الهبوط) ومن ناحية منهجية ، هناك ثلاث آليات أو قنوات يمكن من خلالها ان تنتقل آثار الطفرة أو الصدمة إلى الاقتصاد الحقيقي في بلدان مجلس التعاون ، وهي جانب العرض وجانب الطلب ووضع التجارة<sup>2</sup> .

1 حمد بن محمد آل الشيخ ، الآثار الاقتصادية المتوقعة لازمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة بحثية مقدمة ضمن اللقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمؤمل ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص : 10 .

2 عبد الرزاق فارس الفارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على اقطار مجلس التعاون ، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى التنمية المنامة ، البحرين ، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، نوفمبر 2009 ، ص : 288 .

## 1- جانب العرض:

يؤدي ارتفاع اسعار النفط على زيادة ايرادات الدولة ،وهذه تنعكس في زيادة الاستثمارات العامة والانفاق الجاري ، الذي يحفز القطاع الخاص على زيادة استثمارته ، وهذا كله يؤدي إلى زيادة العرض في الاقتصاد ،ونظرا إلى غياب خطة أو رؤية تنموية واضحة ، فقد كانت مبادرات القطاع الخاص تتجه عادة إلى مجالات الربح السريع والمضاربة ، مما يفاقم من الدورات الاقتصادية التي تشهدها هذه المجتمعات ،وعلى سبيل المثال ، فان الطفرة النفطية الثالثة قد ادت إلى انطلاق استثمارات كبيرة إلى القطاع العقاري وما يصاحبه من أنشطة ،وبالرغم من ان هذا القطاع يصنف عادة ضمن القطاعات الخدمية التي ينبغي ان توفر الوسائل والبيئة للقطاعات الانتاجية الحقيقية ، إلا انها استأثرت بالقسط الاعظم من الاستثمارات ، مما ولد ظاهرة الفقاعات العقارية في بلدان المجلس ،وقد صاحب ذلك فقاعة أخرى لا تقل خطورة ، ألا وهي فقاعة اسواق الاسهم ، التي كان القائد فيها اسهم الشركات العقارية أو تلك اللصيقة بها ، بما فيها مؤسسات التمويل التي كانت تركز على التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري والانشائي ، وعندما بدأ بعض بلدان المجلس يشهد حركات تصحيحية في اسواق الاسهم واسواق العقارات ، فان حجم الفائض من العرض بدأ يظهر بوضوح ،وينبغي التذكير بانها ليست في القطاع العقاري ، فقد حدث ذلك في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي ، ثم في النصف الاول من التسعينيات من القرن ذاته ، ثم الآن ومنذ عام 2003 وحتى الربع الثالث من عام 2008 ، وبالرغم من تراكم التجارب والعبر وتصميم السياسات التي من شأنها تقليل حدة المخاطر التي تصاحب الطفرات النفطية ،وبالذات في عقلنة الاستثمار في القطاع العقاري<sup>1</sup> .

لقد أدت الطفرة النفطية الثالثة على رجوع عقلية وسلوك المقامرة في الاقتصاديات الخليجية ،اذ لجأ عدد كبير من الناس إلى ضخ مدخراتهم في اسواق الاسهم والعقارات ،وإلى رهن ممتلكاتهم والاقتراض المفرط لتمويل السلوك المضاربي ، وتضخم الثروات الورقية أدى إلى تفشي ظاهرة الاستهلاك المظهري التي ينفق فيها الناس أرقاماً خيالياً على الاستهلاك الجالب للشهرة ، وبعد انفجار هذه الفقاعات ، فان ازمت اجتماعية حقيقية هي في طور التكون الآن ، حيث فقد عدد كبير من الناس مدخراتهم ، واصبحت منازلهم واملاكهم الأخرى تحت الرهن ، والآلاف من الشركات تتوقع الافلاس او التوقف ،وباختصار فان ما تشهده الآن هو تحطيم لم نشهد له مثيلاً من قبل للثروة .

<sup>1</sup> عبد الرزاق فارس الفارس ، مرجع سبق ذكره ، ص : 290.

## 2- جانب الطلب.

الطفرة النفطية منطقيا ، تؤدي إلى زيادة حجم السيولة لدى الحكومة والقطاع الخاص والافراد ، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وهذا يؤدي بدوره إلى بروز ظاهرة التضخم التي بلغت خلال الطفرة الثالثة مستويات لم تشهدها بلدان الخليج منذ اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي ، وادى ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض الدخل الحقيقي للافراد والدخل المتاح التصرف فيه العائلة ولل فرد ، وقد كان من نتيجة ذلك اعادة توزيع الدخل داخل المجتمع ، لصالح الطبقات الغنية ، وخاصة تلك التي تتركز ثروتها في القطاع العقاري الايجارات ، ومن جانب آخر ، شهدت الطبقات المتوسطة والفقيرة تآكلا كبيرا في دخولها ، ولم تخفف منه التصحيحات التي قام بها بعض بلدان المنطقة على هياكل الاجور ، والراوتب ، لقد صاحب الطفرة النفطية الحالية تدهور في الوضع المعيشي لشريحة واسعة من ابناء هذه البلدان ، التي انتقل بعضها من التوسط إلى الكفاف ، والبعض الآخر من الستر إلى العوز<sup>1</sup> .

إلا ان هذا لم يكن الأثر الوحيد للطفرة النفطية من جانب الطلب ، فقد أدت أيضا في بدايتها إلى عودة الاستهلاك المظهري على نحو واضح ، وهكذا ، فان انتعاش الموقت في اسواق الأسهم و اسواق العقارات ، دفع بالعديد من الافراد والاسر الى الانفاق التبذيري ، وقد حاولت الاسر غير المتقدرة اللحاق به وتقليده من خلال تراكم الديون ، وكان من نتيجة الفقاعات بروز ظاهرة الدين التي اصبحت تثقل كاهل المستثمرين والمغامرين و المضاربين ، بل وايضا الاسر والافراد الذين عاشوا خلال تلك الفترة بوسائل تفوق قدراتهم ودخولهم .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق .

## 3- جانب وضع التجارة .

يؤدي ارتفاع اسعار النفط إلى تحسن الوضع الجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك ، فهذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات ،ومن ثم إلى تحسن في الميزان التجاري وفي موازين المدفوعات ، إلا أن ارتفاع اسعار النفط سلاح ذو حدين ، فهو إلى جانب ما ذكر ، يؤدي أيضا من خلال ارتفاع معدلات التضخم المحلي ، إلى ارتفاع اسعار الصرف بالقيم الحقيقية ، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الغير النفطية ، هذا التحليل يرد عليه حقيقة أن اسعار الصرف العملات الخليجية جميعها ما عدا الكويت ، ترتبط بالدولار الذي شهد انخفاضا في القيمة الاسمية ،وربما يكون ذلك قد عمل على معادلة الامر السابق ، مما ادى الى استقرار اسعار الصرف بالقيم الحقيقية ، ومن ثم عدم تآثر الصادرات غير النفطية ، إلا انه من الملاحظ ان الطفرة النفطية الثالثة قد ابرزت بعض جوانب ما يطلق عليه بالمرض الهولندي ،و نعني بالمرض الهولندي : آليات محل الاقتصاد في ظل ارتفاع اسعار المورد الطبيعي ، زيادة سعر الصرف الحقيقي ، وتحول الموارد نحو الانشطة المترتبة بالمورد الطبيعي ، وبعيد عن الانشطة القابلة للتجارة (الصناعة ، الزراعة) وخفض القدرات التنافسية للانشطة الاخيرة<sup>1</sup>.

## ثانيا: انعكاسات الأزمة المالية على البنوك والصناديق السيادية

## 1. البنوك :

قدرت الاصول الاجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو 201.8 ترليون دولار عام 2008 منها نحو 60 % بالدولار الأمريكي لذا يجب ان تشعر بلدان مجلس التعاون بالقلق من انخفاض قيمة الاصول ، غير أن التأثيرات الملحوظة للازمة المالية الامريكية حتى الآن ، بالتعرض المباشر للاصول المتعثرة بل بشكل غير مباشر ، إذا تأثرت بلدان مجلس التعاون وسوق تمويل المشاريع الناشئة فيها بارتفاع تكاليف الاقتراض وتراجع توافر التسهيلات الائتمانية الكبيرة . لم يعترف علنا حتى الآن سوى عدد محدود من المصارف الخليجية بتعرضه لازمة الرهن العقاري ، فقد أعلن بنك ابو ظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار وقاضى مورغان ستانلي .

<sup>1</sup> أحمد الكواز ، تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي ، العدد : 40 ، سلسلة خبراء ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، افريل 2011 ، ص : 06 .

انخفضت قيمة اصول الشركة المصرفية العربية البحرينية بنحو 1.2 مليار دولار ، واعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن 246 مليون دولار في نهاية سنة 2007 ويتوقع ان تضيف 200 مليون دولار اخرى في نهاية هذه السنة ، في حين خفضت مودي تقييم بنك الخليج الدولي البحريني بسبب حيازة المصرف ادوات مالية مدعومة برهون عقارية اميركية ،وعليها أن تنشئ احتياطات بقيمة 966 مليون دولار وجمع مزيد من راس مال وعلى الرغم من ان ستاندرد اوپورز تعتبر تعرض الخليج الاجمالي لمخاطر الرهن العقاري محدودة ، فانها تقدر ان المصارف ربما تميل إلى اخفاء الخسائر ذات الصلة وقد يظهر المزيد بمرور الوقت ،ومن المؤسسات الاخرى التي ارتبطت بخسائر الرهن العقاري المحتملة شركة التامين القطرية<sup>1</sup> .

## 2. الصناديق السيادية و الازمة المالية العالمية

خلال الطفرة النفطية الثالثة (2003-2008) ، كثر الحديث عن حجم الاحتياطات المالية التي استطاعت هذه البلدان مراكمتها ، وعن ظاهرة الصناديق السيادية ، وما اذا كانت تستطيع ايجاد منافذ استثمارية آمنة في الصناعات الصناعية أو الناشئة . يلاحظ ان الطفرات الثلاث التي مرت بها بلدان الخليج العربية صاحبها ظواهر وقضايا عدة في هذه البلدان ، سواء لجهة إدارة المالية والاقتصاد الوطني في مرحلة الطفرة ، والاستعداد لانحسارها ، او عملية توزيع عائداتها على القطاعات المختلفة أو بين الأجيال ، وغير ذلك من قضايا ، وقد صاحب الطفرات الثلاث ظواهر وقضايا ذات ابعاد عالمية مرتبطة بشكل او بآخر باشكال التصرف بالعائدات النفطية للبلدان فرادى ومجمعة ، ومن تلك القضايا ما عرف في الطفرتين الأولى والثانية خلال الفترة 1973-1982 بإعادة تودير الفوائض النفطية ، حيث تداعت حينها المؤسسات المالية الدولية وانبرى الكثيرون في الدول الصناعية للتهويل من حجم تلك الفوائض وآثارها ، حتى تلاشت تلك الفوائض مع تغير العلاقات في السوق النفطية وانخفاض الاسعار وانخفاض او جمود الانتاج وزيادة اعباء الدين العام لدى معظمها ، وتكررت الحال في الطفرة 2003-2008 التي انتهت للتو ، حيث صاحبها اهتمام عالميا بما اصبح يعرف بنشاط الصناديق السيادية للبلدان النفطية ، واذا تكاثرت الابحاث والتقارير خصوصا في الدول الصناعية خلال العامين 2007-2008 حول حجم تلك الصناديق ومجالات ودوافع استثمارها خارج حدود بلدانها والسياسات التي يمكن اتخاذها للتأثير في تلك الاستثمارات<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> غيكارت ورتر ، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون ، مركز الخليج للابحاث ، أكتوبر 2008 ، ص : 08

<sup>2</sup> ماجد المنيف ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية ، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى التنمية النمامة ، البحرين ، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، نوفمبر 2009 ، ص : 252.



- تعريف الصناديق السيادية وتقديرات اصولها .

لا يوجد اتفاق علمي على ما يمكن ان يعتبر صندوق سياديا ، لذلك اختلفت تقديرات اصول تلك الصناديق مجتمعة سواء آنيا أو مستقبلا ، على سبيل المثال يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات اغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها مهمتها الاحتفاظ وإدارة الاصول ، لاهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى ، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الاجنبي او عائدات عمليات التخصيص او الفوائض المالية العامة و او صادرات السلع ، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشمل على استثمارات في اصول مالية اجنبية ، يقدر صندوق النقد الدولي اصول تلك الصناديق بين 2.1 و 3 ترليون دولار، وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صناديق الثروة السيادية بأنها وسائط استثمار مملوكة للحكومة ، يتم تمويلها من موجودات الصرف الاجنبي<sup>1</sup> .

الجدول (26.2): تقديرات صندوق النقد الدولي لاصول صناديق الثروة السيادية فيفري 2008 مليار دولار

التقديرات العيا	التقديرات الدنيا	صناديق دول مجلس التعاون
875	250	الامارات : هيئة ابو ظبي للاستثمار
213	213	الكويت : هيئة الاستثمار الكويتية
50	30	قطر : هيئة الاستثمار القطرية
25	20	عمان : صندوق الاحتياطي العام للدولة
289	289	الاصول الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي
1429	784	اجمالي بلدان مجلس التعاون

المصدر : ماجد المنيف ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الايرادات النفطية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 257 .

وقد تدنى الاهتمام بالصناديق السيادية ونشاطها في الدول المستقبلية لاستثمارات تلك الصناديق بعد استفحال الازمة المالية العالمية وانعكاسها على استثمارات تلك الصناديق وظهر تقديرات اكثر دقة وواقعية عن حجم تلك الصناديق مما كان قد ظهر خلال المرحلة ارتفاع اسعار النفط ، وقد قدرت خسائر بلدان مجلس التعاون خلال عام 2008 جراء التدهور في قيم الاصول في الاسواق الرئيسية بحوالي 350 مليار دولار ، بمعدل 28 % .

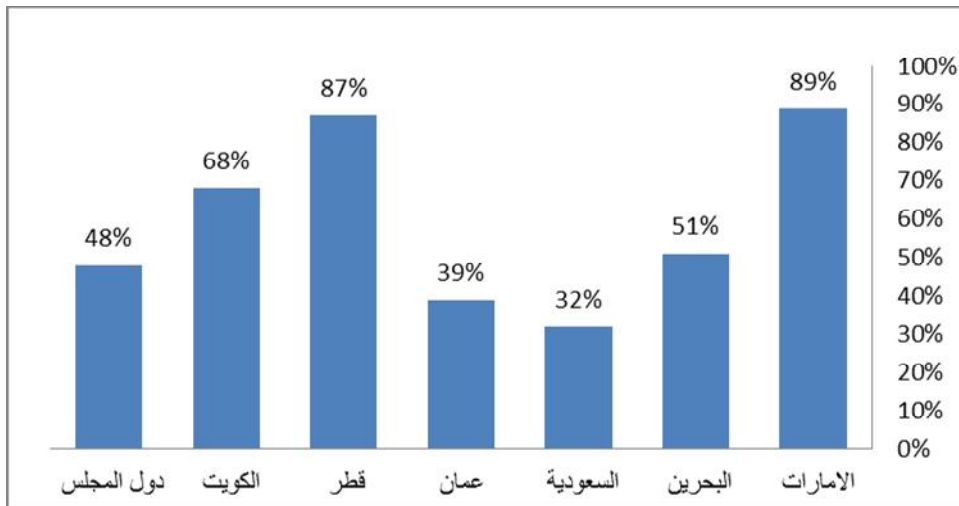
<sup>1</sup> ماجد المنيف ، مرجع سبق ذكره ، ص : 255.

وهذه غطت على الزيادة في اصول تلك الصناديق الناتج من ارتفاع الايرادات النفطية المقدرة بحوالي 273 مليار دولار في عام 2008 ، وكانت الخسائر في الاستثمارات في الاسواق المالية ومنها ومنها صفقات شراء حصص في بعض المصارف في بعض الدول الصناعية التي قام بها بعض الصناديق خلال 2007 و2008 كمشراء حصص في بنك باركليز ( هيئة الاستثمار القطرية ) او بنك ميرل لينش ( هيئة الاستثمار الكويتية ) أو سيتي غروب ( هيئة ابو ظبي للاستثمار) .

### المطلب الثاني : اختلال التركيبة السكانية .

يُمكننا تعريف الخلل السكاني على أنّ دول المنطقة تتأسس على مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّةٍ ومتّصلةٍ من الزمن . يعتبر الخلل السكاني من اخطر العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ولدها نمط النمو الاقتصادي الخليجي الراهن ، وبحسب أحدث الإحصائيات الرسمية عند إصدار هذا العمل، وصل عدد سكان دول مجلس التعاون في عام 2011 إلى أكثر من 46.5 مليون نسمة، 52% منهم (24.3 مليون) مواطنون، و 48% (22.1 مليون) اجانب ، الشكل (24.2) يوضح نسب غير المواطنين في اجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثل تقريبا حوالي 48 % من اجمالي سكان دول مجلس التعاون، حيث تصدر دولة الامارات العربية المتحدة وقطر قائمة دول المجلس من حيث الخلل السكاني بنسبة 89% و 87 % تليها الكويت بنسبة 68% ، ثم البحرين بنسبة 51 %، ثم السعودية وسلطنة عمان بنسبة متقاربة بحدود 30 % . بشكل عام، يُمكننا إدراك حجم الخلل السكاني عند النظر إلى نسبة السّكان غير المواطنين في بعض دول المنطقة، والتي تجاوزت 85%.

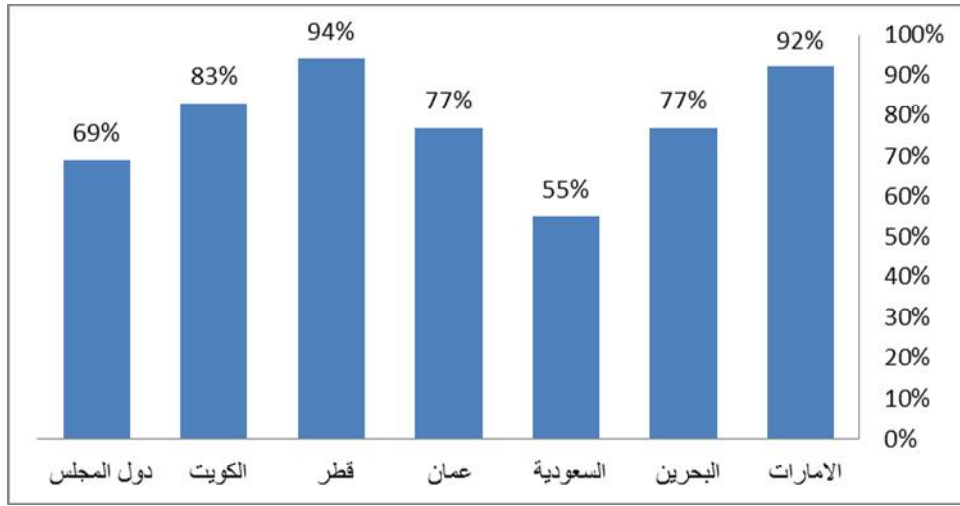
### الشكل (24.2) : نسبة الوافدين إلى اجمالي سكان دول مجلس التعاون .



المصدر : عمر هشام الشهابي ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مرجع سبق ذكره ، ص : 196.

إنّ نظام الإنتاج الاقتصادي اعتمد على تهميش دور المواطنين إنتاجياً "حتى أصبحوا لا يمتثلوا أكثر من نصف القوى العاملة في أي من دول المجلس، وقد كان هذا في الواقع النتيجة المترتبة على توجيه القوى العاملة نحو خدمة النظام الاقتصادي الريعي والمستفيدين منه داخلياً وخارجياً. أمّا المواطنون أنفسهم، فقد تمّ محاولة شراء رضاهم عبر إعطائهم نوع من الميزات الحصرية التي توفرها لهم الدولة الرعية، من خدمات إسكانية وصحية وتعليمية. وبطبيعة الحال، لا تشمل بعض هذه الخدمات القوى العاملة الوافدة، التي أخذت تتوافد على المنطقة بتزايد مطّرد. فقد وصل إجمالي عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون إلى ما يفوق 18.6 مليون فرد في عام 2011م، 69% منهم من الوافدين و31% منهم من المواطنين، ويمثّل الوافدون الأغلبية في سوق العمل في كلّ دول المجلس بلا استثناء، بما فيها الدول الأكبر حجماً نسبياً، مثل عمان 77% في عام 2011، والسعودية 55% في عام 2012م ويتضح جلياً من خلال الشكل (25.2).

الشكل (25.2): نسبة الوافدين في إجمالي سوق العمل في دول المجلس التعاون .



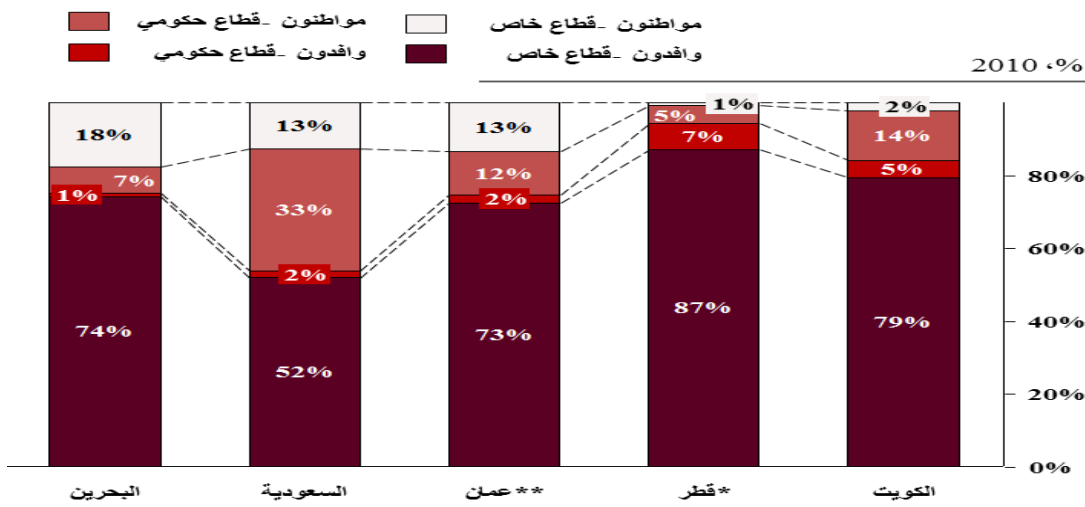
المصدر: عمر هشام الشهابي، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

تميز العقد الاول من الألفية الثالثة بتحويلات جديدة على مستوى الخلل السكاني ميزها عن العقود التي سبقت، إن الثمرة الاولى لهذا التحول هو ازدياد العمالة الوافدة في القطاع الخاص وتقلصها نسبياً في القطاع الحكومي، وتركزها في الاساس في قطاع المشاريع الانشائية والعقارية وقطاعات الخدمات والاستهلاكية، والثرمة الثانية لهذا التحول كان تجذر الاعتمادية على العمالة الوافدة بشكل أكثر تمرسا، حتى وصل الامر إلى صفوف المواطنين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان 2013، ص 238.

فمع تقلص اغراء القطاع الحكومي برز اغراء القطاع الخاص المبني على الربح للمواطنين ، حتى ظهرت الصورة النمطية ان هدف المواطن هو بناء عمارة فيها شقق ودكاكين ، او امتلاك تسجيل شركة يعطى توكيل ادارتها الى احد الوافدين . على ان يحصل المواطن على جزء من الارباح بصفته صاحب سجل الشركة الاسمي والكفالة ، والثمرة الثالثة لهذا التحول هي بروز ظاهرة ظاهرة المشاريع العقارية الضخمة الموجهة إلى المشتري الاجنبي ، بالاساس ، مع ربطها بالحصول على اقامة دائمة<sup>1</sup> . ويوضح الشكل (26.2) نسبة المواطنين والوافدين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص حيث يلاحظ يتمركز المواطنون في سوق العمل في القطاع الحكومي بشكل أساسي، بينما يتمركز الوافدون في القطاع الخاص في كل دول المجلس.

الشكل (26.2) نسبة المواطنين والوافدين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص .



المصدر : عمر هشام الشهابي ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مرجع سبق ذكره ، ص : 198.

في جانب السوق الخليجية المشتركة ، على مستوى حرية انتقال عوامل الانتاج ، فان دول المجلس تحرر هذا التنقل لحوالي ثلث العمالة أي العمالة المواطنة<sup>2</sup> ، أما من حيث الكلف الاقتصادية للعمالة الاجنبية : يقدر البنك الدولي التحويلات المالية للعمالة الاجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 70 مليار دولار ، وهي تمثل نسبة 17 % من مجموع التحويلات في العالم ، إلا أن الكلف الحقيقية للعمالة الاجنبية تتجاوز هذا الموضوع ، حيث تقسم هذه الكلف إلى ثلاث أصناف رئيسية هي<sup>3</sup> :

1. كلفة مصاريف التوظيف التي تدفعها الشركات للجهات الحكومية ؛
2. الاجور والمرتبات والمزايا المدفوعة للعمالة الاجنبية ؛
3. الكلف الاجتماعية : وهي تمثل نصيب العمالة الاجنبية من الانفاق العام والطرق والبنية التحتية والكهرباء والوقود والتعليم والصحة .

<sup>1</sup> عمر هشام الشهابي ، اقتلاع الجذور : المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نفس المرجع السابق .

<sup>2</sup> أحمد الكواز ، السوق الخليجية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد 34 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ماي 2009 ، ص : 21 .

<sup>3</sup> حسن العالي ، نمط النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ، قضايا ، مركز الجزيرة للدراسات ، 21 أبريل 2013 ، ص : 08 .

وتتمثل اسباب الخلل في التركيبة السكانية<sup>1</sup> :

1. استمرار تدفق العمالة الوافدة من الخارج منطقة الخليج باعداد هائلة ؛
2. عدم فعالية انظمة التعليم وعدم الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ؛
3. انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل بسبب محدودية الفرص ؛
4. عدم وجود تكامل فاعل بين اسواق العمل في دول مجلس التعاون ؛
5. عدم وجود سياسة سكانية موحدة او سياسات قطرية فاعلة ؛
6. طموحات مرتفعة لتحقيق انجازات تنموية ضخمة قد لا تكون ضرورية .

هناك تحديات تواجه دول مجلس التعاون الخليجي حول كيفية ادارة الهجرة بالشكل الامثل والضغوط التنافسية من مجموعات ترغب في حماية الوظائف لصالح المواطنين وغيرهم ممن يريدون المزيد من الحقوق للوافدين . تجدر الاشارة هنا على ان سبب تدفق العمالة الاجنبية الى دول الخليج العربية لها اسباب عديدة ، بعضها تنظيمي ، والآخر يتعلق بالعامل الآسوي مقارنة بالعامل الخليجي خاصة والعربي عامة ، لكن أبرز هذه الاسباب هي حرص القطاع الخاص على استقدام العمالة الاجنبية ، بسبب انخفاض اجورها وتحملها ظروف العمل القاسية ، كما انها اكثر طاعة وإنضباطا وذات انتاجية مرتفعة<sup>2</sup> .

من اكبر التحديات التي تواجه دول المجلس التعاون الخليجي في ما يخص العمالة الوافدة :

1. كيفية ادارة الهجرة بالشكل الامثل ؛
2. الضغوط التنافسية من مجموعات ترغب في حماية الوظائف لصالح المواطنين ؛
3. الضغوط المطالبة ممن يريدون المزيد من الحقوق للوافدين .

<sup>1</sup> رشود بن محمد الخريف ، التغيرات الديمغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الخامس للجمعية السكانية العمانية ، 7-8 جانفي 2012 ، عمان ، ص : 12.

<sup>2</sup> عبد الطيف موسى بلغرسة ، سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الاقليمية ، ورقة بحثية مقدمة مقدمة إلى مؤتمر التحولات الديمغرافية وسوق العمل الخليجي ، 7-8 جانفي 2012 ، سلطنة عمان ، الجمعية الاقتصادية العمانية ، ص : 12.

## خلاصة الفصل الثاني

انطلقت مرحلة مهمة من التكامل الاقتصادي بعد أن اقرت قمة رؤساء دول المجلس في الدوحة في نهاية عام 2007 ، إعلان السوق الخليجية المشتركة اعتبار من جانفي 2008 ، و مما دفع بانتقال التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدما والذي يمثل نقلة مهمة ونوعية نحو تحقيق التكامل والاندماج ، وركزت فكرة السوق الخليجية المشتركة على تحقيق وتكريس المواطنة الاقتصادية الخليجية التي جوهرها تمتع مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بالعمالة كمواطني أي دولة من الدول الاعضاء ، بتوفير جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية ، ويتبين لنا مما تقدم ان السوق الخليجية المشتركة حققت انجازات كبيرة في تعزيز التكامل بين دول اعضائها ويلاحظ أن اقتصادات دول مجلس التعاون ما زالت تواجه مجموعة من التحديات التي تحول دون وصلها الى اهدافها كالاتماد على النفط كمكون اساسي للدخل القومي وايرادات الحكومة ، وحيث ان اسعار النفط تتسم بعد الاستقرار ، فان تقلبات هذه الاسعار تؤدي إلى تقلبات في معدلات النمو لهذه الدول ، والتحدي الثاني نسبة الوافدين الى دول مجلس التعاون الخليجي مما اصبح المواطنون يمثلون اقلية في التركيبة السكانية .

الاتحاد الأوربي

أنموذجاً واقعياً للاتحادات النقدية  
ومغزاها للاتحاد النقدي الخليجي

## تمهيد

استطاعت الدول الأوروبية تبني تكتلاً اقتصادياً وفريداً من نوعه توج بالوحدة النقدية الأوروبية، والتي تجسدت فكرتها عام 1985، على اثر اتفاق رؤساء المجموعة الأوروبية الاثني عشر، على تكليف اللجنة الأوروبية بتقديم مقترحاتها الخاصة بتنفيذ مشروع الوحدة الاقتصادية النقدية عام 1992، الذي دعى الى استكمال الخطوات الاجرائية الخاصة بتنفيذ التكامل الاقتصادي النقدي، الذي اتاح للدول الأوروبية المقدرة على تحقيق اقصى استغلال ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة للدول مجتمعة والسير قدماً نحو العملة النقدية الموحدة.

كانت مسيرة الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من نصف قرن، نموذجاً للتكامل الإقليمي في العالم. لذلك، كان متوقعاً أن يقوم مجلس التعاون الخليجي بالاستفادة من التجربة الأوروبية ودرس مسلمات كل مرحلة منها. ومنذ أن اتخذ المجلس قراراً بإصدار عملة خليجية موحدة وهو يستعين بكثافة بالتجربة الأوروبية في إصدار اليورو، واقتبس بعض فقرات «معاهدة ماسترخت» التي أسست لإنشاء الوحدة النقدية الأوروبية. وكان متوقعاً بعد تفجر أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي والشكوك التي أفرزتها على مركز اليورو وإمكان استمراره كعملة موحدة، أن تتأثر خطة إصدار العملة الخليجية.

سنحاول التعرف في هذا الفصل على التجربة الأوروبية للاتحاد النقدي ومغزاها للاتحاد النقدي الخليجي ، لذلك خصصنا ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار العام للاتحاد النقدي الأوروبي، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى البنك المركزي الاوربي ومعايير ماستريخت ، أما المبحث الثالث قمنا بتسليط الضوء على أزمة منطقة اليورو والدروس المستفادة لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي .



## المبحث الأول: الإطار العام للاتحاد النقدي الأوروبي.

المطلب الأول: التعاون والتكامل النقدي الاوربي .

أولاً- اتحاد المدفوعات الأوروبي .

لم تكن فكرة توحيد أوروبا فكرة جديدة في التوجه السياسي لأوروبا ، فقد كان لهذه القارة طموحات وحدوية قديمة قدم الزمان ، كما كانت لها عدة محاولات للوحدة النقدية حيث شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر اشكالا مختلفة للاتحاد النقدي بين الدول الاوربية إلا أنها لم تكمل بالنجاح مثل الاتحاد النقدي اللاتيني خلال الفترة 1865-1927 بين كل من فرنسا ، بلجيكا ، إيطاليا ، سويسرا ، اليونان ، وانتهى بسبب ضعف التنسيق بين الدول الاعضاء ، واتحاد الدول الاسكندنافية في الفترة 1872- 1924 بين السويد والنرويج والدنمارك وانتهى بسبب الحرب العالمية الاولى<sup>1</sup>.

وتعتبر اتمية الحرب العالمية الثانية البداية الفعلية للوحدة الاوربية ، حيث ألقى الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 1947 في جامعة هارفارد خطابا، أوضح فيه الشروط التي يجب توافرها لكي تزود بلاده أوروبا بالمساعدات المالية المطلوبة بعد أن ساءت أحوالها المالية والاقتصادية إلى حد بعيد. داعيا فيه حكومات أوروبا الغربية إلى التكتل واتخاذ سياسات اقتصادية جماعية وتعاونها مع بعضها البعض في وضع خطة اقتصادية لفترة زمنية محددة بهدف استعادة قدرتها الإنتاجية من جهة و تشجيعها على الوحدة لمواجهة الخطر الشيوعي من جهة أخرى. كما أن تضخم الآلة الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية دفعها إلى أن تسعى في اتجاه إحداث تقدم ملموس في اقتصاديات أوروبا الغربية حتى يمكنها استيعاب فائض الإنتاج الأمريكي وقد تمثل السعي في مشروع ضخم لتقديم المساعدات المالية إلى أوروبا الغربية في إطار ما عرف بمشروع مارشال وقد تقرر تنفيذه على مدى أربع سنوات من بداية عام 1948 إلى نهاية 1951، والذي تمثل في تقديم مساعدات مالية لدول أوروبا الغربية المتمثلة في: النمسا، الدنمارك، البرتغال، اليونان، السويد، إيطاليا، بريطانيا، بلجيكا، تركيا، سويسرا، فرنسا، هولندا ولكسمبورغ؛ و تتولى هذه المنظمة تخصيص معونة مارشال وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> فاروق محمود الحمد ، الوحدة النقدية الاوربية واليورو : النشأة والتطور ، والآثار ، مجلة البنك الصناعي، العدد : 61 ، الكويت ، 2000 ، ص : 13.

<sup>2</sup> - كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2003، ص 216.

وفي إطار هذه المنظمة كانت كل دولة تحدد حجم المعونة المالية السنوية التي تحتاجها من مشروع مارشال، بناء على برامج تقرها دول المنظمة مجتمعة ثم تراجع إدارة المساعدات الأمريكية تلك البرامج وحجم المعونة. وكان الهدف من تلك البرامج -وهي مشروعات قومية للإنعاش الاقتصادي- الوصول إلى وحدة اقتصادية أوروبية في المستقبل؛ ونتيجة لهذه الإجراءات مرت الدول الأوروبية الغربية بمرحلة انتعاش و كانت مستويات الناتج في ازدياد عن مستواها المنخفض بعد الحرب مباشرة، و كذلك كان حجم التجارة في الدول الغربية في تزايد مستمر<sup>(1)</sup>. و قد تمكنت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بالفعل من تحقيق الهدف الذي أنشئت من اجله و هو استقبال و توزيع المعونة الأمريكية على الدول المعنية، غير أنها لم تكن مؤهلة ولأسباب كثيرة أن تتحول إلى أداة لتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها، خاصة منها عدم تمتعها بسلطات فوق قومية أو تنوع الهياكل الاقتصادية السائدة داخل الدول الأعضاء؛ و لذلك فما إن استنفذت الغرض الأساسي من قيامها حتى فقدت سميتها الأوروبية و تحولت اعتباراً من عام 1960 إلى منظمة لتبادل الخبرات و المعلومات بين الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر تحت اسم ( منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية) بعد أن ضمت إليها دول أخرى من خارج أوروبا الغربية<sup>(2)</sup>.

أعلن وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان في مؤتمر صحفي في 9 ماي 1950 بأن السلام بين فرنسا و ألمانيا لن يتحقق إلا بالتفاهم بينهما و التعاون الاقتصادي المتين، و لكي يتسنى تحقيق ذلك اقترح أن تتحد فرنسا و ألمانيا بصدد إنتاج الفحم و الصلب فقط كمرحلة أولى . و تتلخص وجهة نظر شومان في هذا الخصوص في أن الفحم و الصلب هما أساس صناعة الحرب، فإذا وضعا تحت سلطة عليا مشتركة تعمل على استخدامهما في صناعة السلم لا يمكن منع نشوب حرب بين الدولتين، فضلاً عن دفع عجلة الإنتاج لخير الشعبين الفرنسي و الألماني<sup>(3)</sup>، وهكذا تم انشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية " Coal and steel community " ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 27 جويلية 1952 ، وفي 25 مارس 1957 صادقت هذه الدول على اتفاقية روما من أجل انشاء السوق الأوروبية المشتركة ، خاصة بالسلع المهمة في الإنشاء والتعمير والتقدم الاقتصادي وتكون التجارة فيها بمنأى عن القيود و التعريفات الجمركية بين الأعضاء.

<sup>1</sup> - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص86.

<sup>2</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 125.

<sup>3</sup> - الشافعي محمد بشير، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، دار المعارف ، 1972، ص 34.

ففي عام 1951 أسست دول البينيلوكس الثلاث مع فرنسا و ألمانيا الغربية وإيطاليا جماعة الفولاذ و الفحم و ذلك بالتوقيع على معاهدة باريس عام 1951<sup>1</sup> ، كنوع من التكامل القطاعي وكخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الاعضاء وفرض حماية ضد الدول غير الاعضاء ، فقد تم تحديد فترة انتقالية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958 لازالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة<sup>2</sup> .

لقد تصاعد عدد الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوربية خلال 28 عاما ( 1958 - 1986 ) على النحو التالي<sup>3</sup> :

1. المرحلة الاولى : طلبت كل من ايطاليا والدنمارك وايرلندا عام 1961 ، ثم النرويج عام 1962 وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين ، وكررت الدول الاربعة التقدم بطلب الانضمام في عام 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية ، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لانتهاء نجاح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973 ، حيث وقعت كل من بريطانيا وايرلندا والنرويج والدنمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة ، لكن النرويج لم تمض قدما في الانضمام ، وهذا يعني أن السوق الاوربية المشتركة ذات الدول الاعضاء التسع اصبحت تستحوذ على 40 % من التجارة العالمية ، كما زاد عدد السكان في الجماعة من 186 مليون سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة 1973 .

2. المرحلة الثانية : شهدت الجماعة الاوربية المرحلة الثانية من التوسع في عقد الثمانينات باضمام اليونان سنة 1981 والت وكانت من قبل عضو منتسب إلى الجماعة منذ عشرين عاما .

3. المرحلة الثالثة : بانضمام اسبانيا والبرتغال إلى العضوية الكاملة للجماعة عام 1987 ، أصبحت السوق المشتركة تضم اثني عشر دولة عضو .

تظهر أولى بوادر التعاون النقدي الأوربي من خلال اتحاد المدفوعات الأوربي:

نتيجة للحرب العلمية الثانية واجهت معظم الدول الأوربية مشاكل في موازين مدفوعاتها وجعلها دول مدينة ونظراً لحدودية صادراتها والحاجة الكبيرة للاستيراد اتبعت تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية وسرعان ما وجدت بعض الدول الأوربية أنها تواجه فائضا تجاه دول و عاجزاً تجاه أخرى.

<sup>1</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 426.

<sup>2</sup> جمال عمورة ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو-متوسطية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، 2006 ، ص : 293.

<sup>3</sup> حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ، النظرية والتطبيق ، دار الفكر العربي ، طبعة الاولى ، القاهرة ، 1998 ، ص : 12 .

و هكذا فإن وجود عجز هيكلية في موازين مدفوعاتها دفعها إلى استخدام سياسات تجارية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية وكانت هناك حاجة لأن تتعاون الدول الأوروبية لتخفيض استخدام العملات الأجنبية للسداد بدلا من تحويل العملات عند كل صفقة<sup>(1)</sup>.

في جويلية 1950 أنشئ الاتحاد الأوربي للمدفوعات للقيام بعمليات المقاصة متعددة الأطراف بين مدفوعات الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وكذلك تقديم الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة العجز الذي قد يطرأ على ميزان مدفوعات أي من الدول الأعضاء و ذلك لتيسير تسوية مديونيات الدول المدينة لغيرها من دول المنظمة. وقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الاتحاد الأوربي للمدفوعات على غرار مساعداتها المالية لأوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال.

أما إنشاء نظام نقدي أوربي فقد بدأ التفكير في إنشائه عام 1969 ففي شهر نوفمبر من هذا العام تشكلت لجنة برئاسة رئيس وزراء لكسمبورغ وأنيط إلى هذه اللجنة مهمة وضع خطة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية تدريجيا وقد قدمت اللجنة المذكورة في فيفري 1971 تقريرها إلى المجلس الأوربي متضمنا ضرورة إنشاء اتحاد نقدي أوربي تدريجيا وعلى مراحل تستغرق فترة تتراوح ما بين 7- 10 سنوات و على أن يتم في المرحلة الأولى تضييق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية ليصبح 0.6 بالمائة.

لم تستطع دول المجموعة الأوروبية تنفيذ ذلك نظرا لإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971 وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب حيث أدى هذا الإعلان إلى إشاعة الاضطراب في أسواق الصرف في العالم، وعلى اثر ذلك تمت عدة لقاءات للتشاور بين مجموعة الدول العشر لبحث هذه الأزمة وانتهت المشاورات في ديسمبر 1971 إلى عقد مؤتمر السيمثونيان والتي تضمنت السماح لأسعار الصرف بان تتقلب في حدود 2.25 بالمائة صعوداً وهبوطاً بعد أن كانت في الحدود المحصورة في 1 بالمائة حسب اتفاقية بريتون وودز<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية (تجربة التكامل و الوحدة)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص40.

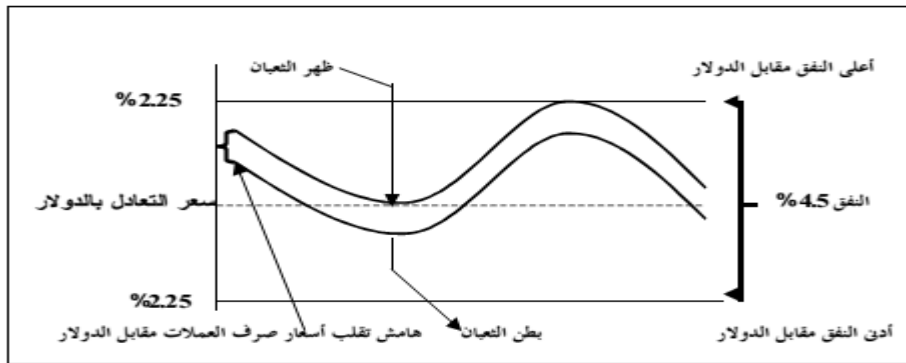
<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 101.

سعت الدول الأوروبية حديثا لإيجاد آلية لتنظيم العلاقات بين العملات الأوروبية داخل السوق المشتركة يتم من خلالها التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها ، وفي هذا الإطار ظهرت عدة ترتيبات قامت بها الدول الأوروبية منها ما يسمى " الشعبان داخل النفق " ، النظام النقدي الأوربي ، اتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية " ماستريخت " .

### ثانياً - نظام الشعبان داخل النفق .

في 10 أبريل 1972 عقد اجتماع في مدينة بازل السويسرية إذ تم الاتفاق بين محافظي البنوك المركزية على استمرار الالتزام بالهامش المقرر في أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار و هو  $\pm 2.25\%$  بالإضافة إلى استحداث هامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملات المجموعة مقابل بعضها البعض و هذا الهامش بلغ  $1.25\%$ <sup>1</sup> ، وقد بني هذا النظام على أساس تعويم عملات البلدان الأوروبية الأعضاء في الجماعة آن ذاك إزاء الدولار و الين على أن تقوم بتثبيت أسعار الصرف فيما بينها<sup>2</sup>، فقد أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الواقع تعويماً مشتركاً لعملاتها مقابل الدولار والعملات الأخرى غير الأوروبية ، و قد سمي نظام الصرف في هذه الحالة نظام الشعبان داخل النفق و قد اعطي هذا الاسم لأنه اذا ما مثلت اسعار صرف هذه العملات صعودا وهبوطا هي اشبه بالشعبان الذي يلتوي داخل النفق<sup>3</sup> ، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل أدناه .

#### الشكل (1.3) : كيفية عمل نظام الشعبان النقدي



المصدر : مدحت صادق ، النقود الدولية ، وعمليات الصرف الاجنبي ، الطبعة الاولى ، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 ، ص : 74 .

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص : 70 .

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

<sup>3</sup> فاطمة الزهراء خبازي ، النظام النقدي الدولي : المنافسة - اورو - دولار ، الطبعة الاولى ، الاردن ، دار البازوري، 2013 ص : 261 .

حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (على ظهر الثعبان) ، أما العملات الضعيفة أدنى هامش تقلب (على بطن الثعبان)، وكلما كان الفرق بين أسعار الصرف العملات بالنسبة للدولار كبير كان الثعبان سميكا وفي حال العكس يكون الثعبان وفيما ومتى اقتربت العملات من بعضها البعض ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار الصرف العملات بالدولار هي نفسها اسعار التعادل<sup>1</sup>.

وواجه بعض دول المجموعة صعوبات في محاولة الإبقاء على قيم عملاتهم داخل المدى المسموح به وشملت هذه الدول بريطانيا، فرنسا وإيطاليا واجهت هذه الدول معدلات تضخم أعلى من الدول الأعضاء الأخرى ونتيجة لذلك واجهت عجزا في ميزان مدفوعاتها وأوجد ذلك ضغطا نزوليا شديدا على أسعار صرفها مع عملات الأفعى الأخرى وللحفاظ على أسعار الصرف الرسمية ينبغي على البنك المركزي التدخل بكثرة في سوق الصرف الأجنبي ليشتري عملات الدول ذات العجز أو أن تفرض دول العجز سياسة مالية و نقدية انكماشية في اقتصادياتها، ولم تكن دول العجز مستعدة أو قادرة على اتخاذ هذه الإجراءات و نتيجة لذلك أجبرت على ترك الأفعى وكانت بريطانيا أول التاركين وسمحت للجنه بالعموم ضد العملات الأوربية الأخرى في نهاية 1972 وتركت في الحقيقة كل من بريطانيا و إيطاليا و إيرلندا الأفعى قبل البدء في التعموم المشترك في بداية 1973 و اشتركت فرنسا في التعموم لفترة قصيرة و لكنها انسحبت في جانفي 1974<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني : النظام النقدي الأوروبي .

بعد فشل نظام الثعبان النقدي عملت الدول الاوربية على استحداث نظام نقدي اوري يضمن الاستقرار النقدي لدول المجموعة الاوربية ، فمن خلال الاجتماع الفرنسي الالماني المنعقد في مارس 1978 ، اشار الفرنسي فاليري جيسكارد ، ورئيس الحكومة الالماني هيلمات شميد الى ضرورة انشاء نظام نقدي اوري حيث اقتنعت معظم الدول الأوربية أن تكاليف مرونة سعر الصرف في أوروبا فاقت الفوائد ونظر لحجم التذبذب الكبير لسعر الصرف على أنه محل بالتجارة بين الأعضاء ويضر ببرامج المجموعة الاقتصادية العديدة للتكامل مثل السياسة الزراعية المشتركة.

<sup>1</sup> مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 74 .

<sup>2</sup> - جون هدسون، مارك هرنذر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 606.

و بناءً على ذلك جددت دول المجموعة الاقتصادية جهودها للعودة إلى نظام سعر الصرف الثابت بين عملاتها<sup>1</sup> ونتيجة لذلك أنشئ نظام النقد الأوربي من طرف دول الجماعة الأوروبية لدعم مسيرة النظام النقدي الدولي، من خلال إقامة تعاون نقدي وثيق، حيث تم الاتفاق في 5 و 7 ديسمبر 1978 في "بروكسل" بغرض وضع النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ مواصلة لمسيرة الثعبان، بهدف خلق منطقة استقرار نقدي واختارت جميع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ما عدا بريطانيا الاشتراك في نظام النقد، رغم أن العمل الفعلي به بدأ في 13 مارس 1979<sup>2</sup>.

### أولاً : آليات النظام النقدي الاوربي .

لم تكن صعوبات ومشاكل الثعبان الاوربي عن إلغاء فكرة الاتحاد النقدي الاوربي ، بل تواصلت الجهود والدراسات لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيقه ، إلى أن توجت باجتماع المجلس الاوربي في كل من برلين وبروكسل سنة 1978 ، الذي اصدر قراره بالعمل على تنسيق السياسات النقدية والاقتصادية فيما بينها ، وبدء العمل بنظام نقدي أوربي في جويلية 1979 ، ويتكون هذا النظام من العناصر الآتية<sup>3</sup> :

1. وحدة النقد الاوربية ؛

2. آلية ضبط سعر الصرف العملات الأوروبية ؛

3. آليات الائتمان .

### 1. وحدة النقد الاوربية .

رغم أن وحدة النقد الأوروبية و التي كانت تعرف بالإيكو يطلق على هذه الوحدة اختصار ECU (European Currency Unit) لم تكن في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع نقدية معدنية منذ إنشائها إلا أنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود، حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للحساب و التبادل و الاحتياطي بين البنوك المركزية، كما أنها تستخدم منذ بدايتها في إصدار السندات و منح القروض<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - فاطمة الزهراء خيازي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 263.

<sup>2</sup> حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، سنة 1993، ص 137.

<sup>3</sup> عادل بلجل ، التحرية الاوربية في التعاون والتكامل الاقليمي ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة باتنة ، بدون سنة نشر ، ص : 53 .

<sup>4</sup> مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره ، ، ص 18.

حيث اعتبرت الايكو نوعاً من أنواع التكامل في السياسة النقدية بين اعضاء الاتحاد الاوربي، واداة تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي داخل اوربا، ويعرف الايكو بعملة سلة متكونة بنسبة محددة لكل العملات المشاركة طبقاً لحصة كل بلد بالنسبة للإنتاج الوطني الخام للشراكة و لمبادلات الشراكة. وقد كانت تقابل تلك الحصة ايداع نحو (20%) من احتياطات الذهب لدى البنوك المركزية، و (20%) من الارصدة المقومة بالدولار في صندوق النقد الاوربي، وكانت تحسب قيمة السلة بضرب الوزن المعطى لكل عملة في معدل الصرف المتعلق بها بالنسبة للايكو. استخدمت عملة الايكو في كتابة ميزانية الشراكة، منعقدة من السعر الرسمي. حيث كانت تستخدم هذه العملة كوسيلة للدفع و لاحتياط البنوك المركزية<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن الإيكو عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الاعضاء في الجماعة الاوربية، وتتغير القيمة اليومية للأيكو تبعاً للتغيرات التي تحدث للعملات الوطنية في البورصة، وتتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة لكل دولة، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من العملات المشاركة من جزأين، جزء ثابت وجزء متغير، والجزء الثابت يتم تحديده على اساس جملة من المتغيرات الاقتصادية اهمها<sup>2</sup>:

- أ- الاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي للدولة العضو بالنسبة على اجمالي ناتج دول الاتحاد الاوربي ؛
- ب- نسبة مساهمة الدولة في التجارة البينية للدول الاعضاء .

أما الجزء المتغير لكل عملة فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في اسعار عملات الدول الاعضاء المشاركة في النظام النقدي الاوربي، وتم الاتفاق على مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات من اجل مواكبة التغيرات الاقتصادية التي تطرا على الدول الاعضاء أو اضافة عملة اخرى إلى السلة، والجدول التالي يبين تطور تركيب سلة الايكو من العملات الاوربية.

<sup>1</sup> مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة - العدد الثالث والعشرون، 2009، ص: 03 .

<sup>2</sup> سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة اليورو وانعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة باتنة، 2007/2006، ص: 27



جدول(1.3) : تطور تركيب سلة الايكو (%)

السنوات	1979	1984	1989	1993	1994	1995	1997
العملة المشاركة	32,98	32	30,10	32,63	32,32	33.3	31.9
المارك الألماني	19,83	19	19,00	19,89	20,27	20.49	20.2
الفرنك الفرنسي	13,35	15	13,00	11,45	11,45	10.44	12.4
الجنيه الإسترليني	10,51	10.1	9,40	10,23	10,13	10.47	10
الجيلدر الهولندي	9,62	8.5	7,90	8,28	8,30	8.57	8.5
الفرنك البلجيكي	3,06	2.7	2,45	2,56	2,62	2.72	2.6
الكرون دانماركي	1,15	1.2	1,10	1,06	1,07	1.04	1.2
الجنيه الأيرلندي	0	0	5,3	4,5	4,34	4.24	4.2
البيزيتا الإسبانية	0	0	0,80	0,71	0,70	0.71	0.7
الإسكودو البرتغالي	0	1.3	0,80	0,53	0,51	0.47	0.5
الدراخمة اليونانية	9,62	0	7,90	8,28	8,30	0.34	0
الفرنك اللوكسمبورجي	9.5	10.2	10.15	0	0	7.17	7.9
الليرة الإيطالية							

المصدر: فاروق محمود الحمد، مرجع سبق ذكره ، ص26.

## 2. آلية ضبط سعر الصرف العملات الأوروبية .

تعتبر هذه الآلية محور النظام النقدي الاوربي ،وهي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية<sup>1</sup> :

**الركيزة الاولى :** تتحرك أسعار الصرف العملات الاوربية صعودا وهبوطا حول القيمة المركزية للمارك الألماني في نطاقين ، النطاق الأول في حدود 2.25 % ، والنطاق الثاني في حدود 6 % حول القيمة المركزية للمارك ، وهو النطاق الأوسع ، وفي سنة 1993 تم توسيع النطاق الثاني إلى 15 % لجميع العملات .

**الركيزة الثانية :** هي اعتماد وحدة النقد الاوربية (الإيكو) كمرجع معياري لأسعار الصرف ، واستخدامها كوسيلة لتقييم الالتزامات والحقوق الناجمة عن التدخل في الاسواق المالية للمحافظة على استقرار أسعار صرف عملات دول الجماعة الاقتصادية الاوربية في حدود  $(\pm 2.25)$  % .

<sup>1</sup> عادل بلجل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 56 .

الركيزة الثالثة : تتطلب أن لا تعدل اسعار الصرف المركزية التي تحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية (إيكو) إلا باتفاق دول الجماعة ، وقد تم الاتفاق على هذه الآلية من جانب محافظي البنوك المركزية لكل من بلجيكا والدنمارك وايرلندا ولكسمبورغ وهولندا وايطاليا في مارس 1979 ، على أن يكون الهامش المسموح به  $(\pm 2.25\%)$  ، باستثناء ايطاليا التي سمح لها بأن يكون الهامش مرتفعا في حدود  $6\%$  ، ثم عدل على المستوى السابق فيما بعد .

### 3- آليات الائتمان .

نظرا لاختلاف الاوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى ، سيما العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة ، فقد تم التوصل إلى ضرورة توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الاجل ، بالاضافة إلى تقديم دعم نقدي قصير الأجل ، والغرض الأساسي من هذه التسهيلات هو مساعدة الدول التي تواجه مشكلات اقتصادية ، خصوصا اختلال ميزان مدفوعاتها .

ومن اجل الحفاظ على استقرار هذه الأسعار سمح لهذه الدول بالاقتراض من صندوق النقد الاوربي الذي أنشئ لهذا الغرض ، ويتم الاقتراض من هذا الصندوق غما عن طريق توفير التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل للدول الاعضاء لفترة 45 يوما وقد أجازت قرارات مجلس المحافظين تمديد هذه الفترة لمدة 3 أشهر ، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة أو عن طريق التسهيلات الائتمانية متوسطة الأجل .

وتختلف المساعدات متوسطة الأجل عن كل التسهيلات الائتمانية والدعم النقدي قصير الاجل من حيث الجهة المخول لها اتخاذ قرار الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية ، حيث أن قرار منح تسهيلات ائتمانية يتم اتخاذه من قبل محافظي البنوك المركزية ، بينما يكون اتخاذ قرار المساعدات المالية متوسطة الأجل من قبل وزراء الجماعة الاوربية ، ويصبح القرار ساري المفعول بعد موافقة أغلبية المجلس ، أما مدة المساعدات متوسطة الاجل ، فتتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات ، ولا يتم إقرار هذه المساعدات إلا بشروط معينة ، أهمها اختلال ميزان المدفوعات والتدهور المستمر في احتياطات النقد الأجنبي<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق .

ثانياً - اتفاقية ماستريخت والتدرج نحو الوحدة النقدية.

في الفترة من 09 إلى غاية 11 ديسمبر 1991 عقدت قمة المجموعة الاوربية في المدينة الهولندية ماستريخت وأسفرت هذه القمة عن اتفاق الرؤساء والحكومات الاوربية على تكثيف وتمتين عرى التعاون بين الشعوب المعنية ، حيث امتدت بنود المعاهدة الى الجوانب الاقتصادية والمالية والامنية و الدفاعية وإلى السياسة الخارجية ، وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الاوربية في ماستريخت التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الاوربية الاقتصادية والنقدية ، وبشأن الاتحاد السياسي أيضا ، حيث وضعت هذه الاتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الاوربية ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1992 بعد التصديق عليها واعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الاوربية<sup>1</sup>، وقد تحددت الاتفاقية اهداف اقتصادية وسياسية وامنية تمحورت حول المجالات التالية :

- تحقيق السوق الموحدة والقيام بسياسات مشتركة ؛
- القيام باعمال مشتركة في مجال السياسة الخارجية والامن المشترك ؛
- التعاون في مجالات العدالة والشرطة خدمة للامن الداخلي .

إن معاهدة ماستريخت غيرت كثيرا في البناء الاوربي مما استدعى تغيير اسم الجماعة الاوربية الى الاتحاد الاوربي UE ، اذا كانت لها ابعاد شتى ، فتوحيد السياسات الاقتصادية يهدف الى دعم النمو الاقتصادي المضطرد مع المحافظة على البيئة وتوسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية وهو ما تسعى الاتفاقية الى تحقيقه عن طريق المنافسة الحرة ، لقد دعت الاتفاقية الى ان تكون سياسات العمل في دول الاتحاد تهدف الى التاكيد من أن سلوك واتجاهات الاجور سواء الاقليمية أو الوطنية متسقة مع مستويات الانتاجية ، مع الاخذ في الحسبان أن لا تؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وصاف عتيقة ، عاشور سهام ، نظام النقد الاوربي، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية، الاغواط 18-20/04/2005، ص : 131 .

<sup>2</sup> مفتاح صالح ، الاتحاد النقدي الاوربي وتأثيره الاقتصادي ، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005، ص : 110 .

## 1. مراحل الوحدة النقدية :

إن من أهم النتائج التي توصلت إليها المجموعة قبل معاهدة ماستريخت تحديد مراحل التكامل النقدي ، كما وردت في تقرير لجنة ديبلور\* (Delors committee) في أبريل 1989 التي حددت ثلاث مراحل للتوصل إلى الوحدة النقدية، و هذه المراحل هي كالتالي:

### ☒ المرحلة الأولى:

تبدأ من جويلية 1990 وتمتد إلى نهاية سنة 1993 ، ويتم خلال هذه المرحلة تكثيف الجهود من أجل تحرير رؤوس الاموال للوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية سنة 1993 ، ويتم ذلك من خلال توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التحكم في أهم المؤشرات الاقتصادية<sup>1</sup> .

### ☒ المرحلة الثانية :

هي المرحلة التي تبدأ في عام 1994، و يتم فيها إنشاء أو تكوين نظام البنوك المركزية الأوروبية<sup>2</sup> ، و التي سيتم فيها التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، و كذلك الاستمرار في العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة، و من المقرر أن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة و هي<sup>3</sup>:

1. معدل التضخم لا يتجاوز بأكثر من 1.5 نقطة مئوية المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاثة صاحبة أدنى معدلات التضخم ؛
2. سعر الفائدة طويل الأجل يجب ألا يتجاوز بأكثر من نقطتين مئويتين متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الثلاثة صاحبة أدنى معدل فائدة ؛
3. سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين في داخل المدى 2.25 بالمائة فوق أو تحت سعر التعادل ؛
4. عجز الميزانية يجب أن يكون تحت 3 بالمائة من الناتج المحلي ؛

\* "تقرير ديبلور" : يعود التقرير الى الاجتماع الذي انعقد في هانوفر في جوان 1988 برئاسة "جال ديبلور"- رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي- و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، لوضع مراحل محددة تقضي في نهاية الأمر إلى الاتحاد الاقتصادي و النقدي .

<sup>1</sup> سامية مقعاش ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

<sup>2</sup> صفوت عبد السلام عوض الله ، الوحدة النقدية الاوربية وأثرها على الاقتصاد المصري ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2001 ، ص 19 .

<sup>3</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ، ص: 435 .

5. الدين العام يجب أن يكون اقل من 60 بالمائة من الناتج المحلي.

من خلال ما سبق يمكن معرفة وضعية وضعية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي على ضوء المعايير المحددة

في اتفاقية ماستريخت قبل الانضمام ، كما يتضح ذلك في الجدول التالي <sup>1</sup> :

الجدول (2.3): وضعية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي على ضوء المعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت قبل الانضمام

نسبة الفائدة على المدى الطويل			نسبة التضخم			الدين الاجمالي العام (%) للناتج المحلي الاجمالي			عجز الميزانية/ الناتج المحلي الاجمالي			دول الاتحاد الاوربي المؤشر
7.8			2.7			60.0			3.0			
1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	المعايير المتفق عليها . السنوات
5.6	6.0	6.3	1.4	1.6	1.5	61.3	63.2	61.0	2.7	3.2	4.1	ألمانيا
5.5	6.0	6.6	1.2	1.6	2.0	58.0	58.0	56.0	3.0	3.1	4	فرنسا
5.7	6.1	6.4	1.4	2.0	2.1	122.2	127.2	130.0	2.1	2.9	3.3	بلجيكا
5.6	6.1	6.4	1.4	1.8	1.4	06.7	07.8	07.8	1.7	0	9.9	لوكسمبورغ
5.5	6.0	6.3	1.8	2.0	2.1	72.1	67.0	78.2	1.4	2.5	2.6	هولندا
6.7	7.1	9.0	1.8	2.6	3.8	121.6	123.0	124.5	2.7	4.5	6.8	إيطاليا
7.0	7.7	9.0	1.8	3.0	2.4	53.45	56.5	65.2	1.9	3.1	1.8	المملكة المتحدة
6.2	6.6	7.5	1.2	2.0	1.7	66.3	76.0	80.2	0.9	1.1	1.8	ايرلندا
6.2	6.5	7.2	1.9	2.4	2.1	65.1	75.0	71.0	0.7	0.5	1.4	الدانمارك
9.8	-	-	5.2	7.2	8.2	108.7	105.0	110.6	4.0	5.7	7.9	اليونان
6.3	7.1	8.9	1.8	2.7	3.6	68.8	68.9	68.0	2.6	3.2	4.6	إسبانيا
6.2	07.0	9.0	1.8	2.8	3.1	62.0	67.6	70.5	2.5	3.4	4	البرتغال
6.5	7.0	8.1	1.9	1.8	0.8	76.6	78.5	78.7	0.8	2.9	3.9	السويد
5.9	5.3	6.0	1.3	1.7	0.6	55.8	60.2	60.1	0.9	1.7	3.3	فنلندا
5.6	5.1	5.4	1.1	1.8	1.9	66.1	73.3	71.7	2.5	3	4.3	النمسا

المصدر : سمير صارم ، اليورو ، الطبعة الأولى ، دمشق ، درا الفكر للنشر ، 1999 ، ص : 102 .

تشير بيانات الجدول إلى أن جميع دول المجموعة قد استوفت ثلاثة معايير وهي : معدل التضخم

، ونسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي ، وسعر الفائدة طويل الاجل . أما فيما يتعلق بعبء نسبة

إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي فان معظم الدول لم تستطع تحقيقه ، وقد سبقت الاشارة إلى أن

معاهدة ماستريخت تتصف بالمرونة و أن قرار الانضمام إلى المجموعة في هذه المرحلة هو قرار سياسي.

<sup>1</sup> سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، ص : 102 .

## X المرحلة الثالثة :

خطط لهذه المرحلة أن تتم في فترة تتراوح ما بين 1998 وبداية 1999 على أكثر تقدير يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغيير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة هي (اليورو)، ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة (الوحدة النقدية الكاملة). أما الفترة ما بين 1999 و2002 تكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها بال(EURO)، بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو(EURO)<sup>1</sup> وابتداء من أول جانفي 1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية لـ 11 بلداً : بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضاً عن عملتها وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو، وهناك ثلاث دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تتبنى عملة اليورو، ويتعلق الأمر الدانمارك، السويد وبريطانيا<sup>2</sup>.

## 2. التحول نحو استخدام اليورو.

في الفترة الانتقالية الممتدة من 01 جانفي 1999 (تاريخ ميلاد الاتحاد الاقتصادي و النقدي) إلى 01 جانفي 2002 (تاريخ إدخال الأوراق و القطع النقدية الجديدة)، لن يفرض استخدام الأورو من طرف العملاء غير ماليين لا التزاماً و لا منع، حيث يسمح هذا المبدأ بتألف هؤلاء تدريجياً مع العملة الأوروبية، بدون إجبار، فالشرط المتعلق بعدم المنع يهدف إلى منع بلد من إلزام الأجبيين المقيمين من استخدام إلا العملة الوطنية القديمة إلى غاية 2002، أما شرط عدم الالتزام فهو يعني أن حرية استخدام الأورو تامة لكن شرط أن يكون الطرفين المعنيين بالمعاملة أو بالعقد موافقين، طبقاً لهذا المبدأ لن يفرض بلد على عملائه التجار التعامل بالأورو قبل حلول عام 2002. ويتم في هذه المرحلة<sup>3</sup> :

- تحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات الوطنية بصورة لا رجعة فيها ؛
- أسواق الصرف والبورصات أصبحت تتعامل باليورو ؛
- الشركات والمؤسسات يمكنها إبرام العقود والصفقات الدولية باليورو .

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، ط2 ، الأردن ، 2003 ، ص:257 .

<sup>2</sup> - آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة باتنة ، 2007 ، ص 47.

<sup>3</sup> Jean-Pierre Faugère, Economic Européenne «Paris: Presse de sciences» 1999, p:58 .

إن الاختلافات في قيم هذه العملات قبل الوحدة كانت تخلق العديد من المتاعب في التعامل بها ، في حين أن استعمال العملة الموحدة اليورو من شأنه أن يسهل المعاملات بين دول الاتحاد ويوفر الكثير من الوقت والتكلفة ، ومن ثم تحقيق مصلحة الجميع ، وتتوفق طريقة حساب اليورو الاوزان الترحيحية لكل اقتصاد من اقتصاديات الدول الاعضاء المنخرطة في اليورو أي نفس الطريقة المعتمدة لتحديد اوزن الايكو<sup>1</sup> ، وان تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو الى اليورو على اساس (1 ايكو = 1 يورو) حيث قام البنك المركزي الاوربي باصدار بيان يحدد قيمة اليورو بالعملات الاوربية<sup>2</sup>.

### 3. - إحلال العملة اليدوية .

يتم إحلال تدريجي للعملة اليدوية بأوراق و قطع نقدية بالأورو، خلال السداسي الأول لعام 2002، كل دولة عضو يتاح لها إمكانية اختيار لتحديد تاريخ إدخال العملة الجديدة و السحب النهائي للعملة القديمة تحت تحفظ بأن تكون مدة التداول المزدوج في خلال السداسي الأول لعام 2002، لكن نظرا للصعوبات المرتبطة بالتداول المزدوج، خاصة التجارة بالتحزئة، فإن الحكومات تضطر إلى تقصير هذه المدة. فمثال فرنسا اقتصرتها إلى فترة شهرين فقط ، والجدول الآتي يلخص مراحل التحول لليورو :

#### جدول (3.3): الجدول الزمني للتحول إلى اليورو.

المراحل	آليات تنفيذ كل مرحلة
المرحلة الأولى : ماي 98 – جانفي 99 الإعداد لقيام الاتحاد النقدي الأوروبي	اختبار مؤشرات الاقتصادية لدول المجموعة الأوروبية إنشاء البنك المركزي الأوروبي والنظام الاوربي للبنوك المركزية المصادقة على التشريعات الخاصة بالتحول نحو العملة الجديدة وباقي التشريعات المتعلقة بهذا الاطار اتخاذ الترتيبات اللازمة لصك واصدار البنكنوت والعملات النقدية لليورو تكتيف إجراءات تحويل العملة خاصة بالنسبة للقطاعات المالية والمصرفية
المرحلة الثانية : جانفي 99 – جانفي 02 بدء قيام الاتحاد النقدي الأوروبي	تحديد أسعار تحويل عملات الدول المشاركة مقابل اليورو اضطلاع البنك المركزي الأوروبي بمهام السياسة النقدية بينما تضطلع البنوك المركزية للدول الأعضاء بتحويل كافة أعمال السوق النقدية وأنشطة النقد الاجني إلى عملة اليورو التعامل باليورو في نطاق المبادلات المصرفية بين بنوك الدول الأعضاء بدء العمل بنظام تحويل المدفوعات عبر الحدود
المرحلة الثالثة : جانفي 02 – جوان 02 استكمال عملية التحول	اصدار عملة اليورو كبنكنوت وعملة معدنية في جانفي 2002 كأقصى تقدير احلال اليورو محل العملات الوطنية على مستوى التداول بين الأفراد استكمال اجراءات تحول العملة في كافة القطاعات بحيث يتم الغاء الوضع القانوني للعملات الوطنية مع استمرا إمكانية تحويلها .

**المصدر :** محمد زيدان ، رشيد دريس ، اليورو والنظام الاقتصادي العالمي – رهانات وتحديات ، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005، ص: 46 .

<sup>1</sup> نيل حشاد ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي : من الفكرة إلى اليورو ، العدد : 55 ، مجلة البنك الصناعي الكويت ، 1998 ، ص : 57 .

<sup>2</sup> ماجد عبد الله المنيف، تأثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 89، 1999، ص17.

## المبحث الثاني : البنك المركزي الاوربي ومعايير ماستريخت .

المطلب الأول : الأعضاء والأجهزة الإدارية للاتحاد الأوروبي .

أولاً - توسيع عضوية الاتحاد الاوربي .

كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في اول جانفي من عام 1993 ، وتلغى بذلك كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا ودفاعيا ، إلا أن بعض الاحداث عرقلت قيام الوحدة الاوربية كالنزعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الراضة لاندماج بلادها في اوربا الجديدة ..، لكن هذا لم يمنع من تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام 1994 ، كقياس بعض الدول الاعضاء بإلغاء الحواجز الجمركية ، وسمحت بنقل رعاياتها دون تاشيرات فيما بينها ، وبحلول عام 1994 قامت سوق أوربية موحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة ، أو ما يعرف باسم الاتحاد الاوربي الذي يضم اثني عشر دولة المكونة اصلا للجماعة الاقتصادية الاوربية .

في بادئ الامر لم يضع الاتحاد اية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد ، وكان يهدف إلى مشاركة العديد من دول القارة في هذا الاتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي ، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الاوربية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاجن" وهي تنقسم إلى<sup>1</sup> :

- 1- شروط سياسية : وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية ، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الانسان وحقوق الاقليات ؛
- 2- شروط اقتصادية : فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد ؛
- 3- شروط تشريعية : وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تاسيس الاتحاد .

وعلى هذا الاساس وفي جانفي 1995 انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا ، وبذلك أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو ، وفي اول ماي 2004 فلقد شهد الاتحاد الاوربي اكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة ، فانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد وهي : مالطا ، التشيك ، استونيا ، المجر ، لاتفيا ، لتوانيا ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، بولندا ، قبرص ، وبذلك اصبح عدد دول الاعضاء خمسة وعشرون دولة ، وبعد هذا التوسع وبالتحديد عام 2007 دخل الاتحاد الاوربي في مرحلة توسع جديدة ضمت كل من بلغاريا ورومانيا ، ليرتفع عدد الدول الاعضاء بذلك إلى سبع وعشرون دولة عضو ، وانضمت كرواتيا رسميا اعتبارا من 30 من شهر جوان 2013 إلى الاتحاد الاوربي لتصبح الدول الثامنة والعشرين .

<sup>1</sup> حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ، النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1998 ، ص : 155



الدول المنظمة للوحدة النقدية الاوربية : هناك إلى حد الآن 18 دولة مطبقة لليورو عملة تحويل/عملة متداولة .

الجدول(4.3): الدول المنظمة الى الاتحاد النقدي الاوربي

الدولة	عملة للتحويل	عملة متداولة
المانيا	1999	2002
إسبانيا	1999	2002
بلجيكا	1999	2002
فنلندا	1999	2002
فرنسا	1999	2002
اليونان	2001	2002
جمهورية ايرلندا	1999	2002
ايطاليا	1999	2002
لوكسمبورغ	1999	2002
هولندا	1999	2002
النمسا	1999	2002
البرتغال	1999	2002
سلوفينيا	2007	2007
مالطا	2005	2008
سلوفاكيا	2008	2009
أستونيا	2010	2011
لاتفيا	2013	2014

المصدر : موسوعة ويكيبيديا جانفي 2014 .

## ثانيا - مجلس الإتحاد الأوربي

هيئة استشارية تهتم بالأمر السياسية والقضايا المتعلقة بالمجموعة، والسياسة الخارجية... ويجتمع على المستوى رؤساء الدول والحكومات، وله حق إصدار و سن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوربية وذلك في ضوء المقترحات التي تتقدم بها لجنة الجماعة الأوربية، ويلتزم المجلس بأخذ رأي كل من البرلمان الأوربي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند إصدار التشريعات الأوربية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسى، الاتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة اليورو، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 21.

يُعتبر مجلس الإتحاد الأوروبي (Der Rat der Europäischen Union) المسمى أيضا بمجلس الوزاري الأوروبي (Europischer Ministerrat) الهيئة التشريعية للإتحاد الذي يتكون من ممثلين وزاريين مبعوثين من قبل الدول الأعضاء لتمثيل حكوماتهم قانونياً ويجتمع هذا المجلس ورؤساء حكومات الإتحاد الأوروبي ورئيس اللجنة الأوروبية على الأقل مرتين في السنة<sup>1</sup>.

ويضم هذا المجلس ممثلو حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وغالبا ما يكونون من وزراء الاقتصاد والمالية ورؤساء البنوك المركزية، ويطلق على مجلس الوزراء في الإتحاد ECOFIN.

### ثالثاً: بنك الاستثمار الأوروبي EIB

يعمل بنك الاستثمار الأوروبي European Investment Bank مستقلاً للإتحاد الأوروبي للتعامل مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي والعام عن طريق تقديم القروض والضمانات لتحقيق التنمية المتوازنة داخل الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

### رابعاً : المفاوضات الأوروبية .

تتم المفاوضات الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفاوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها.

تمتلك المفاوضات صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الأولى حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسئولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها. بالإضافة لذلك تقوم المفاوضات بتمثيل الإتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الإتحاد. يتم التصويت في المفاوضات على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> [www.deutschland.de/Das\\_Deutschland-Portal](http://www.deutschland.de/Das_Deutschland-Portal).

<sup>2</sup> - فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة، (الناشر، القاهرة، 2004)، ص 27.

<sup>3</sup> - [www.sc.college.free.fr](http://www.sc.college.free.fr)

للمفوضية الأوروبية الحق في تقديم مقترحات القوانين الخاصة بالسياسة المشتركة، كما أنها تعبر عن المصالح العامة للاتحاد الأوروبي. تقوم المفوضية الأوروبية بوصفها المسئولة عن حماية الاتفاقيات بالإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة. تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون. كما أن للمفوضية الأوروبية سلطات محددة: أما الشئون القانونية فمن اختصاص مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبيين<sup>1</sup>.

### - خامسا - البرلمان الأوروبي

البرلمان الأوروبي يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي يتقاسم السلطة التشريعية مع المفوضية. في كثير من المجالات قد تعني إجراءات القرار المشترك أي أن البرلمان بمقدوره أن يجمد تشريعاً مقترحاً، وإن كان لا يستطيع إلا الإدلاء برأيه فقط للمفوضية فيما يتعلق ببعض المجالات الحساسة. البرلمان له الكلمة الأخيرة فيما يخص بند الإنفاق في الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي. أعضاء البرلمان الأوروبي يتم انتخابهم مباشرة كل خمس سنوات في انتخابات قومية متزامنة<sup>2</sup>. يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من 732 مقعداً موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات حسب انتماءاتهم السياسية الحزبية. يقع مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ لكنه يعمل أيضاً في بروكسل ولوكسمبورغ<sup>3</sup>.

### سادسا - المجلس الأوروبي

المجلس الأوروبي -نشير إلا ضرورة عدم الخلط بينه وبين مجلس الاتحاد الأوروبي أو مع مجلس أوروبا- هو اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية. يعقد الاجتماع من 2 إلى 3 مرات في العام لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة ورسم سياسة الاتحاد. وعادة ما يكون برأسه الدولة التي تتأسس مجلس الاتحاد الأوروبي. يتم اتخاذ القرارات بالإجماع. ولا يعتبر المجلس الأوروبي من الأجهزة الإدارية للاتحاد.

<sup>1</sup> - [www.almania-info.org](http://www.almania-info.org)

<sup>2</sup> - [www.eu4medjournalists.eu/Europe For Mediterranean Journalists.com](http://www.eu4medjournalists.eu/Europe%20For%20Mediterranean%20Journalists.com)

<sup>3</sup> - [www.sc.college.free.fr](http://www.sc.college.free.fr)

سابعا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية .

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الاوربي ، وقد حددت معاهدة روما عددا من المسائل التي تقوم المفوضية والمجلس الوزاري باستشارة اللجنة فيها قبل اصدار التشريعات ، دون ان يكون رأي اللجنة ملزما . واعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية هم من رجال الاعمال وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والاكاديميين والعمال والفلاحين ، ويتم تعيينهم بواسطة المجلس الوزاري بناء على ترشيح الحكومات التي تقوم باستشارة جماعات المصالح في البلاد ، وذلك لفترة اربع سنوات قابلة لتجديد ، ويقوم اعضاء اللجنة باختيار رئيس لها كل سنتين .

1- ويقع مقر اللجنة في بروكسل ، وهي تجتمع ثلاث مرات شهريا ، وهمه هذه اللجنة دراسة الآراء المقدمة لها في المجالات التالية<sup>1</sup> : الزراعة ، 2- المواصلات ، 3- الطاقة والمسائل النووية ، 4- المسائل الاقتصادية والمالية ، 5- الصناعة والتجارة والخدمات ، 6- المسائل الاجتماعية ، 7- العلاقات الخارجية ، 8- التنمية الاقليمية ، 9- حماية البيئة والصحة والشؤون المستهلكة .

المطلب الثاني : البنك المركزي الاوربي و السياسة النقدية .

أولا : النظام النقدي للبنوك المركزية .

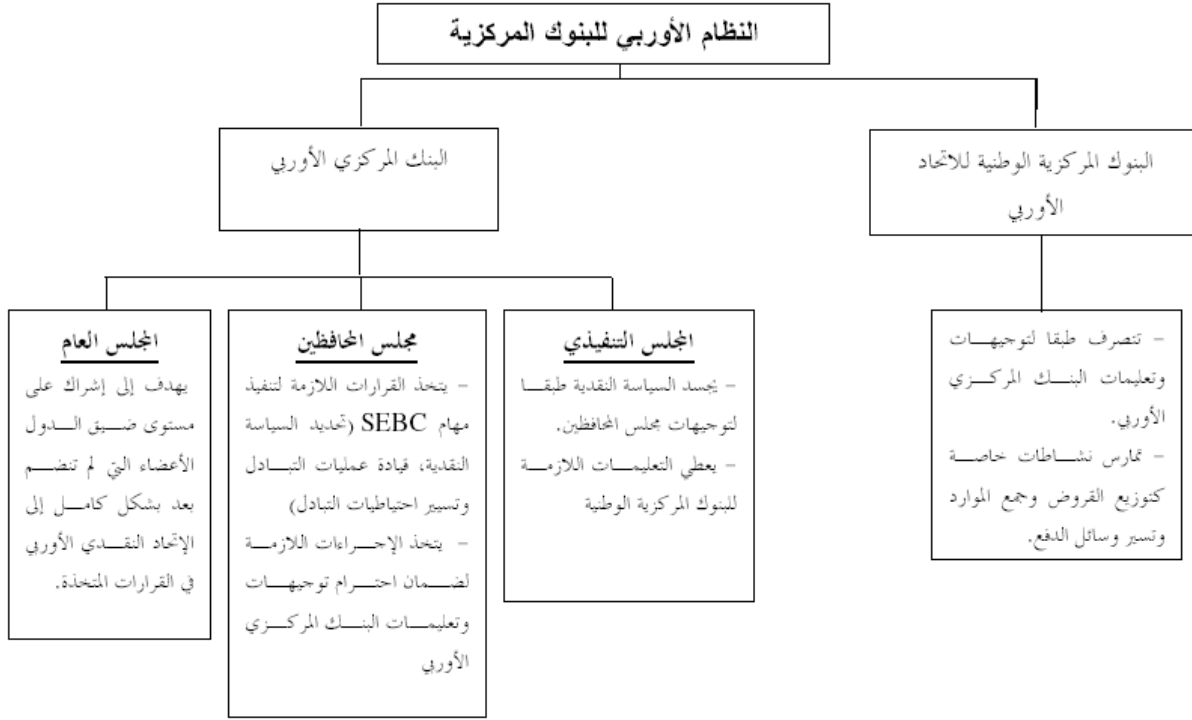
تضع المرحلة الثانية من اتفاقية ماستريخت خطوات تاسيس النظام الاوربي للبنوك المركزية **ESCB** والذي يبدأ في جانفي 1999 ، ويتكون النظام من البنك المركزي الاوربي **ECB** والبنوك الوطنية المركزية للدول الاعضاء كما يوضحه الشكل (2.3) ، حيث يجمع البنوك المركزية القومية للدول المشاركة في الاتحاد الاقتصادي و النقدي و البنك المركزي الأوروبي، تتمثل وظائفه المحددة في المادة الثالثة لأسس المؤتمر في<sup>2</sup>:

- تحديد وأداء السياسة النقدية للاتحاد ؛
- إجراء عمليات في سوق الصرف بالاتفاق مع المجلس الأوروبي فيما يتعلق بسياسة الصرف؛
- تسيير وحيازة احتياطات الصرف للدول الأعضاء ؛
- تشجيع حسن أداء وظيفة أنظمة الدفع .

<sup>1</sup> صدام مرير الحميلي ، الاتحاد الاوربي ودوره في النظام العالمي الجديد ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار المنهل البناني ، 2009 ، ص 74 .

<sup>2</sup> - قحارية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية"الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005-2006، جامعة الجزائر، ص 187-188.

الشكل (2.3) : الهيكل التنظيمي للنظام الاوروبي للبنوك المركزية .



المصدر : وصاف عتيقة و عاشور سهام ، مرجع سبق ذكره ،ص:133

كما منح إلى النظام الأوروبي للبنوك المركزية مهمة تهيئة الشروط الأساسية التي تسمح بتأسيس البنك المركزي الأوروبي، الذي يقوم بالتنسيق بين سياسات البنوك المركزية للدول الأعضاء والحد من الازدواجية في السياسات النقدية المعتمدة وفقا للشروط المتعلقة بهذه العملية المذكورة بالمادة 106 من اتفاقية ماستريخت، و من الخصائص التي يتمتع بها النظام النقدي للبنوك المركزية: تتميز هذه المؤسسة بالاستقلالية، حيث لا ترتبط بسلطات سياسية وخاصة أن فترة انتداب مسيرتها تدوم ثمانية عام بدون تجديد، الهدف الأولي للنظام النقدي للبنوك المركزية و المنصوص عليه في أسس الاتفاق يتمثل في تحقيق استقرار الأسعار في أوروبا.

ثانياً: المؤسسة النقدية الأوروبية .

لقد شرع النظام النقدي للبنوك المركزية في وظيفته في نفس اليوم الذي انطلق فيه الاتحاد النقدي و من أجل أن يكون عملي بصفة تامة، قرر الاتفاق بإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية، تم انشاء مؤسسة النقد الأوروبية EMI وهي بمثابة نواة اولى لتكوين البنك المركزي الاوربي ، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الاعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار الاسعار وخلق هيكل للسياسة النقدية المستقلة<sup>1</sup> . حيث بدأت بالعمل خلال المرحلة الثانية لمرحلة التقارب، والتي شكلت مجرد بذرة لمستقبل البنك المركزي الأوروبي. فتحدد وظيفتها الرئيسية في تحضير فعلياً الانتقال إلى قاعدة العملة الوحيدة وخاصة في مجال السياسة النقدية، كما شاركت هذه المؤسسة بجانب اللجنة الأوروبية في مراقبة مرحلة التقارب التي سبقت الانتقال إلى الوحدة النقدية ، و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للنظام الاوربي للبنوك المركزية .

ثالثاً : البنك المركزي الاوربي .

في حويلة 1998 تم انشاء البنك المركزي الاوربي ليحل محل مؤسسة النقد الاوربية التي قامت بالعمل التحضيرى جنباً الى جنب مع النظام الاوربي للبنوك المركزية ، وهناك هيئتان اتخاذا قرار توجيهان نظام اليورو في الاتحاد النقدي الاوربي وهما : المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين<sup>2</sup> :

- المجلس التنفيذي : يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الاوربي من ستة اعضاء الرئيس ونائب الرئيس واربعة اعضاء آخرين يتم الاتفاق عليهم ، وتمثل المهمة الاساسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسات النقدية بموجب التوجيهات والقرارات التي يتخذها مجلس المحافظين ، وذلك عن طريق اعطاء تعليمات للبنوك المركزية الوطنية ، كما انه مسؤول عن الاعمال اليومية للبنك المركزي .

مجلس المحافظين : يتكون هذا المجلس من اعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية للدول المشتركة في اليورو نويعتبر هو المسؤول عن اعداد السياسات النقدية ووضع اسس وادوات تنفيذها ، وهذا المجلس تتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية بنظام الاغلبية وذلك فيما عدا القرارات المتعلقة باحتياطات راس المال والعملات الاجنبية للبنك المركزي الاوربي . مع اعطاء اصوات اعضاء المجلس التنفيذي وزن صفر وذلك لان مثل هذه القرارات تؤثر على مراكز البنوك المركزية الوطنية .

<sup>1</sup> زهية خياري ، العملة الاوربية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبي وإيجاباً ،، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005، ص: 02 ،

<sup>2</sup> وصاف عتيقة و عاشور سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص: 141 .

يساهم كل من مجلس المحافظين ، المجلس التنفيذي ، المجلس العام في البنك المركزي الاوربي في صناعة استراتيجية السياسة النقدية المطبقة في دول الاتحاد النقدي الاوربي ، لقد استهدف تحديد الاشخاص الفاعلة في صياغة الاستراتيجية النقدية ان تضع في خبرتها تلك الخبرات المكتسبة من عمل البنوك المركزية العاملة في الدول الاعضاء ، حيث تملك هذه البنوك الرؤية العلمية والعملية لطريقة عمل الاقتصاد الوطني في دولها ، وهي الاقر على تحليل مشكلات البطالة والتشغيل ، واستقرار الاسعار الذي هو احد اهم شروط الاتحاد الاوربي للانضمام للوحدة النقدية غير ان الاستعانة بخبره هذه البنوك المركزية لم تفقد البنك المركزي استقلالته عنها<sup>1</sup>.

تساهم البنوك المركزية الوطنية مع البنك المركزي الاوربي في وضع وتحليل السياسة النقدية الاوربية من خلال عدة مجالس متخصصة ، يأتي مجلس المحافظين في البنك المركزي في قمة سلطة هذا البنك ، وهو يتكون من رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الاوربي إلى جانب أربعة محافظي البنوك المركزية الاوربية الوطنية التي دخلت كتلة اليورو ، وهم يشغلون مقاعدهم في مجلس محافظي البنك المركزي الاوربي بصفتهم الشخصية ، فهم لا يمثلون بلادهم ولا يمثلون بنوكهم . أما المجلس التنفيذي للبنك المركزي الاوربي فهو المجلس المسؤول عن الاعداد للقاءات مجلس المحافظين طبقا للمادة 2/12 من قانون البنك المركزي الاوربي ، كما يعد المجلس التنفيذي هو المجلس المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس المحافظين ، ولهذا المجلس أن يتلقى النصح والطلبات من اللجان المتخصصة للنظام الاوربي للبنوك المركزية والتي هي بدورها تتلقى تلك الطلبات أو النصائح من البنوك المركزية الاوربية على مستوى كتلة اليورو ، أو تلك البنوك المركزية التي مازلت خارج نطاق مساهمة في تكوين كتلة اليورو .

لقد شكل موضوع استقلالية المؤسسات النقدية الاوربية عن المؤسسات السياسية والاقتصادية ، سواء الوطنية ومنها أو الاوربية ، موضوعا لجدل سياسي واقتصادي واسع ، ان مبدا استقلالية المؤسسات النقدية الاوربية يعتبر شرطا لاستقرار الاسعار ، وهو ما يحتم تفضي إجراءات مفاجئة من قبيل تعيين أو اقالة مسؤولي هذه الهيئات ، لهذا تحظر تنحية أي عضو من مجلس ادارة البنك المركزي الاوربي من منصبه إلا تحت ظروف خاصة ، تتمثل بعدم قدرته على تلبية مستلزمات أداء وظيفته أو ارتكاب خطأ فادح ، ولا يتم ذلك إلا من خلال قرار من المحكمة الاوربية ، كذلك يحضر على الاعضاء قبول أية توجيهات سياسية من أية جهة ، كما يحضر على البنوك المركزية السماح بالسحب على المكشوف وهو ما يمنحها استقلالية مالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فوج عبد الفتاح فوج ، البنك المركزي واشكاليات رسم السياسة النقدية في دول منطقة اليورو ، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005، ص : 102.

<sup>2</sup> مفتاح صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص : 114 .

رابعاً - فلسفة البنك المركزي الاوربي في مجابهة اشكاليات الوحدة النقدية .

لقد وضعت معاهدة ماستريخت ، شروط الانضمام للوحدة النقدية ، التي في ظلها يستطيع البنك المركزي الاوربي ممارسة نشاطه ، وقد استندت هذه الشروط لفلسفة اقتصادية التي تقوم على ما يلي<sup>1</sup> :

**1- خفض معدلات التضخم :** إن خفض معدلات التضخم بهدف جعلها قريبة من بعضها البعض في الدول اعضاء الاتحاد النقدي على النحو الذي أوضحت معاهدة ماستريخت وطبقه البنك المركزي يستند إلى فرضية أساسية هي تلاقي آثار السلبية على اسواق العمل في الدول التي تتمتع بالاستقرار النقدي جراء انضمام دولا اخرى تعاني من موجات تضخمية ، ولاثبات هذه الفرضية ، فإن نموذج الذي قدمه باروجوردن نقلا عن دي جوارى يثبت صحة هذه الفرضية .

يفترض النموذج عدة فروض هي ان هناك دولتين يرغبان في الانضمام للاتحاد النقدي ، الدولة أ ، والدولة ب ، وأن السلطات المعنية في الدولة أ تهتم بالقضاء على مشكلة التضخم أكبر من سلطات الدولة ب ، كما أن داخل منطقة الوحدة النقدية ميل تجاه ظهور موجات تضخمية وان معدل النمو الطبيعي للبطالة متماثل داخل منطقة الاتحاد النقدي وعلى ذلك فان التوازن بين معدل التضخم ومعدل البطالة سوف يتحقق في الدولة أ عند نقطة تقع اسفل نقطة التوازن في الدول ب ، وذلك قبل قيام الاتحاد النقدي ، أما في حالة قيام الاتحاد النقدي فسوف تتجه نقطة التوازن في الدولة الاقل تضخماً إلى الاعلى ، وتنتقل نقطة التوازن في الدولة الاكبر تضخماً إلى اسفل وذلك بحكم الوحدة النقدية سوف تعكس متوسط معدل التضخم داخل الدولتين .

وتنص المادة 5 من معاهدة ماستريخت على ان الهدف الرئيسي للنظام الاوربي للبنوك هو الحفاظ على استقرار الاسعار ، كما تنص المعاهدة ايضاً على ان دور النظام الاوربي للبنوك المركزية في تحقيق سياسة المجموعة (النمو ، التشغيل ) يجب ألا تمس من هدف استقرار الاسعار . إن هذه الرؤية تنطلق من فرضية وجود ترابط سلمي بين البطالة والتضخم ، على ضوء منحى فليبيس الذي يربط بين معدل البطالة افقياً ومعدل التضخم عمودياً ، و قد حذر البعض من تركيز البنك المركزي الاوربي على استقرار الاسعار قد تكون له عواقب وخيمة على البطالة<sup>2</sup> .

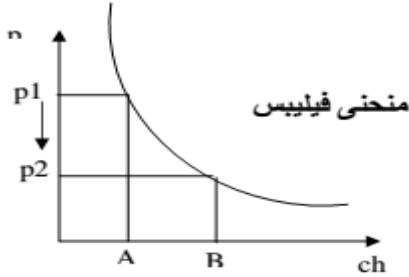
<sup>1</sup> فرج عبد الفتاح فرج ، مرجع سبق ذكره ، ص : 105 .

<sup>2</sup> مفتاح صالح ، نفس المرجع السابق .



الشكل (3.3) التالي يوضح ذلك : بين النقطتين A و B تطرح مسألة الخيار بين :

الشكل (3.3) يوضح علاقة البطالة بالتضخم



- تضخم قوي وبطالة ضعيفة في A ؛
- تضخم ضعيف وبطالة قوية في B .

والجدول (5.3) التالي يوضح معدلات التضخم خلال السنوات 2001-2012

جدول (5.3): معدلات التضخم خلال السنوات 2008-2012 (متوسط معدل التغير السنوي)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الأعضاء
2.6	3.1	2.1	1	3.7	2.4	2.3	2.3	2.3	2.1	2.5	3.2	28 -EU
2.6	3.1	2.1	1	3.7	2.4	2.3	2.3	2.3	2.1	2.5	3.2	27- EU
2.5	2.7	1.6	0.3	3.3	2.1	2.2	2.2	2.2	2.1	2.3	2.4	17- EA
2.6	3.4	2.3	0	4.5	1.8	2.3	2.5	1.9	1.5	1.6	2.4	بلجيكا
2.4	3.4	3	2.5	12	7.6	7.4	6	6.1	2.3	5.8	7.4	بلغاريا
3.5	2.1	1.2	0.6	6.3	3	2.1	1.6	2.6	-0.1	1.4	4.5	تشيك
2.4	2.7	2.2	1.1	3.6	1.7	1.9	1.7	0.9	2	2.4	2.3	الدنمارك
2.1	2.5	1.2	0.2	2.8	2.3	1.8	1.9	1.8	1	1.4	1.9	المانيا
4.2	5.1	2.7	0.2	10.6	6.7	4.4	4.1	3	1.4	3.6	5.6	استونيا
1.9	1.2	-1.6	-1.7	3.1	2.9	2.7	2.2	2.3	4	4.7	4	ايرلندا
1	3.1	4.7	1.3	4.2	3	3.3	3.5	3	3.4	3.9	3.7	اليونان
2.4	3.1	2	-0.2	4.1	2.8	3.6	3.4	3.1	3.1	3.6	2.8	اسبانيا
2.2	2.3	1.7	0.1	3.2	1.6	1.9	1.9	2.3	2.2	1.9	1.8	فرنسا
3.4	2.2	1.1	2.2	5.8	2.7	3.3	3	2.1	2.4	2.5	4.3	كوزوفا
3.3	2.9	1.6	0.8	3.5	2	2.2	2.2	2.3	2.8	2.6	2.3	ايطاليا
3.1	3.5	2.6	0.2	4.4	2.2	2.2	2	1.9	4	2.8	2	قبرص
2.3	4.2	-1.2	3.3	15.3	10.1	6.6	6.9	6.2	2.9	2	2.5	لاتفيا
3.2	4.1	1.2	4.2	11.1	5.8	3.8	2.7	1.2	-1.1	0.3	1.6	لتوانيا
2.9	3.7	2.8	0	4.1	2.7	3	3.8	3.2	2.5	2.1	2.4	لوكسمبورغ
5.7	3.9	4.7	4	6	7.9	4	3.5	6.8	4.7	5.2	9.1	هولندا
3.2	2.5	2	1.8	4.7	0.7	2.6	2.5	2.7	1.9	2.6	2.5	مالطا
2.8	2.5	0.9	1	2.2	1.6	1.7	1.5	1.4	2.2	3.9	5.1	هولندا
2.6	3.6	1.7	0.4	3.2	2.2	1.7	2.1	2	1.3	1.7	2.3	النمسا
3.7	3.9	2.7	4	4.2	2.6	1.3	2.2	3.6	0.7	1.9	5.3	بولندا
2.8	3.6	1.4	-0.9	2.7	2.4	3	2.1	2.5	3.3	3.7	4.4	البرتغال
3.4	5.8	6.1	5.6	7.9	4.9	6.6	9.1	11.9	15.3	22.5	34.5	رومانيا
2.8	2.1	2.1	0.9	5.5	3.8	2.5	2.5	3.7	5.7	7.5	8.6	سلوفينيا
3.7	4.1	0.7	0.9	3.9	1.9	4.3	2.8	7.5	8.4	3.5	7.2	سلوفاكيا
3.2	3.3	1.7	1.6	3.9	1.6	1.3	0.8	0.1	1.3	2	2.7	فنلندا
0.9	1.4	1.9	1.9	3.3	1.7	1.5	0.8	1	2.3	1.9	2.7	السويد
2.8	4.5	3.3	2.2	3.6	2.3	2.3	2.1	1.3	1.4	1.3	1.2	بريطانيا

Source of Data: Eurostat <http://epp.eurostat.ec.europa.eu>

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض مستويات التضخم على مستوى المنطقة النقدية أو على مستوى الاتحاد الاقتصادي الاوربي خلال الفترة 2001-2012 ، حيث بلغ الى ادنى مستوياته عام 2009 حيث بلغ في المنطقة النقدية بـ 0.3 % و الاتحاد الاقتصادي بـ 1 % وذلك بسبب الحلول المتبعة من طرف دول الاتحاد الاوربي من الازمة المالية العالمية 2008 .

2- اسعار الفائدة طويلة الأجل : عملت معاهدة ماستريخت على التقارب بين أسعار الفائدة طويلة الاجل دول الكتلة النقدية حتى تجنب حملة السندات في الدول الداخلة للاتحاد من خسائر مالية ولايضاح ذلك نفرض أن سعر الفائدة طويلة الاجل في الدولة راغبة الانضمام كان 5 % ، وداخل الكتلة النقدية كان 4 % ، وأن ذلك سوف يشجع حملة السندات داخل الكتلة النقدية في التخلص من سندايم للحصول على سندات ذات العائد الاعلى . إذن ذلك الاجراء سوف يخفض من قيمة السندات داخل الكتلة النقدية ، ويزيد من قيمة السندات خارجها على افتراض ان العلاقة بين العملتين (سعر الصرف) لن تتغير ، لذلك فقد اشترطت معاهدة ماستريخت التقارب في اسعار الفائدة طويلة الاجل قبل الدخول للكتلة النقدية ، وحتى تجنب حملة السندات الخسائر المتوقعة من الاختلاف فيما بين أسعار هذه الفائدة.

جدول (6.3): معدلات الفائدة طويلة الاجل خلال السنوات 2004-2012

الأعضاء	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
EU - 28	:	:	:	:	:	:	:	4.28	3.66
EU - 27	4.38	3.70	4.08	4.56	4.54	4.13	3.82	4.30	3.68
EA - 17	4.12	3.42	3.84	4.32	4.31	3.82	3.61	4.35	3.88
بلجيكا	4.15	3.43	3.81	4.33	4.42	3.90	3.46	4.23	3.00
بلغاريا	5.36	3.87	4.18	4.54	5.38	7.22	6.01	5.36	4.50
تشيك	4.82	3.54	3.80	4.30	4.63	4.84	3.88	3.71	2.78
الدنمارك	4.30	3.40	3.81	4.29	4.28	3.59	2.93	2.73	1.40
ألمانيا	4.04	3.35	3.76	4.22	3.98	3.22	2.74	2.61	1.50
استونيا	:	:	:	:	:	:	:	:	:
أيرلندا	4.08	3.33	3.76	4.31	4.53	5.23	5.74	9.60	6.17
اليونان	4.26	3.59	4.07	4.50	4.80	5.17	9.09	15.75	22.50
إسبانيا	4.10	3.39	3.78	4.31	4.37	3.98	4.25	5.44	5.85
فرنسا	4.10	3.41	3.80	4.30	4.23	3.65	3.12	3.32	2.54
كوريا	:	:	:	:	:	:	:	6.54	6.13
إيطاليا	4.26	3.56	4.05	4.49	4.68	4.31	4.04	5.42	5.49
قبرص	5.80	5.16	4.13	4.48	4.60	4.60	4.60	5.79	7.00
لاتفيا	4.86	3.88	4.13	5.28	6.43	12.36	10.34	5.91	4.57
ألمانيا	4.50	3.70	4.08	4.55	5.61	14.00	5.57	5.16	4.83
لوكسمبورغ	2.84	2.41	3.30	4.46	4.61	4.23	3.17	2.92	1.82
هولندا	8.19	6.60	7.12	6.74	8.24	9.12	7.28	7.64	7.89
مالطا	4.69	4.56	4.32	4.72	4.81	4.54	4.19	4.49	4.13
هولندا	4.10	3.37	3.78	4.29	4.23	3.69	2.99	2.99	1.93
النمسا	4.13	3.39	3.80	4.30	4.36	3.94	3.23	3.32	2.37
بولندا	6.90	5.22	5.23	5.48	6.07	6.12	5.78	5.96	5.00
البرتغال	4.14	3.44	3.91	4.42	4.52	4.21	5.40	10.24	10.55
رومانيا	:	:	7.23	7.13	7.70	9.69	7.34	7.29	6.68
سلوفينيا	4.68	3.81	3.85	4.53	4.61	4.38	3.83	4.97	5.81
سلوفاكيا	5.03	3.52	4.41	4.49	4.72	4.71	3.87	4.45	4.55
فنلندا	4.11	3.35	3.78	4.29	4.29	3.74	3.01	3.01	1.89
السويد	4.42	3.38	3.70	4.17	3.89	3.25	2.89	2.61	1.59
بريطانيا	4.93	4.46	4.37	5.06	4.50	3.36	3.36	2.87	1.74

Source of Data: Eurostat <http://epp.eurostat.ec.europa.eu>

### 3- عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي :

يعد عجز الموازنة احد اهم مصادر التضخم النقدي ، وذلك ان الحكومات تلجأ للاقتراض من البنك المركزي ، واذا كان البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة فانه سوف يستجيب للحكومات ، ويقوم بتمويل عجز الموازنة العامة تمويلا تضخميا ، إن التغير في عرض النقود عادة يكون محكوما بالعلاقة التالية<sup>1</sup> :

$$Ms=Res+Lo.g$$

Ms : التغير في عرض النقود ؛

Res : التغير في صافي الاصول الاجنبية ؛

Lo.g : اقتراض الحكومة من البنك المركزي .

ولما كان صافي الاصول الاجنبية يتحدد وفقا لما للدولة من حقوق على العالم الخارجي وما عليه من التزامات له ، فان زيادة التغير في صافي هذه الاصول هو الطريق لزيادة عرض النقود استنادا لمصادر حقيقية ، اما الاقتراض من البنك المركزي بغرض مواجهة عجز الموازنة العامة فيعد أحد اهم مصادر توليد التضخم لذلك فان القضاء على عجز الموازنة العامة من شأنه ازالة اهم اسباب التضخم ، ولما كان الدين العام يقتضي سداد مدفوعات قانونية عليه في شكل فوائد ، فان زيادة هذا الدين تعني زيادة الفوائد ، وبذلك يزيد بند التحويلات الراسمالية في جانب النفقات من الموازنة العامة ، ولما كانت التحويلات عادة يقابلها حصول الدولة على منافع مادية ملموسة ، إذ انها تتم سداد لالتزاماتها قانونية ، فان زيادة الدين العام تعد احد الاسباب الاساسية لزيادة المدفوعات التحويلية ، أي لزيادة الانفاق العام ، الامر الذي يؤهل لزيادة عجز الموازنة وتوليد موجات تضخمية ، لذلك عملت معاهدة مستريخت على ان لا يزيد الدين العام للناتج المحلي عن 60 %.

<sup>1</sup> فنج عبد الفتاح فنج ، نفس المرجع السابق .

جدول رقم (7.3) الدين الحكومي بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي خلال السنوات 2001-2012 %

الأعضاء	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
بلجيكا	99.8	98	95.7	95.7	89.2	84	87.9	92	94	98.4	103.4	106.5
بلغاريا	18.5	16.3	16.2	14.6	13.7	17.2	21.6	27.5	37	44.4	52.4	66
تشييك	46.2	41.4	38.4	34.6	28.7	27.9	28.3	28.4	28.9	28.6	27.1	23.9
الدنمارك	45.4	46.4	42.7	40.7	33.4	27.1	32.1	37.8	45.1	47.2	49.5	49.6
ألمانيا	81	80	82.5	74.5	66.8	65.2	68	68.6	66.2	64.4	60.7	59.1
إسبانيا	9.8	6.1	6.7	7.1	4.5	3.7	4.4	4.6	5	5.6	5.7	4.8
أيرلندا	117.4	104.1	91.2	64.4	44.2	24.9	24.6	27.2	29.4	31	31.8	34.5
اليونان	156.9	170.3	148.3	129.7	112.9	107.2	107.5	101.2	98.9	97.4	101.7	103.7
إسبانيا	86	70.5	61.7	54	40.2	36.3	39.7	43.2	46.3	48.8	52.6	55.6
فرنسا	90.2	85.8	82.4	79.2	68.2	64.2	64	66.7	65	63.2	59	56.9
كوريا	55.5	51.6	44.9	36.6	:	:	:	:	:	:	:	:
إيطاليا	127	120.7	119.3	116.4	106.1	103.3	106.3	105.7	103.7	104.1	105.4	108.3
قبرص	86.6	71.5	61.3	58.5	48.9	58.8	64.7	69.4	70.9	69.7	65.1	61.2
لاتفيا	40.6	41.9	44.4	36.9	19.8	9	10.7	12.5	15	14.7	13.6	14.1
ألمانيا	40.5	38.3	37.8	29.3	15.5	16.8	17.9	18.3	19.3	21	22.2	23
لوكسمبورغ	21.7	18.7	19.5	15.5	14.4	6.7	6.7	6.1	6.4	6.2	6.3	6.3
هولندا	79.8	82.1	82.2	79.8	73	67	65.9	61.7	59.5	58.6	55.9	52.7
مالطا	71.3	69.5	66.8	66.5	60.9	60.7	62.5	68	69.8	66	57.9	58.9
هولندا	71.3	65.7	63.4	60.8	58.5	45.3	47.4	51.8	52.4	52	50.5	50.7
ألمانيا	74	72.8	72.3	69.2	63.8	60.2	62.3	64.2	64.7	65.3	66.2	66.8
بولندا	55.6	56.2	54.9	50.9	47.1	45	47.7	47.1	45.7	47.1	42.2	37.6
البرتغال	124.1	108.2	94	83.7	71.7	68.4	69.4	67.7	61.9	59.4	56.8	53.8
رومانيا	37.9	34.7	30.5	23.6	13.4	12.8	12.4	15.8	18.7	21.5	24.9	25.7
سلوفيا	54.4	47.1	38.7	35.2	22	23.1	26.4	26.7	27.3	27.2	27.8	26.5
سلوفاكيا	52.4	43.4	41	35.6	27.9	29.6	30.5	34.2	41.5	42.4	43.4	48.9
فنلندا	53.6	49.2	48.7	43.5	33.9	35.2	39.6	41.7	44.4	44.5	41.5	42.5
السويد	38.2	38.6	39.4	42.6	38.8	40.2	45.3	50.4	50.3	51.7	52.5	54.7
بريطانيا	88.7	84.3	78.4	67.1	51.9	43.7	42.7	41.7	40.3	38.7	37.1	37.3

Source of Data: Eurostat <http://epp.eurostat.ec.europa.eu>

من خلال الجدول (7.3) نلاحظ أن معدلات مرتفعة من الدين الحكومي الذي شهدته الدول اليونان، وإسبانيا، والبرتغال وأيرلندا خلال عام 2009-2012 حيث تتراوح اقصاها إلى 170 % من الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (8.3) عجز الموزنة بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي خلال السنوات 2003-2012 %

الأعضاء	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
28 - EU	-3.2	-2.9	-2.5	-1.5	-0.9	-2.4	-6.9	-6.5	-4.4	-3.9
27- EU	-3.1	-2.9	-2.5	-1.3	-0.7	-2.1	-6.4	-6.2	-4.2	-3.7
17- EA	-0.1	-0.1	-2.5	0.4	-0.1	-1.0	-5.6	-3.7	-3.7	-4.0
بلجيكا	-0.4	1.9	1.0	1.9	1.2	1.7	-4.3	-3.1	-2.0	-0.8
بلغاريا	-6.7	-2.8	-3.2	-2.4	-0.7	-2.2	-5.8	-4.7	-3.2	-4.4
تشيك	0.1	2.1	5.2	5.2	4.8	3.2	-2.7	-2.5	-1.8	-4.1
الدنمارك	-4.2	-3.8	-3.3	-1.6	0.2	-0.1	-3.1	-4.2	-0.8	0.1
المانيا	1.7	1.6	1.6	2.5	2.4	-2.9	-2.0	0.2	1.1	-0.2
استونيا	0.4	1.4	1.6	2.9	0.2	-7.4	-13.7	-30.6	-13.1	-8.2
ايرلندا	-5.6	-7.5	-5.2	-5.7	-6.5	-9.8	-15.7	-10.7	-9.5	-9.0
اليونان	-0.3	-0.1	1.3	2.4	2.0	-4.5	-11.1	-9.6	-9.6	-10.6
اسبانيا	-4.1	-3.6	-2.9	-2.3	-2.7	-3.3	-7.5	-7.1	-5.3	-4.8
فرنسا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كوزواليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ايطاليا	-3.6	-3.5	-4.4	-3.4	-1.6	-2.7	-5.5	-4.5	-3.8	-3.0
قبرص	-6.6	-4.1	-2.4	-1.2	3.5	0.9	-6.1	-5.3	-6.3	-6.4
لاتفيا	-1.6	-1.0	-0.4	-0.5	-0.4	-4.2	-9.8	-8.1	-3.6	-1.3
ليتوانيا	-1.3	-1.5	-0.5	-0.4	-1.0	-3.3	-9.4	-7.2	-5.5	-3.2
لوكسمبورغ	0.5	-1.1	0.0	1.4	3.7	3.2	-0.7	-0.8	0.1	-0.6
هولندا	-7.3	-6.5	-7.9	-9.4	-5.1	-3.7	-4.6	-4.3	4.3	-2.0
هونغاريا	-9.0	-4.6	-2.9	-2.7	-2.3	-4.6	-3.7	-3.5	-2.8	-3.3
مالطا	-3.1	-1.7	-0.3	0.5	0.2	0.5	-5.6	-5.1	-4.3	-4.1
هولندا	-1.5	-4.4	-1.7	-1.5	-0.9	-0.9	-4.1	-4.5	-2.5	-2.5
النمسا	-6.2	-5.4	-4.1	-3.6	-1.9	-3.7	-7.5	-7.9	-5.0	-3.9
بولندا	-3.7	-4.0	-6.5	-4.6	-3.1	-3.6	-10.2	-9.8	-4.3	-6.4
البرتغال	-1.5	-1.2	-1.2	-2.2	-2.9	-5.7	-9.0	-6.8	-5.6	-3.0
رومانيا	-2.7	-2.3	-1.5	-1.4	0.0	-1.9	-6.3	-5.9	-6.3	-3.8
سلوفينيا	-2.8	-2.4	-2.8	-3.2	-1.8	-2.1	-8.0	-7.7	-5.1	-4.5
سلوفاكيا	2.6	2.5	2.9	4.2	5.3	4.4	-2.5	-2.5	-0.7	-1.8
فنلندا	-1.0	0.6	2.2	2.3	3.6	2.2	-0.7	0.3	0.2	-0.2
السويد	-3.5	-3.5	-3.4	-2.8	-2.8	-5.0	-11.4	-10.1	-7.7	-6.1
بريطانيا										

Source of Data: Eurostat <http://epp.eurostat.ec.europa.eu>

بيانات إلى أن إيرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة عجز الموازنة ، حيث وصلت نسبة عجز الموزنة عام 2010 إلى 30.6 %، يليها اليونان ، البرتغال ، واسبانيا .

خامسا : أدوات السياسة النقدية في الاتحاد النقدي الاوربي .

يعتبر البنك المركزي صانع السياسة النقدية في منطقة اليورو ، وهدفه الاساسي محدد في اتفاقية ماستريخت ويتمثل في الحفاظ على استقرار الاسعار ولتحقيق استراتيجية سياسة النقدية لنظام اليورو فان السياسة النقدية تركز على عنصرين اساسيين هما<sup>1</sup> :

أ. النقود حيث يستند اليها دور بارز في هذا الصدد وذلك انطلاقاً من ان التضخم ظاهرة نقدية على الاقل في الاجل الطويل لذلك فان مجلس المحافظين قد وضع ضوابط لعملية التوسيع النقدي تتفق مع المحافظة على استقرار الاسعار وينسجم مع تحقيق معدل نمو مناسب لانتاج ؛

ب. بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية من اهمها سعر الفائدة الطويلة الاجل ومنحنى العائد ومؤشرات ثقة المستهلكين ودوائر الاعمال والاجور والتكلفة وحدة العمل واسعار استيراد السلع وهذه المؤشرات سوف يستخدمها مجلس المحافظين في اجراء تقييم على اساس واسع لمخاطر التي تواجه استقرار الاسعار .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف وضع تحت تصرف البنك المركزي الاوربي مجموعة من الادوات لتنفيذ السياسة النقدية وتمثل في : عمليات السوق المفتوحة ، التسهيلات الدائمة ، شروط الاحتياطي ، ونظام المدفوعات الاوربي.

1- عمليات السوق المفتوحة :

حيث تمثل الاداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الاوربي ، ويمكن اجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة واصدار شهادات ديون ومبادلات صرف اجنبي ، وجمع ودائع الاجل الثابت ويستهلكها البنك المركزي الاوربي غير انه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية<sup>2</sup> ، وتوجد اربعة انواع من عمليات السوق المفتوحة<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> توفيق المرابطي ، اليورو : العملة الاوربية الموحدة ، وآثارها على الاقتصاد الاوربي والعالمي والاقتصاديات العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد : 16 ، العراق : جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2005 ، ص : 154 .

<sup>2</sup> تشارلز اينوخ وآخرون ، العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 35 ، العدد الثاني ، جويلية 1998 ، ص ص : 34-35 .

<sup>3</sup> وصاف عتيقة و عاشور سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص:142 .

- i. التمويل الاساسي ( عمليات السوق المفتوحة الاسبوعية ) : وينفذ من خلال عطاءات نمطية لاعادة الشراء (سعر متغير أو ثابت ) وتلعب دورا محوريا في توجيه اسعار الفائدة وادارة سيولة النظام المالي واعطاء الاشارات بشأن السياسة النقدية ،وتقدم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الاكبر من اعادة تمويل القطاع المالي ،وتقوم بدور الأداة الاساسية لادارة السيولة ؛
  - ii. التمويل طويل الاجل : وينفذ من خلال عطاءات نمطية لاعادة الشراء ( سعر ثابت ، متغير ) ويوفر تمويلا طويلا الاجل ، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزء محدود فقط من سيولة النظام الاوربي للبنوك المركزية ، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لاعادة التمويل ؛
  - iii. التعديل الطفيف : ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو اجراءات ثنائية ،وتستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغيير دائم في الطلب على العملة ، كما قد تستخدم لجعل اسعار الفائدة متساوية أو مقارنة ؛
  - iv. عمليات هيكلية : وتعد من خلال عطاءات نمطية أو اجراءات ثنائية وهو ذو تعداد واجل استحقاق متغيران ،ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي .
- 2- **التسهيلات الدائمة** : هي تسهيلات تمويلية من البنك المركزي الأوروبي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي للنظام، وتسمح هذه التسهيلات بتغطية الاحتياجات السريعة للسيولة في حالة نقصها او في حالة عدم الاستقرار في اسعار الفائدة.
- 3- **شروط الاحتياطي** : إن وجود اشتراطات الاحتياطي من شأنه تعزيز السيولة اليومية للبنوك المشاركة في النظام الأوروبي للبنوك المركزية الخاضعة لهذه الاشتراطات استنادا إلى ميزانيتها آخر الشهر، حيث ستساهم هذه الاشتراطات في إيجاد أسعار فائدة أكثر استقرار في سوق المال من خلال تأمين طلب هيكلي ملائم على البنك المركزي الأوروبي عن طريق تضيق نسبة احتياطي تقدر بـ 02% على التزامات المؤسسات الائتمانية.
- 4- **نظام المدفوعات الأوروبي "TARGET"** : قامت الدول الاوربية بتصميم نظام للدفع عبر الحدود ،وهو نظام خاص بالبنوك المركزية الاوربية وبدأ سريانه مع بداية عام 1999 ويسمى هذا النظام التسوية الاجمالية بالتحويل السريع الآلي في الوقت الحقيقي داخل أوروبا .

يعتبر نظام المدفوعات الاوربي عنصر اساسيا في السياسة النقدية لدول منطقة اليورو ، حيث يعمل على توفير بيانات مستمرة عن التحويلات والعمليات المصرفية للبنوك التجارية في أوروبا ، كما يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية ومستمرة . إن الاجراء من شأنه أن يضمن استقرار سعر صرف اليورو ، وسعر الفائدة عليه نتيجة ربط نظام المدفوعات في الدول الاعضاء من خلال شبكة واحدة . واستخدام هذا النظام اجباري لكل العمليات النقدية داخل منطقة اليورو .

ويتركز نظام تارقت على محورين أساسين<sup>1</sup> :

**المحور الاول :** وهو نظام الوطني للتسوية الاجمالية في كل دول الاعضاء ؛

**المحور الثاني :** وهو النظام الذي يربط بين الانظمة الوطنية .

**سادساً — الدروس المستفادة من تجربة البنك المركزي الاوربي .**

يمكن اجمال الدروس المستفادة من تجربة البنك المركزي الاوربي في حالة قيام اتحاد نقدي على فيما يلي<sup>2</sup> :

1- التدرج خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الاقتصادية في الدول الراغبة في الانضمام ،

والوصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة واخيرة في حركة التكامل الاقتصادي فهي تتويج لاقامة السوق

المشتركة ، ولا يجب ان تسبقها ؛

2- استيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث يقتضي الامر ان يكون هناك تقارب في

معدلات التضخم ، نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ، عجز الموازنة العامة ، اسعار الفائدة طويلة

الاجل حتى يمكن تعظيم منافع اقامة الوحدة النقدية وتدنية آثارها السلبية .

3- تأكيد بين البنك المركزي على مستوى الكتلة النقدية والبنوك المركزية على مستوى الدول الاعضاء ، بحيث

تكون هذه العلاقة علاقة تعاون واستجلاب للخبرة المحلية إلى المستوى المركزي ، وحتى تكون قرارات البنك

المركزي متجاوبة مع واقع دول الكتلة النقدية .

4- استقلالية البنك المركزي ، عن باقي الدول المكونة للاتحاد النقدي ، سواء على مستوى السياسات أو على

مستوى الاشخاص أعضاء مجلس المحافظين أو أعضاء مجلس التنفيذين إن الامر في هذه الحالة يتطابق مع

نظام العمل في المؤسسات الدولة ، فمصلحة الكتلة النقدية مقدمة عن المصلحة الفردية للدول اعضاء

الكتلة .

<sup>1</sup> صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

<sup>2</sup> فرج عبد الفتاح فرج ، نفس المرجع السابق .



## المبحث الثالث: أزمة منطقة اليورو والدروس المستفادة للاتحاد النقدي الخليجي .

المطلب الأول: أزمة الديون السيادية الأوروبية الجذور والمسار التاريخي .

أولاً: الخلفية التاريخية لأزمة الديون السيادية .

### 1. نظرة حول طبيعة الاقتصاد اليوناني والاختلالات التي يعانيتها:

يعتبر الاقتصاد اليوناني من الاقتصاديات الأكثر ديناميكية في المنطقة الأوربية بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 4.2%، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2007، ويقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية هي: قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجماً واتساعاً من قطاع الإنتاج الحقيقي إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل، هذا وبلغت نسبة البطالة حوالي 7,7% سنة 2008، وهي نسبة تمثل مؤشراً مرتفعاً مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى<sup>1</sup>.

ويتميز الاقتصاد اليوناني بالخصائص التالية<sup>2</sup>:

- ① - الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر؛
- ② - تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب؛
- ③ - معظم المؤسسات تعاني استئدانة مفرطة، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات؛
- ④ - نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها؛
- ⑤ - هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للشركات، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع دينامية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص من ذلك؛
- ⑥ - تنوع المهارات وارتفاع الخدمات ذات القيمة المضافة والاقتصاد القائم على المعرفة؛
- ⑦ - هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة واغتنام الفرص المتاحة.

<sup>1</sup> - محمود عبد العزيز توني ، أزمة اليونان الاقتصادية ، مقالة متاحة على الموقع الالكتروني : [www.faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa)

<sup>2</sup> - pravind kumar jugnauth, *Facing The Euro Zone Crisis*, minister of finance & Economic development, August 2010, p 5.

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد اليوناني يعاني العديد من الاختلالات التي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل، الأمر الذي يدل أن قطاع الخدمات أكثر اتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي؛
- تبلغ نسبة البطالة أكثر من 7% وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في الاقتصاديات الأوروبية<sup>1</sup>؛
- عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة وضعف جذبه للاستثمارات المباشرة والغير مباشرة؛
- الإنفاق العالي على التسليح وعجز الدولة عن جمع الضرائب؛
- التسيب الإداري والفساد وتخلف النظام المصرفي والبيروقراطية والمحسوبية السياسية وعجز الدولة عن تطبيق القوانين لحسابات سياسية واجتماعية وخشيتها من النقابات؛
- الالتزامات والأعباء المالية للديون اليونانية، والتي تعتبر من أقسى الديون شروطا وأعلاها فائدة، وذلك لأنها كانت تتم تحت ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة؛
- فقدان اليونان لحصتها من السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الاتحاد الأوروبي وذلك لضعف القدرة التنافسية للصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الأوروبية؛
- ضعف السياحة، وذلك بسبب عدم تحديث البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة؛
- ضعف نظام المعلومات، حتى إن الدولة لم تكن لديها إحصائيات لأعداد موظفي الدولة والمتقاعدين، فكثير منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم؛
- عدم توافق النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، حيث إنه أقرب إلى التعليم النظري منه إلى العملي.
- ازدياد أعداد المتقاعدين والذي يشكل عبئا على الاقتصاد، وهي من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية الهرمة؛
- عودة أعداد كبيرة من أبناء الجاليات اليونانية من دولة الاتحاد السوفياتي سابقا، وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية إضافية على مؤسسات الدولة وصناديق التأمين؛
- ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها، فعلى سبيل المثال، تقوم المستشفيات والإدارات المحلية وصناديق التأمين بتحديد ميزانيتها بنفسها ودون رقابة أو إقرار حكومي مما أدى إلى هدر كبير للأموال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمود عبد العزيز توني ، نفس المرجع السابق .

<sup>2</sup> - عبد اللطيف درويش الأزمة المالية اليونانية جذورها و تداعياتها تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ، ص 2 و3 .

ويعود تاريخ انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي لسنة 1981، وهو ما جعله ينتفع من كل الآليات الممنوحة من طرف الاتحاد في شكل صناديق إعانات يوفرها للبلدان المنضوية تحته والمتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي. هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 أصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي صنّف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة. لكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها. هذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا والذي تداينت فيه اليونان كثيراً لتحضير هذه الألعاب دون أن ننسى الانعكاس السلبي لانتهاج هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد والتي تمثل لوحدها قرابة العشر للنتائج المحلي الخام<sup>1</sup>.

## 2. أسباب الأزمة\* اليونانية وعوامل تفاقمها.

ما أن بدأت أولى بوادر التعافي تبدو على الاقتصاد الأمريكي حتى بدأت أزمة جديدة تبعث القلق في أوصال الأسواق المالية العالمية، فالأخبار مليئة بالصعوبات التي تلاقيها اليونان في تمويل عجز ميزانيتها المتورم إضافة إلى احتمال أن تسري عدوى ديونها إلى أوروبا وما وراءها إذ خسر اليورو 12 بالمئة من قيمته عام 2010<sup>2</sup>.

فالدين اليوناني الذي كان يشكل 6 بالمئة من إجمالي الناتج الوطني قبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو، وصل سنة 2009 إلى حوالي 50 بالمئة وفي نهاية العام ذاته ارتفع الرقم إلى 115 %، نتيجة ارتفاع الإنفاق من الحكومات اليونانية المتعاقبة الذي كان يمول عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية، وكلى عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اليونان هي أعلى بكثير من تلك المسموح بها وفقاً للقواعد التي تحكم اقتصاد الاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي على وجه التحديد - ميثاق الاستقرار والنمو- إذ يدعو هذا الأخير لوضع سقف لعجز الميزانية 3% من الناتج المحلي الإجمالي وسقف الديون الخارجية 60% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 8، 01 سبتمبر 2010، ص 18.

\* صورة اختيار مفاجئ يحدث في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، وهذه الأصول إما أن تكون في صورة رأسمال مادي، وإما في صورة أصول مالية .

<sup>2</sup> - فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، من حرافات الأزمة المالية في اليونان، منشورات مركز أميركان أتربرايز، الولايات المتحدة، 9 ماي 2010، ص 1.

<sup>3</sup> - Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, Greece's Debt Crisis: Overview Policy Responses and Implications, Congressional Research Service, USA, April 27- 2010, p2.

وهو ما اطلق أزمة اليونان في أكتوبر 2009 وبالتحديد عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفعة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين بتصريح وزير المالية الجديد «جورج باباندريو Georgios Papandreou» لأعضاء الاتحاد الأوروبي، بأن عجز ميزانية اليونانية سنة 2009 في حدود 12,5 % من الناتج المحلي الخام، أي ضعف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة؛ مما أدى بوكالات التقييم المالي إلى تخفيض ترقيمها للدين العمومي اليوناني، فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها<sup>1</sup>.

وتعود جذور هذه المشكلة نتيجة لتراكم مجموعة من الأسباب سواء كانت أسباب داخلية أو خارجية يمكن حصرها في العناصر الآتية:

## 1.2 - أسباب داخلية :

- تسارع النمو وأسعار الأنشطة المحلية التي ارتفعت نسبة لأسعار المنتجات القابلة للتصدير أو وارداتها، وجذب الاستثمارات لقطاعات أقل إنتاجية غير القابلة للتداول وبعيدا عن الصادرات والصناعات المتنافسة مع واردات؛
- عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في *GIIPS* (\*)، وبدلا من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، وزيادة حكومات الـ *GIIPS* في الانفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان؛
- منذ عام 2001 كانت اليونان تعاني من متوسط عجز ميزانية سنويا 5 % وعجزاً في الحساب الجاري 9 % وكان هذا العجز أكثر من الشروط الموضوعية للانضمام للاتحاد الأوروبي 2 % و 1 % على التوالي؛
- تمول اليونان العجز المزدوج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية لـ 115% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> - رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره ، ص18.

\* - اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، كما تدعى أيضاً *PIIGS* أو *PIGS*.

<sup>2</sup> - بوصيب صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011، ص ص 146-147.

## 2.2 أسباب خارجية :

- **الدخول في عضوية العملة الأوروبية** : أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية ، تماشى مع اتفاقية ماسترخت - نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي - و ذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية ، مما أدى إلى تأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل ؛
- **الأزمة المالية العالمية 2008** : تعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، أزمة شاملة مست في الوقت نفسه عدة أسواق مالية في دول عديدة وبدأت بحدوث انخفاض حاد في أسعار العقارات المصحوبة بتفاقم في القروض الخطيرة وعلى إثرها أصبحت المؤسسات المالية معرضة للخطر، فبدأت بتقليص عمليات الإقراض البنينة وفرض علاوات مخاطرة مرتفعة على عمليات الإقراض للأفراد والمؤسسات وتعتبر النتيجة الرئيسة التي صاحبت الأزمة، هي تقييد منح القروض للأفراد والمؤسسات من طرف البنوك<sup>1</sup>، حيث تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري ، وضعف التنافسية ، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9 % في عام 2009 ، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6 % في عام 2009 ، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115 % ؛
- **المبالغة في الدين العام** : منذ نهاية عام 2009 ، ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية ( اليونان ، إيرلندا ، إيطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية ، إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام ، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية<sup>2</sup> ؛
- **قوة الصدمة وهشاشة الوحدة النقدية الأوروبية** : حيث أوضح Michel Aglietta في هذا الصدد أن ما حدث لمنطقة الأورو غير مفاجئ لأنها وحدة غير كاملة وهشة ، مرجعا ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف فعالية التنسيق في السياسات الكلية للدول الأعضاء خاصة في حالات عدم الاستقرار الناجم عن الصدمات الخارجية ، فمنذ عام 2008 ، زادت شدة هذه الصدمات وتناقصت قدرة السلطات العمومية على التصدي لها ، كما أن جل التدابير المتخذة ليست متجانسة وتعتبر إلى حد غير كافية مقارنة بقوة الصدمة وشدة الازمة<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> أوكل نسيمة، بوكساني رشيد، مصيبيح أحمد، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء/ربيع 2013، ص 18.

<sup>2</sup> بوالكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول ، مجلة الباحث ، عدد : 13 ، 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص : 61 .

<sup>3</sup> غراية زهير ، معزوز لقمان ، أزمة الديون بمنطقة الأورو 2010 ، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد الثاني ، مارس 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عاشور زيان الجلفة ، ص : 09.

ثانياً: المحطات الرئيسية لأزمة الديون السيادية الأوروبية.

تواجه منطقة اليورو أزمة تعد الأخطر من نوعها في الوقت الراهن، وهي "أزمة الديون السيادية"، وتتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض؛ ولهذا فعلي الحكومة أن تكون قادرة علي الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها علي ثقتها لدي المستثمرين الأجانب، وكذلك علي تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض<sup>1</sup>.

وقد بدأت هذه الأزمة عند انتخاب حكومة جديدة لليونان برئاسة "جورج بابانديرو" في أكتوبر 2009 في ذلك الوقت، كان معدل البطالة في اليونان مرتفعاً بالفعل نتيجة لحالة الركود العالمي التي بدأت في أواخر العام 2007 وازدادت في العام 2008 فقد أعلنت حكومة "بابانديرو" عن بلوغ العجز في الموازنة الحكومية نسبة 12.7% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أعلى من ضعف الرقم الذي أعلنت عنه الحكومة السابقة، التي كانت تعلن عن تقارير مغلوبة بشأن بياناتها الاقتصادية لسنوات، وبعد هذه التصريحات بدأ حملة السندات اليونانية، بما في ذلك العديد من البنوك في منطقة اليورو، بالقلق بشأن قدرتها على سداد ديونها، وفي ديسمبر من العام 2009، قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية (Fitch, Standard & Poor's, Moody's) بتخفيض التصنيف الائتماني للدين الحكومي اليوناني.

ثم خلال الأشهر الأولى من العام 2010، أعلنت حكومة "بابانديرو" عن تخفيضات قاسية في الميزانية وعن رفع بعض الضرائب، ثم تتالت المزيد من التخفيضات الائتمانية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف اقتراض الحكومة اليونانية، وزاد من صعوبة سداد اليونان لمستحقات دائيتها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> العرة التجارية والصناعية، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، العدد 19، الرياض، المملكة العربية السعودية، حانفي 2012، ص 17.  
<sup>2</sup> - بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013، ص 16.

بدأت المخاوف دول منطقة الأورو هو اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية ووصولها إلى دول أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال دول (PIIGS)، علما أن جميع هذه الدول تمر بأوضاع اقتصادية صعبة، وتحاول هذه الدول أن تجعل الدين العام فيها تحت السيطرة. حيث عمدت منطقة الأورو على احتواء أزمة الديون التي أجبرت ثلاثا من الدول الأعضاء بالمنطقة على طلب مساعدات مالية دولية وهي اليونان والبرتغال وإيرلندا، كما أدت التقلبات الحادة في أسواق المال بسبب المخاوف من أزمة الديون الأوروبية إلى ظهور شبح الحاجة إلى حزم إنقاذ مالية جديدة لدول أخرى في منطقة الأورو وفي مقدمتها إسبانيا وإيطاليا<sup>1</sup>، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي في اقتصاد منطقة اليورو، إذ تعد إيرلندا ثاني أكبر الدول التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية، فقد تسارع النمو علي نحو مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 9.6% في الفترة من (1995-2000) كما وصل سعر الفائدة علي مديونيتها من ألمانيا إلى أدني مستوياته في عام 2005، كما زادت الأجور بنسبة 13%، إلا أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوربية ساهمت في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008، هذا ومن جانب آخر، فقد احتلت البرتغال المرتبة الثانية بعد اليونان من حيث أعلى عجز في ميزان الحسابات الجارية وتعتبر البرتغال بالفعل من أوائل الدول التي تعاني من أزمة الديون السيادية، ويرجع ذلك لما يعانيه اقتصادها من تباطؤ في النمو ومن انخفاض الإنتاجية بها، مما دفعها لزيادة الاستيراد من الخارج، الأمر الذي يتسبب في عجز التدفقات النقدية الأجنبية، مما يتسبب في عجزها عن الوفاء بديونها السيادية، وفي حال استمرار انتشار هذه الأزمة إلى اقتصادات أكبر سيؤدي بلا شك إلى أزمة دولية في الائتمان، وإلى إنحيار أسواق المال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم عبيدات ، علي بوعمامة ، مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي في ظل أزمة الديون الأوربية ، الورقة البحثية مقدمة إلى المنتدى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و 27 فيفري 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حمة لخضر الوادي ، ص : 12 .

<sup>2</sup> Dadush, U., Paradigm Lost : The Euro in Crisis, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p, 45-47.

<sup>3</sup> هيئة الأمم المتحدة :حالة وآفاق اقتصاد العلم 2012، ملخص تنفيذي ، <http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/index.shtml> .

المطلب الثاني: أثر أزمة اليورو على الاتحاد الأوروبي والعملية الموحدة والاقتصاد العالمي

أولاً: أثر الأزمة على الاتحاد الأوروبي واليورو:

ساهم انتقال الأزمة المالية العالمية إلى الاتحاد الأوروبي، بتفاقم مديونية دوله خاصة تلك التي تتبنى العملة الواحدة وتمثل الحلقة الأضعف فيها، والتي تمثلها البرتغال، أيرلندا، اليونان، اسبانيا، إيطاليا والتي تعرف بدول "PIIGS" ومهما تعددت أسباب تراكم مديونية هذه الدول، من زيادة الإنفاق الحكومي وضعف الإيرادات الحكومية أو زيادة فرص الحصول على القروض بأسعار فائدة منخفضة أو التهرب الضريبي ونقص الشفافية، إلا أنها تشترك في أن الأزمة المالية ساهمت في زيادة الديون هذه الدول ففي:

- أ- اليونان: تضرر كل من قطاع السياحة والنقل البحري وهما عمادا الاقتصاد اليوناني بتداعيات الأزمة المالية، إذ انخفضت مداخيل كل من القطاعين بنسبة 15% سنة 2008 مما زاد في عجز الموازنة العامة اليونانية؛
- ب- أيرلندا: نتيجة لوصول بنوكها لحافة الانهيار بسبب أزمة السيولة الناتجة عن انهيار قطاع العقار فيها، فإن الحكومة الأيرلندية تدخلت لتدعيم نظامها المصرفي، عن طريق ضخ العديد من مليارات الدولارات (حوالي 50 مليار دولار سنة 2008)، مما زاد من تفاقم العجز في الموازنة العامة الأيرلندية؛
- ج- اسبانيا والبرتغال: شهد كل من البلدين مستويات ركود اقتصادي عالية، جعلت وكالة "ستاندر اند بورز" تخفض تصنيف السندات الائتمانية الإسبانية من A<sup>+</sup> إلى AA، والسندات الائتمانية البرتغالية من A<sup>+</sup> إلى A، وهذا نتيجة لسوء التوقعات بشأن النمو الاقتصادي في هذين البلدين، مما زاد من تكاليف الاقتراض لهذه الدول وجعلها تقع في أزمة مديونية<sup>1</sup>.

فالأزمة اليونانية يمكن لها أن تتسبب بأزمات اقتصادية كبرى فالكثير من الدول لها الدائنين أنفسهم (مصارف دولية كبيرة واستثمارات في المضاربة الخارجية) وعندما تعاني هذه الجهات الدائنة من خسائر كبيرة في إحدى الأسواق المحلية فإنها تقوم في العادة بسحب أموالها التي أقرضتها للآخرين وبما أن المشكلات التي تقع فيها إحدى الدول تمثل جرس إنذار للمستثمرين فيبدوون بتفحص إمكانية حدوث المشكلة ذاتها لأصولهم المالية أينما

<sup>1</sup> - يحي مصلة، عائشة خلوي، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله، الملتقى الدولي الفامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013، ص 11.



وجدت في أنحاء أخرى من العالم؛ وهو ما يسهم في انتقال هذه الأزمة من مركز نشوئها إلى باقي الدول، وعليه فقد سببت الأزمة خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى وأدت إلى ارتفاع البطالة في كل منطقة اليورو، لكنها فعلت ذلك بصورة أكبر في بعض البلدان عن غيرها، والنتيجة هي ضغوط تضخمية فعلية أو محتملة أكبر في بعض بلدان منطقة اليورو عنها في بلدان أخرى، وهناك أيضاً ضغوط أكثر على المالية العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، كما يتراءى في اتساع نطاق العلاوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة بها؛ ففي حالة الإعلان الرسمي عن انهيار الاقتصاد اليوناني فإن ذلك سيقود إلى ما يلي<sup>1</sup>:

- فقدان الثقة في السندات الإيطالية والإسبانية مما يؤدي إلى الامتناع عن شرائها، وهذا سيقود الدولتين إلى اللجوء إلى حزمة إنقاذ أوروبية تفوق بكثير الحزمة التي قدمت إلى اليونان؛
- خروج اليونان من منطقة اليورو، وبالتالي إلى أزمة ثقة بين الدول الأوروبية وإلى خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان؛
- سيتحتم على الاتحاد الأوروبي السعي لتغطية أكثر من 160 مليار يورو من السندات، وستخسر ألمانيا وحدها من 60-80 مليار يورو، هذا إضافة إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأوروبية في اليونان؛
- عمليات سحب جماعية لرؤوس الأموال من البنوك اليونانية مما سيؤدي إلى إفلاس بعض البنوك اليونانية، ولهذا تأثير على البنوك الأوروبية ذاتها والذي سيؤدي أيضاً إلى انهيار البعض منها أو على الأقل إلى فوضى وأزمة في النظام البنكي الأوروبي والعالمي؛
- وصول أحزاب متطرفة إلى السلطة بسبب الفوضى الناجمة عن انهيار الاقتصاد، أو إلى انقلاب عسكري، ولهذا أيضاً تداعيات خطيرة على الاقتصاد والأمن الأوروبي؛
- سيؤدي إلى عجزها عن دفع ديونها، ومن ثم إلى شطب تلك الديون، وهذا سيقود إلى محدودية في قدرة البنوك الأوروبية على الإقراض، وهذا بدوره سيخفض الاستهلاك وسيقود إلى الكساد الاقتصادي في السوق الأوروبية.

<sup>1</sup> - عبد اللطيف درويش، مرجع سبق ذكره، ص 7 و6.

وتبدو العملات المحلية لدول الاتحاد غير الأعضاء في منطقة اليورو معرضة للمخاطر على نحو متزايد والحكومة إما عاجزة عن الاقتراض من الأسواق المالية لتمويل العجز في ميزانيتها أو تجد أن ذلك مكلف، وعليه طلبت هنغاريا ولاتفيا ورومانيا الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي، كما طلبت بولندا الحصول على حد التسهيلات الائتمانية الخاص بالصندوق وهو تسهيل جديد مصمم للاقتصادات التي لها سجل مسار قوي<sup>1</sup>.

وعلى المدى الطويل هناك عوامل كثيرة تشير إلى تراجع قيمة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي ربما تشهد ركوداً مزدوجاً حيث كانت عودته إلى النمو ضعيفة فضلاً عن أن من شأن إجراءات التقشف أن تضعف الأداء الاقتصادي، كذلك لن تكون الفروقات في أسعار الفائدة في صالح العملة الأوروبية الموحدة حيث لن يلجأ البنك المركزي الأوروبي على الأرجح إلى رفع الأسعار لبعض الوقت وقد ظل البنك المركزي الأوروبي باعتباره الجهة المنوط بها ضبط التضخم مثابراً على إبقاء أسعار الفائدة أعلى من نظيرتها في أمريكا حيث يناط بالاحتياطي الفدرالي ضبط التضخم ودعم النمو في الاقتصاد وفي حالة عمليتي اليورو والدولار يلعب الفرق الحقيقي في أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في هذه الفروقات دوراً مهماً في التأثيرات على تغير قيمة العملة وفي ظل الضعف الاقتصادي في أوروبا فإن الاحتياطي الفدرالي قد يلجأ إلى استباق البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة وهي خطوة من شأنها المساهمة في إضعاف اليورو على نحو أكبر<sup>2</sup>.

وعليه أصبحت ديون هذه المنطقة اختباراً حقيقياً للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، إذ أن تفاقم ديون هذه المنطقة خاصة ديون اليونان وإسبانيا وإيرلندا والبرتغال وإيطاليا والتي فاقت فيها نسبة الدين العام 60% من ناتجها المحلي الإجمالي، كما فاقت فيها نسبة العجز في الموازنة العامة 3% من ناتجها الإجمالي، هذا الأمر جعلها تخالف ما جاء في معاهدة ماستريخت، وتضع الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية أمام خيارين لا ثالث لهما:

أ- الخيار الأول: أن يسرع الاتحاد الأوروبي وينقذ هذه الدول من أزمتها المالية خاصة اليونان والتي فاقت ديونها 400 مليار دولار، ويحافظ بذلك على تماسكه الاقتصادي والسياسي وهذا بتقديمه للمساعدات المالية اللازمة لسداد هذه الديون أو يقوم بإلغاء كل أو جزء من هذه الديون، إلا أن كلتا العمليتين صعبة حيث أن تقديم المساعدات المالية يكون على حساب دول الفائض، كما أن عملية إلغاء الديون تهم اقتصاديات الاتحاد الأوروبي وهما فرنسا وألمانيا باعتبارهما أهم دائني اليونان بنسبة 70% من إجمالي ديونها؛

<sup>1</sup> - مارتن شيبهاك، سروبونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص 14.

<sup>2</sup> - مؤسسة جدوى الاستثمار، مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010، ص: 04.

ب-الخيار الثاني: فيتمثل في التحلي عن تقديم المساعدات المالية لليونان وبقية الدول المتأزمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحلي اليونان وباقي هذه الدول عن العملة الأوروبية الموحدة والعودة إلى عملاتها الوطنية، وانفصالها عن الاتحاد الأوروبي والتوجه لصندوق النقد الدولي، مما يعني الرضوخ لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يشكل ضربة قوية للاتحاد الأوروبي اقتصاديا وسياسيا، ويساهم في انهيار العملة الأوروبية الموحدة خاصة وأن سعر صرف هذه العملة عند انطلاقتها قبل سنوات كان يتركز على متوسط الوزن النسبي لاقتصاديات الدول المشاركة فيها، ومن ثم فإن خروج بعض هذه الدول يعني خفض قيمة هذا المتوسط.

هكذا فإن أزمة الديون أظهرت أن الدول الأعضاء في الوحدة النقدية في مفترق طرق، إما أن تبقى موحدة وإما أن تتفكك وترجع إلى ما كانت عليه قبل ستين سنة من القرن الماضي، وهذا ما يعني إما أن تتوحد منطقة اليورو وتندمج أكثر لتقبل التحول إلى دولة فيدرالية مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن يصبح لديها وزير مالية واحدة وحكومة واحدة، مثلما لديها عملة واحدة (اليورو) وبنك مركزي واحد، وإلا سيكون من الصعب حل أزمة الديون في ظل حكومات متعددة كل واحدة لديها حرية القرار في الإنفاق الحكومي، وتخطي الحواجز والحدود المالية التي أقرتها المفوضية الأوروبية.

أما من حيث مستقبل الوحدة السياسية الأوروبية: فإن أساس المشكلة في دول منطقة اليورو، هو عدم التنسيق بين السياسة النقدية الموحدة، وبين السياسة المالية العامة والوطنية لكل هذه الدول، حيث تخضع السياسات المالية الوطنية لاعتبارات وإجراءات وطنية تحدد مصالح كل دولة مما أفسح المجال لحدوث عجوزات مالية ضخمة، بمعنى أن غياب السلطة الأوروبية الموحدة فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسة المالية والمتمثلة في الخزينة الأوروبية المشتركة، هو ما جعل أزمة منطقة اليورو أشد حدة، وباعتبار الوحدة الاقتصادية الأوروبية منطلق للوحدة السياسية الأوروبية لابد لدول الاتحاد الأوروبي من إكمال توحيد سياستها الاقتصادية<sup>1</sup>.

### ثانيا : أثر الأزمة الأوروبية على الاقتصاد العالمي

ليست هناك أي دولة تستطيع التحرك بشكل مستقل عن الاقتصاد العالمي، فمهما كانت مكانتها على الساحة الدولية قوية أو ضعيفة فإن أي انهيار اقتصادي لأي دولة يؤثر اقتصاديا على الدول الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر، فأزمة اليونان تشكل هاجسا للولايات المتحدة لأنها قد تزيد نسبة عدم استقرارها السياسي والاقتصادي فهي تحاول حل هذه الأزمة المالية عن طريق تحفيز الطلب المحلي للحد من التدهور الاقتصادي؛ أما

<sup>1</sup> - يحي مصلة، عائشة خلوي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13-14.

آسيا فقد سجلت حتى الآن أداء اقتصاديا أقوى من أي منطقة أخرى منذ الأزمة المالية، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم تأثر البنوك الآسيوية بالأزمة المالية مقارنة ببنوك المناطق الأخرى، كما أن الحاجة إلى برامج التحفيز كانت أقل، كذلك كان الأداء الاقتصادي فيها قويا نتيجة لضخامة الطلب من قبل الاقتصاد الصيني<sup>1</sup>.

ومع اندلاع الأزمة بدأت التداعيات الاقتصادية بالظهور، وكان أسرعها أن قفز الذهب ليسجل أعلى مستوى في نحو أسبوعين من الأزمة، نتيجة إقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس للتحوط في مواجهة مخاوف بشأن تصاعد الأزمة في اليونان، فبلغ 1116.65 دولار في تلك الفترة. ولحقه سعر الفضة الذي صعد في الفترة نفسها إلى 15.81 دولار للأوقية من 15.52 دولار في نيويورك، وارتفع البلاتين إلى 1530 دولاراً للأوقية من 1512.5 دولار، كما زاد البلاتينوم إلى 425 دولاراً للأوقية من 418.5 دولار أيضاً واجهت عملة اليورو ضغوطاً شديدة، وسجل سعر صرفها تراجعاً كبيراً، عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون 1.37 دولار بسبب المخاوف من انتشار الأزمة إلى دول أخرى<sup>2</sup>.

وانخفضت الاستثمارات التي كانت ترتفع بمعدل رقمين في معظم الدول الأعضاء الجديدة، بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج وتدهور التوقعات الاقتصادية كما أصبحت تواجه شبح ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور بسبب نضوب الائتمان الاستهلاكي.

ومن جانب آخر يواجه الاقتصاد الأمريكي حالة مزمنة من معدلات البطالة المرتفعة، وضعف ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال على السواء وهشاشة القطاع المصرفي، وباعتبار الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي أكبر اقتصادين على المستوى الدولي، مع تشابكهما بدرجة كبيرة فإن المشاكل التي تواجههما تغذيان بعضها البعض ويمكن أن تؤدي إلى حالة ركود في الاقتصاد الدولي مرة أخرى، عندئذ ستتأثر الدول النامية التي تأثرت بقوة من حالة الركود الاقتصادي الدولي من خلال قنوات التجارة والتمويل؛ و في حالة فشل صانعي السياسات في أوروبا والولايات المتحدة في التعامل مع أزمات التوظيف، وفي منع ضائقة أزمة الديون السيادية أو في منع تفاقم الهشاشة في القطاع المصرفي، سيؤدي كل ذلك إلى الدفع بالاقتصاد الدولي إلى مرحلة أخرى من الركود و يمكن في إطار تصور بديل للتدهور أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ معدل نمو ناتج الاقتصاد الدولي بما يعني ضمناً حدوث انخفاض في متوسط دخل الفرد علي مستوى العالم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ضورية ذيب، أحسن طيار، جهودات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة اليونانية. الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013، ص12.

<sup>2</sup> أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد41، مارس2010هـ، ص ص21-23.

<sup>3</sup> - هيئة الأمم المتحدة، نفس المرجع السابق .

## المطلب الثالث: الخطط والحلول المتبعة لحل الأزمة الأوروبية

لأنه ليس من مصلحة أي دولة من دول منطقة اليورو الخروج من النظام النقدي الموحد أو انحلاله وإلغاءه فلو عادت ألمانيا للمارك فإنه سيبدو عالي القيمة جداً بحيث يعيق صادراتها التي هي عماد حيويتها، ووجب على أوروبا ودولها أن تتحدث بلغة موحدة للحفاظ على الوحدة الاقتصادية والنقدية، وعليه في منتصف شهر مارس 2010، أعلن وزراء المالية لمنطقة اليورو عن عزمهم على مساعدة اليونان لكن من دون تقديم أية تفاصيل عن ما يخططون القيام به، مع عجز قدرة الاتحاد الأوروبي عن اتخاذ إجراءات ملموسة، وفي الأخير وافقت دول منطقة اليورو على حزمة قروض لليونان. على الرغم من أن مشاركة الحكومة الألمانية بدت غير مؤكدة في البداية<sup>1</sup>.

قدمت الحكومة اليونانية طلباً رسمياً في 23 جوان 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يجل أجل سدادها مع نهاية شهر ماي وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات، ولقد وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013. منها 80 مليار يورو مقدمة دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زادت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تكشف تحدف إلى خفض الانفاق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بن معزو محمد زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>2</sup> بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص : 61.

وبحسب الخطة يتعين على اليونان على خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و7.6 في المائة في عام 2011 و6.5 في عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعها بداية من عام 2014 وأهم القروض الممنوحة لليونان مبينة في الجدول<sup>1</sup> :

جدول رقم : (9.3) القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011 (بالمليار يورو)

المجموع	صندوق النقد	منطقة اليورو	التاريخ	الدفعات
20	5.5	14.5	مايو-10	الدفعة الأولى
9.1	2.6	6.5	سبتمبر-10	الدفعة الثانية
9	2.5	6.5	ديسمبر-10	الدفعة الثالثة
			يناير 2011	
15	4.1	10.9	مارس-11	الدفعة الرابعة
11.9	3.2	8.7	يوليو-11	الدفعة الخامسة
8	2.2	5.8	ديسمبر-11	الدفعة السادسة
73	20.1	52.9	-	المجموع

المصدر : بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره ، ص : 62.

وعليه وضعت الحكومة اليونانية هدفاً طموحاً لا بد منه وهو خفض العجز بحوالي 4 في المئة من إجمالي الناتج القومي، ما يعني خفضاً للعجز بأكثر من 8 مليارات يورو بفضل الحد من هدر المال العام، وخفض النفقات، و 4 مليارات أخرى بفضل زيادة العائدات بإجراءات مستدامة، وعلى إثر ذلك أعلن السيد جورج بابانديرو رئيس الوزراء اليوناني صفقة غير مسبقة تهدف إلى دعم المالية العامة بتدابير حاسمة فورية والحيلولة دون حدوث أزمة ثقة تتسبب في إضعاف الاقتصاد اليوناني وتنتقل إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو وغيرها ويحتوي برنامج التكيف اليوناني على جدول أعمال واسع جداً من الإصلاحات الهيكلية، وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> بوالكور نور الدين، نفس المرجع السابق .

<sup>2</sup> نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان" الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، واشنطن، 09 ماي 2010، ص: 03.

- الاستقرار المالي: يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي؛
- برنامج المستحقات: سيتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية؛
- سياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11 % من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات، بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3 % بحلول عام 2014؛
- الإنفاق العام: سوف تحقق تدابير الإنفاق وفورات قدرها 5.25 % من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور؛
- إيرادات الحكومة: من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى؛
- إدارة الإيرادات وضبط النفقات: تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من عبء الضريبي، وسوف تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفورات في الإنفاق نتيجة لهذه الإصلاحات الهيكلية 1.8 % من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج؛
- إصلاح نظام التقاعد: هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر؛
- السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة؛
- الإنفاق العسكري: تتوخى الخطة خفضاً ملحوظاً في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نشرة صندوق النقد الدولي، نفس المرجع السابق .

تهدف نوعية الاصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة- إلى تخفيض التكاليف لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، كما أن هناك تعقيدات حادة تنطوي عليها بدائل البرنامج الحكومي لهيكله الديون بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة، ومنها حيازة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية<sup>1</sup>.

هذا وسعت الحكومة اليونانية لتجسيد المحاور السابقة بإتباعها للعديد من السياسات التقشفية ، حيث تم إعلان اليونان عن سياسة تقشفية في 14 ديسمبر 2009 والشروع في تطبيقها بداية من 14 جانفي 2010، تهدف من خلالها لتخفيض عجز الموازنة إلى 2,8 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 ، ثم أعلنت اليونان عن سياسة تقشفية جديدة في مارس 2010 تسعى من خلالها لتوفير ما يقارب 4,8 مليار أورو ، و في ماي 2010 تبعتها سياسة تقشفية جديدة، السياسات السابقة لم تحقق المطلوب مما دفع اليونان لتبني سياسة تقشفية جديدة تمتد لأربع سنوات من عام 2011 إلى غاية عام 2015، توفر للحكومة مبلغ 28.4 مليار يورو من خلال زيادة الضرائب وتقليص النفقات العمومية والاستغناء عن آلاف الوظائف في القطاع العام وخصخصة بعض شركات العمومية، وهذا بهدف خفض العجز في الموازنة العامة من 9.3% في عام 2010 إلى 7.9% عام 2015<sup>2</sup>.

و نتيجة لتفاقم أزمة ديون منطقة اليورو لدرجة أنها أصبحت تهدد الكيان الأوروبي سياسيا واقتصاديا، فإن هذا الكيان اتخذ مجموعة من الإجراءات كاقتراح الحكومات البرتغالية، الاسبانية والإيطالية تدابير لتخفيض عجزها في محاولة منها لمنع أسعار اقتراضها من الارتفاع إلى المستويات التي تشهدها اليونان؛ كما قامت أيرلندا بالتفاوض حول حزمة قروض بقيمة 67.5 بليون يورو في أواخر 2010، كما تبنت هذه الدول مجموعة من الخطط نوجزها فيما يلي:

<sup>1</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان" الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، ، واشنطن، 09 ماي 2010، ص3.

<sup>2</sup> - خير الدين معطي الله، سامية برازي، أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة ، أزمة اليونان نموذجاً. الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013 ، ص 15.



أولا : خلق آلية الإستقرار الأوروبي. وتستند هذه الآلية إلى جانبين هما:

### 1. الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي (FESF).

هو عبارة عن مؤسسة منشأة وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة الأورو، مخصص لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة الأورو بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو، الهدف من إنشاء الصندوق دعم الإستقرار المالي في المنطقة بتقديم مساعدة مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء التي تزرع تحت ثقل الديون، نسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27 %، تليها فرنسا بنسبة 20%، وإيطاليا بنسبة 18 % .

### 2. الآلية الأوروبية للإستقرار المالي (MEFS).

تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية مشتركة تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وفي 09 ماي 2010 تم إنشاء آلية إستقرار مالي أوروبي، وتعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة (آلية الدعم المالي قصير الأجل لموازن المدفوعات) ، يتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى (بضمان الميزانية المشتركة) لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، يتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية<sup>1</sup>.

### 1. خطة إيرلندا: في 28 نوفمبر 2010 اتفق وزير إيرلندي مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي ، تم

الاتفاق بإجماع على خطة إنقاذ لصالح إيرلندا بقيمة 85 مليار أورو للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو والاتحاد الاوربي ، وسيتم تمويل بمساهمة إيرلندا في هذه الخطة بـ 17.5 مليار أورو وذلك من وزارة الخزانة واللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية لصندوق الاحتياطي ، أما الدعم الخارجي تمثل في مساهمة صندوق النقد الدولي بـ 22.5 مليار أورو و مساهمة الآلية الاستقرار الأوربي بـ 22.5 مليار أورو مع مساهمة مرفق الاستقرار مع قروض ثنائية من المملكة المتحدة والدنمارك والسويد بـ 17.7 مليار أورو و المملكة المتحدة بـ 3.8 مليار أورو ، الدنمارك بـ 0.4 مليار أورو ، السويد بـ 0.6 مليار أورو<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> عبد الكريم عبيدات ، علي بوعمامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 13-14 .

<sup>2</sup> أحيممة خالد ، أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص : 53 .

2. خطة البرتغال : بناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 أبريل 2011 ، وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية أن تمنح مساعدة مالية في 17 ماي بـ 78 مليار أورو ، و يهدف البرنامج لتغطية الاحتياجات التمويلية في البرتغال، وتتبع خطة تكشف تتضمن خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بقيمة 6.8 مليار يورو، وهذا بهدف خفض العجز في الموازنة العامة من 7.3% هذا العام إلى 4.6% في العام المقبل .

3. خطة إيطاليا: أجاز البرلمان الايطالي مجموعة من الإجراءات التقشفية من شأنها أن توفر للحكومة ما يقارب 48 مليار يورو تهدف إلى إنهاء العجز في الموازنة العامة بنهاية 2014، وتتضمن خطة التقشف مزيجاً من خفض من الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وتثبيت الأجور ورفع سن التقاعد، وتمتد الخطة على مدى أربع سنوات تهدف من خلالها الحكومة إلى تقليص العجز العام إلى 3.9% في نهاية عام 2011 وإنجائه بنهاية 2014 .

4. خطة اسبانيا : في 25 جوان 2012 قدمت الحكومة الاسبانية طلب رسمياً للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو ، حيث تقدر احتياجات من رأس مال في القطاع المصرفي الاسباني ككل من 51 إلى 62 مليار أورو ، وتخضع هذه الاحتياجات من تقييم كل من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ، حيث قدرت الاحتياجات لتصل إلى 100 مليار أورو<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> أحيمه خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

## المطلب الرابع - الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي من أزمة الديون اليونانية .

لا شك أن أزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي وما نتج عنها من تداعيات على منطقة اليورو تحمل عدداً من الدروس المستفادة، وترسل عدداً من الرسائل التوعوية للدول وللتكتلات الاقتصادية في العالم، ويمكن تلخيص الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي من هذه الأزمة على النحو التالي:

أولاً - الدروس المستفادة على مستوى الاقتصادات الوطنية<sup>1</sup>:

1. إن الحكومات ربما تضطر إلى الاقتراض من السوقين المحلية والدولية لتمويل خطط الاستثمار والتنمية وتمويل الإنفاق العام الذي يعد ركيزة أساسية للنمو، لكن في المقابل يحتاج ضبط الأداء المالي للحكومة إلى تشجيع المواطنين على الادخار بنسب كبيرة للحد من الخلل في الميزانية العامة، وكفي تعتمد الحكومة على القروض الداخلية وتبتعد عن وضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة دول أو مؤسسات مالية أجنبية عند اقتراضها من الخارج ؛
2. أظهرت هذه الأزمة أن اليورو لا يزال عرضة للأزمات. فلا بد من أخذ ذلك في الحسبان عند تنويع الاستثمارات والاحتياطات<sup>2</sup> ؛
3. زادت هذه الأزمة وما رافقها من الشكوك حول سلامة وملاءة البنوك الأوروبية مما يدعو إلى مزيد من الحذر عند التعامل معها ؛
4. إن الاقتراض الحكومي من الداخل والخارج سيشكل خطورة على الاستقرار الاقتصادي الوطني طالما كان هذا الاقتراض يفوق إمكانيات الدولة على السداد، وذلك حتى لو كانت هذه الدولة تحت مظلة تكتل اقتصادي قوي ؛
5. إن رغبة أي دولة في الانضمام إلى تكتل اقتصادي يسعى إلى عملة موحدة أو لديه عملة موحدة يتطلب من هذه الدولة أن تدرك حقيقة المطلوب منها من مؤشرات للأداء الاقتصادي، وألا تلجأ لتحميل (أو تليفيق) هذه المؤشرات من أجل الانضمام إلى هذه الوحدة النقدية، وذلك لأن التجربة أثبتت أن مؤشرات الاقتصاد الحقيقي لا بد أن تنكشف عاجلاً أو آجلاً، الأمر الذي سيؤدي بالمتلاعبين بالإحصائيات والأرقام إلى دفع الثمن غالياً ؛
6. إن انضمام أي دولة إلى تكتل اقتصادي قوى لا يعني اعتبار ذلك وثيقة تأمين لاستقرارها ونموها الاقتصادي، أو وثيقة تأمين ضد فقر شعبها، ومن ثم يجب على الحكومات مواصلة العمل بجد لتحسين الأداء الاقتصادي الوطني ومحاربة الفقر وتحسين جودة الحياة لمواطنيها حتى بعد الانضمام تحت لواء تكتل اقتصادي .؛

<sup>1</sup> حبيب الشمري ، الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي من أزمة الديون اليونانية ، جريدة الاقتصادية السعودية ، 20 يونيو 2010 .

<sup>2</sup> عبد الله القويز ، أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة خليجياً ، جريدة الاقتصادية الكويتية ، العدد 6039 ، 24 إبريل 2010 .

7. إن الدول التي تسعى إلى مسايرة متطلبات العولمة الاقتصادية على صعيد علاقاتها مع العالم الخارجي، وترسيخ قواعد الديمقراطية على الصعيد الداخلي، وتقوية الدولة وسلطاتها على الصعيدين السابقين، سيكون من الصعب عليها الجمع بين الأهداف الثلاثة معاً، حيث يمكنها الجمع بين اثنين منهما فقط، وذلك لأن الديمقراطية والسيادة الوطنية تتطلبان تقييد العولمة وكبح جماحها، كما أن التوافق مع العولمة والحفاظ على سيادة الدولة الوطنية يتطلب تضيق مساحة الديمقراطية، في المقابل فإن التوافق مع العولمة وتوسيع مساحة الديمقراطية يتطلب تراجع سلطة الدولة الوطنية، ومن ثم فإن على الدول الاختيار بين تباديل وتوافق هذه الأهداف الثلاثة وفقاً لظروفها وخصائصها؛

8. إن الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن تركز بجانب اهتمامها بمناخ وإجراءات وسهولة ممارسة الأعمال على أمور أخرى متعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، وذلك لأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الأزمة اليونانية لم تعد تفرق بين بلد متقدم وبلد نام، ولم تعد مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار، لكن المستثمرين أصبحوا يتخذون قراراتهم الاستثمارية بعد النظر إلى مؤشرات الديون العامة ومؤشرات الأداء المالي للدولة في المقام الأول .

### ثانياً – الدروس المستفادة على مستوى تكتل دول مجلس التعاون الخليجي.

هناك مجموعة من الحقائق والدروس المهمة كشفت عنها أو أكدت أزمة الديون اليونانية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي، ومن أهم هذه الحقائق والدروس التي يمكن أن يستفيد منها تكتل دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

1. إن الدروس الحقيقية المستفادة من أزمة اليورو تكمن فيما يتعلق بالعملة الموحدة من ناحية تقييم وضعها المثالي التي تقوم على أساس عاملين. أولاً، ما إذا كانت المناطق التي ستتحده متشابهة أو غير متشابهة فيما يتعلق بحساسيتها للصدمات الخارجية؟ كلما كانت المناطق متشابهة كانت منطقة العملة الناتجة منها أكثر مثالية؛ لأن السياسات التي تستجيب لتلك الصدمات يمكن أن يتم تطبيقها بشكل موحد في كامل المنطقة<sup>1</sup>.

1 أرفند سابرامانيان ، 3 دروس مستفادة من أزمة اليورو ، جريدة الاقتصادية الكويتية ، العدد 7123 ، 12 إبريل 2013 .

لو كانت الهياكل الاقتصادية غير متشابهة فسيكون المعيار الثاني: هل كانت هناك ترتيبات للتأقلم مع الصدمات غير المتماثلة؟ إن أهم ترتيبات يركز عليها الاقتصاديون هي التحويلات المالية التي يمكن أن تخفف من الصدمات في المناطق الأكثر تضررا وسهولة انتقال العمالة التي ستسمح للعمالة من تلك المناطق بالانتقال إلى المناطق الأقل تضررا.

2. إن تقليل التباين في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي شرط أساسي لنجاح واستقرار واستمرار هذا التكتل، وتكمن الخطورة هنا في أن التباين بين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء يكون من السهل التعامل معه إذا كان راجعا لأسباب اقتصادية بحتة، لكنه إذا كان يرجع إلى عوامل سياسية واقتصادية وأخلاقية وثقافية يكون من الصعب التعامل معه، ويكون من الصعب اقتناع الدول الأعضاء التي تتسم شعوبها بالجدد في العمل وبارتفاع الإنتاجية بدعم ومساندة الدول الأعضاء التي لا تعمل شعوبها بجدية ومنخفضة الإنتاجية وتعتمد في كثير من معيشتها على ممارسات تنافس مع قواعد العمل والأخلاق العامة<sup>1</sup>؛

3. الأزمة اليونانية تعيد النظر والمناقشات لإدارة المجلس النقدي في موضوع إمكانية الرقابة المشتركة على البنوك وعدم الاكتفاء بتوحيد إجراءات هذه الرقابة<sup>2</sup>؛

4. أضفت الأزمة مزيداً من المصدقية على وجهة النظر العمالية التي كانت تقترح أن يقترن توحيد العملة الخليجية بترتيبات مالية تساعد على انضمام الدول ذات الإمكانيات المالية المتواضعة إلى العملة الموحدة؛

5. معظم النقاش حالياً في مجال السياسات الاقتصادية منصب حول المعايير المالية التي ينبغي أن تتوافر لدى الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى العملة الموحدة من حدود للعجز في الميزان وقيود على اقتراض الدولة، والمعايير النقدية الخاصة بنسبة التضخم وأسعار الفائدة وكفاية الاحتياطيات؛

6. ضرورة ضمان الاستقرار الاقتصادي لجميع الدول الأعضاء في التكتل وسرعة مواجهة أي هزات ربما تضعف اقتصاد أي دولة عضو، وذلك لأن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصادات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتلا هشاً وعرضة لانتشار العدوى بين أعضائه ومن ثم انفراط عقده في نهاية الأمر؛

<sup>1</sup> حبيب الشمري ، نفس المرجع السابق .

<sup>2</sup> عبد الله القويز ، نفس المرجع السابق .

7. إن الأمانة العامة أو المفوضية العامة أو البنك المركزي للتكتل الاقتصادي يجب أن تتسم بالشفافية التامة، وألا تلجأ إلى التستر على أو التهاون بشأن الحسابات والمؤشرات الاقتصادية غير الحقيقية للدول الأعضاء، وذلك لأن التكتل بالكامل سيدفع ثمن هذا التستر أو التهاون في النهاية، لأنه لا يمكن إخفاء هذه الحقائق إلى ما لانهاية ؛

8. إن مشاركة الدول في تكتل اقتصادي له أهداف طموحة تصل إلى تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لا تعني الانخراط في برامج المساعدات من أجل إنقاذ اقتصادات الدول الأعضاء التي تتسم شعوبها بالكسل وضعف الإنتاجية، وأن محاولات الحكومات لإقناع شعوبها بضرورة مساعدة الأعضاء الآخرين في التكتل الذين تواجه اقتصاداتها متاعب سيكون مصيرها الفشل، خاصة من الشعوب الأكثر إنتاجية والأعلى دخلاً بين شعوب هذا التكتل. ومن ثم يصبح إصلاح أسواق العمل، وتحقيق التقارب في مستويات الإنتاجية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي مطلباً ضرورياً لنجاح التكتل، ومطلباً سابقاً لمطلب تحقيق التقارب في الأجور والمزايا التي يحصل عليها العمال بالدول الأعضاء ؛

9. الأزمة اليونانية تفرض على الاتحادات النقدية تبني معايير للتقارب الحقيقي (وليس المالي والنقدي) قبل الدخول في الاتحاد النقدي لضمان استدامة التقارب وعدم تعرض العملة الموحدة لضغوط مستقبلية ، التجربة الحالية لليورو تعطي درساً مهماً آخر في الاتحاد النقدي، إذ لا يمكن ان يتم انتهاج سياسة نقدية موحدة، بينما تدير كل دولة في الاتحاد أمورها المالية بشكل مستقل، حيث يفترض أن كل دولة من الدول الأعضاء تحافظ على حدود معينة لإنفاقها العام أخذاً في الاعتبار إيراداتها العامة<sup>1</sup> ؛

10. إن مرور أي تكتل اقتصادي بأزمة اقتصادية نتيجة مشكلات مالية أو نقدية في اقتصاد أحد الأعضاء يجب ألا يعالج بمنطق عدم مساعدة العضو المخطئ ولا يجب الوقوف طويلاً أمام توجيه اللوم إلى هذا العضو على سوء إدارته الاقتصادية، وذلك لأن التعامل مع المشكلة من هذا المنطلق يعني انتشار العدوى إلى اقتصادات بقية الدول الأعضاء بسبب ترابط المصالح، أي أنه ربما يعني الفوضى العامة، وهنا يفضل مسارعة الجميع إلى احتواء الأزمة قبل خروجها عن السيطرة ؛

<sup>1</sup> محمد السقا ، اليورو يتعرض لأعنف أزمة في تاريخه ، جريدة القيس الكويتية ، تم النشر في 2010/02/27 .

11. إن عدم تحرك الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها إحدى الدول الأعضاء يعني تفاقم المشكلة وتسلسل صندوق النقد الدولي وتدخله في إدارة الشؤون الاقتصادية لهذا التكتل، وهو ما يترتب عليه تراجع سيادة واستقلالية التكتل في إدارة سياساته المالية والنقدية ؛

12. يمثل الإسراف المالي في أي تكتل اقتصادي له عملة موحدة تهديدا خطيرا لنجاح هذه العملة واستقرارها، ومن ثم لا بد من منع هذا الإسراف من خلال ضبط نسبة الديون ونسبة عجز الموازنة في الدول الأعضاء، ولا بد من أن يكون لدى التكتل استعدادات وآليات مسبقة لمواجهة حدوث فشل في تحقيق هذا الانضباط، وأن تكون هناك آليات للضغط على حكومات الدول الأعضاء التي لا تلتزم في أدائها الاقتصادي بالمعايير المتفق عليها، حتى تعدل من أدائها لتجنب المشكلات الناجمة عن الإسراف المالي ؛

13. إن نجاح واستقرار أي تكتل اقتصادي يتطلب من القيادات السياسية للدول الأعضاء التوفيق بين ما يتطلبه تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الأعضاء من تنازلات ونقل جزء من السلطات السيادية للدول الأعضاء لمصلحة السلطة فوق القومية للتكتل وبين دور كل واحد من هؤلاء السياسيين في تحقيق المصالح الوطنية لدولته ؛

14. أن وجود الدولة عضوا في الاتحاد النقدي يفرض عليها أن تتابع عن كثب تنافسياتها الخارجية سواء داخل منطقة الاتحاد النقدي أو خارج الاتحاد النقدي، ذلك أن ارتفاع الأسعار في إحدى الدول الأعضاء يؤدي إلى أن سلعتها تصبح أكثر كلفة بالنسبة للخارج، ومن ثم سوف تفقد هذه الدولة جانبا من إيراداتها بالنقد الأجنبي نتيجة لتراجع صادراتها واحتمال حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وبصفة خاصة عندما يتزايد اعتماد هذه الدولة على التمويل الخارجي فإن تأثير هذه المشكلة يصبح أكثر وضوحا. لكي ترفع من تنافسياتها فإن أمام اليونان حلين، الأول هو أن تخفض من الاجور الحقيقية للعمال بما من خلال التضخم مثلا، أو أن تخفض قيمة عملتها المحلية.

15. تزامن اطلاق العملة الخليجية الموحدة مع توحيد السياسات المالية والالتزام بالضوابط المالية التي يتم الاتفاق عليها، وبالاخص تلك المتعلقة بالعجز في الموازنات السنوية ونسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي والتحكم في نسب التضخم وتقريب مستويات سياسات وتقريب مستويات سياسات الاجور<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد العسومي ، الاتحاد النقدي الخليجي والتجربة الأوروبية ، لصحيفة الأيام البحرينية ، العدد 8462 ، 10 يونيو 2012 .

16. المشكلة إذن بالنسبة لليونان كانت ذات وجهين، الأول يرجع إلى ضعف مرونة عملية تحديد الأجور بها بما يضمن خفض الأجور في ظل تراجع التنافسية، ومن ثم مالت أسعار السلع اليونانية نحو الارتفاع بصورة أكبر من باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولم يساعد ذلك على معالجة تنافسيتها المتراجعة، والثاني هو أن معدل الصرف بالنسبة لها يعتبر ثابتا باعتبارها عضو في اتحاد نقدي، ذلك أن الوحيد الذي يمكنه ان يتخذ السياسات التي تؤثر على معدل صرف اليورو هو البنك المركزي الأوروبي، ومن ثم لم تتمكن اليونان من ان تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة التي تتعامل بها كسبيل لزيادة تنافسيتها. هذا الوضع الحرج ترك اليونان أمام خيارين، إما ان تغرق في الكساد، أو أن تترك العملة الموحدة وتعود لعملتها الوطنية السابقة (الدراخمة)، كي تتمكن من رفع تنافسيتها من خلال تخفيض قيمة عملتها الوطنية وزيادة قدرتها على توفير إيرادات بالنقد الأجنبي تمكنا من سداد التزاماتها. وقد نظر إلى كلا الخياران بأنهما يعدان فشلا جزئيا للاتحاد النقدي الأوروبي<sup>1</sup>؛

17. استحداث اطار للتنسيق بين السياسات المالية والسياسة النقدية الموحدة بمنطقة العملة الخليجية ، وفي ضوء عدم إمكانية وجود سياسة مالية موحدة بمنطقة العملة حاليا ، لذا لبد من إيجاد آلية فعالة وملزمة للتنسيق والانضباط المالي : شفافية ، تنسيق ، والتزام ، تحظى باحترام جميع الدول وتكون ملزمة للجميع<sup>2</sup>؛

18. إن تحقيق الاستقرار والنجاح لأي تكتل اقتصادي له عملة موحدة لا يتم فقط من خلال سياسة نقدية موحدة يرسمها البنك المركزي لهذا التكتل في ظل ترك السياسة المالية في يد السلطات الوطنية للدول الأعضاء، لكن الأمر يتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال السياسة المالية تحت إشراف البنك المركزي للتكتل، وذلك لتجنب الاختلال المالي في منطقة العملة الموحدة ؛

19. وضع الترتيبات اللازم اتخاذها في حالة تعرض دولة من أعضاء العملة الموحدة لأزمة مشابهة لما مرت به اليونان. ولا ينبغي أن يوقف هذا الموضوع الإجراءات المتخذة للإسراع في طرح العملة الموحدة للتداول. لكن ينبغي التفكير من الآن في وضع ترتيبات مالية يمكن اللجوء إليها في حالة بروز وضع مشابه.

1 محمد السقا ، الدروس المستفادة من الاتحاد النقدي الأوروبي ، جريدة الوطن البحرينية ، 2010/5/24 .

2 خالد بن راشد الحاطر ، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحويلات الهيكلية في الاقتصاد العالمي : التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى ، مرجع سبق ذكره ص : 25 .



20. ويمكن أن يأخذ ذلك أيا من الأشكال التالية<sup>1</sup>:

- ☒ اتفاقية مشتركة للاقتراض فيما بين الدول الأعضاء ؛
- ☒ إنشاء صندوق مشترك يمكن اللجوء إليه عند الضرورة ؛
- ☒ توفير مبلغ معين لدى البنك المركزي المشترك لهذا الغرض ؛
- ☒ أية ترتيبات مالية مسبقة أخرى تفي بالمطلوب .

21. المتوقع أن تلعب العملة الخليجية الموحدة دوراً إقليمياً وربما دولياً في المبادلات وفي القروض وفي إصدار السندات والصكوك بما في ذلك السيادية وكذلك الخاصة بالمؤسسات الرسمية والإقليمية والدولية، إذ لا يستبعد أن يصدر البنك الدولي أو أحد بنوك التنمية الإقليمية أدوات للدين مقومة بالعملة الخليجية. وستحتاج البنوك خصوصاً البنوك الخليجية التي تحتفظ بأدوات دين من هذا النوع إلى رهنها لدى البنك المركزي الخليجي للحصول على السيولة، وحتى يقوم البنك المركزي بإتمام هذه الصفقة لا بد أن يكون مطمئناً إلى وضع البنك المقترض. بمعنى أنه لا بد أن يكون متابعاً لأوضاعه، ولا يتم ذلك إلا إذا كان هذا البنك خاضعاً للرقابة المباشرة من البنك المركزي الخليجي ؛

22. ان الدرس المستفاد من أزمة منطقة اليورو ان التوسع في عدد الدول يجب ان يكون بحساب وبشروط أو معايير تضمن حصر المشاكل في أضيق نطاق ممكن ، ان المشاكل التي ظهرت للعملة الأوروبية يمكن ان تتعرض لها العملة الخليجية في حال لم تنتبه للأخطاء التي وقعت فيها الدول الأوروبية المنضمة لليورو ، ان تكون هناك حلول مسبقة لكل المشاكل المتوقع حدوثها نتيجة التفاوت في قوة اقتصادات دول المجلس<sup>2</sup>.

23. دور البنك المركزي في الاتحاد النقدي يعد مهما جدا في جلب الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد، وذلك من خلال سعيه الدائم على تثبيت مستويات الطلب الكلي عن طريق المزيد من التوسع النقدي في أوقات الأزمات، وذلك لتحفيز مستويات النشاط الاقتصادي. خلال فترة الأزمة أو الفترة السابقة عليها، لم يقم البنك المركزي الأوروبي بما يجب أن يقوم به لتحقيق الاستقرار في الكتلة النقدية الأوروبية، فقد سمح البنك المركزي الأوروبي لمستويات النشاط الاقتصادي بأن تتراجع بصورة حادة في منطقة اليورو بدون اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذا التراجع، نظرا لأن أن السياسة النقدية الأوروبية كانت متشددة بشكل عام والتي كانت تساعد اليورو على استمرار الارتفاع في مقابل العملات الأخرى، بصفة خاصة الدولار، غير أنه مع اشتعال الأزمة بدأ اليورو يدفع ثمن هذه السياسات النقدية غير الموازية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله الفويز ، نفس المرجع السابق .

<sup>2</sup> طالب علي ، في ظل تفاقم أزمة منطقة اليورو هل أصبح حلم العملة الخليجية الموحدة بعيد المنال؟! حرس إنذار ، جريدة الانباء الكويتية ، الاثنين 24 يناير 2011 .

<sup>3</sup> محمد السقا ، الدروس المستفادة من الاتحاد النقدي الأوروبي ، نفس المرجع السابق .

## خلاصة الفصل الثالث

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أبحاثه بين مجموعة من الدول تربطها علاقات اقتصادية و جغرافية جعلتها أقرب إلى التعاون فيما بينها، و تختلف هذه التجارب من منطقة إلى أخرى سواء من حيث أحجامها أو من حيث الطرق التي انتهجتها و الأهداف التي جاءت من أجلها، وتعتبر التجربة الأوروبية أرقى التجارب في العالم عبر تطوره. إن فكرة تكوين وحدة نقدية اقتصادية فكرة ظهرت منذ الخمسينات، ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة حيث بدأت بالترتيبات التي سميت "الثعبان الأوروبي" ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير دبلور و أخيراً اتفاقية ماستريخت.

إن دول الإتحاد الأوروبي اتبعت عنصر التدرج في وحدتها الاقتصادية والنقدية، و هذه التجربة امتدت أكثر من أربعين عاماً، من إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957 وصولاً إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي و النقدي. إن البنك المركزي الأوروبي أوكلت إليه إدارة السياسة النقدية الأوروبية الموحدة، و السهر على الإلتزام بضوابط ميثاق الإستقرار و النمو و المتمثل في معاهدة "ماستريخت"، و بالتالي فهو يكتيف سياسته في مجال تحديد أسعار الفائدة و تضخم الأسعار بقصد مواجهة الآثار الاقتصادية و الإجتماعية السلبية الناتجة عن تعرض أي عضو من أعضاء الإتحاد الإقتصادي و النقدي إلى أزمات محتملة، مالية أو إجتماعية أو غيرها ، فمع وقوع الأزمة المالية العالمية، تعثرت دول جنوب منطقة اليورو في خدمة ديونها، فانفجرت بذلك أزمة ديون سيادية مست كلاً من ايرلندا واليونان - كأكب دول متضررة - واسبانيا والبرتغال وإيطاليا، مما تسببت في أزمة ثقة في عملة اليورو، وكذا التشكيك في قوة الإتحاد الأوروبي وقدرته على مساعدة دوله الأعضاء.

وفي إطار سبل استفادة دول مجلس التعاون الخليجي من تجربة منطقة اليورو وهي على أبواب إطلاق عملة خليجية موحدة فيما بينها تحدث جان كلود تريشيه<sup>1</sup> عن تجربة الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار، معتبراً ان وجود عملة موحدة وسوق مشتركة في ظل غياب اتحاد سياسي متكامل امام دول الخليج لا بد من إقرار إطار موحّد للموازانات تتزامن مع معايير اقتصادية مشتركة، ألا أن ذلك لا يقتصر فقط على وجود إطار متين للسياسة المالية العامة، بل يفترض ان يتوافق مع إجراءات موحدة ومشاركة بين هذه الدول من بنيتها مؤشرات العمالة ومؤشرات التنافسية، بما يحد من اي تفاوت في النتائج على دولة دون الأخرى. وشدد على ضرورة تعزيز قواعد الاستقرار بين الدول ومعالجة اي اختلال في الأسواق المشتركة أو العملة موحدة مما يضمن لها استقلاليتها بوجه اي اختلاف بين الدول الأعضاء.

<sup>1</sup> يعتبر تريشيه من اهم الشخصيات الاقتصادية والمالية العالمية، ولقب بـ"أبو اليورو" على اعتبار انه احد ابرز مؤسسي الوحدة النقدية الأوروبية وأشد المدافعين عنها والداعين إلى تعزيز البنية الأوروبية سياسياً واقتصادياً. يشغل رئيس البنك المركزي الأوروبي السابق جان كلود تريشيه حالياً منصب رئيس مجموعة الثلاثين الى جانب عضويته في مجلس ادارة المجموعة الأوروبية لعلوم الدفاع والفضاء وهي الشركة الأم لمجموعة ايرياص العملاقة. وتولى منصب رئاسة المركزي الأوروبي بين عامي 2003 و 2011، كما تولى منصب محافظ البنك المركزي الفرنسي لولايتين متتاليتين عام 1993.

مشروع الاتحاد النقدي الخليجي  
بين المقتضيات و الانجازات .

## تمهيد

ما تحقق منذ بدء مسيرة مجلس التعاون نحو 30 عاما، مشيرا إلى أن قيام الاتحاد النقدي يعد تنويجا لمراحل مختلفة تدفع نحو التكامل الاقتصادي بين دول المجلس التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 1981، ومن ثم تكوين الاتحاد الجمركي في عام 2003، تلاها إنشاء السوق الخليجية المشتركة في عام 2008، وحظي مشروع الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة باهتمام كبير لدى دول مجلس التعاون، حيث كانت موافقة المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الثانية والعشرين ( مسقط، 31 ديسمبر 2001 )، على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي بمثابة الانطلاقة الحقيقية لمشروع الاتحاد النقدي، فقد عملت دول المجلس خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2010، على استكمال خطوات التكامل الاقتصادي وصولا للاتحاد النقدي الذي توج باقامة المجلس النقدي في 30 مارس 2010.

سنحاول التعرف في هذا الفصل إلى مشروع الاتحاد النقدي الخليجي بين المقتضيات و الانجازات، وحاولنا التعرف على مدى قبول نظرية منطقة عملة المثلي لتشكيل دول مجلس التعاون لاتحاد نقدي لذلك خصصنا ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى إنجازات الاتحاد النقدي الخليجي : 2002-2010، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى مشروع الاتحاد النقدي الخليجي : قضايا نقدية ومالية . من خلال بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف . التقارب المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، و تعتبر الانجازات التي تحققت على مستوى التقارب الاقتصادي معبرا للدخول اتحاد نقدي، ولكن قد لا يمكن اعتبارها معبراً لتشكيل اتحاد نقدي وفقا لنظرية منطقة العملة المثلي، ولمعرفة ذلك، خصصنا في المبحث الثالث دراسة قياسية لمدى امكانية تشكيل اتحاد نقدي وفقا لنظرية منطقة العملة المثلي.

**المبحث الأول : مشروع الاتحاد النقدي الخليجي : انجازات واعتبارات .**

المطلب الأول : الاتحاد النقدي الخليجي : المكاسب ، المقتضيات .

أولاً : البعد الاستراتيجي للاتحاد النقدي .

يتمثل الهدف الأسمى للإتحاد النقدي في تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون والوصول إلى المواطنة الخليجية . ونظراً لكون الدول الأعضاء تجسد مفهوم الاقتصادات الناشئة فإنها تملك قدرة حقيقة لتحقيق قفزات تنموية كبيرة إذا ما قورنت بالاقتصادات الناضجة. يمثل الإتحاد النقدي مشروعاً استراتيجياً ، وبالتالي فإن قياس مكاسبه أو تكاليفه يجب أن يأتي ضمن المنظور الاستراتيجي . وتتجسد أبرز المكاسب الإستراتيجية في ما يلي<sup>1</sup> :

1. من المتوقع أن يشكل الإتحاد النقدي نقلة نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظومة تشريعية ومؤسسية متميزة ، مما يجعل منه دعامة قوية لمجلس التعاون لدول الخليج العرب ؛

2. إن هذا المشروع سيعزز مفهوم الإخاء السياسي والاقتصادي القائم بين دول مجلس التعاون ؛

3. سيعزز هذا المشروع الحضور الإقليمي والدولي لمجلس التعاون ككيان يمثل لاعبين رئيسين في الاقتصاد العالمي ؛

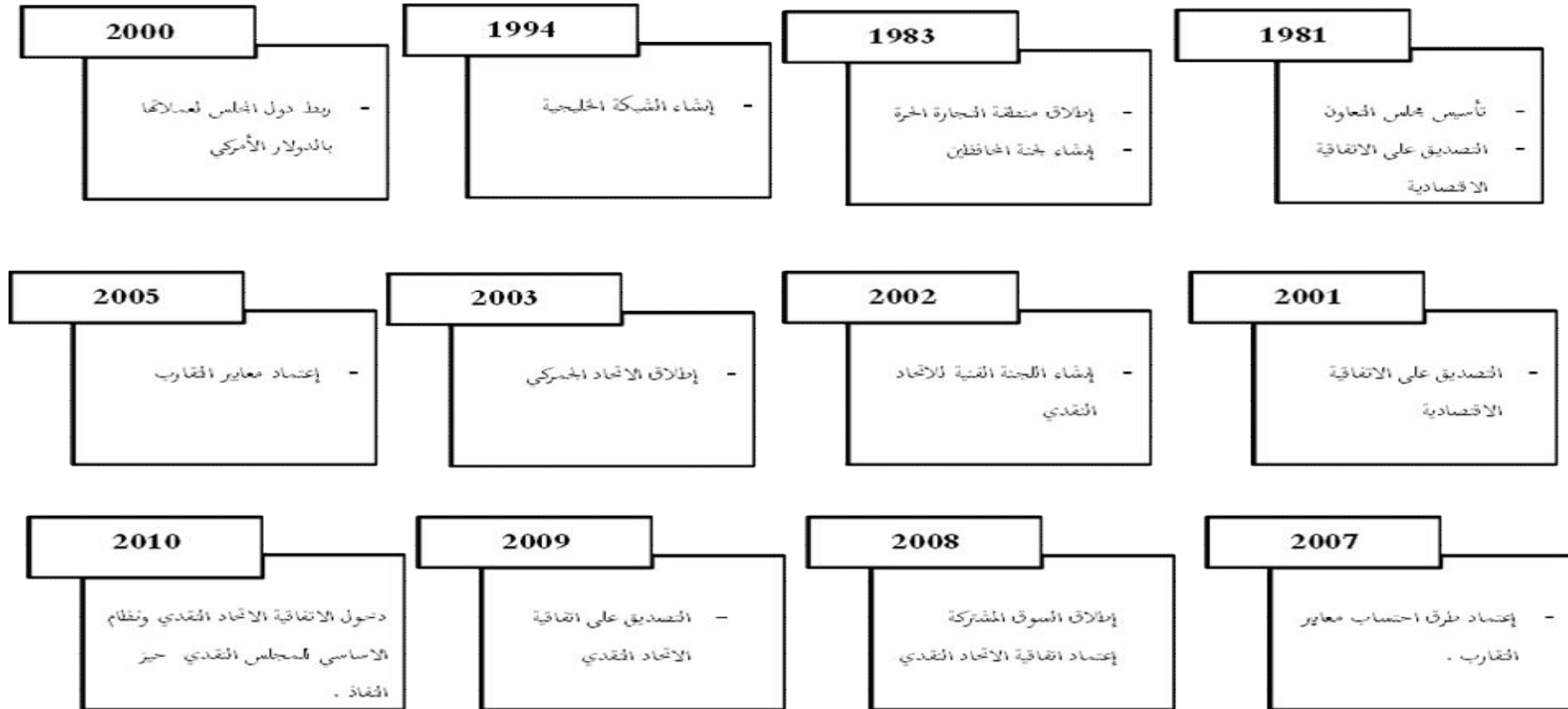
4. إن العملة الموحدة ستشكل في مرحلة لاحقة عملة دولية رئيسة ، تساهم في تعزيز تنافسية اقتصادات الدول الأعضاء ، وتكون عاملاً مساعداً في تحقيق التنويع الاقتصادي.

ثانياً: كرونولوجيا مشروع الاتحاد النقدي الخليجي .

يحظى مشروع الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل دول المجلس ، تجسد ها الاهتمام من خلال المتابعة المباشرة والدعم الواضح من خلال عدد من القرارات التي انعكست على مسيرة الاتحاد النقدي ، وسجلت ترجمة واضحة للرؤية والارادة السياسية نحو تحقيق الاتحاد النقدي والشكل التالي يوضح أهم المحطات التاريخية لتأسيس اتفاقية الاتحاد النقدي والمجلس النقدي الخليجي .

<sup>1</sup> الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010 ، الرياض ، 2010 ، ص : 09 .

الشكل ( 1.4 ) : كرونولوجيا مشروع الاتحاد النقدي الخليجي .



من إعداد الطالب: بناء على انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال الاتحاد النقدي، الأمانة العامة لمجلس التعاون .

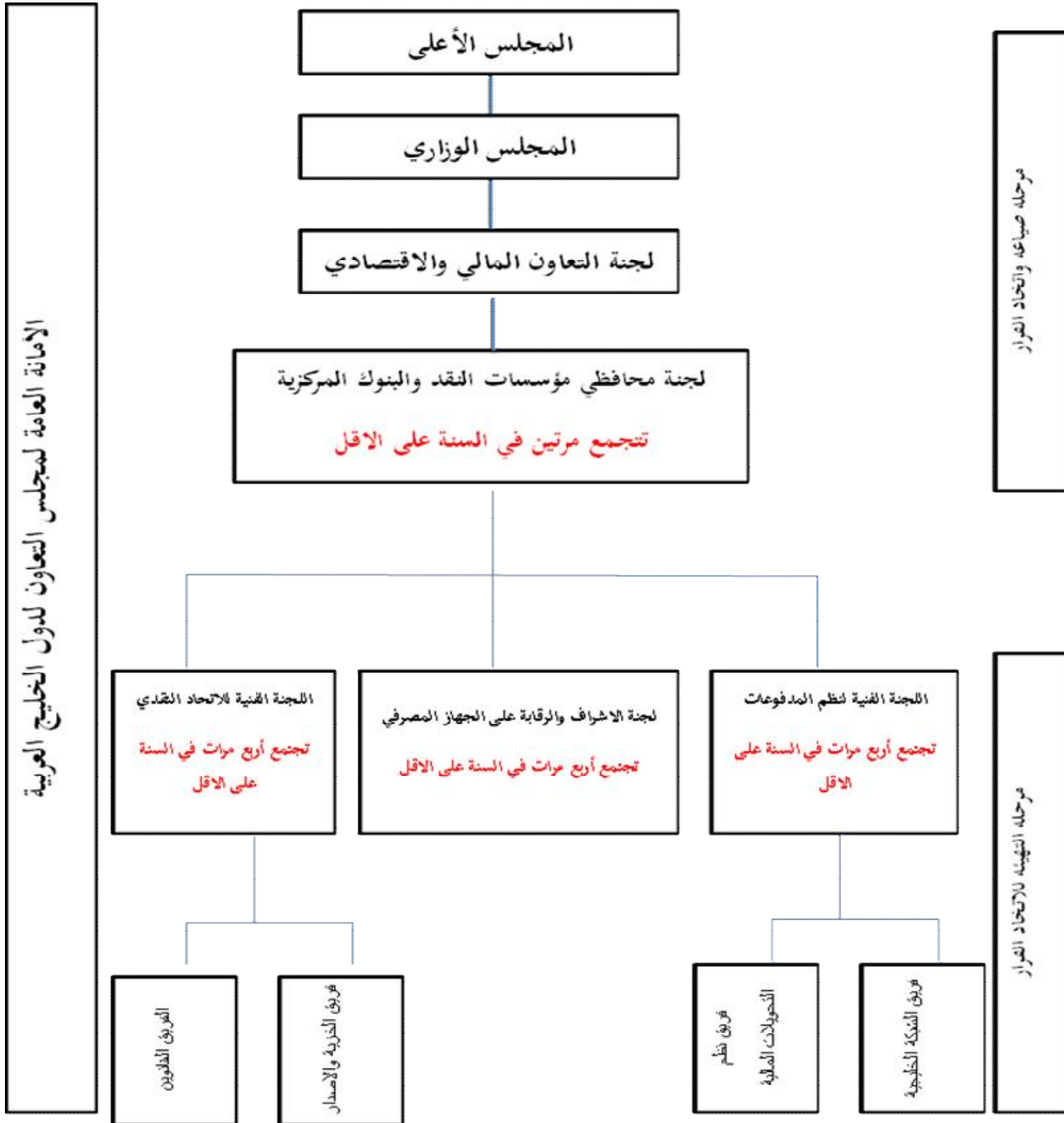
ثالثاً : إشتراطات الاتحاد النقدي الخليجي .

- الارادة السياسية ؛
- تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الاعضاء ؛
- التقارب المالي والنقدي\* ؛
- توافق التشريعات المصرفية مع اتفاقية الاتحاد النقدي ؛
- هيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة ؛
- تبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي .

من خلال الاشتراطات المذكورة سابقا ، يوضح الشكل التالي منهجية عمل الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويعبر عن التسلسل الاداري في صياغة واتخاذ القرار عبر عدة محطات من المجلس الأعلى إلى اللجان الفنية لنظم المدفوعات ولجنة الاشراف على الجهاز المصرفي و اللجنة الفنية للاتحاد النقدي .

\* سيتم التطرق إليه بالتفصيل في لاحقاً .

الشكل رقم (2.4) : منهجية عمل الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون الخليجي .



المصدر : سالم بن ناصر آل قظيع ، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون البعد الاستراتيجي ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر للجمعية الاقتصادية السعودية بعنوان : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة : 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص :



رابعاً : البنية التشريعية للاتحاد النقدي الخليجي .

إن قوام الإتحاد النقدي يتمثل في قوة بنيته التشريعية ، وقد أرسى الدول الأعضاء هذه البنية ، ووضعت دعائمها من خلال اتفاقية الاتحاد النقدي ، والنظام الأساسي للمجلس النقدي ، وما سيتلوه من تشريعات أخرى\* .

1. تتكون من 28 مادة ؛

2. تحدد سمات وملامح منطقة العملة الموحدة ؛

3. تحدد الإطار العام لمؤسسات الإتحاد النقدي ومهامها ومسئولياتها ؛

4. تحدد الهدف العام لسياسة النقدية لمنطقة العملة الموحدة ؛

5. يمثل الهدف الأساسي من إنشاء البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار

التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وتتضمن مهامه :

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة بما فيها سياسة سعر صرفها، وضمان التطبيق المتوافق لها في

منطقة العملة الموحدة من خلال البنوك المركزية الوطنية ؛

- إدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي العائدة لعملة الموحدة ؛

- إصدار أوراق النقد والمصكوكات المعدنية بفئات العملة الموحدة ؛

- تعزيز التشغيل الفعال للبنية الأساسية لنظم المدفوعات المالية ونظم تسويتها ضمن العملة الموحدة ؛

- أداء الوظائف التشغيلية والإحصائية والاستشارية اللازمة للممارسة أعماله وأداء وظائفه ؛

6. إستقلالية السياسة النقدية ؛

7. اشتراطات تنسيق السياسات المالية ؛

8. تحدد الإطار العام للعلاقة بين مؤسسات الإتحاد النقدي والبنوك المركزية الوطنية ؛

9. تحديد المسؤوليات القانونية والتشريعية لدول الأعضاء تجاه الإتحاد النقدي ؛

10. تمثيل منطقة العملة الموحدة في المؤسسات الدولية .

\* معلومات أكثر حول الاتفاقية اطلع : اتفاقية اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، الأمانة العامة .

خامساً: البنية المؤسسية للاتحاد النقدي الخليجي .

### 1. المجلس النقدي الخليجي .

إن ما يميز الإتحاد النقدي ، هو منهج البناء المؤسسي الذي يجب أن يعمل نحو إيجاد بنية قادرة على إدارة العملة الموحدة و حمايتها . ويشكل المجلس النقدي اللبنة الأولى لمؤسسات الإتحاد النقدي ، والذي يعمل على تهيئة البناء لأهم مؤسسات الإتحاد النقدي وأقرته الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى (مستقط ، ديسمبر 2008م) ، ودخل حيز النفاذ في 27 مارس 2010<sup>1</sup> .

### 2. المركز الاحصائي الخليجي .

من مقتضيات الإتحاد النقدي بناء منظومة إحصائية موحدة ومتكاملة للوفاء بمتطلبات الإتحاد النقدي ، تهدف إلى تفعيل الرصد المنتظم للبيانات الإحصائية ، مما يساهم في تسهيل إجراء الدراسات التحليلية والمقارنات الاحصائية المنتظمة ؛ توافر احصاءات متكاملة ومتجانسة بين الدول الاعضاء وهي ضرورة لاحتساب معايير تقارب الاداء الاقتصادي بموضوعية ؛ المساهمة في فعالية السياسة النقدية، وتنسيق السياسات الإشرافية لمؤسسات الإتحاد النقدي في المرحلة المقبلة من خلال التأكد من مدى جودة تجانس وتناسق الاحصاءات ذات العلاقة وطرق احتسابها ؛ تفادي النتائج السلبية المترتبة عن تفاوت آلية رصد وجمع البيانات ذات العلاقة بالإتحاد النقدي بين الدول الاعضاء. استنادا إلى ذلك تم اعتماد النظام الأساسي للمركز الإحصائي لدول المجلس التي عقدت في المنامة خلال شهر ديسمبر 2012 ، مع التأكيد على استقلالية المركز .<sup>2</sup>

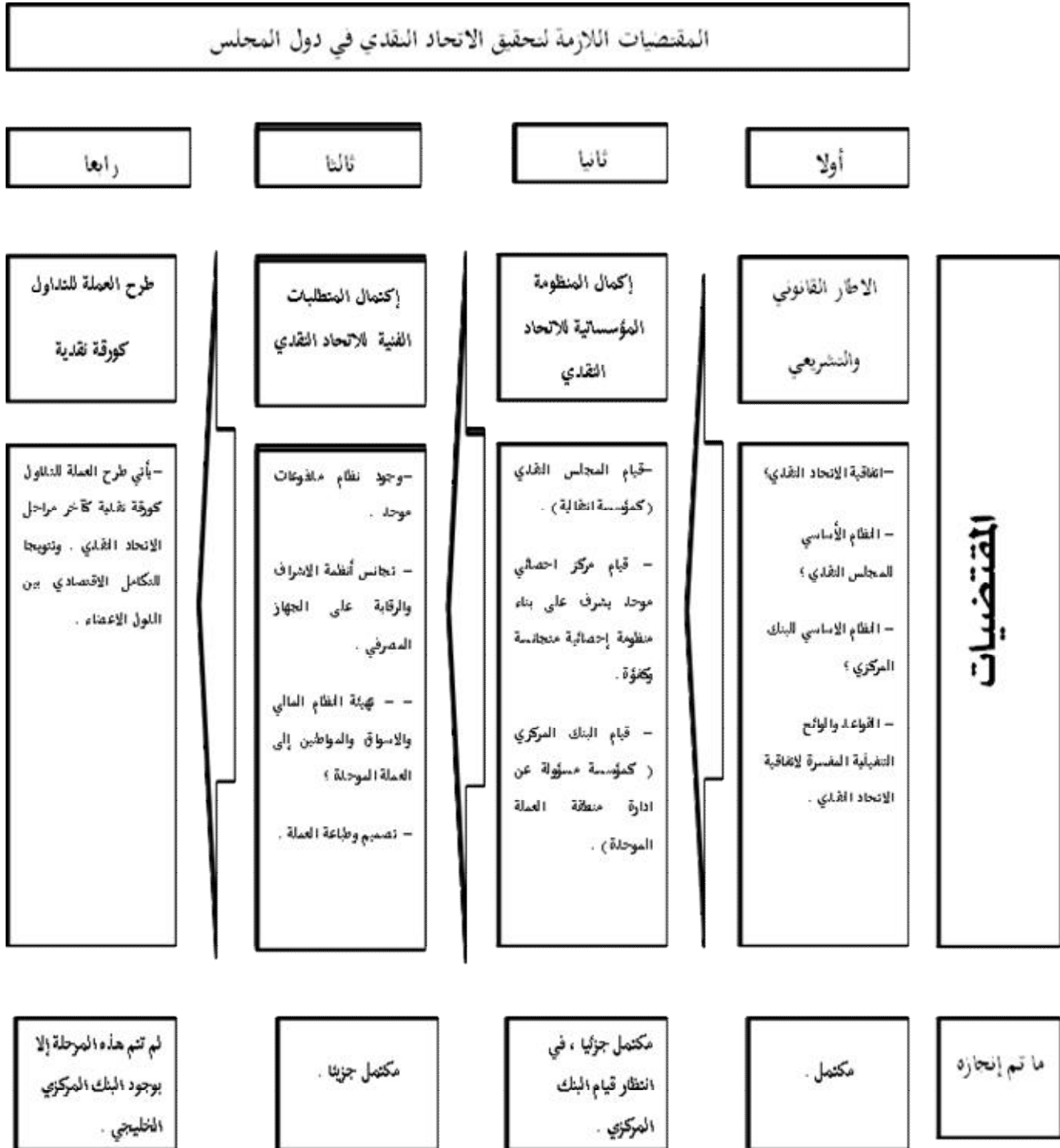
وكخلاصة لما سبق يوضح الشكل (3.4) الخطوات نحو استيفاء مقتضيات اللازمة لتحقيق الإتحاد النقدي

في دول مجلس التعاون الخليجي .

<sup>1</sup> الامانة العامة لمجلس التعاون ، اتفاقية الإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2009 .

<sup>2</sup> الامانة العامة لمجلس التعاون ، النظام الأساسي للمركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2013 .

الشكل رقم (3.4) : مقتضيات لتحقيق الاتحاد النقدي في دول المجلس التعاون الخليجي .



المصدر : سالم بن ناصر آل قطيع ، مرجع سبق ذكره ، ص : 14 . ( بتصرف ) .

### المطلب الثاني : نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي .

#### أولاً : التطورات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي .

ساد النظام النقدي العثماني ، معظم الاقطار العربية الواقعة شرقي الوطن العربي ، منذ أواسط القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الاولى عام 1918 ، اما في منطقة الخليج العربي ، فقد جرى تداول العملة العثمانية على نطاق محدود ، جنبا إلى جنب مع العملات المعدنية التي كانت سائدة في تلك الفترة ، والتي كان من بين أهمها الجنيه الاسترليني وريال وكانت العملات المستعملتان على نطاق أوسع من غيرهما هما العملاتان الفضيّتان ماريا تريزا الفضي والروبية الهندية الفضية . وقد سك التايلر في النمسا منذ عام 1780 بعبار 433.1363 قيراطا من أما الروبية الهندية ، فقد كانت مسكوكة بعبار 180 قيراطا من الفضة .

زالت الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الاولى عام 1918 ، وحل الانتديان الانجليزي والفرنسي محلها ، واستمرت الحماية الانجليزية على منطقة الخليج ، فيما عدا الحجاز ونجد اللذين الفا المملكة العربية السعودية عام 1916 ، وقد كان من نتائج ذلك تفكك العرب سياسيا واقتصاديا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، وبذلك أصبح الريال الفضي العملة الرسمية في السعودية منذ عام 1968 ، هذا بالاضافة إلى الجنيه الاسترليني الذهبي ، والليرة الفرنسية والليرة الروسية الذهبيتين والعملية العثمانية ولو على نطاق محدود .

انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، وقد خضع الوطن العربي كله ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لهيمنة القوى المتحالفة ، متمثلة ببريطانيا وفرنسا ، سياسيا واقتصاديا ونقديا ومصرفيا ، بما في ذلك طبعاً ما يتبع ذلك من ارتباط نقدي ومصرفي كامل بالنظم النقدية والمصرفية في الدول الاستعمارية المهيمنة نفسها ، ولكن نزوع شعوب المنطقة نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي دفع بهذه الاقطار نحو تحقيق ذاتها ، تدريجياً وجزئياً على الاقل ، في مجالات الاقتصاد والنقد والصرفية ، فانضم عدد منها ، بما في ذلك السعودية ، إلى اتفاقية بريتون وودز ومؤسستها المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ) عام 1945 ، وفي أوائل عام (1952م) وبعد الاضطراب الكبير الذي تعرضت له نظم الصرف والمدفوعات ، طلبت السعودية على استقدام بعثة مالية أمريكية . يرأسها المستشار المالي الاقتصادي آرثر يونج لتقديم المشورة للدولة في النواحي المالية الاقتصادية ولتطوير أنظمتها النقدية<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملية الخليجية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

بناءً على التقارير والتوصيات التي قدمها السيد / آرثر يونج بإنشاء مؤسسة تعنى بالأمر النقدي للبلاد. وبعد التشاور مع الملك حول ماهية هذه المؤسسة، تم التوصل إلى اسم المؤسسة ومهامها وأهدافها، عند ذلك صدر المرسوم الملكي رقمي 1046/1/4/30 و 1047/1/4/30، بتاريخ 1952/4/20م بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي، واعتماد نظامها الأساسي. الذي حدد أهم وظائفها في تثبيت قيمة العملة السعودية، ودعمها داخل البلاد وخارجها. وبذلك باشرت مؤسسة النقد العربي السعودي التي تعد ثاني أقدم بنك مركزي في العالم العربي عملها في (1952/10/4م) وكان من المهام الأولى التي أقيمت على عاتق المؤسسة استكمال نظام النقد السعودي. فطرح في بداية شهر صفر من عام 1372هـ الجنيه الذهبي السعودي، الذي حدد سعر صرفه بمبلغ ( 40 ) ريالاً فضياً سعودياً، أي ما يعادل ( 10.90 ) دولار، وهو سعر متوافق مع السعر المستهدف للريال مقابل الدولار ( 3.70 ريالاً للدولار الواحد). وقد قامت المؤسسة حينها بجهد جبار في المحافظة على هذا السعر، ومارست كافة صلاحياتها بالتعاون مع الجهاز المصرفي لتحقيق هذا الهدف<sup>1</sup>.

أما بالنسبة إلى اقطار الخليج العربية الاخرى ، غير السعودية ، فقد سبقت الاشارة إلى استمرار تداول النقود المعدنية الاجنبية المختلفة طوال الفترة الممتدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ،وعلى الرغم استعمال بعض النقود الورقية كالدولار الامريكى والجنيه الاسترليني ، إلا أن الروبية الهندية الورقية استعملت على نطاق واسع في طول سواحل الخليج والبحر العربيين ، وحل محل ريال مراكش كعملة رئيسية منذ أوائل القرن العشرين ، واصبحت النقد القانوني الوحيد في بعض هذه الاقطار .

<sup>1</sup> محمد سعيد الحاج، مؤسسة النقد العربي السعودي إنشاؤها، مسيرتها وإنجازاتها، الرياض، مؤسسة النقد العربي السعودي، 1421هـ.

و في 19 أكتوبر 1960 وبعد أن أصبح الظروف الاقتصادية للكويت مهياً صدر المرسوم بقانون رقم 41 الذي نص على إنشاء مجلس النقد الكويتي ليختص بإصدار أوراق النقد والمسكوكات في الكويت وجعل الدينار وحدة للنقد الكويتي الجديد، وقد عقد أول اجتماع في مجلس النقد الكويتي بتاريخ 4 ديسمبر 1960 حيث وافق في تلك الجلسة على طرح الدينار الكويتي للتداول في 1 أبريل 1960<sup>1</sup>.

وقد اتبعت البحرين خطى شقيقتها الكويت في عام 1965، حين اصدرت دينار خاصا بها مرتبطا بالاسترليني كذلك ، ولكن بسعر تعادل مختلف ، إذا جعلت دينارها مساويا ل 15 شلنا ، أي ما يعادل في حينه عشر روبيات هندية ، وقد حددت البحرين القيمة الذهبية لدينارها ب 1.8621 غرام من الذهب الخالص . اما البحرين ، فقد أنشأت هي أيضا مجلس نقد خاصا بها في ديسمبر 1964 ، وكان شبيها بصنوه الكويتي من حيث إدارته لإصدار العملة والاحتفاظ بغطائها من الذهب والعملات الاجنبية بنسبة 100 % .

وفي هذا الوقت ، كانت الامارات الخليجية الاخرى تتحين الفرص للتخلص من روبية الخليج الهندية واصدار عملات خليجية جديدة خاصة بها بدلا منها ، ، لذا عمدت قطر والامارات السبع المتصالحة هكذا كان يطلق عليها يومذاك ، الى قطع الصلة بالروبية الهندية حالا ، فاتخذت امارة ابو ظبي الدينار البحريني عملة لها ، في حين تبنت الامارات الاخرى الريال السعودي ، وقد عمدت حكومتا قطر ودبي على استبدال الروبيات الخليجية بريالات السعودية من مؤسسة النقد السعودية ، وبلغت قيمتها مئة مليون ريال ، ثم اقامتا مجلس نقد قطر ودبي ، الذي عهدتا إليه اصدار وتحويل عملة جديدة اسمياها ريال قطر ودبي ، وتم اختيار دبي مقر لمجلس النقد الجديد ، حيث عمل بنك دبي الوطني وطويلا له . وسرعان ما اصبح ريال قطر دبي عملة قانونية مقبولة في سائر الامارات المتصالحة في ما عدا ابو ظبي ، وكان قابلا للتحويل إلى الدينار البحريني في جميع الامارات ، ومقبولا عموما في التداول ، وكان مما يساعد على قبوله العام وسهولة تحويله الى الدينار البحريني كون الاخير مساويا تماما لعشرة ريالالات من هذا النوع . أما امارة ابو ظبي ، فقد انضمت إلى منطقة الدينار البحريني في يونيو 1966 .

1 محمد عبد الهادي جمال، تاريخ العملة والنقود في دولة الكويت، البنك الصناعي الكويتي، بدون سنة النشر ، صفحة 123-124 .

لكن البحرين وحدها كلفة راس المال الاولي اللازم لاقامة مجلس النقد ، لذا فانهذه الامارة لم تشارك في ادارة مجلس النقد البحريني ، أو في ارباحها ، وكان الريال قطر دبي متداولاً جنباً الى جنباً مع الدينار البحريني . اما عمان ، فقد بقي الريال ماريا تريزا والروبية الهندية عملتين قانونيتين متداولتين فيها حتى ماي 1970 ، حين صدر مرسوم العملة رقم 1390 الذي انشئت بموجبه سلطة نقد مسقط ، التي عهد عليها اصدار الريال السعودي ، بمحتوى ذهبي مساو ل 2.13281 غرام من الذهب الخالص ، وهو ما كان معادلاً لجنه استرليني واحد

في غضون ذلك ، تكاملت أسواق النقد المركزية في مجال الاقطار العربية ، بما فيها الخليجية ، فكان هناك مؤسسة النقد في السعودية ، وبنك مركزي في الكويت ، ومجالس نقد في البحرين ، وفي قطر دبي ، في حين انضم عمان ابو ظبي إلى منطقة الدينار البحريني ، ولكن ما إن حل عقد السبعينيات حتى كانت هناك بنوك مركزية في جميع دول الخليج العربية .

وكان تأسيس البنك المركزي العماني في بداية عام 1974 نتيجة طبيعية للتطور المطرد للنظام النقدي في سلطنة عمان إلى جانب آفاق التطورات الاقتصادية العظمى كانت البلاد على وشك أن يشهد. حتى عام 1970 ، لم يكن هناك سلطة وطنية مسؤولة عن الإشراف على النظام المصرفي في بدايته. وكان عدد من البنوك الصغيرة وكانت الأنشطة المصرفية محدودة في المقاييس. السلطات النقدية اثنين التي سبقت تأسيس البنك المركزي العماني ، وهي السلطة مسقط العملات في عام 1970 وعمان مجلس النقد في عام 1972 ، لم تناط مع الوضع المصرفي الكامل ، ولكن ، وأنها قد أعدت بشكل جيد على الأرض لظهور البنك المركزي العماني. ومع ذلك كان حدثاً كبيراً يبشر بإنشاء البارز في البنك المركزي العماني إطلاق قانون البنوك في عام 1974 (الذي تم تعديله بنصيحة المرسوم السلطاني رقم 2000/114)<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> البنك المركزي العماني ، <http://www.cbo-oman.org>

بالنسبة للامارات تأسس مجلس للنقد في شهر مايو من سنة 1973 بموجب القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973 بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة 1971 وتم تفويضه لإصدار عملة وطنية تخلف العملات الأخرى التي كانت قيد التداول وهي الدينار البحريني وريال قطر ودي، تم طرح درهم الإمارات العربية المتحدة للتداول أول مرة في شهر مايو من سنة 1973، حيث تم استبدال العملات الأخرى بالمستخدمة خلال بضعة أسابيع بواقع درهم واحد مقابل ريال قطر/ دبي وعشرة دراهم مقابل الدينار البحريني، اقتصرت صلاحيات مجلس النقد حسب القانون على إصدار الدرهم وتأمين التغطية الكاملة له بالذهب والعملات الأجنبية. وقد تحدد مكافئ الدرهم من الذهب بواقع 0.186621 غرام وتم ربطه بالدولار الأمريكي على أساس 3.94737 درهم لكل دولار مع هامش تذبذب ضيق. بتاريخ 10 ديسمبر 1980 بدأ العمل "بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية" والذي نص على أن ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مصرف مركزي يسمى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي<sup>1</sup>.

أما في البحرين ، أنشأ مصرف البحرين المركزي كجهاز رقابي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري بموجب القانون رقم (64) لسنة 2006 بإصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. وتم بصدر قانون المصرف الغاء العمل بقانون إنشاء مؤسسة نقد البحرين الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1972. وتم في عام 2002 تحويل المؤسسة الى مصرف البحرين المركزي ، وقد حددت قيمة الدينار البحريني ب 1.86621 غرام من الذهب<sup>2</sup>.

أما قطر فقد قررت إلغاء مجلس نقد قطر ودي طبقاً للمرسوم رقم 6 الصادر في مايو 1973. وبموجب المرسوم رقم 24 تم سحب الريال قطر ودي من التداول وتم إصدار عملة جديدة عرفت باسم الريال القطري، لها نفس الغطاء الذهبي لنقد قطر ودي. وفي عام 1973 تأسست مؤسسة النقد القطري التي أنيط بها القيام بدور السلطة النقدية في قطر. وقد كانت المؤسسة مسؤولة عن الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال مقابل العملات الأخرى وحرية تحويله ، وبتأسيس مصرف قطر المركزي في أغسطس 1993 ، تبني المصرف إستراتيجية مؤسسة النقد القطري بالإبقاء على سياسة سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي بقيمة 3,64 الريال لكل دولار أمريكي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصرف الامارات المركزي ، [www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae) .

<sup>2</sup> مصرف البحرين المركزي ، <http://www.cbb.gov.bh> .

<sup>3</sup> النظام النقدي في قطر ، خلفية تاريخية ، مصرف المركزي القطري ، <http://www.qcb.gov.qa> .



ثانياً : إعتبرات بشأن نظام سعر الصرف .

اعتبار من 1 جانفي 2003 ، بدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي رسميا ربط عملاتها بالدولار كخطوة اولى نحو تحقيق الاتحاد النقدي باستثناء الكويت ( التي أعادت ربط عملتها عام 2008 بسلة عملات بدلا من الدولار ) ، ، يوضح الجدول التالي رقم (1.4) أنظمة أسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن دول المجلس التعاون الخليجي تتبع نظام سعر صرف ثابت مع عملة ربط الدولار الامريكي ، إلا الكويت .

الجدول رقم (1.4): أنظمة اسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي

العملة	نظام سعر الصرف	عملة الربط	سعر صرف (مقابل الدولار )
الدينار البحريني	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.266
الدينار الكويتي	أسعار صرف ثابتة ضمن نطاقات ثابتة	سلة عملات	0.352
الريال العماني	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.26
الريال القطري	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.275
الريال السعودي	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.267
الدرهم الإماراتي	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.272

المصدر : فايو اسكشافيان وآخرون ، نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، بعنوان : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، ص 06 .

تشكل تقلبات الحادة للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الاخرى والتي تسارعت وتيرتها خلال عام 2008 ، وسياسة الطوارئ النقدية التي انتهجها الاحتياطي الفدرالي الامريكي والازمة المالية الامريكية ، عوامل ساهمت بمحملها في تسليط الضوء على التأثير السلبي لارتباط منطقة اقتصادية مزدهرة ومتنامية كالخليج العربي بالدولار الامريكي ، إن الارتباط القوي بعملة بلد لديها حسابات جارية غير مستدامة وترزخ تحت عبء ديون مالية متفاقمة ، مثل الولايات المتحدة ، يؤدي إلى فرض حالة من عدم الاستقرار في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة ، وانتقل التذبذب في الدولار الامريكي إلى تذبذب في اسعار الصرف الاسمية والفعلية الحقيقية لعملات دول مجلس التعاون<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> فايو اسكشافيان وآخرون ، نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 09

وتعتبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول العربية تأثراً بهذا الانخفاض ، مما أثار جدلاً واسعاً حول مدى فائدة استمرار دول الخليج في ربط عملاتها بالدولار الأمريكي الذي انخفض إلى مستويات قياسية مقابل العملات العالمية ، ولكن لجوء الدول الخليجية إلى تنويع اقتصاداتها وشركائها التجاريين بوتيرة متزايدة يرجح كفة الاستقرار على المرونة في العلاقة المتلازمة بينهما.

يعتبر الخيار المفضل لعملة الربط الملائمة لاقتصاديات دول الخليج، وجدوى ربط العملة الخليجية بالدولار ، خاصة مع دخول موعد دخول الاتحاد النقدي الخليجي حيز التطبيق إعادة النظر في هذه العلاقة الحصرية والصارمة والاستثنائية مع الدولار ، والبحث عن خيارات أفضل لدول المنطقة تتماشى مع القواعد الاستقلالية التي يهدف على تحقيقها الاتحاد النقدي الخليجي من خلال البنك المركزي والعملة الموحدة ، ولقد تعددت الدراسات والمناقشات النظرية والقياسية حول عملة الربط الملائمة لاقتصاديات دول الخليج ولقد صنفت نتائج بعض الدراسات على ثلاث اتجاهات هي<sup>1</sup> :

- **الاتجاه الاول** : إن صعوبة فك الارتباط تستدعي ضرورة استمرار ارتباط العملات الخليجية بالدولار ، فالعملية تحتاج إلى دراسة معمقة ، لكي لا تتعرض دول المنطقة لآثار سلبية ناتجة عن تكاليف فك الارتباط ، بالإضافة إلى أن ارتباط دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار يعبر عن وزن الدولار بالنسبة ليراداتها الناجمة عن بيع النفط المسعر بالدولار ، كما أن معظم استثماراتها في الخارج مقيمة بالدولار ؛
- **الاتجاه الثاني** : يمثل التاير المؤيد لفك الارتباط مستعنين بتجربة الكويت في هذا المجال ؛
- أما **الاتجاه الثالث** : تيار وسط بين الاتجاهين ، ويدعو على إيجاد بدائل أخرى ، وعدم الانجرار وراء البنك المركزي الأمريكي في أسعار الفائدة ، والنظر في إعادة تقييم أسعار العملات الخليجية مقابل الدولار لتلافي التداعيات المتعلقة بالدولار نفسه .

<sup>1</sup> زايري بلقاسم ، العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار ، المجلة الاقتصادية السعودية ، السعودية ، العدد 33 ، 2009 ، ص : 08 .

ضمن الاتجاه الأول يمكن القول ربط مشروع العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي له عدة مزايا تتمثل، في أنه يتناسب مع النظام الحالي الذي تتبعه دول المجلس، ومن ثم فان ربط مشروع العملة الخليجية الموحدة بالدولار يضمن استقرار أكبر لسوق الصرف الأجنبي لأنه يعد امتداداً للنظام الحالي. أضف إلى ذلك أن هذه النظام قد طبقت دول المجلس لسنوات وكان أداءها فيه جيداً، وقد اعتادته البنوك المركزية لدول المجلس، من ناحية أخرى فان هناك عدة مزايا إضافية لربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار وهي<sup>1</sup> :

- 1- أن النفط الخام، سلعة التصدير الرئيسية لدول المجلس، يسعر عالمياً بالدولار الأمريكي ؛
- 2- من المعلوم من الناحية النظرية انه يفضل للدول التي تقوم بإنتاج وتصدير سلع تعدينية او زراعية أن تقوم بربط عملتها بالعملة التي يتم استخدامها في تقييم أسعار تلك الصادرات. حيث أن هذه الدول تتمتع بميزة كامنّة في سياسة معدل الصرف وفقاً لهذا الربط، ففي الأوقات التي يميل فيها الدولار نحو الهبوط، فان صادرات هذه الدول سوف تتزايد نتيجة لذلك (بفعل انخفاض قيمة الدولار)، مما يؤدي إلى زيادة إيراداتها من النقد الأجنبي ليعوض أثر النقص في القيمة الشرائية للدولار على واردات هذه الدول، من ناحية أخرى فان ارتفاع قيمة الدولار سوف يؤدي إلى هبوط صادرات تلك الدول، إلا أن قيمة وارداتها سوف تنخفض بالتبعية (نتيجة ارتفاع قيمة الدولار) ومن ثم ارتفاع القوة الشرائية لصادراتها، مما يعوض أثر النقص في إيرادات الصادرات. ويعني ذلك أن الربط بعملة التصدير يساعد على استقرار شروط التجارة (أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات) لهذه الدول. غير انه التجربة الحالية التي تمر بها دول المجلس تشير إلى أن ربط عملاتها المحلية بالدولار كان أمراً مكلفاً بالنسبة لتحمل هذه الدول معدلات مرتفعة من التضخم نتيجة ضعف الدولار الأمريكي عملة التثبيت المشترك إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى الخارجية والداخلية ؛

- 3- أن الجانب الأكبر من واردات المنطقة يتم بالدولار الأمريكي، عملة الربط المقترحة للعملة الخليجية الموحدة ؛
- 4- أن الجانب الأكبر من الاستثمارات الخارجية للمنطقة والذي يتم في إطار صناديقها السيادية للاستثمار، يتم أيضاً بالدولار الأمريكي ؛
- 5- أن الجانب الأكبر من احتياطات تلك الدول بالنقد الأجنبي يتمثل في الدولار الأمريكي ، حيث يوضح الجدول رقم (2.4) التركيبة النقدية للاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي (COFER) بملايين الدولارات الأمريكية .

<sup>1</sup> محمد ابراهيم السقا ، كيف سيتحدد معدل صرف العملة الخليجية الموحدة ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون ، 2007 .

الجدول رقم (2.4): التركيبة النقدية للاحتياطات الرسمية من النقد الاجنبي

العملة الأجنبية	متوسط	%
المطلوبات بالدولار الأمريكي	1978001	66%
المطلوبات بالجنه الاسترليني	761959	25%
المطلوبات بالين الياباني	102500	3%
المطلوبات بالفرنك السويسري	117912	4%
المطلوبات باليورو	5130	0%
المطلوبات بالعملات الأخرى	55776	2%
الاحتياطات المخصصة**	3021278	100%

المصدر : فايو اسكشافياي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

يعتبر النفط سلعة أولية تتميز بدورات حادة من الطلب والعرض، وصعود الأسعار وهبوطها ، ويمثل المصدر الاساسي والرئيس لايرادات دول المجلس التعاون الخليجي ، ولذلك فأن من شأن تثبيت سعر الصرف إزاء عملة أو سلة من العملات ، بوجود هذه التقلبات والدورات الحادة في اسعار المادة الاولية ، أن يخلق بعض المشكلات الاقتصادية الكبيرة ، للدول التي تربط عملاتها بالدولار ( العملة التي تسعر بها صادرات الدول الخليجية من النفط ) خاصة على المدى البعيد ، ففي حالة انخفاض أسعار النفط ( انخفاض الايرادات وهي مسعرة بالدولار ) لإن سعر الصرف يبدو مرتفعا أكثر من اللازم،ومن ثم يصعب على السلطات النقدية خفض أسعار الصرف لآثاره السلبية ( غلاء الاسعار ) ، وفي حالة ارتفاع اسعار الصرف بسبب تزايد الطلب عليه ،وزيادة الايرادات ، فهناك صعوبة في دفع اسعار الصرف الحقيقية لترتفع نظرا لتثبيت اسعار الصرف ، ومن ثم تاخذ طريقها عبر التضخم في الأجل القصير ،وبعني ذلك ارتفاع سعر الصرف أو ما يعرف بالمرض الهولندي<sup>1</sup> .

\* بين هذا البند بيانات الاحتياطات التي تم تحديد تركيبة عملاتها .

<sup>1</sup> زايري بلقاسم ، العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار ، مرجع سبق ذكره ، ص : 11 .

ومن هنا يمكننا عرض أسباب فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة الى نظام سلة العملات ، كان نظام الصرف في الكويت من تاريخ 1975/03/18 إلى 2003/01/05 يتبع نظام سلة العملات إلى أن ارتبط بالدولار وذلك على أمل تحقيق اتحاد نقدي قبل إطلاق العملة الجديدة ، إلا أن الكويت لم يستمر طويلا بهذا الارتباط أتى التبدل الأخير في العشرين من مايو 2007 عندما أعيد ربط العملة الكويتية بسلة عملات لم تعلن نسبة كل عملة فيها ، بتخفيض معدل صرف الدولار الى 0.288806 د ك، وهو ما يمثل ارتفاعا للدينار بحوالي 0.37%، حيث ترجع أسباب إلى رغبة الكويت في الحفاظ على عملة قوية ، و في الحصول على نظام أكثر مرونة لصرف الدينار ، بالاضافة إلى مشكلة استمرار معدل التضخم فوق المعدل المرغوب وهو 2% ، كذلك ارتفاع اسعار الواردات من الدول الاوروبية والاسيوية نتيجة استمرار انخفاض قيمة الدولار ، و استمرار ضغوط المضاربة على الدينار الكويتي ، وتعتبر أيضا ضغوط البرلمان للعودة الى نظام سلة العملات (طالبت اللجنة المالية وعدد من اعضاء مجلس الامة أكثر من مرة بالعودة الى نظام سلة العملات)، هذه الأسباب أدت إلى التكلفة السياسية والمالية لاستمرار معدل التضخم مرتفعا في ظل الوفرة المالية، حيث لن تستطيع الحكومة مقاومة المطالب الشعبية في ظل ارتفاع معدل التضخم وتزايد الوفرة النفطية<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> محمد ابراهيم السقا ، هل فك ربط الدينار الكويتي بالدولار مبرر اقتصاديا، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ، 2007 .

المبحث الثاني : مشروع الاتحاد النقدي الخليجي في ضوء معايير التقارب الاقتصادي ومنطقة العملة المثلى .

### المطلب الأول : التقارب المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليج العربية\* .

تعتبر معايير التقارب المالي والنقدي مدى استيفاء الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي لمتطلبات التقارب الاقتصادي التي تم اقرارها في ( أبو ظبي ديسمبر 2005 م ) ، وتهدف هذه المعايير إلى ضمان تقارب الأداء الاقتصادي بين دول الأعضاء ، بما يخدم نجاح الاتحاد النقدي وتناسق وضع السياسات الاقتصادية فيه ، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في ماي 2007 ، توصيات لجنة المحافظين فيما يتعلق بحساب معايير التقارب الأداء الاقتصادي ومكوناتها والنسب المتعلقة بها ، وتتمثل هذه المعايير فيمايلي :

- 1- **معيار التضخم** : يجب أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح ( بحجم الناتج المحلي الإجمالي ) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين (2%) .
- 2- **سعر الفائدة** : يجب أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط الأدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل ( لمدة ثلاثة أشهر ) في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين .
- 3- **كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي** : يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر .
- 4- **نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الاجمالي** : يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3 % الاسمي ( طالما كان متوسط سعر النفط سلة الاوبك 25 دولار أو أكثر ) .
- 5- **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي** : يجب أن لا يتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60 % من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ، ولا يتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70 % من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي .

\* للدول الموقعة لاتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي : البحرين ، الكويت ، قطر ، المملكة العربية السعودية .

أولاً : معيار التضخم .

كما هو معروف ، فإن معدل التضخم هو معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وهو من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية ، وعادة ما تهدف مثل هذه السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ويمكن اعتبار معدل التضخم ، مثله في ذلك مثل عدد من مؤشرات اقتصادية أخرى ، مؤشراً له دلالات سياسية مباشرة ، لما له من انعكاسات آنية على رفاه الأفراد والأسر من خلال هياكل ميزانيات هذه الأسر ، وأنماط إنفاقها على مختلف مجموعات السلع من جانب ، ولما له من تأثير على حوافز الاستثمار من جانب آخر<sup>1</sup> . ممن جعله ضمن معايير التقارب اللازمة للاتحاد النقدي ، حيث تحدد المادة 14 من اتفاقية الاتحاد النقدي الإطار العام لهدف السياسة النقدية في ضمان استقرار الاسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ، أن معدلات التضخم المنخفضة تعد شرطاً حاسماً لنجاح أي من مشاريع الاتحاد النقدي ، وهذا الأمر يؤكد على أهمية أن تتقارب معدلات التضخم في دول المجلس كي تستطيع السياسة النقدية في منطقة العملة الموحدة توجيه أدواتها بطريقة متجانسة إلى جميع دول الأعضاء في الاتحاد النقدي ، غير أن من المهم التنويه أيضاً إلى أن السياسة النقدية في الاقتصادات الناشئة إجمالاً عندما تستهدف استقرار الاسعار فإنها تعمل على استهداف «الاتجاه العام للأسعار وليس مجرد التفاعل مع التغيرات قصيرة الاجل في الاسعار ، مع المحافظة على أهدافها الاقتصادية التنموية ، كما هو الحال في اقتصادات دول المجلس ، وبهذا فإنه بالرغم من عدم تحقيق بعض دول المجلس لشروط التضخم ، إلا أنها تتشابه مع دول المجلس الأخرى في الاتجاه العام للتضخم ، حيث تشترك جميع الدول في الاتجاه العام للضغوط التضخمية وإن اختلفت في حجم هذه الضغوط ، ولهذا نجد أن مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس قد قامت تقريبا بجهود متجانسة في مواجهة التضخم ، وهذا يؤكد أنه في ظل الاختلاف الكمي بين الدول فيما يتعلق بمعيار التضخم ، تبقى السياسة النقدية في دول المجلس متشابهة في آلية استهدافها للتضخم ، وبطبيعة الحال فإن لتشابه سياسة سعر الصرف في دول المجلس دور في صياغة هذا التجانس ، إضافة إلى أنها تواجه تقريبا نفس الأسباب الدافعة للتضخم .

<sup>1</sup> وشاح رزاق ، استهداف التضخم النقدي : مدا يعني لدول مجلس التعاون ؟ ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد : 31 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ماي 2009 ، ص : 05 .

وفي فيما يخص محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ، توصلت دراسة إلى أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي يستجيب وبشكل طردي للعوامل الاقتصادية المتمثلة في معدل التغير في سعر في سعر النفط وهو الأكثر تأثيراً يليه معدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي<sup>1</sup> .

وفيما يخص معيار التقارب ، يجب ألا تتجاوز معدلات التضخم 2 % فوق متوسط معدلات التضخم الراجعة في كل من دول مجلس التعاون الخليجي ، نعي بمعدلات المرجحة المعدلات المنسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة ، حيث لم يشهد أي تجاوز لمستوى معدل التقارب إلا في دولة قطر خلال لسنوات : 2006-2007-2008 لترجع مستويات التضخم إلى المستوى المقبول .

جدول رقم (3.4) : معيار التقارب لمعدل التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
2.75	-0.36	1.96	2.80	3.53	3.26	2.01	البحرين
2.92	4.75	4.02	3.97	10.58	5.48	3.06	الكويت
1.87	1.92	-2.43	-4.86	13.76	13.76	11.84	قطر
2.89	5.82	5.34	5.07	9.87	4.17	2.21	العربية السعودية
4.71	6.83	5.82	5.33	12.38	7.60	5.41	معيار التقارب

بيانات البنك العالمي

Inflation, consumer prices (annual %)

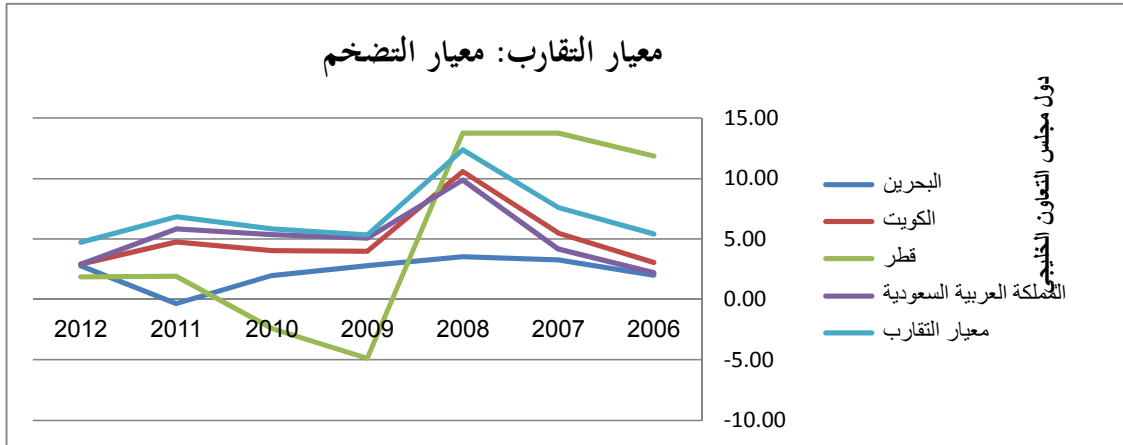
نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (4.4)، تصاعد الضغوط التضخمية بحدّة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2006-2008 ، بالرغم من أن التباين فيما بينها أصبح يشكل مشكلة هو الآخر إذ شهدت قطر معدلات أقوى بكثير من نظائرها . حيث وصل إلى 13.76 % سنة 2007 و 2008 على التوالي . حيث تفسر هذه الارتفاعات الى تنفيذ برامج الانفاق العام على حساب الايرادات النفطية المزدهرة في حال ارتفاع التكاليف والأسعار ، فإن إيرادات الحكومية ستتأثر جزئياً بتكاليف الإضافية ، وهذا ينطبق بوجه خاص على قطاع البناء الذي يتأثر بالاختناقات في وفرة الأراضي والطرق والبنية التحتية ، ولوازم البناء والمهترات الحرفية لعمال البناء<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> حسن بن رضان المهجوع ، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي : أسلوب التكامل المشترك ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، ص : 24 .

<sup>2</sup> مجموعة سامبا المالية ، دول مجلس التعاون الخليجي : اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد ، سلسلة تقارير ، الدائرة الاقتصادية ، المملكة العربية السعودية ، افريل 2010 ، ص : 11.



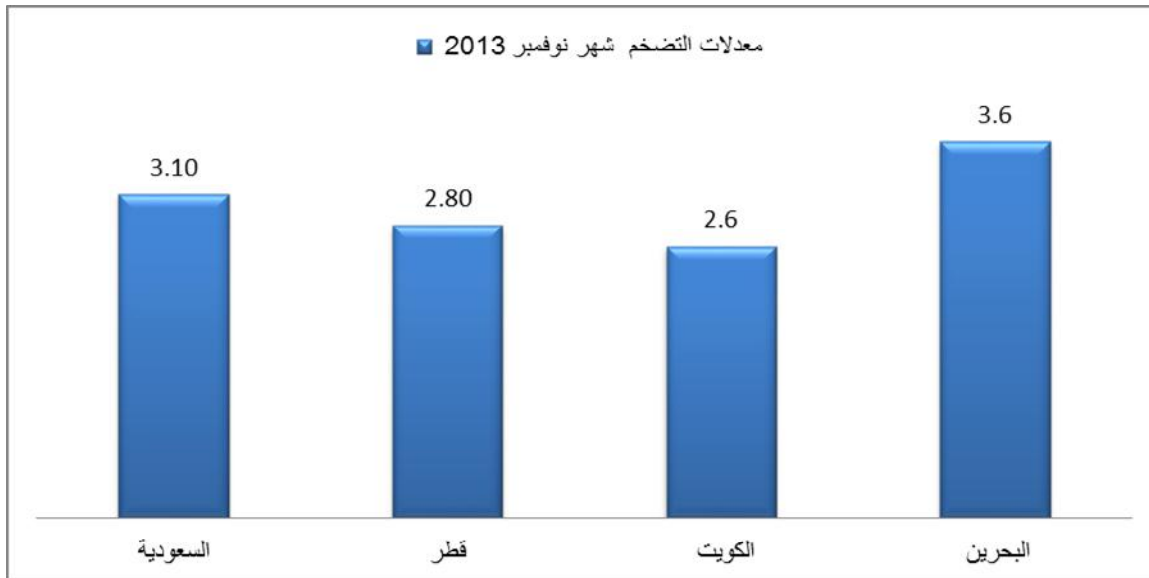
الشكل رقم (4.4) : معيار التقارب لمعدل التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .



من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة .

وفيما يخص معدلات التضخم 2013 توفر لدينا احصائيات شهر نوفمبر 2013 الصادرة من المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث تراوحت معدلات التضخم في شهر نوفمبر 2013 بين 2.6 % و 3.6 %<sup>1</sup>.

الشكل رقم (5.4): معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي\* لشهر نوفمبر 2013



المصدر : المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

<sup>1</sup> المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاحصائية للتضخم في دول مجلس التعاون لشهر نوفمبر 2013 ، العدد الاول ، جانفي 2014 ، ص: 03.  
\* دول المجلس التعاون الموقعة اتفاقية الاتحاد النقدي : مملكة البحرين ، الكويت ، قطر ، المملكة العربية السعودية .

ثانيا : معيار سعر الفائدة .

يتمثل معيار سعر الفائدة في أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط الأدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل ( لمدة ثلاثة أشهر ) في دول المجلس زائداً نقطتين مؤويتين ، تأخذ اسعار الفائدة بين المصارف في الاسواق المالية خلال ثلاثة أشهر ، ونود الاشارة أيضا إلى أن كلمة متوسط تعني المتوسط البسيط ( الغير مرجح ) .

جدول رقم (4.4) : معدل سعر الفائدة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1.08	1.23	1.23	1.58	1.65	4.49	4.37	البحرين
2.04	2.16	2.34	2.83	4.81	5.45	4.92	الكويت
1.67	1.75	2.90	4.24	2.97	4.43	4.23	قطر
0.92	0.69	0.26	0.63	2.89	4.49	5.02	المملكة العربية السعودية
3.22	3.22	3.46	4.15	4.50	6.47	6.51	معيار التقارب

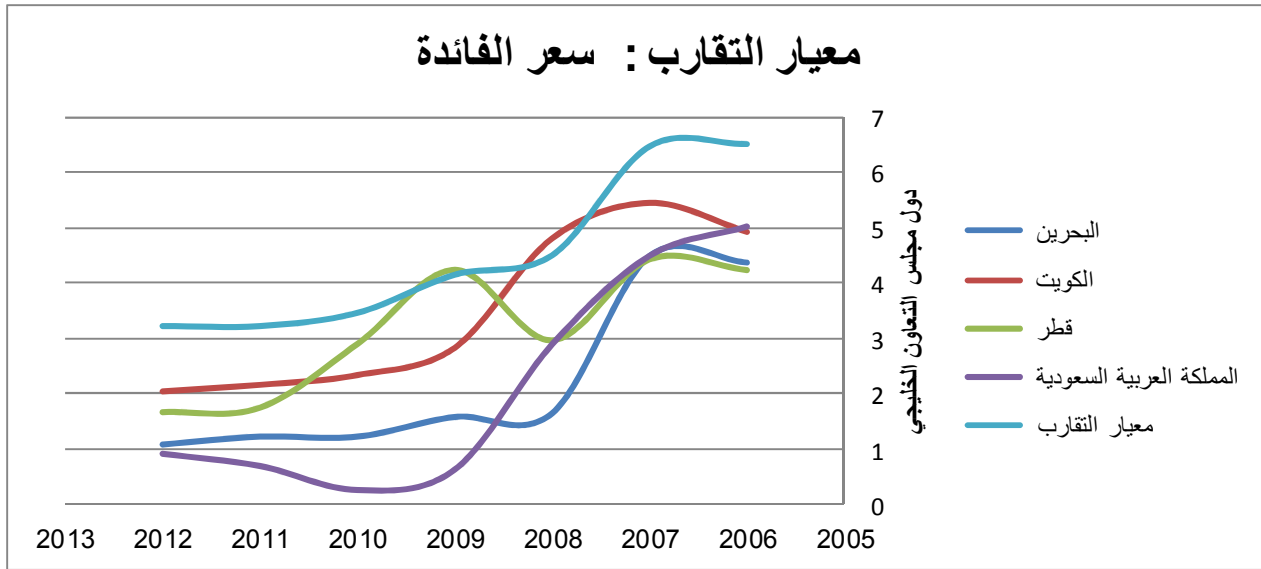
المصدر : databank.worldbank .

نلاحظ من خلال الجدول (4.4) معيار التقارب لسعر الفائدة تقارب في مستويات أسعار الفائدة في كل سنة ، مع تجاوز معيار التقارب خلال الفترة 2008-2009 من قبل كل من دولة الكويت في سنة 2008 حيث تجاوز سعر الفائدة معيار التقارب بـ 0.31 بأكثر من نقطتين مؤويتين فوق متوسط ، وينشأ هذا من ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات مما يعني أن اسعار الفائدة يجب أن تتبع التحركات الحاصلة في العملات المكونة للسلة وقد اتسع الفارق بين عنصر اليورو وعنصر الدولار في السلة ، اتسع بحدة في عام 2008 ، عندما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة الرسمية بدرجة أكثر قوة من قوة البنك المركزي الاوربي ، ومع ذلك انخفضت أسعار الفائدة في منطقة اليورو بحدة منذ ذلك الوقت واتبعت أسعار الفائدة الكويتية نفس المنوال<sup>1</sup> ، وسنة 2009 تجاوز سعر الفائدة 0.09 لدولة قطر ، أما باقي الدول وخلال الفترة 2006-2012 .

<sup>1</sup> مجموعة سامبا المالية ، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : التقدم المحرز والمسائل العالقة ، سلسلة تقارير ، الدائرة الاقتصادية ، الرياض ، ماي 2009، ص : 17.

نلاحظ أن معيار سعر الفائدة محقق ، وهذا راجع إلى نتيجة طبيعية نتيجة تجانس السياسة النقدية لدول المجلس ، حيث تسير أسعار الفائدة معا في اتجاه واحد ، مما يعكس ارتباط العملات بالدولار الأمريكي ، ولكن بعد انفجار الازمة المالية العالمية ، أصبحت هذه التحركات عشوائية بدرجة أكبر ، ومع ذلك رجعت التحركات في نفس الاتجاه نحو الهبوط ، ومرة أخرى أصبحت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دول مجلس التعاون متطابقة إلى حد كبير الواحدة مع الأخرى ، وتؤكد دراسات قام بها صندوق النقد الدولي إلى أن أسعار الفائدة الأساسية في دول مجلس التعاون تتبع إلى حد كبير أسعار الفائدة الأمريكية طويلة الأجل ، مع قدر من الانحراف في الاجل القصير ، وتتفاوت الوتيرة التي يتواءم بها كل من أسعار الفائدة في دول المجلس مع علاقة طويلة الأجل إزاء سعر الفائدة الأمريكية ، وتعكس الانحرافات حقيقية مفادها أنه في ظل قيود سعر الصرف المربوط ، تقوم دول مجلس التعاون بإدارة السياسة النقدية والسيولة الائتمان من خلال أسعار الفائدة ونسبة الاحتياطي الالزامي وغيرها من تدابير السلامة الاحترازية<sup>1</sup> ، إذن نلاحظ خلال السنوات 2010-2012 ، دول مجلس التعاون تحقق جميعها معيار سعر الفائدة .

الشكل قم (6.4) : معيار التقارب لسعر الفائدة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .



من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة .

<sup>1</sup> سامية بيدس وآخرون ، دول مجلس التعاون الخليجي ، تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين ، صندوق النقد الدولي ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 62.

ثالثا : معيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي .

ينص معيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الاجنبي على أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة من دول مجلس كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر ، وهذا ليس من معايير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي ، ويستند إلى حقيقة أن الاحتياطات يمكن أن توفر ضمانا إزاء ضغوط ميزان المدفوعات ، وهو اعتبار مهم في اطار نظام ثابت لسعر الصرف<sup>1</sup> ، تتالف الاحتياطات للبنك المركزي من الذهب ، وحقوق السحب الخاصة SDR لدى صندوق النقد الدولي ، وأصول العملات الأجنبية والاوراق المالية ، والجدول أسفله يوضح الاحتياطات الاجنبية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

جدول رقم (5.4) : الاحتياطات الاجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006		
5454261329	4774195661	5299462793	4008298941	4050919132	4342187892	2895643364	البحرين	
33109778171	29681600241	24804544868	23028093174	19320709853	18776493921	14179736410	الكويت	
33185072571	16809492258	31181696694	18803758630	9996578270	9749045779	5394808698	قطر	
673739617131	556570991484	459313156024	420983691698	451278978159	309287348786	228956883077	العربية السعودية	
Total reserves (includes gold, current US\$)								

المصدر : databank.worldbank .

من خلال الشكل (7.4) أسفله نلاحظ تفاوت نسب الاحتياطات بين دول المجلس بين الفترة 2006-2012 ، حيث تأخذ المملكة العربية السعودية الصدارة الاولى ، حيث تمتلك حوالي 80 % من احتياطات النقد الاجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء (سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة) ، تليها الكويت ثم قطر والبحرين .

<sup>1</sup> مجموعة سامبا المالية ، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : التقدم المحرز والمسائل العالقة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 18 .

الشكل (7.4) : نسبة الاحتياطات الاجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2012 .



من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة .

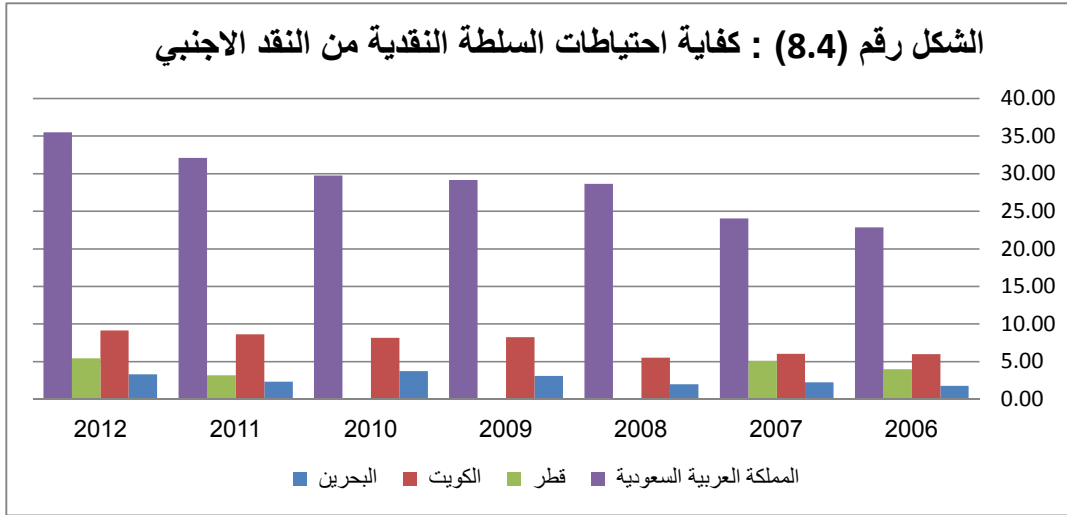
جدول رقم (6.4) : احتياطات النقد الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 . (شهر)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
3.33	2.34	3.75	3.12	2.00	2.24	1.77	البحرين
9.139173	8.616982	8.182413	8.261306	5.52867	6.050729	5.989116	الكويت
5.43	3.19	*	*	*	5.10	4.00	قطر
35.48	32.10	29.74	29.17	28.65	24.03	22.87	العربية السعودية

المصدر : databank.worldbank .

\* بيانات غير متوفرة

بالنسبة لمعيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الاجني ، نلاحظ من خلال الشكل أن جميع البلدان لديها احتياطات كافية ماعدا البحرين ، لجميع السنوات وقطر 2011 ، يقل مركز الاصول الاجنبية للبحرين قوة عن مثيله لدى جيرانها ، ولكن احتياجاتها من الواردات يمكن دعمها بسهولة بواسطة الدول الاعضاء الأخرى عند الضرورة .



من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة .

#### رابعا : معيار عجز الموازنة .

يشير هذا المعيار إلى أنه : « يجب ألا يتجاوز عجز الميزانية السنوية 3% من النتائج المحلي الإجمالي » ، حيث سجلت جميع دول مجلس التعاون فائضا ماليا بفضل الإيرادات المرتفعة لسلع الطاقة ، ماعدا البحرين حيث شهدت عجزا ماليا يتراوح بين 3% إلى 9.8% خلال السنوات 2009-2012 ، وسجلت أيضا السعودية عجزا خلال سنة 2009 يقدر ب 5.4% . يعود إلى حدة الازمة الاقتصادية العالمية التي اثرت على اقتصاديات دول المجلس بطريقتين هما : أولا ركود النشاط الاقتصادي العالمي أي أن اسعار النفط فقدت 100 دولار للبرميل تقريبا ، من الذروة التي وصلت عليها في منتصف عام 2008 ، ثانيا لم يكن الانكماش الانفاق الحكومي بالضرورة تمشيا مع الواقع الجديد ، وبدلا من ذلك ، تلجأ عدد من حكومات دول المجلس إلى زيادة انفاقها ، في مسعى منها لتعويض الاثر الناتج عن الاختلالات الإنتمائية في أسواقها .

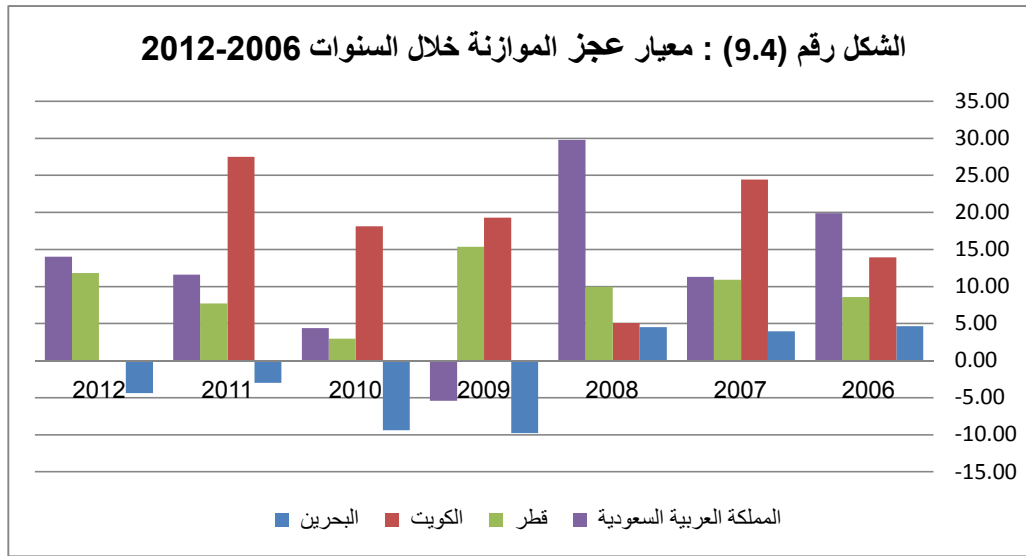
#### جدول رقم (7.4) : معيار عجز الموازنة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2006-2012 .

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
البحرين *	-4.40	-3.00	-9.40	-9.80	4.50	3.96	4.66	
الكويت		27.49	18.12	19.30	5.06	24.43	13.95	
قطر	11.8***	7.7***	2.94	15.35	9.96	10.92	8.59	
العربية السعودية **	14.00	11.60	4.40	5.4-	29.80	11.30	19.90	

- احصائيات : مصرف البحرين المركزي 2014 . \*\* احصائيات : مؤسسة النقد العربي السعودي 2014 .

- \*\*\* احصائيات مأخوذة من مصرف المركزي القطري .

إن جميع دول مجلس التعاون تحقق فائضا هيكليا ،ماعدا البحرين خلال السنوات 2009-2012 بمعنى أنها عادة ما تحقق فوائض مالية بأحجام جيدة ، ولا تنقل إلى العجز إلا عندما يقرر صانعو السياسات تخفيض النمو المحلي بزيادة الإنفاق ، مثل السعودية والبحرين ، فأهمية الحفاظ على الانضباط المالي ستزداد في ضوء اعتماد عملة الربط موحدة في المنطقة برمتها ، لأنها ستكون الوسيلة الوحيدة للتحكم في الطلب المحلي ، وسيؤدي الفشل في احتواء الانفاق إلى المزيد من المشاكل التضخمية ، ويزيد بذلك من الضغط في اتجاه رفع سعر الصرف الحقيقي للمنطقة بصورة فعلية ، ويقلل من القدرة التنافسية لقطاع الصادرات غير النفطية<sup>1</sup> .



من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة .

<sup>1</sup> مجموعة سامبا المالية ، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : التقدم المحرز والمسائل العالقة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 17.

خامسا : معيار الدين العام .

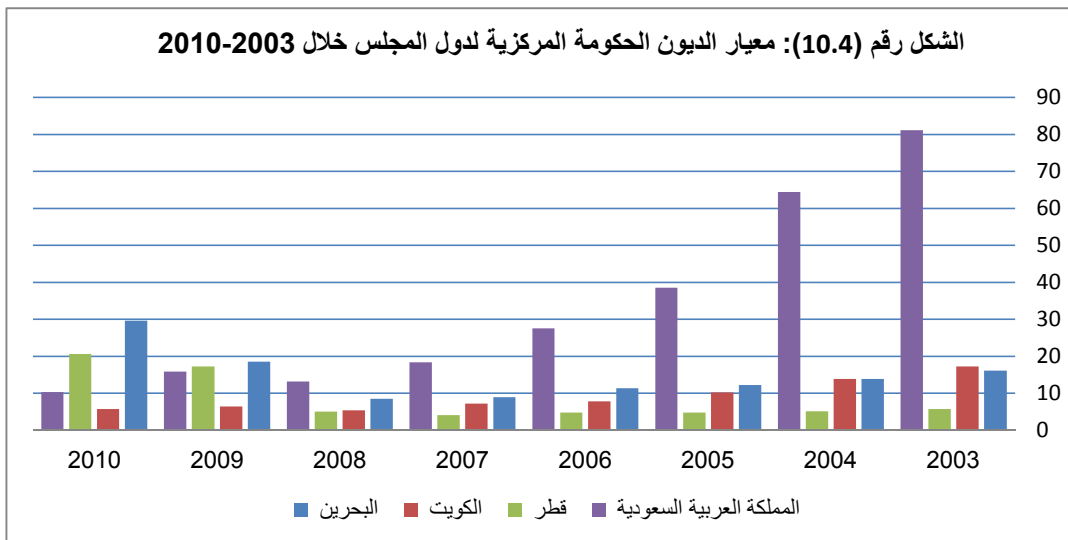
يشير معيار التقارب للدين العام ألا تتجاوز نسبة الدين العام 60 % من الناتج الإجمالي للحكومة العامة و 70 % للحكومة المركزية ، تبعاً ل دليل صندوق النقد الدولي فإن الفرق بين دين الحكومة العامة ودين الحكومة المركزية ، يظهر في نظام الضمان الاجتماعي ( خاصة صناديق التقاعد) ، ووحدات الميزانية الايضافية مثل صناديق الثروة السيادية ، وتدل حقيقة أن الرقم الذي يورده المعيار لدين الحكومة المركزية هو أكبر من دين الحكومة العامة على أن هذه الوحدات مرشحة لأن تدبر فائضا كبيرا في دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم (8.4) : معيار الديون المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2010-2003 .

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
29.6	18.56	8.46	8.89	11.39	12.19	13.86	16.14	البحرين
5.72	6.45	5.33	7.21	7.79	10.20	13.86	17.25	الكويت
20.604	17.2	5.0	4.09	4.73	4.73	5.08	5.71	قطر
10.3	15.85	13.19	18.35	27.57	38.53	64.43	81.18	العربية السعودية

Source: Gulf Investment Corporation GCC Economic Statistics

من خلال الشكل(10.4) أسفله نلاحظ أن جميع الدول مجلس التعاون الخليجي حققت شرط معيار الدين العام خلال الفترة 2010-2003 . باستثناء سنة 2003 حيث تجاوزت النسبة في المملكة العربية السعودية 81% .



من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة .



من خلال ما سبق ، وبناء على ماجاء في اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليج العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) في المادة السادسة المتعلقة بالاهداف والمهام ، ومن بين الاهداف المذكورة : متابعة وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة وتحديد فيما يتعلق بمعايير التقارب الاقتصادي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (9.4) : مدى استيفاء دول مجلس التعاون بمعايير التقارب الاقتصادي خلال سنة 2012

السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
+	+	+	+	معيار التضخم
+	+	+	+	معيار سعر الفائدة
+	+	+	-	معيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الاجنبي
+	+	+	-	معيار عجز الموازنة
+	+	+	+	معيار الدين العام *

المصدر : من إعداد الطالب بناء على النتائج السابقة

يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليج العربية ، خلال سنة 2012 ( باستثناء معيار الدين العام ) ، استطاعت نسبيا أن تستوفي معايير التقارب المالي والنقدي بالرغم من المؤشرات السلبية التي تظهر في البحرين والتي تعود إلى برامج الانفاق الكبرى وليس إلى عدم قدرتها الفعلية لاستفاء بعض المؤشرات .

من خلال ما سبق ، يمكن القول دول مجلس التعاون تستوفي في ظل الأوضاع الحالية معايير التقارب للدخول في اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة ، غير أنه نظرا للخصائص الهيكلية لدول مجلس التعاون فإن هذا الاستيفاء الحالي ليس مستداما على المدى الطويل ، نظرا للتقلبات الحادة التي تتعرض لها اقتصاديات تلك الدول من فترة لآخر ، مما يجعل من الصعب على هذه الدول الحفاظ على استدامة هذه المعايير على المدى الطويل.

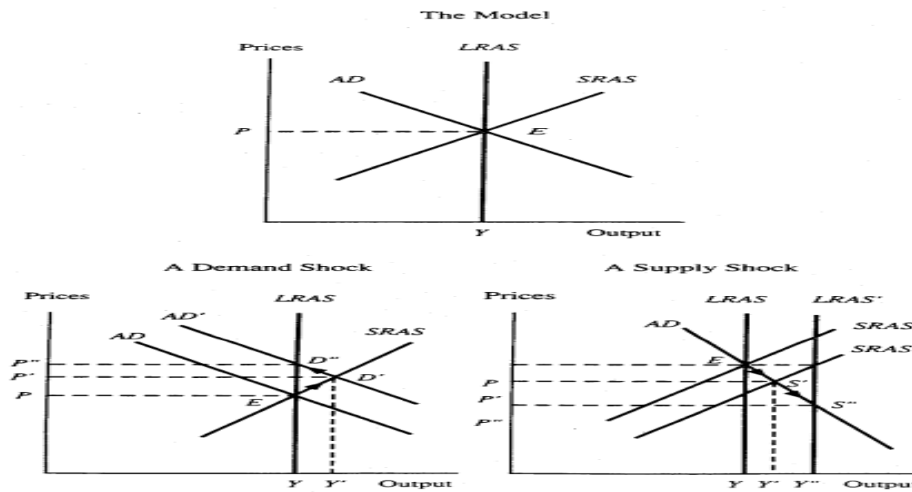
**المطلب الثاني : دراسة قياسية لمدى إمكانية تشكيل اتحاد نقدي خليجي وفقا لنظرية منطقة العملة المثلى .**

تشير نظرية منطقة العملة المثلى إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى تتمثل في أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصددمات مشتركة، وأن تكون هذه الصدمات متماثلة، وان يكون رد الفعل لهذه الصدمات متماثلا أيضا، فضلا عن انه في حال تعرض دولة أو مجموعة من دول المنطقة لصدمة غير متماثلة ، فإنها تتمكن من التأقلم معها سريعا. وفي حال توافر هذه الشروط فان الدول الأعضاء في منطقة العملة المثلى ستواجه نفس الدورات الاقتصادية الأمر الذي يجعل رد الفعل للسياسة النقدية العامة لمواجهة تلك الدورات مثلى أيضا، وعليه يمكن بيان منهجية الدراسة في الخطوات التالية :

**أولا : منهجية الدراسة .**

نستخدم في هذه الدراسة نموذج SVAR مكونة من ثلاث متغيرات على أساس Quah و Blanchard (1989)<sup>1</sup> في تحديد الصدمات\* الهيكلية .

**الشكل رقم (12.4) : منحى صدمات العرض المحلي والطلب المحلي .**



**Source :** Bayoumi, T., and Eichengreen, B. (1994), “One Money or Many? Analyzing the Prospects for Monetary Unification in Various Parts of the World”, Princeton Studies in International Economics, No.76 [On-line] Available at: [www.princeton.edu/~ies/IES\\_Studies/S76.pdf](http://www.princeton.edu/~ies/IES_Studies/S76.pdf) .

<sup>1</sup> Blanchard, O. J., and Quah, D. (1989), “The Dynamic Effects of Aggregate Demand and Supply Disturbances”, American Economic Review\* يقصد بالصدمة ذلك التغير في المتغيرات المستقلة كالطلب المستقل على الاستهلاك أو الاستثمار ، أسعار النفط، وغيرها من المتغيرات التي قد تحرك منحى دالة الطلب أو العرض الكليين للاقتصاد. أما عن الصدمات غير المتماثلة، فيراد بها تأثير الدول بشكل مختلف من جراء السياسات الاقتصادية، بحيث أن اتخاذ تدابير مختلفة قد يكون أفضل.

من الضروري لنا تحديد المفهوم الأساسي للصدمة الهيكلية الذي تتضمنه النماذج SVAR في هذا السياق، تمثل حدود الخطأ العشوائي (أو البواقي) القانونية ( canonical innovations/ residuals ) الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR القانونية دوافع (impulsion) تترجم تقلبات النظام الديناميكي المدروس، لذلك لا يمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصددمات الهيكلية لأنها تمثل فقط الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية ، على هذا النحو، ستمكننا النماذج SVAR من الانتقال من بواقي قانونية لنموذج VAR إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصادياً<sup>1</sup> إذن، يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل (reduced form) على النحو التالي:

$$X_t = A(L)LX_t + e_t \quad \begin{bmatrix} \Delta y_t \\ \Delta p_t \end{bmatrix} = \sum_{i=0}^{\infty} L^i \begin{bmatrix} b_{11i} & b_{12i} \\ b_{21i} & b_{22i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_{yt} \\ \varepsilon_{pt} \end{bmatrix}$$

حيث إن:

$$X_t = [y_t \cdot p_t] \text{ هو متجه المتغيرات الداخلية ( يجب أن تكون المتغيرات مستقلة)}$$

$$e_t = [e_t^y \cdot e_t^p] \text{ هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتياً.}$$

من أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الانتقال  $B$  التي تحقق العلاقة التالية:  $e_t = B \cdot \varepsilon_t$ .

$$\begin{cases} e_{1t} = b_{11(0)}\varepsilon_{yt} + b_{12(0)}\varepsilon_{pt} \\ e_{2t} = b_{21(0)}\varepsilon_{yt} + b_{22(0)}\varepsilon_{pt} \end{cases} \quad \begin{bmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{11(0)} & b_{12(0)} \\ b_{21(0)} & b_{22(0)} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_{yt} \\ \varepsilon_{pt} \end{bmatrix}$$

المتجهات  $\varepsilon_t = (\varepsilon_{y_t}, \varepsilon_{p_t})$  تمثل الصدمات الهيكلية حيث  $\varepsilon_{y_t}$  صدمات العرض المحلي يتم

تحديدها من الناتج المحلي الاجمالي ،  $\varepsilon_{p_t}$  صدمات الطلب يتم تحديدها انطلاقاً من التضخم GDP deflator حيث التي من المحتمل أن تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد.

<sup>1</sup> شيبسي عبد الرحيم وآخرون ، آثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية ، ورقة بحثية مقدمة المؤتمر السنوي 16 لمنندى البحوث الاقتصادية، بعنوان " الصدمات وسرعة التأثر والعلاج" ، القاهرة ، مصر ، 9 نوفمبر 2009 ، ص : 14 ، متاح على : www.erf.org.eg .

على افتراض الصدمات الهيكلية هي غير مترابطة وهذا مع مصفوفة التغيرات لتحديد الصدمات الهيكلية التي كتبها Blanchard and Quah في أطروحة على المدى الطويل . ونتيجة لذلك يمكن كتابتها على النحو

$$\begin{bmatrix} \Delta y_t \\ \Delta p_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_1(L) & 0 \\ A_1(L) & A_1(L) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_{yt} \\ \varepsilon_{pt} \end{bmatrix} \quad \text{التالي :}$$

### ثانيا : البيانات المستخدمة .

لقد تم استخدام بيانات سنوية لدول مجلس التعاون الخليجي ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث متغيرات : الناتج المحلي الاجمالي GDP ، و التضخم GDP deflator خلال الفترة 1980-2012 ، ولقد تم الحصول عليها من احصائيات البنك العالمي databank.worldbank ، الامم المتحدة للاحصاء United Nations Statistics Division .

ويمثل الجدول التالي وصف للمتغيرات المستخدمة في النموذج :

### الجدول رقم (10.4): نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج خلال الفترة ( 1980-2012 )

المتغير	البلد	أعلى قيمة Maximum	أدنى قيمة Minimum	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Dev
GDP	البحرين	22093505697.34	6446589852.46	11836732662.15	4983990452.76
	الكويت	95623486361.78	23189185487.49	57898586534.93	20189066638.33
	قطر	122337862459.14	12558358552.21	35590577487.75	31563176264.16
	السعودية	497622278260.44	167098471909.14	266034643277.23	91303114097.60
INF	البحرين	137.43	48.19	79.02	25.90
	الكويت	191.60	41.15	76.70	40.52
	قطر	157.27	37.29	68.90	35.94
	السعودية	142.89	48.30	78.74	26.60

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews 7

ثالثا - الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج.

يقوم البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات معبرا عنها في مستوياتها الوغاراتمية ، و اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

1- اختبارات السكون للمتغيرات.

يتم استخدام هذه الاختبارات لفحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة و التعرف إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression) ويرجع هذا الى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه Trend والتباين Variance أو لها صفة موسمية Cycle الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

وتعد سلسلة زمنية ما  $Y_t$  ساكنة إذا تحققت الخصائص التالية<sup>1</sup>:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن  $E(y_t) = \mu$

- ثبات التباين Variance عبر الزمن  $Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

- أن يكون التباين (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية  $k$  بين

القيمتين  $y_t$  و  $y_{t-k}$  وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

$$Cov[(y_t, y_{t-k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t-k} - \mu)] = Y_k$$

حيث أن  $\mu$  تمثل الوسط الحسابي،  $\sigma^2$  تمثل التباين،  $Y_k$  تمثل معامل التباين، وكل هذه المعلمات ثوابت.

وتتصف السلسلة الساكنة بأنها مستقرة من الدرجة صفر أي عند المستوى ويرمز لذلك ب  $I(0)$  وفي حال اللجوء

إلى إجراء الفروق الأولى لتسكين السلسلة فعند ذلك توصف السلسلة بأنها مستقرة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون تتمثل أهمها<sup>2</sup>:

- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller.

- اختبار KPSS.

- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع Augmented Dickey and Fuller.

- اختبار فيلبس - بيرون Phillips - Perron.

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي ، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، 2011 ، ص: 178

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطيه ، الحديث في الاقتصادي القياسي : بين النظرية والتطبيق ، بدون دار نشر ، 2004 ، ص : 650

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، سنقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، ويتم ذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر ADF واختبار فيليبس بيرون PP الذي يعتبر كتأكيد لنتائج الاختبار السابق أي اختبار ADF. **☒** اختبار ديكي فولر الموسع ADF: يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرار في مستوياتها والفروق الأولى، حيث يتم اختبار فرضية العدم بوجود جذر الوحدة فإذا تم قبول هذه الفرضية يكون المتغير غير ساكن في مستواه ومن ثم يتم اختبار سكونه في فروقه:

الجدول رقم (11.4): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغير	البلد	المستوى			الفروق الأولى	
		القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع	القاطع ومتجه زمني
GDP	البحرين	1.866365	-1.619946	3.341739	** -3.47225	***-4.81256
	الكويت	0.032921	-2.570479	1.117827	***-5.060523	***-4.612778
	قطر	5.449524	4.57502	11.0075	-0.727667	*-3.25696
	السعودية	4.722705	0.166781	5.267206	* -2.721725	*** -5.471848
INF	البحرين	0.613102	-0.855249	2.427894	***-5.575919	***-6.068825
	الكويت	1.572015	-0.404425	2.404355	***-5.658226	***-5.925569
	قطر	0.882991	-0.986122	1.776186	***-5.617597	***-5.98469
	السعودية	0.730715	-1.248163	1.461263	***-5.548178	***-5.62935
* مستقرة عند المستوى 10% . ** مستقرة عند المستوى 5 و 10% . *** مستقرة عند المستوى 1% ، 5% ، 10% .						

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews 7

يظهر اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في المستويات بوجود قاطع وبقاطع ومتجه زمني وكذلك بدون قاطع ومتجه زمني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1%، 5%، 10% حيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها. وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول.

☒ اختبار فيليبس بيرون (PP) : يوضح الجدول رقم (12.4) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار فيليبس بيرون (PP) عند المستوى وعند الفروق الأولى:

الجدول رقم(12.4): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية.

المتغير	البلد	المستوى			الفرق الأول	
		القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع	القاطع ومتجه زمني
GDP	البحرين	3.214071	-2.113577	5.705313	** -3.376948	*** -4.76391
	الكويت	0.207314	-2.580005	1.432956	*** -4.97413	*** -5.871076
	قطر	7.525575	2.805498	8.384039	-1.699041	* -3.239899
INF	السعودية	4.105455	0.103606	3.414078	* -2.645225	*** -5.499074
	البحرين	0.853298	-0.705773	2.777775	*** -5.575372	*** -6.122958
	الكويت	3.480263	0.728273	3.276418	*** -5.662852	*** -9.798195
	قطر	1.439994	-0.831621	2.272042	*** -5.617692	*** -8.595241
	السعودية	1.044817	-0.946837	1.635459	*** -5.55491	*** -8.512698

\* مستقرة عند المستوى 10% . \*\* مستقرة عند المستوى 5 و 10% . \*\*\* مستقرة عند المستوى 1% ، 5% ، 10% .

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews 7

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه الى عدم امكانية رفض فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية اضافة الى ذلك تشير الى رفض فرضية العدم لخلو السلاسل الزمنية موضع الدراسة من جذر الوحدة عند فروقها الأولى، ولذلك فان متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

## 2- اختبار التكامل المشترك لجوها نسن Johansen Cointegration Test

تعتمد طريقة جوهانسن على مقدرات الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) اختبار وتقدير عدة متجهات للتكامل المشترك ، كما ان هذا الاختبار يساعد على تحديد متجهات التكامل المشترك المقيدة ، حيث يتم تقدير متجه الانحدار الذاتي ( Vector Auto Regressive Model VAR) باستخدام جميع المتغيرات متضمنا عددا من المتباطئات تضمن خلو البواقي من أي ارتباط ذاتي .

ويمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية :

١. اختبار الأثر Trance (مجموع عناصر قطر المصفوفة)، ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1-\hat{\lambda}_i)$$

٢. اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue)، ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{max} = -T \ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ومن خلال مقارنة نسبة الامكانية بالقيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5 % أو 1 % يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك .

الجدول رقم (13.4): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن .

القيم الاحتمالية	القيم الذاتية	نسبة الامكانية العظمى	القيمة الحرجة %5	فرضية العدم	البلد
0.0134	0.641604	31.80958	27.58434	r=0	GDP
0.1261	0.442291	18.10143	21.13162	r≤1	
0.3023	0.247379	8.809987	14.2646	r≤2	
0.4951	0.014902	0.465447	3.841466	r≤3	
0.0168	0.633472	31.11406	27.58434	r=0	INF
0.3834	0.358866	13.78002	21.13162	r≤1	
0.5357	0.192142	6.614444	14.2646	r≤2	
0.5863	0.009507	0.296132	3.841466	r≤3	

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews 7



تبين نتائج الجدول السابق لاختبار جوهانسن للتكامل المشترك الى وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي تمكن هذه الدول ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة و هذا ما يمكن ايضاحه فيما يلي :

☒ فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي أوضحت النتائج الاحصائية لاختبار التكامل المشترك وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك عند مستوى 5% حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (31.80958) أكبر من القيمة الحرجة (27.58434) عند المستوى الاحتمالي 5% وبالتالي رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ؛

☒ أما متغير التضخم فيوضح اختبار جوهانسن وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك عند مستوى 5% حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (31.11406) أكبر من القيمة الحرجة (21.13162) عند المستوى الاحتمالي 5% .

بعد هذه المرحلة ، ننتقل الآن إلى لنموذج VAR و بعد تقديرنا لنموذج VAR القانوني، عملنا على استنتاج النظام الذي سيسمح لنا بالانتقال من البواقي القانونية إلى البواقي الهيكلية من خلال تحديد عناصر مصفوفة الانتقال  $B$  التي تحقق لنا المعادلة التالية:  $e_t = B \cdot \varepsilon_t$

### 3- ارتباط الصدمات Shocks Correlations .

لتحديد درجة التماثل أو عدم التماثل بين الصدمات عبر دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن نقوم بحساب الارتباطات فيما يتعلق الصدمات، هذه الخطوة الأساسية لتقييم مدى ملاءمة الدول للانضمام إلى الاتحاد النقدي، يمكن اعتبار الصدمات هي متماثلة إذا كان الارتباط بين الصدمات الهيكلية هو إيجابي، في المقابل، وجود علاقة سلبية بين الصدمات عبر البلدان يعني الصدمات غير المتماثلة، من خلال تحديد مصفوفة ارتباط البواقي الهيكلية (Residual Correlation Matrix)، إن جدوى لتشكيل اتحاد نقدي بين بلدان وهو الارتباط الايجابي ( تماثل الصدمات ) ، حيث يوضح الجدول رقم (14.4) و رقم (15.4) اسفله مصفوفة الصدمات (البواقي) الهيكلية للعرض المحلي و الطلب المحلي .

الجدول رقم (14.4) : الصدمات الهيكلية للعرض المحلي .

السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
			1	البحرين
		1	0.284394	الكويت
	1	0.310935	0.168857	قطر
1	0.38461	- 0.00012	0.623088	السعودية

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews 7

من خلال ما تبين الجدول رقم (13.5) ، نلاحظ قيمة سالبة ضمن مصفوفة الصدمات للعرض المحلي ، مما يدل على وجود علاقة سلبية بين الصدمات بين الكويت والسعودية ، نستنتج عدم تماثل الصدمات .

الجدول رقم (15.4) : الصدمات للطلب المحلي .

السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
			1	البحرين
		1	0.852829	الكويت
	1	0.940329	0.926137	قطر
1	0.955561	0.923655	0.924816	السعودية

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews 7

وتحتوي جميع قيم صدمات الهيكلية للطلب المحلي في الجدول رقم (13.5) على قيم موجبة مما يدل على ارتباط ايجابي بين صدمات عبر بلدان دول مجلس التعاون الخليجي ، نستنتج تماثل الصدمات .

يعتبر مشروع الاتحاد النقدي الخليجي محاولة جريئة لجني المكاسب من وراء استخدام عملة واحدة على مجموعة من دول ذات سيادة. ان دول مجلس التعاون الخليجي لا تنطبق عليها معايير منطقة العملة المثلى . لذلك، فإن التطورات الاقتصادية غير المتماثلة داخل البلدان المختلفة في منطقة العملة الخليجية المرتقبة ، سيكون من الصعب التعامل معها من خلال السياسة النقدية.

## خلاصة الفصل الرابع

إن تحقيق مشروع الاتحاد النقدي ، يحتاج إلى مضاعفة الجهود من الجميع والتركيز على العمل لتشعب متطلبات الاتحاد النقدي وتعدد مساراته ، وتعد الانجازات التي تحققت في مجال الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليج العربية خلال الفترة 2002-2010 ، ترجمة للجهود التي بذلت و الذي توج باقامة المجلس النقدي في 30 مارس 2010 ، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من معايير التقارب الاقتصادي يقصد بها مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، مثل نمو الناتج، الوضع المالي، معدلات التضخم والفائدة، وغيرها من المؤشرات التي يمكن على أساسها الحكم على مدى لاتزام الدول الاعضاء لاستيفاء معايير التقارب للدخول في اتحاد النقدي. إن الحكمة من معايير التقارب بذل الجهود للوصول إلى نتائج أفضل بتقليص الاختلافات الاقتصادية بين الدول المعنية. فكلما زادت الجهود تحسن التقارب وكلما تحسن التقارب زادت المكاسب، وهي بناء الاتحاد النقدي على أسس متينة. ولضمان التناغم بين اقتصاديات الدول المشتركة في العملة الموحدة ، وفقاً للمعايير الفنية و في اطار وفاء دول مجلس التعاون الخليج العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) بالتزامتها تجاه معايير التقارب الاقتصادي محددة ضمن اتفاقية الاتحاد النقدي ، يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت نسبيا الوفاء بالتزامتها ( عدم وفاء البحرين ) ، مما يقودنا الى القول بان دول المجلس نسبيا مرشحة للدخول في اتحاد نقدي .

بعد اجراء دراسة قياسية لامكانية قبول تأسيس اتحاد نقدي خليجي وفقا لمعيار تماثل الصدمات (نظرية مناطق العملة المثلى) مع معطيات واقع الاقتصادات الخليجية العربية ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) ، تبين انها مجتمعة لا تشكل منطقة عملة مثلى ، حيث ان معايير التقارب الاقتصادي لا تعدو كونها متطلبات يجب استيفاؤها من قبل دولة بعينها لتكون مؤهلة للانضمام إلى منطقة العملة الموحدة ، لكنها لا تعطي أي مؤشر حول ما إذا كانت هذه الدول كمجموعة مؤهلة أصلا لتقوم بينها وحدة نقدية .

# الخاتمة العامة

تاريخياً، شهد العالم منذ نهايات النصف الأول للقرن الماضي تغيرات وتطورات للعلاقات الاقتصادية الفوق وطنية على المستويين النظري والتنظيمي مشكلة بذلك خارطة جيو- اقتصادية اختفت ضمنها جل القوميات والكيانات القطرية ليتم بذلك ميلاد التكتلات الاقتصادية، هذه التكتلات التي شكلت المعلم الرئيسي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لعبت دوراً فاعلاً في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي الراهن من خلال السيطرة على أغلب التفاعلات الاقتصادية على الساحة العالمية ، كل هذه المعطيات وغيرها الكثير تؤكد أن ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ستبقى، حاضراً ومستقبلاً المعلم أو المحدد الرئيسي في الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية ككل ، فالملاحظ في زمن العولمة قد وافق على تكوين تكتلات اقتصادية وتعاضم حجمها ومجالها مما يفرض على الدول خاصة النامية التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن . في خضم هذه التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة. كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أثنائه بين مجموعة من الدول تربطها علاقات اقتصادية و جغرافية جعلتها أقرب إلى التعاون فيما بينها، و تختلف هذه التجارب من منطقة إلى أخرى سواء من حيث أحجامها أو من حيث الطرق التي انتهجتها و الأهداف التي جاءت من أجلها، وتعتبر التجربة الأوروبية أرقى التجارب في العالم عبر تطوره .

لقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الإطار، بدءاً من تكوين جامعة الدول العربية، التي كان أحد أهم أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة السوق العربية المشتركة، والتي لم تتمخض سوى عن تحقيق 7% فقط من حركة التجارة البينية العربية، مروراً بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، والتي بلغ أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي.

بهذا الخصوص، يمكننا القول بأن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981 وحتى اليوم، ولا يعتقد أن يتم إغفال أو الاستغناء عن الفكرة القائمة لغياب أي بديل آخر في الوقت الراهن ولاستمرارية ظروف وجود المجلس .

ما تحقق منذ بدء مسيرة مجلس التعاون منذ نحو 30 عاما ، مشيرا إلى أنها خطت خطوات متميزة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، حيث تم إطلاق الاتحاد الجمركي في عام 2003 ، تلاه إطلاق السوق الخليجية المشتركة في عام 2008 ، و أن قيام الاتحاد النقدي يعد تنويجا لمراحل مختلفة تدفع نحو التكامل الاقتصادي .

حيث حظي مشروع الاتحاد النقدي ومشروع العملة الموحدة باهتمام كبير ، حيث كانت موافقة المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الثانية والعشرين ( مسقط ، 31 ديسمبر 2001 ) ، على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي بمثابة الانطلاقة الحقيقية لمشروع الاتحاد النقدي ، أن مشروع الاتحاد النقدي الخليجي عاش ظروفًا لم تؤثر سلباً على المشروع غير أنها تبرر التأجيل المتكرر لإطلاق العملة، ومنها ربط الكويت عملتها بسلة عملات، وانسحاب عمان والإمارات، وقدمت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتأثيراتها في سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة مادة للانتقادات، والتي بلا شك أربكت الخطط الموضوعية وساهمت في تغيير الجدول الزمني، لكنها لم تؤثر سلباً على المشروع ولا على فرص نجاحه.

فقد عملت دول المجلس خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2010 ، على استكمال خطوات التكامل الاقتصادي وصولاً للاتحاد النقدي الذي توج باقامة المجلس النقدي في 30 مارس 2010 .  
وبما ان دول مجلس التعاون الخليجي اطلقت مشروع عملتها الموحدة بصورة اولية، اعقبها الحديث عن محاولات الانتقال من مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد، فان التجربة النقدية الاوروبية الغنية يمكن ان تقدم لها خدمة كبيرة لتلافي تكرار الهفوات التي حدثت هناك واستخلاص الدروس التي افرزتها تجربة الاتحاد الاوروبي.

## النتائج

نشير فيما يلي إلى خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها عبر تحليلاتنا السابقة :

- ان لاتحادات العملة موضوع بحث واسع حول " منطقة العملة المثلى " وتشمل المعايير نجاح الاتحادات النقدية في: التعامل مع الصدمات الاقتصادية ، ومرونة حركة العمل ، ومرونة الأجور والاسعار ، وتنوع اقتصادات الاقطار الاعضاء في الاتحاد ، التكاليف والمنافع ، تشابه معدلات التضخم ،التكامل المالي .... الخ؛

- ان دول مجلس التعاون ما زالت تعتمد على النفط كمكون اساسي للدخل القومي وايرادات الحكومة ،حيث ان أسعار النفط تتسم بعدم الاستقرار ، فان تقلبات هذه الاسعار تؤدي إلى تقلبات في معدلات النمو لهذه الدول ، و ان سكان مواطني دول المجلس يمثلون اقلية في التركيبة السكانية ، ان اعتمادية الاقتصاد على النفط و اقلية سكان دول المجلس تعتبران من التحديات الراهنة التي تواجهها دول مجلس التعاون ؛
- ان الازمة المالية العالمية خلفت آثار سلبية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الآثار الانكماشية الناجمة عنها وان اختلفت من دولة لاخرى ،وتمثلت تلك الآثار في القطاعين المالي والحقيقي ؛
- يمثل قيام اتحاد نقدي في دول مجلس التعاون الخليجي أحد العوامل الرئيسية المساعدة للدول الاعضاء في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والاضربات المالية العالمية وفي إيجاد دور أقوى وصوت أكثر تأثيراً في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة لدول مجلس التعاون ؛
- ان قيام نظام نقدي موحد لتكتل من الدول سيؤدي بالضرورة الى تسهيل عملية انتقال رؤوس الاموال بينها والى غياب فروقات اسعار الصرف فيها وكذلك الى سهولة تنسيق وتطبيق السياسات الاقتصادية للدول، الا ان من شان هذا النظام ان يحد من استقلالية السياسات الاقتصادية لهذه الدول وبخاصة في حال تعرض احداها لازمة اقتصادية مختلفة عن الآخرين ؛
- أثبتت التجارب العملية مرة أخرى ما سبق أن اشترطته النظرية الاقتصادية ، من أن عامل الارادة والالتزام السياسي ، هو شرط أساسي لابد من توافره لتكوين وانجاح أي وحدة نقدية بين كيانات سياسية مستقلة ، وحتى إن توافرات بقية الشروط الاقتصادية الفنية اللازمة لقيام الاتحاد النقدي ؛
- ان اهم القضايا المحورية الهامة للاتحاد النقدي الخليجي وخاصة بعد اعتماد المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط ، ديسمبر 2008) اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي ، ودخلت الإتفاقية حيز النفاذ في 27 فبراير 2010م، هي قضية ترتيبات سعر الصرف وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية وتنسيق السياسات النقدية ؛

- ان قضية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ، حيث تتجلى أهميتها في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية أو يعاني من البطالة والركود الاقتصادي ، لذلك لابد من ان تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير تسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار و تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي و ان أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكلٍ من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معاً ؛
- يمكن ترجمة خطة الاتحاد النقدي الخليجي على أنها انتقال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من اتحاد نقدي لم تتمتع فيه بأي استقلال نقدي إلى إطار يعطي السياسة النقدية قدرة أكبر على مواجهة التضخم، والتعامل مع التقلبات الاقتصادية، والتكيف مع تطورات الدورة الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية ؛
- تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من معايير التقارب الاقتصادي ، التي يمكن على أساسها الحكم على مدى لامتزام الدول الاعضاء لاستيفاء معايير التقارب للدخول في اتحاد النقدي ، إن الهدف من معايير التقارب بذل الجهود للوصول إلى نتائج أفضل بتقليص الاختلافات الاقتصادية بين الدول المعنية. فكلما زادت الجهود تحسن التقارب وكلما تحسن التقارب زادت المكاسب ؛
- إن الدعوى إلى قيام وحدة نقد خليجية هي دعوى قابلة للتحقيق وتستحق الكثير من العناية والاهتمام، ولكن وبغض النظر عن المشاعر الدافعة باتجاه إخراج وحدة النقد الخليجية إلى حيز الوجود، ستبقى القواسم المشتركة للسياسات المالية والنقدية لدول مجلس التعاون العامل الحاسم والأهم لتجاوز العقبات في طريق الاتحاد النقدي ؛

## اختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى :** تتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجملة من الخصائص الاقتصادية التي لها تأثير مؤكّد على التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي ؛

إن هذه الفرضية صحيحة ، حيث ما تم تناوله في الفصل الثاني عن واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج العربية كنظرة شمولية أو نظرة تفصيلية للدليل واضحاً على ما تزخر به من امكانيات اقتصادية ، مما مكنها من أن تخطوا خطوات متميزة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، حيث تم إطلاق الاتحاد الجمركي في عام 2003، تلاه إطلاق السوق الخليجية المشتركة في عام 2008 ؛



**الفرضية الثانية :** قدمت التجربة النقدية الأوروبية دروس مستفادة لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي ؛

إن هذه الفرضية **صحيحة** ، حيث ما تم تناوله في الفصل الثالث حيث اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الأوربي في معايير التقارب الاقتصادي ، و من دروس التجربة النقدية الأوروبية أيضا لمشروع الوحدة النقدية الخليجية : هي أن دخول الدولة لعضوية العملة الموحدة مجرد هذه الدولة من أدوات مهمة لسياساتها النقدية والمالية، والتي تحتاج إليها في التعامل مع مشكلات العجز في ميزان مدفوعاتها وكذلك للتعامل مع ديونها، ونظرا لوجود قيود على قدرة وحرية الدول الأعضاء في استخدام تلك الأدوات فإن ذلك يفاقم من مشكلات الاتحاد النقدي عند تعرض واحدة أو مجموعة من الدول الأعضاء لأزمة تحد من قدرتها على خدمة ديونها، ومما لا شك فيه أن دولا مثل اليونان وإيطاليا كان يمكنها التعامل بصورة أكثر سلاسة مع مشكلاتها الحالية لو كانت خارج العملة الموحدة ؛

**الفرضية الثالثة :** تعتبر إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي دليلاً واضحاً على مدى جدية دول مجلس التعاون على تحقيق اتحاد النقدي ؛

إن هذه الفرضية **صحيحة** ، من خلال ما تناولناه في الفصل الرابع حيث عملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2010 ، على استكمال خطوات التكامل الاقتصادي النقدي من خلال البناء التشريعي والبناء المؤسساتي والذي يعتبر قوام الاتحاد النقدي ، وقد أرسى الدول الأعضاء هذه البنية، ووضعت دعائمها من خلال اتفاقية الاتحاد النقدي، و فيما يخص البناء المؤسساتي يشكل المجلس النقدي البنية الأولى لمؤسسات الاتحاد النقدي ، والذي يعمل على تهيئة البناء لأهم مؤسسات الاتحاد النقدي هو البنك المركزي الخليجي ، وقد اتفقت الدول الاعضاء على النظام الاساسي للمجلس النقدي وأقرته في قمة مسقط ( ديسمبر 2008م ) ، ودخل حيز النفاذ في 27 مارس 2010 م ، وقد اتفقت الدول الاعضاء ايضا على اعتماد النظام الاساسي للمركز الاحصائي لدول المجلس ديسمبر 2012 ؛

**الفرضية الرابعة :** تستوفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معايير التقارب الاقتصادي لغرض تحقيق مشروع الاتحاد النقدي؛

إن هذه الفرضية **صحيحة** ، من خلال ما تناولناه في الفصل الرابع ، في اطار وفاء دول مجلس التعاون الخليج العربية ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) بالتزامتها تجاه معايير التقارب الاقتصادي ، يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تستوفي في ظل الأوضاع الحالية معايير التقارب للدخول في اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة، غير أنه نظرا للخصائص الهيكلية لدول مجلس التعاون فإن هذا الاستيفاء الحالي ليس مستداما على المدى الطويل، نظرا للتقلبات الحادة التي تتعرض لها اقتصاديات تلك الدول من فترة لأخر، مما يجعل من الصعب على هذه الدول الحفاظ على استدامة هذه المعايير على المدى الطويل ؛

الفرضية الخامسة : دول مجلس التعاون الخليج العربية الأعضاء في الاتحاد النقدي ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) تكون منطقة عملة مثلى ؛

إن هذه الفرضية غير صحيحة ، من خلال ما تناولناه في الفصل الرابع ، بعد اجراء دراسة قياسية لامكانية قبول تاسيس اتحاد نقدي خليجي وفقا لمعبر نظرية مناطق العملة المثلى مع معطيات واقع الاقتصادات الخليجية العربية ( البحرين ، الكويت ، قطر ، السعودية ) ، تبين انها مجتمعة لا تشكل منطقة عملة مثلى ؛

### التوصيات :

- الأخذ بعين الاعتبار ضرورة عودة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان إلى الاتحاد النقدي ، من أجل إضافة تنوع على الاقتصادات الموجودة في الاتحاد ، و مناقشة المبررات التي دفعت هاتين الدولتين إلى الانسحاب من الوحدة النقدية، فرما تكون هذه المبررات في موضعها الصحيح ؛
- إنشاء جهاز ( صندوق ) على مستوى منطقة العملة الموحدة ، تكون مهمته التدخل بالتمويل والرقابة في حالة حدوث أزمات في احدى الدول الاعضاء ، قد ينتج عنها اخلال بحالات التوازن الكلي في بقية دول الاتحاد ، وتحدد استقرار العملة الموحدة ؛

### آفاق البحث :

- دراسات استراتيجية لفك الارتباط بالمحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي ؛
- دراسات امكانية قيام اتحاد نقدي مغاربي ؛
- دراسات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات المالية قبل وبعد اطلاق العملة .

# قائمة المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية.

1. إسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1974.
2. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، ط1، القاهرة، : مكتبة مدبولي، 2002 .
3. الامانة العامة لمجلس التعاون ، مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002-2012 ، السعودية ، 2012 .
4. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010 ، الرياض ، 2010 .
5. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964 .
6. جاسم بن محمد القاسمي ، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
7. جون هيدسون، مارك هرنذر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987.
8. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، سنة 1993.
9. حربي موسى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20 ، 2000 .
10. حسن علي خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية ، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.
11. حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
12. حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ، النظرية والتطبيق ، دار الفكر العربي ، طبعة الاولى ، القاهرة ، 1998 .

13. خالد بن راشد ، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحويلات الهيكلية في الاقتصاد العالمي : التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2013 .
14. خالد محمد السواعي ، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، 2011 .
15. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت : مطابع الأمان، دون سنة النشر.
16. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994.
17. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2005 .
18. سامية بيدس وآخرون ، دول مجلس التعاون الخليجي ، تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين ، صندوق النقد الدولي ، الطبعة الأولى ، 2011 .
19. سمير صارم ، اليورو ، الطبعة الأولى ، دمشق ، درا الفكر للنشر ، 1999 .
20. الشافعي محمد بشير، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، دار المعارف ، 1972.34.
21. صدام مرير الجميلي ، الاتحاد الاوربي ودوره في النظام العالمي الجديد ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، 2009 .
22. صفوت عبد السلام عوض الله ، الوحدة النقدية الاوربية وأثرها على الاقتصاد المصري ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2001 .
23. صلاح الدين حسن السيسی، الاتحاد الأوربي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003 .
24. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
25. عبد العزيز ، سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، ط1، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع الفنية ، 2001.

26. عبد القادر محمد عبد القادر عطيه ، الحديث في الاقتصاد القياسي : بين النظرية والتطبيق ، بدون دار نشر ، 2004 .
27. عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003 .
28. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
29. عبد المنعم السيد علي ،الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، طبعة الاولى ، 2008 .
30. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية (تجربة التكامل و الوحدة)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.
31. عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، ط2 ، الأردن ، 2003 .
32. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
33. عمر هشام الشهابي ، اقتلاع الجذور : المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2013.
34. عمر هشام الشهابي وآخرون ، الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، قطر .
35. فاطمة الزهراء خبازي ، النظام النقدي الدولي : المنافسة - اورو - دولار ، الطبعة الاولى ، الاردن ، دار اليازوري، 2013 .
36. فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة، الناشر، القاهرة، 2004.
37. فؤاد مرسي، التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
38. فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2004 .
39. كامل بكري ، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، 1984.
40. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2003.
41. مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الاوربية الاشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية ، الاسكندرية .
42. محمد سعيد الحاج، مؤسسة النقد العربي السعودي إنشاؤها، مسيرتها وإنجازاتها، الرياض، مؤسسة النقد العربي السعودي، 1421 هـ .

43. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي : دراسة نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، 2000.
44. محمد عبد المنعم عفر ، احمد فريد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 1999.
45. محمد عبد الهادي جمال ، تاريخ العملة والنقود في دولة الكويت، البنك الصناعي الكويتي.
46. محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب :مديرية المطبوعات الجامعية، 1972.
47. محمود الحمصي، خطط التنمية العربي واتجاهاتها التكاملية والتنافسية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة، 1986.
48. مدحت صادق ، النقود الدولية ،وعمليات الصرف الاجنبي ، الطبعة الاولى ، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 .
49. مغاوري شلبي على،اليورو الآثار على اقتصادات البلدان العربية والعالم ،مكتبة زهراء الشرق،، طبعة الاولى ، 2000.

### ثانيا : الأطروحات والرسائل .

1. أحيممة خالد ، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
2. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة باتنة ، 2007 .
3. بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.
4. جمال عمورة ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو- متوسطة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، 2006 .
5. دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر : 1990-2004 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجائر ، 2006/2005 .

6. سامية مقعاش ، العملة الاوربية الموحدة اليورو وانعكاستها على ميزان المدفوعات الجزائري ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة باتنة ، 2007/2006 .
7. عادل بلجبل ، التجربة الاوربية في التعاون والتكامل الاقليمي ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة باتنة ، بدون سنة نشر .
8. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006.
9. قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية"الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005-2006، جامعة الجزائر.
10. لمقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، مكان المناقشة:جامعة الجزائر، 2002.
11. ليلى عبد العزيز صقر ، العملة الخليجية الموحدة الارتباط بالدولار والبدائل ، رسالة ماجستير ، السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2011 .

### ثالثا : المجالات .

1. أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد41، مارس2010.
2. أحمد الكواز ، تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي ، العدد : 40 ، سلسلة خبراء ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، افريل 2011 .
3. أوكيل نسيمه، بوكساني رشيد، مصييح أحمد، الأزمة المالسة في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وإنتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء/ربيع 2013.
4. بوالكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول ، مجلة الباحث ، عدد : 13 ، 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباج ورقلة .
5. تشارلز اينوخ وآخرون ، العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوري ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 35 ، العدد الثاني ، جويلية 1998 .



6. توفيق المراياتي ، اليورو : العملة الاوربية الموحدة ، وآثارها على الاقتصاد الاوربي والعالمي والاقتصاديات العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد : 16 ، العراق : جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2005
7. حسن العالي ، نمط النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ، قضايا ، مركز الجزيرة للدراسات ، أبريل 2013
8. رضا الشكندي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد8، 01 سبتمبر2010.
9. زايري بلقاسم ، العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار ، المجلة الاقتصادية السعودية ، السعودية ، العدد 33 ، 2009 .
10. سلسلة جسر التنمية ، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية ، العدد : 109 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جانفي 2012 .
11. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 38 ، ربيع 2007 .
12. عبد العزيز حمد العويشق ، السوق الخليجية المشتركة من الحلم الى الواقع ، مجلة التعاون ، العدد 66 ، الامانة العامة لمجلس التعاون ، ديسمبر 2008 ، ص : 16 .
13. عبد الله القويز ، أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة خليجياً ، جريدة الاقتصادية الكويتية ، العدد 6039 ، 24 إبريل 2010 .
14. غراية زهير ، معزز لقمان ، أزمة الديون بمنطقة الأورو 2010 ، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد الثاني ، مارس 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عاشور زيان الجلفة .
15. الغرفة التجارية والصناعية، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، العدد 19 ، الرياض، المملكة العربية السعودية، جانفي 2012.
16. غيكارت ورتز ، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون ، مركز الخليج للابحاث ، أكتوبر 2008 .
17. فاروق محمود الحمد ، الوحدة النقدية الاوربية واليورو : النشأة والتطور ، والآثار ، مجلة البنك الصناعي، العدد : 61 ، الكويت ، 2000 .
18. فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، من خرافات الأزمة المالية في اليونان، منشورات مركز أمريكي أنتربرايز، الولايات المتحدة، 9 ماي 2010.
19. ماجد عبد الله المنيف، تأثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 89، 1999.

20. مارتن شيهاك، سروبونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
21. محمود الحمصي ، خطط التنمية العربي واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 142 ، ديسمبر 1990 .
22. مصطفى كامل ، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة - العدد الثالث والعشرون، 2009 .
23. منى كمال ، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، ورقة بحثية ، -mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA\_paper\_26856.pdf ، نوفمبر 2010 .
24. نبيل حشاد ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي : من الفكرة إلى اليورو ، العدد : 55 ، مجلة البنك الصناعي الكويت ، 1998 .
25. وشاح رزاق ، استهداف التضخم النقدي : مدا يعني لدول مجلس التعاون ؟ ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد : 31 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ماي 2009 .

#### رابعا : التقارير و القوانين والاتفاقيات .

1. الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، دول مجلس التعاون لمحة احصائية ، العدد الثالث ، قطاع شؤون المعلومات ، ادارة الاحصاء ، ديسمبر 2012 .
2. الامانة العامة لمجلس التعاون ، اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2009.
3. الامانة العامة لمجلس التعاون ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الاحصاء ، ديسمبر، 2012 .
4. الامانة العامة لمجلس التعاون ، النظام الأساسي للمجلس النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2009.
5. الامانة العامة لمجلس التعاون ، النظام الأساسي للمركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2013 .
6. البنك الكويتي الوطني ، اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي ، الورقة البحثية عن دول الخليج ، الكويت ، 25-سبتمبر 2008 .
7. صندوق النقد السعودي ، الاحصاءات السنوية 2013 .
8. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الامارات العربية المتحدة .

9. عبد اللطيف درويش الأزمة المالية اليونانية جذورها و تداعياتها تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012 .
10. مجموعة سامبا المالية ، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : التقدم الحرز والمسائل العالقة ، سلسلة تقارير ، الدائرة الاقتصادية ، الرياض ، ماي 2009.
11. مجموعة سامبا المالية ، دول مجلس التعاون الخليجي : اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد ، سلسلة تقارير ، الدائرة الاقتصادية ، المملكة العربية السعودية ، افريل 2010 .
12. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاحصائية للتضخم في دول مجلس التعاون لشهر نوفمبر 2013 ، العدد الاول ، جانفي 2014 ..
13. مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010 .
14. مؤسسة خليج للاستثمار، احصائيات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، العدد العاشر ، 2011 .
15. نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان" الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، واشنطن، 09 ماي 2010.

#### خامسا : الملتقيات .

1. برهان الدجاني ، تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي منه ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي : المبررات - المشاكل - الوسائل ، مركز الدراسات الوحدة العربية .
2. بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013.
3. جورج ت.عابد، ود. أرياس، ود. بھروز غويرامي ، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف ، نظم وسياسات اسعار الصرف وقائع الندوة المنعقدة 16-17 ديسمبر 2002 ، الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي .
4. جون وليامسون ، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي : المبررات - المشاكل - الوسائل ، مركز الدراسات الوحدة العربية .
5. حسن بن رفدان الهجهوج ، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي : أسلوب التكامل المشترك ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض .

6. حسين بورغدة، حنان درحمون، تجربة الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013.
7. حمد بن محمد آل الشيخ ، الآثار الاقتصادية المتوقعة لازمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة بحثية مقدمة ضمن اللقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
8. خير الدين معطى الله، سامية بزاي، أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة. أزمة اليونان نموذجاً، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013.
9. رشود بن محمد الخريف ، التغيرات الديمغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الخامس للجمعية السكانية العمانية ، 7 -8 جانفي 2012 ، عمان .
10. زهية خياري ، العملة الاوربية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبا وايجابا ،، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005.
11. سالم بن ناصر آل قطيع ، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون .: البعد الاستراتيجي ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر للجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة : 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
12. سليمة طبايبة، حسين كشيبي، مساعي الاتحادات النقدية والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من آثار أزمة الديون السيادية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013 .
13. شيببي عبد الرحيم وآخرون ، لآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية ، ورقة بحثية مقدمة المؤتمر السنوي 16 لمنتدى البحوث الاقتصادية، بعنوان " الصدمات وسرعة التاثر والعلاج " ، القاهرة ، مصر ، 9 نوفمبر 2009 .
14. ضورية ذيب، أحسن طيار، مجهودات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة اليونانية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013.
15. عبد الرحمن بن محمد السلطان ، مدى أهمية العملة الموحدة بن محمد السلطان ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض ، السعودية .

16. عبد الرزاق فارس الفارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على اقطار مجلس التعاون ، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى التنمية المنامة ، البحرين ، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، نوفمبر 2009 .
17. عبد الطيف موسى بلغرسة ، سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الاقليمية ، ورقة بحثية مقدمة مقدمة إلى مؤتمر التحولات الديمغرافية وسوق العمل الخليجي ، 7-8 جانفي 2012 ، سلطنة عمان ، الجمعية الاقتصادية العمانية ، ص : 12.
18. عبد الكريم عبيدات ، علي بوعمامة ، مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي في ظل أزمة الديون الأوربية ، الورقة البحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و 27 فيفري 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حمه لخضر الوادي .
19. عبد المنعم السيد علي ، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1983 .
20. عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية و مدخل للمشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1982 .
21. علي خليفة الكواري ، الطفرة النفطية الثالثة ، قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة : حالة اقطار مجلس التعاون ، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى التنمية المنامة ، البحرين ، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، نوفمبر 2009 .
22. فاييو اسكشافياني وآخرون ، نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، بعنوان : التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول ، خلال الفترة 26-28 ماي 2009 ، الرياض .
23. فرج عبد الفتاح فرج ، البنك المركزي واشكاليات رسم السياسة النقدية في دول منطقة اليورو ، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005.
24. الفريدو ميديو ، التكامل النقدي العربي فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التكامل النقدي العربي : المبررات - المشاكل - الوسائل ، مركز الدراسات الوحدة العربية .
25. فؤاد مرسي ، " المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها " ، ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل النقدي العربي ( المبررات - لمشاكل - الوسائل ) ، مركز الدراسات الوحدة العربية .
26. لشهب مسعود، قراءة في أزمة الديون اليونانية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013.

27. ماجد المنيف ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية ، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى التنمية المنامة ، البحرين ، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، نوفمبر 2009 .
28. محمد ابراهيم السقا. د. مساعد بن عيد هل تنجح العملة الخليجية الموحدة؟ قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البائل ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الكويت ، 2007 ، [www.cba.edu.kw/elsakka/GCC\\_COMMON\\_CURRENCY.ppt](http://www.cba.edu.kw/elsakka/GCC_COMMON_CURRENCY.ppt) .
29. محمد زيدان ، رشيد دريس ، اليورو والنظام الاقتصادي العالمي – رهانات وتحديات ، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005.
30. محمود سقباني، "الإمكانية، والصيغ، وقضايا عملية" ورقة بحثية مقدمة ضمن الندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي : المبررات – المشاكل – الوسائل ، مركز الدراسات الوحدة العربية .
31. مفتاح صالح ، الاتحاد النقدي الاوربي وتأثيره الاقتصادي ، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20/04/2005.
32. وصاب عتيقة ، عاشور سهام ، نظام النقد الاوربي، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية، الاغواط 18-20/04/2005.
33. يحي مصلة، عائشة خلوفي، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07-08 ماي 2013.

#### سادسا : مواقع إلكترونية .

1. حبيب الشمري ، الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي من أزمة الديون اليونانية ، جريدة الاقتصادية السعودية ، 20 يونيو 2010 .
2. طالب علي ، في ظل تفاقم أزمة منطقة اليورو هل أصبح حلم العملة الخليجية الموحدة بعيد المنال؟! جرس إنذار ، جريدة الانباء الكويتية ، الاثنين 24 يناير 2011 .
3. محمد ابراهيم السقا ، فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة الى نظام سلة العملات ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون ، 2007 .
4. محمد ابراهيم السقا ، كيف سيتحدد معدل صرف العملة الخليجية الموحدة ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون ، 2007 .
5. محمد السقا ، الدروس المستفادة من الاتحاد النقدي الأوروبي ، جريدة الوطن البحرينية ، 24/5/2010 .

6. محمد السقا ، اليورو يتعرض لأعنف أزمة في تاريخه ، جريدة القبس الكويتية ، تم النشر في 27/02/2010 .
7. مصرف الامارات المركزي ، [www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae) .
8. مصرف المركزي القطري ، <http://www.qcb.gov.qa> .
9. ياسر المشعل ، تناسق السياسات المالية و النقدية في اطارها النظري ، دام برس ، 19-11-2013 ، <http://www.dampress.net> .
10. [databank.worldbank.org](http://databank.worldbank.org) .
11. Eurostat <http://epp.eurostat.ec.europa.eu> .
12. [www.sc.college.free.fr](http://www.sc.college.free.fr) .
13. [www.almania-info.org](http://www.almania-info.org) .
14. [www.faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa) .
15. [www.deutschland.de](http://www.deutschland.de) \Das Deutschland-Portal .
16. [www.eu4medjournalists.eu](http://www.eu4medjournalists.eu) \Europe For Mediterranean Journalists.com .

سابعا : المراجع باللغات الأجنبية .

1. Abu-Qarn, Aamer and ABU-Bader, Suleiman , On the optimality of a GCC Monetary Union: Structural VAR, Common Trends and Common Cycles Evidence , Munich Personal RePEc Archive , Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/971/> 2006.
2. AHMED ALKHOlifEY AND ALI ALRESHAN , GCC MONETARY UNION , PROCEEDINGS OF THE SARb/IFC SEMINAR ON "Economic AND FINANCIAL CONVERGENCE EN ROUTE TO REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION: EXPERIENCE, PROSPECTS AND STATISTICAL ISSUES AMIDST GLOBAL FINANCIAL TURMOIL", DURBAN, SOUTH AFRICA, 14 AUGUST 2009 .
3. Bayoumi, T., and Eichengreen, B. (1994), "One Money or Many? Analyzing the Prospects for Monetary Unification in Various Parts of the World", Princeton Studies in International Economics, No.76 [On-line] Available at: [www.princeton.edu/~ies/IES\\_Studies/S76.pdf](http://www.princeton.edu/~ies/IES_Studies/S76.pdf) .
4. Blanchard, O. J., and Quah, D. (1989), "The Dynamic Effects of Aggregate Demand and Supply Disturbances", American Economic Review.
5. DADUSH, U., PARADIGM LOST : THE EURO IN CRISIS, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, WASHINGTON, 2010 .
6. Francesco Paolo Mongelli, European economic and monetary integratio and the optimum currency area theory, , European Commission, 2008.
7. GEORGE T.ABED ,S .NURI ERBAS,AND BEHROUZ GUERAMI , 2003. (2003), "THE GCC MONETRY UNION: SOME CONSIDERATION FOR THE EXCHANGE RATE RAGINME", IMF WORDING PAPER (WP/03/66), INTERNATIONAL MONETARY FUND, WASHINGTON, D.C
8. Harib Amimi, The GCC Economic and Monetary Integration: Comparative Analysis, A Thesis in partial fulfilment of the requirements of Anglia Polytechnic, Ashcroft International Business School ,November 2003.
9. Harris Dellas, George S. Tavlas, AN OPTIMUM-CURRENCY-AREA ODYSSEY , W o r k i n g P a p e r , BANK OF GREECE, Economic Research Department – Special Studies Division,2009.

10. Herman Bennett ,Norman Loayza , Policy Biases when the Monetary and Fiscal Authorities Have Different Objectives , ECONOMÍA CHILENA VOLUMEN 3, N°2 / Agosto 2000.
11. JADERESIC, E. (2002), "ON A COMMON CURRENCY FOR THE GCC COUNTRIES", IMF POLICY DISCUSSION PAPER (PDP/02/12), INTERNATIONAL MONETARY FUND, WASHINGTON, D.C.
12. JAROSŁAW KUNDERA , THE THEORY OF AN 'OPTIMUM CURRENCY AREA', Wroclaw Review of Law, Administration & Economics ,2012 ,Vol :22.
13. Jean – François MITTAINE, François Pequerul, **les unions économiques régionales** (Paris, Armand Colin 1999.
14. Jean-Pierre Faugère, Economic Européenne, Paris:Presse de sciences, 1999.
15. M.KREININ , INTERNATIONAL ECONOMICS , A POLICY APPROACH ,N,Y HARCOURT JOVANOVICH , 1976.
16. Machlup Fritz , A History of Thought on Economic Intergration , New York :Columbia Universty Press, 1977.
17. Manhal Shotar , Khalid Shams Economic Policies and the Possibilities of Unified GCC Currency (2006) , **STUDIES IN BUSINESS AND ECONOMICS . VOL. 12 NO. 2 .**
18. Michael Grabner , The Costs and Benefits of Monetary Union , June 2003.
19. MOHAMED BENBOUZIANE , ABDELHAK BENAMAR COULD GCC COUNTRIES ACHIEVE AN OPTIMAL CURRENCY AREA? Middle East Development Journal, Vol. 2, No. 2 (2010) .
20. Pal de Grawwe ' Ecomonic de l'intégration monétaire , Boek-Université, 3ème édition septemper 1999.
21. Paul De Grauwe and Francesco Paolo Mongelli, " New Views on the O.C.A Theory, what is EMU Telling Us " , European Central Bank Work Paper Series, n°128, (April 2002).
22. PAUL KENNY, THE THEORY OF OPTIMUM CURRENCY AREAS , Student Economic Review, Vol. 17, 2003.
23. PAUL R. MASSON AND MARK P .TAYLOR (1993), POLICY ISSUES IN THE OPERATION OF CURRENCY UNIONS ,CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, CAMBRIDGE..
24. PB Kenen , " The Optimal Currency Areas: An Eclectic View " in : R. A. Mundell and A.K Swoboda (eds), Monetary Problems of the International Economy (Chicago : the University of Chicago Press.).
25. Peter Robson, The Economic of International Integration, studies in Economic, 17 (London, Boston, MA: Allen and Unwin, 1980).
26. PRAVIND KUMAR JUGNAUTH, FACING THE EURO ZONE CRISIS, MINISTER OF FINANCE & ECONOMIC DEVELOPMENT, AUGUST 2010.
27. Preseley & Dennis, Currency Areas, London : Macmillan,1976.
28. RA Mundell,' A Theory of Optimum Currency Areas ' 1961,American Economic Review.
29. RI McKinnon, ' Optimum Currency Areas ' 1963, American Economic Review.
30. Ronald McKinnon, Mundell, the Euro, and Optimum Currency Areas, University, May 22, 2000.
31. TANJA BROZ, THE THEORY OF OPTIMUM CURRENCY AREAS: A LITERATURE REVIEW , PRIVREDNA KRETANJA I EKONOMSKA POLITIKA , 2005.
32. Weshah Razzak, . "On THE GCC Currency Union," API-Working Paper Series 0910, Arab Planning Institute . Kuwait, Information Center.2009 .
33. YADWIGA FOROWICZ, ECONOMIE INTERNATIONALE, BENCHEMIN , QUEBEQ , 1995.



الملاحق



جدول رقم 01 : عدد سكان دول مجلس التعاون الخليج العربية خلال السنوات 2008-2011

المجموع	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الامارات	البيان
42,721,439	3,441,813	1,448,479	2,867,000	25,787,025	1,103,496	8,073,626	2008
44,333,692	3,484,881	1,638,626	3,170,917	26,660,857	1,178,415	8,199,996	2009
45,126,197	3,582,054	1,715,098	2,773,000	27,563,432	1,228,543	8,264,070	2010
46,495,469	3,632,009	1,732,717	3,295,298	28,376,355	1,195,020	8,264,070	2011

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون : نشرة الحسابات القومية لسنة 2014

جدول رقم 02 : الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية دول مجلس التعاون خلال 2008-2011 ( مليون دولار )

المجموع	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الامارات	البيان
1,184,378	147,539	115,112	60,744	519,797	25,711	315,475	2008
958,736	105,993	97,664	48,240	429,098	22,938	254,803	2009
1,143,544	119,833	124,951	58,813	526,811	25,714	287,422	2010
1,448,932	160,625	171,241	69,972	669,507	28,992	348,595	2011

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون : نشرة الحسابات القومية لسنة 2014

جدول رقم 03 : الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2006 دول مجلس التعاون خلال 2008-2011 ( مليون دولار )

المجموع	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الامارات	البيان
934,090	116,634	83,070	42,880	414,956	21,388	255,162	2008
898,025	98,426	92,775	45,062	410,981	21,955	228,826	2009
954,562	97,505	109,435	47,740	434,313	22,923	242,646	2010
1,051,708	116,084	123,930	50,284	475,550	23,347	262,513	2011

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون : نشرة الحسابات القومية لسنة 2014

جدول رقم 04 : الواردات من السلع والخدمات بالاسعار الجارية دول مجلس التعاون خلال 2008-2011 ( مليون دولار )

المجموع	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الامارات	البيان
505,619	38,248	32,312	22,646	176,685	16,014	219,714	2008
436,576	31,138	28,332	16,765	162,069	11,132	187,140	2009
473,971	35,010	29,677	19,169	174,203	12,828	203,084	2010
569,704	39,900	43,733	22,718	197,977	13,639	251,737	2011

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون : نشرة الحسابات القومية لسنة 2014

جدول رقم 05: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دول مجلس التعاون خلال 2008-2011 ( دولار )

البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	39,075	23,300	20,157	21,187	79,471	42,867	27,723
2009	31,074	19,465	16,095	15,213	59,601	30,415	21,625
2010	34,780	20,930	19,113	21,209	72,853	33,454	25,341
2011	42,182	24,260	23,594	21,234	98,828	44,225	31,163

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون : نشرة الحسابات القومية لسنة 2014

جدول رقم 06: الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال 2008-2011 ( مليون دولار )

الزراعة والأسماك							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	2,610	68	12,043	633	143	236	15,733
2009	2,629	77	12,247	680	120	278	16,031
2010	2,448	77	12,550	774	147	279	16,275
2011	2,547	84	12,843	822	162	496	16,954

المناجم والمحاجر ( النفط والغاز والتعدين )							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	116,843	6,437	274,148	30,987	63,186	87,710	579,311
2009	69,231	4,555	162,342	19,418	43,750	52,342	351,638
2010	90,959	5,584	218,994	27,256	65,774	64,449	473,016
2011	137,717	7,840	324,138	37,035	101,553	97,792	706,075

الصناعات التحويلية							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	27,132	3,881	46,693	6,416	12,305	6,530	102,957
2009	23,315	3,207	46,560	5,695	9,210	5,429	93,416
2010	25,744	3,724	58,179	6,291	11,202	6,740	111,880
2011	30,764	4,509	67,201	7,712	15,567	8,192	133,945

الكهرباء والغاز والمياه							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	5,772	290	4,910	491	566	1,351	13,380
2009	6,561	312	5,753	602	492	1,502	15,222
2010	7,000	342	7,008	705	580	1,779	17,414
2011	8,096	366	7,543	838	645	2,210	19,698

التشييد والبناء							
البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	33,286	2,352	21,248	2,904	7,462	2,444	69,696
2009	32,852	1,813	21,434	3,219	7,002	2,026	68,346
2010	33,316	1,914	24,208	3,417	7,545	2,546	72,946
2011	32,711	1,739	28,539	3,616	7,775	2,801	77,181

تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق							
البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	46,003	1,675	35,557	5,819	6,428	5,237	100,719
2009	40,313	1,696	39,423	4,669	8,186	4,912	99,199
2010	43,175	1,895	46,535	4,962	8,642	5,390	110,599
2011	45,115	1,727	52,780	5,514	9,768	5,819	120,723

النقل والتخزين والاتصالات							
البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	24,184	1,343	20,740	3,061	4,053	9,769	63,150
2009	24,103	1,467	23,699	2,960	4,448	9,528	66,205
2010	24,375	1,721	26,988	3,020	4,957	8,388	69,449
2011	27,355	1,746	30,739	3,501	5,759	8,366	77,466

الخدمات المالية والتأمين							
البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	20,234	4,329	14,717	2,201	5,322	16,412	63,215
2009	19,958	4,281	17,358	2,369	6,882	12,062	62,910
2010	20,154	4,511	19,478	2,534	7,467	10,782	64,926
2011	21,800	4,561	19,245	2,740	9,042	10,720	68,108

الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال							
البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	34,227	1,675	26,164	2,113	8,829	6,019	79,027
2009	29,808	1,467	28,322	2,380	9,058	5,520	76,555
2010	30,666	1,591	29,217	2,560	9,074	5,430	78,538
2011	32,809	1,489	32,769	2,715	8,953	6,346	85,081

الخدمات الحكومية							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	10,776	2,335	55,807	6,548	7,225	15,042	97,733
2009	12,374	2,600	64,279	7,166	8,808	15,101	110,328
2010	15,562	2,698	74,897	8,246	10,257	16,610	128,270
2011	16,393	3,139	83,282	9,092	12,686	20,032	144,624

الخدمات أخرى							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	6,812	1,063	8,806	145	1,405	2,617	20,848
2009	7,129	1,242	9,389	140	1,639	2,596	22,135
2010	7,689	1,387	10,071	164	1,757	2,856	23,924
2011	8,785	1,548	11,171	194	1,922	3,425	27,045

خدمات الوساطة المالية المقدرة							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	12,403-		5.020-	935-	2,784-	6,636-	27,779-
2009	13,469-		5.147-	1,105-	2,785-	5,987-	28,493-
2010	13,666-		5.225-	1,218-	3,491-	6,153-	29,754-
2011	15,497-		5.354-	1,336-	3,667-	6,153-	32,232-

الضرائب على الواردات							
البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008		262	3,984	361	971	808	6,387
2009		222	3,439	48	854	684	5,247
2010		269	3,912	104	1,041	737	6,061
2011		245	4,609	2,470-	1,076	804	4,264

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون : نشرة الحسابات القومية لسنة 2014

جدول رقم 07: الادخار القومي الاجمالي دول مجلس التعاون خلال 2008-2011 ( مليون دولار )

البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	97,011	9,772	274,205	25,353	73,889	86,312	566,542
2009	84,486	5,941	157,044	11,631	48,341	44,829	352,272
2010	82,040	7,784	228,710	20,381	62,999	62,538	464,452
2011	130,974	8,532	337,817	28,067	102,352	93,482	701,224

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون : نشرة الحسابات القومية لسنة 2014

جدول (08) : كرونولوجيا اهم الاحداث الممهدة لظهور الاتحاد الاوربي وعملة اليورو

التاريخ	الاجراءات ( الاحداث )
1951/04/18	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ تؤسس مجموعة الفحم والصلب الاوربية .
1958/03/25	الدول الستة توقع معاهدة روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الاوربية .
عام 1962	قيام دول المجموعة الاوربية باعتماد سياسة فلاحية موحدة
1967/7/1	اندماج مجموعة الفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية معا لتكوين المجموعة الاوربية .
عام 1980	رئيس وزراء لوكسمبورغ يضع خطته الطموحة لرسم تفاصيل استراتيجية الوحدة النقدية لعام 1980
عام 1980	انشاء نظام الثعبان النقدي .
1973/1/1	انضمام الدنمارك ، إيطاليا ، ايرلندا للوحدة الاقتصادية الاوربية .
مارس 1979	اطلاق النظام النقدي الاوربي بقيادة فرنسا والمانيا باسعار صرف مربوطة بوحدة النقد الاوربية .
1981/1/1	الدخول في الوحدة الاقتصادية الاوربية
ديسمبر 1985	الاتفاق على سن القانون الاوربي لانشاء سوق موحدة بحلول عام 1992
1986/1/1	انضمام اسبانيا والبرتغال للوحدة الاقتصادية الاوربية ، ليصبح العدد 12 بلدا .
فبراير 1987	التوقيع الرسمي على القانون الرسمي الموحد من طرف 9 دول .
افريل 1989	تقرير دايولور رئيس اللجنة الاوربية يحدد ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية
1990/7/1	البدء في مرحلة الاولى للوحدة باغاء القيود على تدفق رؤوس الاموال عبر حدود الدول الاعضاء
1992/2/7	توقيع اتفاقية الاتحاد الاوربي في ماستريخت في هولندا لانشاء الاتحاد النقدي الاقتصادي الاوربي .
سبتمبر 1992	خروج الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية عن آلية ضبط أسعار الصرف .
ديسمبر 1992	تبي المانيا للاتفاقية
نوفمبر 1993	تنفيذ اتفاقية ماستريخت
1994/1/1	انشاء معهد النقد الاوربي في فرانكفورت بالمانيا .
	احلال معهد النقد الاوربي محل البنوك المركزية الاوربية الاعضاء في الاتحاد الاوربي
	الاعداد لتأسيس البنك الاوربي مع المنظومة الاوربية للبنوك المركزية للدول الاتحاد .
1995/1/1	انضمام كل من النمسا ، فلندا ، والسويد ليصبح الاتحاد ب15 دولة اوربية
فبراير 1995	طباعة الكتاب الاخضر عن طريق الوكالة الاوربية يقترح الخطوات لتقدم العملة الاوربية الموحدة
ديسمبر 1995	اجتماع مدريد واقتراح اسم اليورو للعملة الجديدة ، وتحديد 1999/1/1 موعد التعامل به .
ديسمبر 1996	اجتماع دبلن والاتفاق على الاطار القانوني اللازم لتحويل العملات الى اليورو .
عام 1997	البدء في تقييم الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء لاقرار العضوية في الاتحاد .
1998/3/2	اللجنة الاوربية توصي بانضمام 11 بلد الى الاتحاد الاوربي ، وتأسيس البنك المركزي الاوربي .
1999/1/1	طرح اليورو رسميا كعملة حسابية لتحل محل سلة عملات الوطنية مع تثبيت اسعار الصرف .
2001/1/1	انضمام اليونان الى العملة الموحدة لتصبح العضو الثاني عشر .
2002/1/1	البدء في استخدام اليورو رسميا في النشاطات اليومية من طرف 12 دولة عضو .
2002/7/1	اخر موعد لقبول العملات الورقية والمعدنية لكل دولة واجبارية تحويلها الى اليورو .

المصدر : شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 38 ، ربيع 2007 ، ص ص : 57-58

**جدول (09) : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن \_GDP\_**

Sample (adjusted): 1982 2012  
 Included observations: 31 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: GDP\_B GDP\_K GDP\_Q GDP\_S  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0030	47.85613	59.18644	0.641604	None *
0.0927	29.79707	27.37686	0.442291	At most 1
0.3405	15.49471	9.275434	0.247379	At most 2
0.4951	3.841466	0.465447	0.014902	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0134	27.58434	31.80958	0.641604	None *
0.1261	21.13162	18.10143	0.442291	At most 1
0.3023	14.26460	8.809987	0.247379	At most 2
0.4951	3.841466	0.465447	0.014902	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

	GDP_S	GDP_Q	GDP_K	GDP_B
	-5.82E-11	5.79E-11	-1.58E-10	9.19E-10
	7.95E-11	-1.20E-10	-3.39E-11	-8.91E-10
	1.22E-11	-7.31E-11	-1.03E-10	8.60E-10
	-3.41E-11	-1.23E-10	2.42E-12	9.46E-10

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

39160007	1.18E+08	-5988480.	-75665011	D(GDP_B)
-1.15E+08	2.63E+09	9.43E+08	2.14E+09	D(GDP_K)
-64755013	6.31E+08	-9.16E+08	-1.27E+09	D(GDP_Q)
5.84E+08	1.27E+09	-5.68E+09	8.23E+08	D(GDP_S)

-2849.447 Log likelihood 1 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP_S	GDP_Q	GDP_K	GDP_B
-0.063367	0.063050	-0.171877	1.000000
(0.01092)	(0.03174)	(0.02537)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

-0.069501	D(GDP_B)
(0.07412)	
1.970049	D(GDP_K)
(1.06168)	
-1.170830	D(GDP_Q)
(0.39817)	
0.755671	D(GDP_S)
(1.86234)	

-2840.396 Log likelihood 2 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP_S	GDP_Q	GDP_K	GDP_B
-0.084497	0.121710	0.000000	1.000000
(0.01302)	(0.04061)		
-0.122938	0.341289	1.000000	0.000000
(0.08927)	(0.27845)		

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

0.012149	-0.064163	D(GDP_B)
(0.01303)	(0.10327)	
-0.370611	1.129192	D(GDP_K)
(0.18414)	(1.45966)	
0.232321	-0.354191	D(GDP_Q)
(0.06344)	(0.50288)	
0.062809	5.818341	D(GDP_S)
(0.27121)	(2.14981)	

-2835.991 Log likelihood 3 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP_S	GDP_Q	GDP_K	GDP_B
-0.022864	0.000000	0.000000	1.000000
(0.01143)			
0.049887	0.000000	1.000000	0.000000
(0.05669)			
-0.506391	1.000000	0.000000	0.000000
(0.08598)			

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

-0.012307	2.93E-06	0.037643	D(GDP_B)
(0.01173)	(0.01476)	(0.11897)	
-0.181129	-0.640494	3.391309	D(GDP_K)
(0.15384)	(0.19363)	(1.56071)	
-0.009952	0.167502	0.189109	D(GDP_Q)
(0.05656)	(0.07119)	(0.57379)	
0.636505	-0.067978	6.914585	D(GDP_S)
(0.25238)	(0.31766)	(2.56043)	



جدول (10) : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن \_INF\_

Sample (adjusted): 1982 2012  
 Included observations: 31 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: INF\_S INF\_Q INF\_K INF\_B  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0203	47.85613	51.80465	0.633472	None *
0.3772	29.79707	20.69059	0.358866	At most 1
0.5881	15.49471	6.910577	0.192142	At most 2
0.5863	3.841466	0.296132	0.009507	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0168	27.58434	31.11406	0.633472	None *
0.3834	21.13162	13.78002	0.358866	At most 1
0.5357	14.26460	6.614444	0.192142	At most 2
0.5863	3.841466	0.296132	0.009507	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

	INF_B	INF_K	INF_Q	INF_S
	0.168666	0.059031	-0.106080	-0.108180
	0.081627	-0.093322	0.045316	0.038665
	-0.154173	0.062540	0.234498	-0.258107
	-0.180178	0.285031	-0.149257	-0.008780

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

0.556655	-0.459491	2.816145	2.234087	D(INF_S)
0.803714	-1.907327	2.951850	2.335321	D(INF_Q)
0.636964	-2.192702	5.271620	1.609555	D(INF_K)
0.521085	-0.398940	1.663839	-0.775737	D(INF_B)

-341.0340 Log likelihood 1 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF_B	INF_K	INF_Q	INF_S
-1.559122 (0.40440)	-0.545669 (0.41499)	0.980586 (0.35605)	1.000000

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)		
	-0.241684	D(INF_S)
	(0.16574)	
	-0.252636	D(INF_Q)
	(0.23133)	
	-0.174122	D(INF_K)
	(0.26200)	
	0.083920	D(INF_B)
	(0.13241)	

-334.1440      Log likelihood    2 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
INF_B	INF_K	INF_Q	INF_S
-20.35891	9.022331	0.000000	1.000000
(10.4120)	(7.30230)		
19.17200	-9.757433	1.000000	0.000000
(10.5289)	(7.38428)		

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
	-0.109376	-0.132799	D(INF_S)
	(0.16435)	(0.16368)	
	-0.113965	-0.138503	D(INF_Q)
	(0.23708)	(0.23611)	
	0.068147	0.029704	D(INF_K)
	(0.25151)	(0.25048)	
	0.157689	0.148252	D(INF_B)
	(0.13587)	(0.13531)	

-330.8368      Log likelihood    3 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
INF_B	INF_K	INF_Q	INF_S
-1.261473	0.000000	0.000000	1.000000
(0.09685)			
-1.481419	0.000000	1.000000	0.000000
(0.06825)			
-2.116685	1.000000	0.000000	0.000000
(0.19249)			

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
	-0.159666	-0.217125	-0.014201	D(INF_S)
	(0.18043)	(0.37156)	(0.40168)	
	-0.256902	-0.561230	0.353791	D(INF_Q)
	(0.25629)	(0.52777)	(0.57056)	
	-0.534077	-0.446038	0.595656	D(INF_K)
	(0.27104)	(0.55815)	(0.60340)	
	-0.226015	0.064138	0.251221	D(INF_B)
	(0.14913)	(0.30710)	(0.33200)	

الفهرس



الصفحة	الموضوع
IV	◆ الإهداء .....
V	◆ الشكر .....
VI	◆ ملخص .....
VII	◆ قائمة المحتويات .....
X	◆ قائمة الجداول .....
XIII	◆ قائمة الأشكال البيانية .....
XVI	◆ قائمة الملاحق .....
أ - ل	◆ المقدمة العامة .....
01	◆ الفصل الأول : التكامل الاقتصادي وموقع التكامل النقدي منه .....
03	المبحث الأول: الاطار النظري للتكامل الاقتصادي .....
03	المطلب الأول : التكامل الاقتصادي المفاهيم والمرتكزات .....
10	المطلب الثاني: شروط ومراحل التكامل الاقتصادي .....
16	المبحث الثاني : الجوانب الاساسية للتكامل النقدي .....
16	المطلب الأول : التكامل النقدي : مفاهيم ، مضامين ، إشتراطات .....
22	المطلب الثاني : انواع التكامل النقدي .....
27	المبحث الثالث : نظرية منطقة العملة المثلى .....
29	المطلب الأول : المعايير التقليدية لتحديد نطاق منطقة العملة المثلى .....
37	المطلب الثاني : منطقة العملة المثلى وفق لنظرية التكاليف والمنافع ومعايير أخرى .....
44	◆ الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي في ميزان الانجازات وتحديات الراهنة...
46	المبحث الأول : ملامح الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي .....
46	المطلب الأول : ملامح الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي نظرة شمولية .....
54	المطلب الثاني : ملامح الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي نظرة تفصيلية ....
63	المبحث الثاني: السوق الخليجية المشتركة.
64	المطلب الأول : جانب حرية حركة السلع والخدمات .....
67	المطلب الثاني : جانب المساواة في المعاملة .....
75	المطلب الثالث: جانب حرية مزاوله الانشطة الاقتصادية والاستثمارية .....

79	المبحث الثالث : تحديات اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .....
79	المطلب الأول : الجانب الإقتصادي .....
88	المطلب الثاني : اختلال التركيبة السكانية.....
93	♦ الفصل الثالث : الاتحاد الاوربي انموذجا للاتحدات النقدية ومغزاها للاتحاد النقدي الخليجي
95	المبحث الأول : الإطار العام للاتحاد النقدي الأوروبي.....
95	المطلب الأول : التعاون والتكامل النقدي الاوربي .
95	المطلب الثاني : النظام النقدي الأوروبي .
100	المبحث الثاني : البنك المركزي الاوربي ومعايير ماستريخت .
110	المطلب الاول : الأعضاء والأجهزة الإدارية للاتحاد الأوروبي .
110	المطلب الثاني : البنك المركزي الاوربي و السياسة النقدية .
114	المبحث الثالث : أزمة منطقة اليورو والدروس المستفادة للاتحاد النقدي الخليجي .
127	المطلب الأول : أزمة الديون السيادية الأوروبية الجذور والمسار التاريخي .
127	المطلب الثاني : أثر أزمة اليورو على الاتحاد الأوروبي والعمللة الموحدة والاقتصاد العالمي .
134	المطلب الثالث : الخطط والحلول المتبعة لحل الأزمة الأوروبية .
139	المطلب الرابع: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي من أزمة الديون اليونانية .
145	♦ الفصل الرابع : مشروع الاتحاد النقدي الخليجي بين المقتضيات و الانجازات .
153	المبحث الأول : الاتحاد النقدي الخليجي : المكاسب ، المقتضيات ..
155	المطلب الأول : الاتحاد النقدي الخليجي : الأهداف ، المكاسب ، المقتضيات .
155	المطلب الثاني : نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي .....
162	المبحث الثاني : مشروع الاتحاد النقدي الخليجي في ضوء معايير التقارب الاقتصادي ومنطقة العملة المثلى .
172	المطلب الأول : التقارب المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليج العربية .....
184	المطلب الثاني : دراسة قياسية لمدى إمكانية تشكيل اتحاد نقدي خليجي.....
194	♦ الخاتمة العامة .....
201	♦ قائمة المراجع .....
215	♦ الملاحق .....
225	♦ الفهرس .....